

دكتور جاد طه

# سياسة بريطانيا في جنوب اليمن

بيروت - لبنان

١٩٦٩

ملتزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي  
القاهرة

دكتور جاد طه

# سياسة بريطانيا في جنوب اليمن

١٩٦٩ - ١٩٧٠

ملزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي







المكتبة  
مركز الدراسات والبحوث اليمني  
الرقم العام ٣٧٧  
رقم التصنيف ٩٥٦.٨٠١

طه . س

## تقديم الكتاب

بقلم

الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

في الثلاثين من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٧ أعلن مولد أحدث دولة عربية مستقلة « جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية » ، فأصبحت العضو الرابع عشر في جامعة الدول العربية .

وإذا كانت هذه الجمهورية الفتية آخر دولة تخلصت — حتى اليوم — من نير الاستعمار البريطاني ، فقد كانت أول منطقة في الشرق العربي وقعت تحت هذا النير ، حين احتل الإنجليز ميناء عدن عام ١٨٣٩ .

وبين هذين التاريخين ( ١٨٣٩ - ١٩٦٧ ) تاريخ طويل سطر قصة الاستعمار البريطاني في الجنوب العربي منذ بدايته حتى نهايته ، وإذا كان كثير من الكتاب العرب — من رجال السياسة أو الصحافة أو هواة التاريخ — قد كتبوا عن بعض فصول هذه القصة الطويلة ، كتابة لا تخلو من فائدة وطلاقة وجدية — في بعض الأحيان — فقد كنا نشعر دائماً أن هذه القصة الطويلة — بل هذه المأساة الإنسانية — لا تزال تنتظر المؤرخ العربي الذي يتوفر على كتابتها بما ينبغي أن يتوفر له من دقة وموضوعية ، وقصد ، في ضوء ما يتوافر له من الحقائق المعتمدة على الوثائق والمراجع الأصلية .

وتصدي الدكتور جاد طه لهذا العمل العلي — القومي في الوقت نفسه — واختار دور السياسة البريطانية في جنوب اليمن موضوع رسالته التي تقدم بها للجامعة عين شمس فأجازتها لدرجة الدكتوراه في الآداب ( في التاريخ الحديث ) مع مرتبة الشرف .

والحق أني كنت أشفق على جاد طه أثناء إعداد هذه الرسالة تحت

إشرافى ، فأنا أعلم صدق وطنيته وشدة حماسته ، ولا غرو فهو إلى جانب اشتغاله بالتاريخ تعليماً وتعليماً جندى متحمس شارك فى بعض معاركنا العسكرية ، كنت أخشى أن تظنى حماسته الوطنية على ما ينبغى أن يتمسك به من أسلوب علمى فى البحث فيلتوى به القصد ، ويشتط القلم ، ويحىء كتابه صورة معادة لما اعتدناه من بعض رجال السياسة والإعلام ، وعذره فى ذلك واضح : فالسياسة البريطانية فى جنوب الصين تحكى قصة الاستعمار فى أبشع صوره ، من الدسائس والخداع واستغلال الشعوب ، ثم تجيء الثورة على الاستعمار فتحكى قصص البطولة وتسطر أعمال البذل والفداء . وهكذا يجد الكاتب نفسه — شاء أو لم يشأ — وقد حاصرته المأساة والأسطورة ، فوقع فريسة لهما ، وجمدت كتابته متأثرة بجو المأساة والأسطورة الذى عاش فيه المؤلف لأكثر من قرن وربع قرن .

ولكنى أشهد أن صديقى جاد كان يبذل جهداً كبيراً حتى يظل محتفظاً بموضوعيته وبأسلوب البحث العلمى الجاد ، ملتزماً بقواعده وأصوله ، ساعده على ذلك رجوعه إلى طائفة كبيرة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، وأكثرها مما كتبه رجال السياسة البريطانية أو منفذو هذه السياسة من رجال الحرب أو الدبلوماسية .. وتوفر الدكتور جاد على تحليل هذه الوثائق واستخلاص الحقائق منها حتى كادت تكون العمود الفقرى للرسالة ، وهذه — فيما أعلم — أول رسالة علمية تعتمد على هذه الوثائق ، اعتماداً يكاد يكون تاماً .

ولا يسعنى إلا أن أدع القارئ يقدر بنفسه الجهد الكبير الذى بذله الدكتور جاد طه فى جمع مادة هذه الرسالة وصياغة حقائقها فى أسلوب رصين .

وقد لا يكون من قبيل المصادفة أن يحظى تاريخ الصين الحديث — شماله وجنوبه — باهتمام بعض شبابنا المؤرخين من خريجي جامعاتنا . وقد

( ز )

صدرت عن مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس هذا العام عدة رسائل تناولت بالدراسة بعض عصور التاريخ اليمى الحديث . ولاغرو فاليمى بتاريخه الطويل وما اكتنفه من غموض القصة وخيال الأسطورة ، إلى جانب صراعات الدول والقبائل والزعماء ، والعقائد ، ونشاط التجار فى سفنهم أو قوافلهم يحملون البن والمرّ والبهار ... ثم نزول المستعمر يحمل ذهب المعز وسيفه ...

إن اليمى — التاريخ والأسطورة — كان ولا يزال دائماً يستهوى عالم التاريخ وكاتب القصة ورجل السياسة ، وكتاب اليوم الذى يسرنى أن أقدم له بهذه الكلمة محاولة علمية جادة لكتابة هذا التاريخ فى أدقّ مراحلها وهى مرحلة استعماره على يد الأمبريالية البريطانية ، أما الخروج من هذه المرحلة أعنى حركة التحرر والبناء الوطنى فلا تزال — رغم الخاتمة التى ختم بها الدهكتور جاد كتابه — تنتظر منه دراسة علمية أخرى أكثر تفصيلاً .

وعلى الله قصد السبيل

أكتوبر ١٩٦٩

أحمد عزت عبد الكريم





## تقديم المؤلف

في الواقع أننى عندما بدأت الدراسة في هذا الموضوع — في عام ١٩٦١ — لم أكن أتوقع أن تتحول منطقة جنوب اليمن من مستعمرة عدن وعدد من الإمارات يضمها اتحاد هزيل خاضع للاستعمار البريطاني ، إلى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي قامت على أقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً .

وقد بدأ اهتمام الإنجليز بعدن منذ احتلال الحملة الفرنسية لمصر سنة ١٧٩٨ ، فقد كان من نتائج هذه الحملة تهديد المواصلات البريطانية مع الهند ... ولمواجهة ذلك ، أرسلت الحكومة البريطانية في سنة ١٧٩٩ قوة بحرية احتلت جزيرة بريم في مضيق باب المندب ، وذلك لمنع أى اتصال من جانب الفرنسيين بالحيط الهندى عن طريق البحر الأحمر . إلا أنه بجلاء الفرنسيين عن مصر تلاشى خطر تهديد المواصلات البريطانية مع الهند ، وهكذا انسحبت القوة البحرية البريطانية من بريم بعد أن دام احتلالها لها بضعة أشهر .

على أن السياسة البريطانية التي أجبرت الفرنسيين على الانسحاب من مصر ، لم تقف مكتوفة الأيدي أمام التهديدات الخطيرة التي أثارها والى مصر ضدها ، فقد هال الإنجليز تقدم قوات الوالى فى الجزيرة العربية والسودان ومساهمته فى تجارة الهند ؛ وهنا استعدت بريطانيا لتنفيذ سياستها المرسومة فى المنطقة ، تلك السياسة التي كانت تقصد منها تحقيق هدفين : الأول إبعاد أى ظل للمنافسة المصرية فى مداخل البحر الأحمر ، والثانى تأمين مواصلاتها مع الهند من أية أخطار تهددها فى المستقبل . . . وهكذا ظهرت عدن كأهم نقطة فى مدخل هذا الشريان المائى الخطير . ولا شك أن لعدن من الصفات والمزايا ما أغرى بريطانيا على تفضيلها على أية نقطة أخرى ، ذلك لأن موقع عدن يعتبر فى غاية الأهمية من الناحية الاستراتيجية والبحرية والتجارية .

( ى )

وساقت الظروف حادثة لبريطانيا استغلالها من جانبها حتى الثمالة ، وكانت هذه الفرصة هي حادثة غرق سفينة هندية ترفع العلم البريطاني على مقربة من شواطئ عدن سنة ١٨٣٧ وذلك لإهمال بحارتها ، إلا أن بريطانيا استغلت فرصة وقوع هذه الحادثة ، واعتبرتها نقطة البداية في تنفيذ أدوارها المرسومة في جنوب اليمن . . . . فأرسلت حكومة الهند البريطانية السكاكين هينس إلى عدن كي يطالب بتعويض عما لحق بالسفينة الهندية ولكي يسعى لشراء عدن . . . وقد اضطر سلطان لحج وعدن إلى الموافقة على دفع التعويض المطلوب ، وبعد ذلك طالب هينس - باسم حكومته - بشراء عدن من السلطان ، إلا أن الأمر لم يكن بهذه السهولة ، فقد كان من المستحيل أن يبيع السلطان العربي أرضه للإنجليز ، وإن ظل يراوغهم لأنه عالم بقوتهم . وهكذا أثبتت مفاوضات هينس الفاشلة أن لا جدوى من محاولة نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية بالوسائل السياسية ، ومن ثم بدأت الترتيبات العسكرية لاحتلال عدن بالقوة المسلحة .

وفي السادس عشر من يناير ١٨٣٩ بدأت المعركة المسلحة بين الإمبراطورية البريطانية وقبيلة العبدلى التي كانت تحكم عدن ، وبطبيعة الحال ، لم تكن القوتان متكافئتين ، ودخل الإنجليز المدينة على أجساد الشهداء العرب .

وبدأت إنجلترا عشية إحتلالها لعدن في تنفيذ سياسة التهذئة فى المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور فى عدن بما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية ، فماهدت سلطان لحج بمعاهدة للصداقة ومنحته راتباً سنوياً ، إلا أن هذا لم يجد نفعاً ، إذ حاول سلطان لحج استعادة عدن ثلاث مرات فى عامى ١٨٤٠/١٨٤١ إلا أن العرب لم ينجحوا فى ذلك للفارق الهائل فى تسليح القوتين ، ولأن اليهود كانوا ينقلون أنباء هجماتهم إلى المقيم السياسى البريطانى فى عدن قبل حدوثها .

وفى عام ١٨٤٦ ، بدأت حركة من الحماس الدينى ضد الإنجليز فى عدن ، فقد نادى أحد الدعاة ، وهو الشريف إسماعيل بن حسن شريف مكة بالجهاد

( ك )

والحرب الدينية ضد الإنجليز ، وتقدم من مكة يرافقه جمهور كبير من المؤمنين به ، إلا أن الأسلحة الحديثة تمكنت مرة أخرى من هزيمة العرب ، وهكذا رسخت أقدام الإنجليز في هذا الميناء الخطير ، ووهنت عزيمة سلطان لحج في استعادتها .

ولم يكن الاستيلاء على عدن هو غاية ما تبغيه بريطانيا من المنطقة ، وإنما كان هذا الاستيلاء بمثابة نقطة للتوسع وبداية للانطلاق لتأكيد النفوذ البريطاني في جنوب اليمن ، وفي البحر الأحمر ، وعلى الساحل الشرقي الأفريقي ، وكذلك لإبعاد أى ظل لقوى أخرى في الخليج العربي . . . . وقد اتخذت بريطانيا من السبل ما حقق لها سيطرتها على كل هذه الأنحاء .

ولكى نوضح أبعاد السياسة البريطانية ، نتذكر ما قاله المستر لويد جورج مرة من أن المبدأ المرن في السياسة هو أصلح المبادئ . لحل المشكلات الخارجية والاستعمارية . . . . وإن أجلى ما هنالك من مظاهر المبدأ المرن ، هو ما كان يصنع في دار الإقامة البريطانية في عدن من الأعمال السياسية ، بينما كلها درجات في الضغط والإرخاء ، في الربط والحل ، توجيهها أحوال القبائل القاطنة في الجنوب اليمنى ، كيف لا . . . . وهناك تباين كبير بين أمرائها . فمنهم الشديد الفقر ، ومنهم الشديد الغنى ، ولا يمكن للحاكم الذى لا يهمه من الأمر غير الحكم والمصلحة أن يشملها كلها بنفوذه إلا إذا عمل بقاعدة لويد جورج السياسية . . . .

ولهذه القاعدة مظاهر شتى ، أولها المعاهدات الولائية ، ثم دفع الرواتب الشهرية أو السنوية ، ثم منح الألقاب والنياشين ، وكذلك تخصيص الهدايا الموسمية لهؤلاء السلاطين ، والتدخل في السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام ، والتحزب لبيت طامع في الملك على بيت مالك ، أو عكس ذلك ، وأخيراً وإن كان يصح أن يكون الأخير أولاً . . . . المحافظة على استقلال كل سلطان وأمير عملاً برغبتهم وبمصلحة بريطانيا . وكان هذا هو دور الولاء والعتاء ، واتخذت العلاقات طابعاً واحداً بين بريطانيا والقبائل المجاورة لعدن ، أى تلك المعاهدات

( ل )

الولائية المتشابهة ، أو معاهدات الصداقة ، كما تحلو لبريطانيا أن تسميها .

إلا أنه منذ بداية التدخل العثماني في جنوب اليمن في سبعينات القرن التاسع عشر ، أصبح النفوذ البريطاني مهدداً تهديداً خطيراً ، وبدا واضحاً أهمية الانتقال من دور معاهدات الصداقة إلى دور جديد يؤمن النفوذ البريطاني ويدعم بقاءه . وهنا تفتق الذهن الاستعماري عن الحماية التي عقدت مع الأمراء العرب بمعاهدات بينهم وبين الحكومة البريطانية ، وأصبحت بلادهم بموجبها تحت الحماية البريطانية ، ولم يكن القصد بطبيعة الحال حماية العرب من الأتراك ، بل كان عقد معاهدات الحماية أساساً للدفاع عن عدن ، وتقديراً لهذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة بين الشرق والغرب .

وهكذا انتقلت القبائل العربية في جنوب اليمن من طور الصداقة إلى طور الحماية بهدوء ، ولمواجهة الموقف الناجم عن التدخل التركي ، ولاريب أنه يبدو واضحاً هنا ما قاله المستر لويد جورج عن المبدأ المرن في السياسة .

ونتيجة للتدخل بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية في الجنوب اليمني ، صدرت التعليمات إلى المقيم السياسي في عدن كي يسعى لتنظيم تسوية مع الوالي التركي ليمن لتنظيم الحدود بين منطقتي النفوذ ، واستمرت المناقشات الدبلوماسية بين الحكومتين العثمانية والبريطانية في سبيل الوصول إلى اتفاق للحدود ، إلا أن هذه المناقشات كانت تتحطم دائماً على صخرة ادعاء السلطان العثماني بالسيادة على كل الجزيرة العربية .

إلا أنه على أية حال ، لم يستمر النزاع طويلاً بين البريطانيين والأتراك بالنسبة لمسألة الحدود ، فإن العثمانيين الذين اتخذوا لهم من اليمن بل من الجزيرة العربية كلها عمقاً وظهيراً لهم أثناء مواجهتهم للانجليز في الجنوب ، واجهوا في اليمن نفسه ثورات عارمة أدت إلى تأرجح موقفهم فيه ، مما أدى بالتالي إلى انحسار المد التركي المتغلغل في إمارات الجنوب . . . وهكذا كانت للأحداث الخطيرة التي وقعت

في اليمن انعكاسات وتأثيرات خطيرة على المنافسة العثمانية البريطانية في جنوب اليمن ، فعلى الرغم من تمسك الدولة العثمانية سنوات عديدة بمبدأ السيادة على كل الجزيرة العربية ، فقد اضطرت إلى قبول مبدأ تحديد الحدود بينها وبين الإنجليز في جنوب اليمن ، وفي هذا القبول إقرار بالنفوذ البريطاني في منطقة من الجزيرة العربية ، وهو ما كانت ترفضه دائماً دولة الخلافة . على أن الدولة العثمانية اضطرت لذلك الاعتراف لعدة أسباب : فإن الحروب مع إيطاليا سنة ١٩١١ ، ومع دول البلقان سنة ١٩١٢ ، والثورات والاضطرابات في اليمن ، أدى كل هذا بالدولة إلى اتخاذ سياسة المهادنة مع الأعداء ، فهادنت إمام اليمن وزعيم ثورتها ، وهادنت الثأرين على ساحل اليمن ، ووافقت على تحديد الحدود مع الإنجليز في جنوب اليمن . وقد وضع بالفعل خط للحدود بين منطقتي النفوذ ، ضم في الجانب البريطاني القبائل العربية الواقعة تحت الحماية ، وهكذا قدمت الحماية الأسانيد الدبلوماسية لبريطانيا في تلك المباحثات .

وعلى أية حال ، فلم تسكد تمضي بضعة أشهر على توقيع اتفاقية الحدود ، حتى اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى ، وانضمت تركيا إلى جانب ألمانيا في تلك الحرب ، وكان لهذا الإجراء انعكاساته في جنوب اليمن ، فقد تقدمت القوات التركية واستولت على لحج الواقعة داخل منطقة النفوذ البريطانية ... إلا أن بعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى ، وعن مركز حكومتيهما ، كان سبباً في ذلك الهدوء العجيب بينهما ، فعندما أمن الإنجليز على مركزهم في عدن تركوا لحجاً للأتراك ، ولما أمن الأتراك على مركزهم في لحج تركوا عدن للإنجليز ، وقنع كل بما ملكته يده .

وظل هذا الموقف الهادئ قائماً بين الطرفين ، إلى أن عقدت الهدنة بين الدول المتحاربة سنة ١٩١٨ ، ثم ما أعقب ذلك من انسحاب الأتراك من مناطقهم في آسيا وأفريقيا ، وانتهى بذلك عصر الاحتلال التركي لليمن .

وبعد انحسار المد التركي عن المنطقة ، ونتيجة لموالاته سلطان لحج التامة



للإنجليز — وهو أهم الحكام — انفرد الإنجليز بالسيطرة على مقدرات جنوب اليمن ، وابتعد آخر ظل لقوى أجنبية عداهم في المنطقة ، فبعد منافسة دولية بين إنجلترا وفرنسا ، وبين إنجلترا ومصر ، وبين إنجلترا وتركيا ، أمكن لإنجلترا في النهاية أن تدعم نفوذها وتؤكدده في المنطقة تأميناً وحماية لعدن .

إلا أن الأمور تطورت سريعاً ، وأدت هجرة الآلاف من الحميات إلى عدن حيث امتصتهم قوة العمل فيها ، هذا بالإضافة إلى بعض التحسن الذي شاب وسائل الاتصال بين الحميات والعالم الخارجى ، وكذلك انتشار أجهزة الراديو الصغيرة ، كل هذا وضع حداً لانعزال الإمارات ، وربط كل أجزاء المنطقة بالعالم الخارجى ، وهكذا وجدت بريطانيا أنه من الضروري أن تطور سياستها وتعدلها حتى تلائم الموقف . . . وهكذا تطورت السياسة البريطانية في المنطقة من بث الفرقة بين القبائل إلى سياسة الضم والائتلاف . . . وهنا مرة أخرى نلاحظ مرونة السياسة البريطانية ، وأنها هي ذلك الجسم الحى الذى يتعهده الساسة البريطانيون بالتربية ويساعد في نموه الزمان ، وعلى أية حال فقد أقيم الاتحاد الفيدرالى بين قبائل جنوب اليمن ، وأصبحت عدن هي العاصمة الإدارية لهذا الإتحاد ، وظن الإنجليز أن عدن قد أصبحت وإلى الأبد أرضاً بريطانية ، وجلبوا إليها المهاجرين من كل الأجناس حتى أوشكوا بذلك أن يطمسوا عروبته . . . وفي وسط هذه الظلمة الخالكة تندلع ثورة اليمن الشمالى سنة ١٩٦٢ ، وتصل قوات الجمهورية العربية المتحدة لحماية الثورة اليمنية التحررية ، وكل ذلك قلب الأوضاع السائدة في المنطقة ، ووفر في الوقت نفسه الشروط الأساسية لاندلاع الثورة المسلحة في جنوب اليمن سنة ١٩٦٣ . واحتضنت الجمهورية العربية المتحدة — كما هو شأنها دائماً — هذه الثورة العربية التحررية ومنحتها الكثير من أدوات الثوار . ولم يكن أمام الاستعمار في مواجهته للثوار الذين استخدموا الأرض والجبال والمغارات بمهارة سوى أن يحمل عصاه ويرحل .

وهكذا أمكن للثورة المسلحة وحدها أن تقيم جمهورية اليمن الجنوبية

(س)

الشعبية على أنقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً .

وتجدر الإشارة إلى أن اعتمادنا — في إعداد هذه الدراسة — كان على المصادر الأوربية نظراً لعدم توافر المصادر العربية الأصلية التي تعالج هذا النوع من الدراسة . ومن هذه المصادر كتب الرحالة والرواد وكذلك كتب المقيمين البريطانيين والضباط السياسيين الذين عملوا في مناطق الجنوب أمثال بليفير Playfair وهنتر Hunter وهيكنبوتام Hickinbotam وغيرهم . إلا أن الوثائق البريطانية تشكل العمود الفقري للدراسة ، وأعترف أنه بدون حصول عليها ، كان لا يمكن مجرد محاولة الكتابة كتابة أكاديمية في هذا الموضوع ، وبصفة خاصة وثائق مكتبة وزارة الهند India Office Library . كما آثرنا الرجوع إلى دار الوثائق القومية بباعدين ، حيث أخذنا كثيراً من محافظ الحجاز .

كما أنني مدين للصديق الكريم الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار الذي تفضل بتصوير كمية ضخمة من الوثائق الخاصة بموضوعات الرسالة من دور المحفوظات البريطانية أثناء وجوده بلندن .

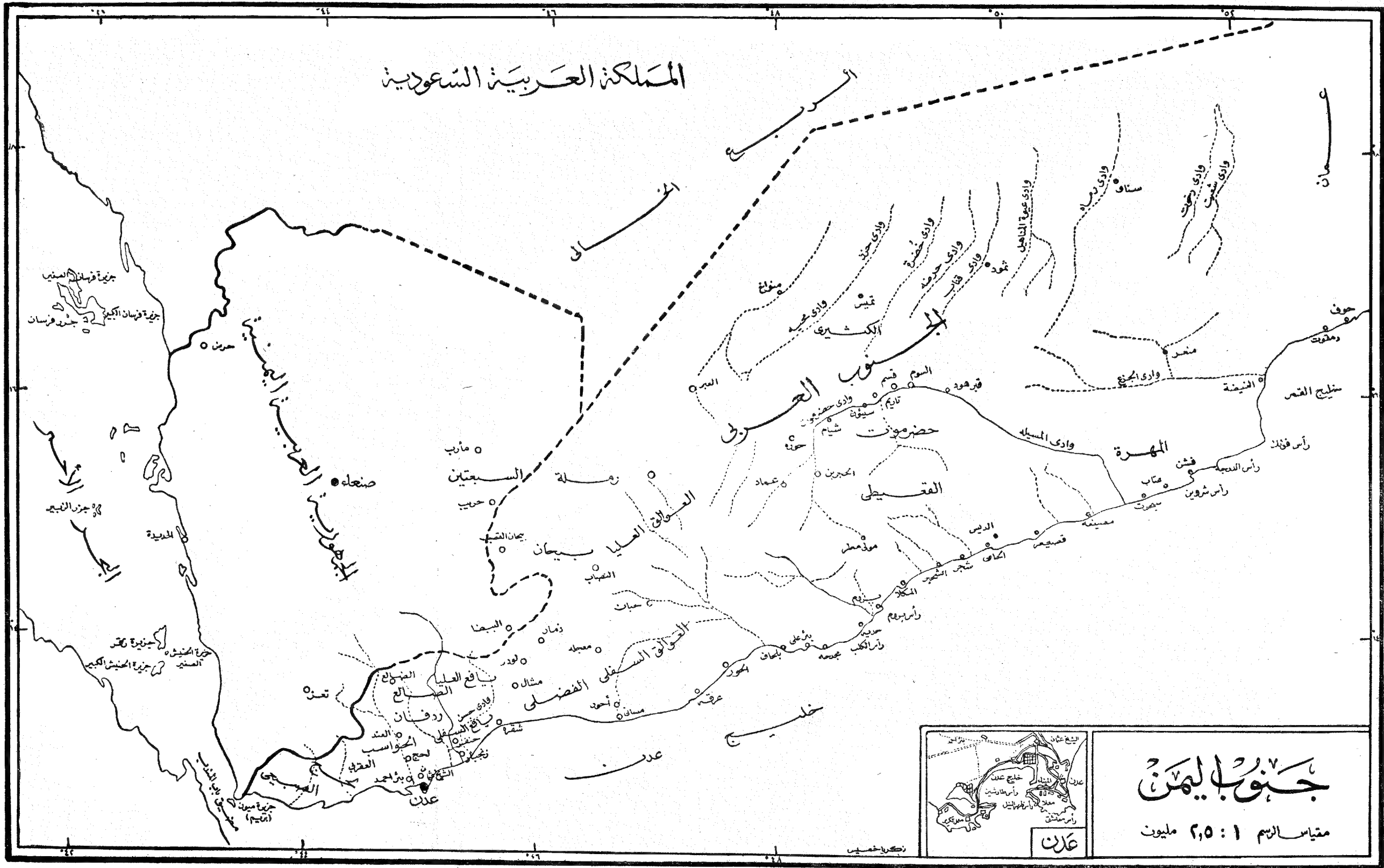
ولا يسعني أولاً وأخيراً إلا أن أقدم بكنير من الإعزاز والتقدير خالص شكرى لأستاذى الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذى كان لتوجيهاته السديدة ، وإرشاداته القيمة أثر كبير وباعث قوى فى إقبالى على البحث والدراسة ، وما هذا الإنتاج إلا ثمرة من بذور غرسه التى أولاها الكثير من جهده ورعايته .

جاء ط ،

١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩

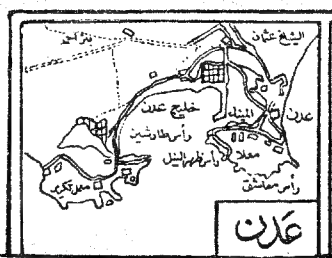


# المملكة العربية السعودية



جَبَلُ يَمَنَ

مقياس الرسم 1 : 2,500,000 مليون



تجديد





## المُرحمة والسكان :

ينطبق مدلول « جنوب اليمن » على مدينة عدن وعلى عدة إمارات ومشيخات صغيرة يبلغ تعدادها أكثر من عشرين إمارة ومشيخة<sup>(١)</sup>، أو ما يسمى الآن بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة نحو ١١٢,٠٠٠ ميل مربع ، ويحدها من الشرق سلطنة مسقط وعمان والربع الخالي ، ويحدها اليمن من الشمال والغرب ، وخليج عدن والمحيط الهندي من الجنوب<sup>(٢)</sup> .

ويتكون ساحل المنطقة من سهول تفصلها جبال ، وتجري عدة أودية بين هذه السهول حيث تشق طريقها عبر التلال الساحلية في اتجاه البحر جنوباً، وحول هذه الأودية توجد المساحات الزراعية المأهولة كأبين ولحج وأحور وميفعه .

أما القسم الداخلي من المنطقة ، فيمتاز الجزء منه في الإمارات الغربية بجبال شاهقة وهضاب مرتفعة تمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي حيث يصل ارتفاعها إلى ٨٠٠٠ قدم<sup>(٣)</sup> .

ويطلق على المنطقة الواقعة بين عمان شرقاً واليمن غرباً اسم حضرموت ، وإقليم حضرموت قارى شديد البرودة شتاءً والحرارة صيفاً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) قحطان محمد الشعبي : الاستعمار البريطاني وممركتنا العربية في جنوب اليمن ( عدن والإمارات ) ص ١١ .

(٢) The Middle East. A Political and Economic Survey p. 113 (٢)

(٣) قحطان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ١١ — ١٢ .

(٤) أنور الرفاعي وبسام كرد علي : جزيرة العرب جغرافياً ص ٧٠ — ٧١ .

عده :

تقع شبه جزيرة عدن على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية على خط العرض  $12/47^{\circ}$  شمالاً وخط الطول  $45/10^{\circ}$  شرقاً<sup>(١)</sup> ، وتبعد شبه جزيرة عدن عن الساحل بنحو خمسة أميال ويفصلهما برزخ خور مكسر المنخفض الرملی .

وتشتمل منطقة عدن على شبه الجزيرة التي تضم مدينة عدن والملا والتواهي والبرزخ الموجود فيه خور مكسر ، وقطعة من الأرض شمالی الميناء والبرزخ حيث تقع قرى الشيخ عثمان والحسوة وبئر جابر والعماد والغدير .

وتقع عدن الأصلية في شرق شبه جزيرة عدن ، وهي محاطة تقريباً بسلسلة تلال عالية تجعل المكان كما لو كان حصناً طبيعياً . وتقع الملا غربي عدن وهي في منتصف الطريق بين عدن والتواهي ، ويوجد في الملا مرفأ كبير تنقل إليه البضائع من البواخر<sup>(٢)</sup> ، ولذا يوجد بها مخازن ومستودعات ضخمة<sup>(٣)</sup> .

وتقع التواهي غربي عدن عند سفح سلسلة تلال تسمى أمانخل<sup>(٤)</sup> ، وهي تتكون من شبه جزيرة جبل إحسان في الغرب وجبل شمسان في الشرق<sup>(٥)</sup> . والجزء الذي يواجه خليج التواهي يسمى الهلال ، لأن شكله من بعيد يشبه الهلال . ويربط خور مكسر عدن بالشيخ عثمان<sup>(٦)</sup> ويبلغ عرض البرزخ نحو ١٣٥٠ قدماً<sup>(٧)</sup> .

---

(١) Hunter, An account of the British Settlements of Aden in Arabia P. I

(٢) لجنة الجغرافيا العنانية ص ٣٢ — ٣٣ .

(٣) أنور الرفاعي وبسام كرد علي : المصدر السابق ص ٦٧ .

(٤) لجنة الجغرافيا العنانية : المصدر السابق ص ٣٤ .

(٥) Hunter P. 2.

(٦) لجنة الجغرافيا العنانية : المصدر السابق ص ٣٥ — ٣٧ .

(٧) Hunter P. I

وتبعد الشيخ عثمان عن عدن بمسافة عشرة أميال وتحصل بها ببرزخ خور مكسر . والحسوة قرية صغيرة تقع بالقرب من البحر ، والعماد وبئر جابر تقعان على حدود عدن ، أما عدن الصغيرة فتسمى أحياناً باسم الغدير ، وهي شبه جزيرة واقعة غربى عدن ، ويسمى التل القائم بها جبل إحسان ، وتوجد بها قرية صغيرة تسمى بريقة<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة للناحية السكانية فى عدن ، فلم تبدأ إحصائيات الوفيات والمواليد هناك إلا منذ عام ١٨٧٥<sup>(٢)</sup> ، والغالبية العظمى من السكان من العرب<sup>(٣)</sup> . ويشكل الأوروبيون طبقة الرؤساء والمديرين وكبار الموظفين ويعمل الهنود فى التجارة والصناعة والأعمال المتصلة بالميناء ، وهناك أيضاً أعداد قليلة من المصريين والأتراك والإيرانيين وهم فى غالبيتهم يشتغلون بالتجارة . أما اليهود فهم كعادتهم منغمسون فى التجارة وأعمال الصياغة<sup>(٤)</sup> .

وهناك كذلك أعداد كبيرة من الصوماليين فى عدن ، وهم يقومون بأعمال التجارة البسيطة وكعمال فى الشركات المختلفة<sup>(٥)</sup> . وتصل نسبة عدد الأجانب فى عدن إلى أكثر من ١٥ ٪ من جملة السكان ، وهى بلا شك نسبة مرتفعة<sup>(٦)</sup> .

## الإمارات العربية

### العبرلى :

يسمى الإقليم الذى تقطنه هذه القبيلة إقليم الحج ، وسلطان هذه القبيلة

(١) لجنة الجغرافيا العدنبة : المصدر السابق ص ٣٦ — ٣٧

Hunter P. 4.

(٢)

(٣) لجنة الجغرافيا العدنبة : المصدر السابق ص ٥١ .

Hunter P. 27.

(٤)

(٥) Simonin, La presqu'île d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques P. 15.

(٦) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١١١ .

هو سلطان لحج<sup>(١)</sup> ويمتد هذا الإقليم في الشمال الغربي من عدن مسافة ٣٣ ميلا طولا ، وثمانية أميال عرضاً ، وتحد هذه القبيلة من ناحية الغرب قبيلة الصبيحي ومن الشرق قبيلة الفضلي .

وتعتبر أراضي العبدلي واحة وسط الصحراء بين الوادي الكبير والوادي الصغير اللذان يتفرعان من وادي تبين ، والزراعة في هذه الواحة جيدة فإن التربة التي لا تحتاج إلى مشقة كبيرة في فلاحتها تنتج محصولات وفيرة<sup>(٢)</sup> .

والخوطة هي عاصمة لحج ، وفيها يعيش السلطان وعائلته<sup>(٣)</sup> ، ولحج ذات مركز متوسط بين اليمن وعدن ولذا فهي أهم مركز تجاري في المنطقة ويجمع السلطان ضرائب جمركية على كل القوافل التي تمر في أراضي قبيلته وهي في طريقها بين عدن واليمن . وتقوم لحج بوظيفة تموين عدن بصفة مستمرة بالخضروات والفاكهة والحبوب وغيرها .

وهناك عدة قرى عبدلية أهمها دار الأمير والوهط وسفيان ومحلة<sup>(٤)</sup> والعبادلة قوم متحضرون وعلى شجاعة عظيمة<sup>(٥)</sup> .

#### الصبيحي :

تحتل قبيلة الصبيحة المنطقة على الساحل بين رأس عمران وباب المندب<sup>(٦)</sup> ، وهناك القليل من الزراعة في بعض المناطق التي تتوفر فيها الأودية ولكن معظم

---

(١) C.U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring countries Vol. XI P. 91.

(٢) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٦٨ .

(٣) Hunter P. 155.

(٤) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٦٨ .

(٥) Hunter P.P. 155-156.

(٦) C.U. Aitchison P. 95



أفراد القبيلة رحالة<sup>(١)</sup> .

والأصاح لا يدينون بالولاء لرئيس أكبر<sup>(٢)</sup> بل ينقسمون إلى عشائر متعددة<sup>(٣)</sup> أهمها الضبياني والمخدومي والمنصوري والرجاعي والرزوقي والأثوري<sup>(٤)</sup> . وغالبية الأصاح يعتبرون سلطان الحج زعيمهم الأكبر يخضعون له أكثر مما يخضعون لشيخهم<sup>(٥)</sup> . وعاصمة الصبيحة قرية صغيرة تسمى أم رجاء<sup>(٦)</sup> .

### الفضل :

تقع أراضي الفضل في شمال شرق عدن ، وهي تمتد مسافة مائة ميل على طول الساحل من الحدود الشرقية للعبدلى قرب العباد إلى الحد الغربي للعولقي عند المقاطن<sup>(٧)</sup> ، وتنقسم أراضي الفضل إلى قسمين كبيرين : أراضي أبين المنخفضة والأراضي المرتفعة في الشمال الشرق<sup>(٨)</sup> ، وتشغل الواحات الخصبة جزءاً صغيراً من منطقة أبين<sup>(٩)</sup> .

وميناء شقرة هو عاصمة الفضل ، وهو يقع بين عدن والمكلا<sup>(١٠)</sup> . وتبلغ

(١) لجنة الجغرافيا العنيدية : المصدر السابق ص ٧٢ .

C.U. Aitchison P. 95

(٢)

(٣) أمين الريحاني : ملوك العرب ص ٣٨٣ .

(٤) لجنة الجغرافيا العنيدية : المصدر السابق ص ٧٢ .

(٥) صلاح البكرى اليافي : في جنوب الجزيرة العربية ص ٢٠ .

(٦) لجنة الجغرافيا العنيدية : المصدر السابق ص ٧٣ .

C.U. Aitchison P. 96

(٧)

(٨) لجنة الجغرافيا العنيدية : المصدر السابق ص ٧٠ .

(٩) صلاح البكرى اليافي : المصدر السابق ص ٢٣ .

(١٠) لجنة الجغرافيا العنيدية : المصدر السابق ص ٧٠ .

المسافة بين عدن وشقرة نحو سبعين ميلاً<sup>(١)</sup> . وتقع سرية على بعد عشرين ميلاً من أراضي شقرة الداخلية وأربعة أميال من الساحل ، وسرية عبارة عن حصن يعيش فيه السلطان . كما تقع في أراضي الفضلي عدة قرى أهمها مسجال والأسالة ، والطهران والعمودية والكور<sup>(٢)</sup> والعسلة والشريجة وثيران<sup>(٣)</sup> .

والفضليون هم أقوى العرب وأشدّهم بأساً حول عدن وهم يرغبون دائماً في القتال<sup>(٤)</sup> .

#### العقربى :

تقطن هذه القبيلة المنطقة الممتدة على طول الساحل من بير أحمد إلى رأس عمران<sup>(٥)</sup> وكان العقارب نخذاً من العبادل<sup>(٦)</sup> إلا أنهم انفصلوا عنهم منذ عام ١٧٧٠<sup>(٧)</sup> ، ولدى العقارب قرية واحدة تسمى بير أحمد<sup>(٨)</sup> ، وهي تقع على بعد نحو خمسة أميال غربى الشيخ عثمان ، وهي مركز السلطان<sup>(٩)</sup> .

#### العوالى :

تمتد أراضي العوالى من الحدود الغربية لقبيلة الفضلي إلى الحدود الشرقية للذيبى إلا أن ميناءى عرقة وحوره السفلى على هذا الساحل يسيطر عليهما شيوخ

Hunter P. 156.

(١)

(٢) لجنة الجغرافيا المعدنية : المصدر السابق ص ٧٠ — ٧١ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ص ٣٩ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٨٣ — ٣٨٤ .

Hunter P. 156.

(٥)

(٦) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٨٨ .

(٧) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٧ .

Hunter P. 157.

(٨)

(٩) لجنة الجغرافيا المعدنية : المصدر السابق ص ٦٩ — ٧٠ .

مستقلون<sup>(١)</sup> وتحتل العوالق أكبر مساحة من الأرض بالنسبة للقبائل الأخرى في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية ؛ إذ تمتد بلادهم نحو مائة ميل شرقاً ومثلها شمالاً<sup>(٢)</sup> .

وتنقسم العوالق إلى قسمين : العوالق العليا والعوالق السفلى ، وكل منهما تقع تحت حكم سلطان مستقل وتتكون العوالق العليا نفسها من سلطنة ومشيخة وكل منهما مستقل عن الآخر .

#### العوالق العليا :

يحدها غرباً العواذل وجنوباً مشيخة العوالق العليا<sup>(٣)</sup> وشرقاً القعيطي وشمالاً صحراء الربع الخالي<sup>(٤)</sup> ولأهل العوالق العليا اتصال دائم بأهل كثير في حضرموت لقربهم منهم ، وقد ظلوا وقتاً طويلاً يبعثون إلى سلاطينهم بالقوى التي يحتاجون إليها في حربهم مع القعيطي<sup>(٥)</sup> .

وعاصمة العوالق العليا هي نصاب ؛ وميداق هي مقر السلطان وتبعد عن نصاب ببضعة أميال ، ومدينة مرخة مركز تجارى كبير ، وتقع يشبوم على تل منفصل على الشاطئ الأيمن لوادى يشبوم<sup>(٦)</sup> . وكذلك هناك قرى عديدة أهمها المشقة وأم سلب والنقوب والجولة وهان وخمارى ومصينعة والشرح .

#### مشيخة العوالق العليا :

وهي مشيخة صغيرة تقع بين سلطنتي العوالق العليا والعوالق السفلى ، وأهلها بدو رحل .

C.U. Aitchison P. 100.

(١)

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٨٤ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٩ .

(٤) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٧ .

(٥) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٩ — ٤٠ .

(٦) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٧ .

### العوالق السفلى :

تحدّها شمالاً مشيخة العوالق العليا وجنوباً البحر العربي وشرقاً قبيلة  
الذبيبي وغرباً قبيلة الفضلي<sup>(١)</sup> ، وليس بها تلال عالية ولا سكنها تظهر كهضبة  
منخفضة تنحدر قليلاً تجاه الساحل . وأهم القرى هي أحور ، ويسمىها الأوروبيون  
حوره وهي مقر السلطان<sup>(٢)</sup> .

### يافع العليا :

تنقسم يافع إلى قسمين يافع العليا ويافع السفلى وتمتد أراضي يافع العليا من  
نقطة على الشاطئ الشرقى لعدن إلى حدود حضرموت شرقاً<sup>(٣)</sup> ، وأراضي هذه  
القبيلة متسعة جداً في الداخل ، إلا أن الأجزاء الساحلية شرقى عدن والتي كانت  
تابعة للقبيلة فيما سبق استولت عليها قبيلة الفضلي قبل احتلال عدن بقليل<sup>(٤)</sup> ، وظلت  
في حوزتها رغم المحاولات العديدة التي قام بها اليافعيون لاستعادة هذه المواقع  
الحיוية التي توصل بلادهم بالبحر<sup>(٥)</sup> ، والمحجبة هي عاصمة يافع العليا وهي مقر  
السلطان وهي قرية جبلية تحتوى على عدد قليل من الأودية<sup>(٦)</sup> .

### يافع السفلى :

تحدّها شمالاً يافع العليا وجنوباً وشرقاً الفضلي وغرباً الأميري والحوشي<sup>(٧)</sup>

---

(١) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٠ .

(٢) لجنة الجغرافيا العدينية : المصدر السابق ص ٧٥ - ٧٦ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤١ .

(٤) C.U. Aitchison P. 101.

(٥) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤١ .

(٦) لجنة الجغرافيا العدينية : المصدر السابق ص ٨٤ .

(٧) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢ .

وتحيط بيافع السفلى جبال شاهقة تخترقها أودية عميقة<sup>(١)</sup>. وأهم القرى خنفر الواقعة على الجانب الأيسر لوادي بنا<sup>(٢)</sup>، والقارة<sup>(٣)</sup>، أو القاهرة وهي مقر السلطان<sup>(٤)</sup>.

### الحوشي :

تقع هذه القبيلة شمالى قبيلة العبدلى<sup>(٥)</sup>، وتحدها شمالا إمارة الضالع وجنوباً الصبيحة وقسم من أراضي العبدلى والفضلى، وشرقاً اليافعى<sup>(٦)</sup>، فهم إذن جيران القطيبي والعبدلى والفضلى والصبيحة ويافع<sup>(٧)</sup>.

والسيمير عاصمة الحواشب، وهي تقع على بعد نحو خمسين ميلاً من عدن<sup>(٨)</sup>، وعلى بعد ١٢ ميلاً من حدود اليمن. وأهم قرى الحوشي الزائدة والشكعة والنوبة والمهدى والعند ونوبة دكيم وغول ميدرام والملاح. وتقوم الحوشي بإمداد عدن بالحبوب<sup>(٩)</sup>.

### العلوى :

تقع المنطقة التي تحتلها هذه القبيلة إلى الشمال الغربى من أراضي الحوشي<sup>(١٠)</sup>، وتحدها قبيلة الأميرى من الشمال وقبيلة الحواشب من الجنوب. وتسمى العلوى أحياناً باسم الصحيب.

(١) صلاح البكرى اليافعى : المصدر السابق ص ٢٨ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٢ .

(٣) لجنة الجغرافيا العننية : المصدر السابق ص ٧٤ .

(٤) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٢ .

(٥) لجنة الجغرافيا العننية : المصدر السابق ص ٧٤ .

(٦) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٧ .

(٧) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٧ .

(٨) صلاح البكرى اليافعى : المصدر السابق ص ٢٠ .

(٩) لجنة الجغرافيا العننية : المصدر السابق ص ٧١ .

والعاصمة هي القشعة وهي مركز الشيخ<sup>(١)</sup> ، ولكن أهم القرى هي السوليق وتقع على بعد ٥٥ ميلا شمالى عدن .

وكذلك هنا قرى الحجر والخرابة والحوطة والسوداء<sup>(٢)</sup> والذنب والجمل والحجر<sup>(٣)</sup> .

### الأميرى :

تحتل قبيلة الأميرى المنطقة الواقعة شمال غربى أراضى العلوى<sup>(٤)</sup> . والعاصمة ضالع وتقع شمالى عدن وعلى بعد ٩٦ ميلا منها . ويقع جبل جحاف غربى ضالع وتقع عليه نحو ثلاثين قرية صغيرة .

وتقطن أراضى قبيلة الأميرى عدة قبائل أهمها الشاعرى والشعبى والحالمين ، والجميدى والأحمدى والأزرق والمحرابى والدكيمى والجليلة والعوابل<sup>(٥)</sup> .

### العوذلى :

وتجدها أراضى الفضلى من الجنوب والعولقى من الشرق ويافع من الغرب<sup>(٦)</sup> ، وأراضىها مرتفعة وعرة ولكن تربتها خصبة .

ويقوم سلطان العوذلى فى لودر أهم قرى القبيلة ، وهي مركز تجارى هام .

---

(١) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٨ .

(٢) لجنة الجغرافيا العنانية : المصدر السابق ص ٧٢ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٨ .

C.U. Aitchison P. 104.

(٤)

(٥) لجنة الجغرافيا العنانية : المصدر السابق ص ٧٤ .

(٦) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٤ .

وديمان هي العاصمة . وتمر الطرق التجارية التي تسير بين الساحل ونصاب عبر أراضي العوذلى<sup>(١)</sup> .

ويمتد :

وتحدها من الشمال يافع العليا والسفلى والفضلى من الجنوب والغرب ،  
والعوالق السفلى من الشرق ، وأرضها خصبة ، ومن قبائلها السعيدى والميسرى  
والحسنى<sup>(٢)</sup> ، والعاصمة مودية<sup>(٣)</sup> ، وأهم القرى الخديرة والجبلية والقلينة<sup>(٤)</sup> .

الضالع :

تبعد الضالع عن عدن بنحو ٣٥٠ ميلاً<sup>(٥)</sup> ، ويحدها جنوباً الحواشب وغرباً  
جبل جحاف وشمالاً أراضي اليمن وشرقاً ردفان .

وأهم نخائد الضالع بنى قاسم وبنى سقفل وأهل عبادى وبنى الفقهاء  
وبنى شعيب وبنى سعد والمشاركة والأمطور ، والعاصمة هي الضالع وهي مقر الأمير .

وأهم قرى الضالع زبيد والضبيبات والحصين والرقه وخرافة والقفلة وبيت  
الأشراف والرباط والكير وآل حميد .

إصارة بحاجه :

ويحدها شمالاً منطقة حريب وغرباً رداع وهي أراض يمنية . وتحدها  
شرقاً العوالق العليا ، وأهم القرى فيها هي عين القصاب وكلان والحجب

---

(١) لجنة الجغرافيا العنينة : المصدر السابق ص ٧٧ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٥ .

(٣) قططان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ١٣ .

(٤) أحمد حمين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٥ .

(٥) صلاح البكرى اليافعى : المصدر السابق ص ٢٢ .

وعسيلان والخرجة<sup>(١)</sup>.

### الدمارات الشرقية :

يطلق على المنطقة الواقعة في جنوبي الجزيرة العربية بين عمان شرقاً واليمن غرباً اسم حضرموت ، ويتبعها إقليم مهرة ناحية الشرق . وحدودها الجغرافية هي الصحراء العربية من الشمال والبحر من الجنوب ومهره من الجنوب الشرق وقبيلتا العوالق والواحدى من الجنوب الغربى<sup>(٢)</sup> .

وتقع حضرموت على بعد ١٥° عرضاً شمالى خط الاستواء و ٥٠° طولاً شرقى جرينتش ويمتد إقليم الساحل من عين بامعبد غرباً إلى سيحوت شرقاً . وتبلغ مساحته نحو ٤٥٠٠ كيلومتر مربع وهو يمتد إلى الداخل مسافة تصل إلى ٨٠ كيلومتراً عند رأس السكاب ، و ٢٠ كيلومتراً عند الحدود الشرقية<sup>(٣)</sup> .

وكثير من سكان حضرموت الساحليين يعتمدون في حياتهم على الصيد البحرى وتجفيف الأسماك ، واستخراج زيت السمك ، وأكثر ما يعمل هؤلاء الصيادون فى فصل الشتاء ، أما فى الصيف فيهاجرون إلى بلاد عمان للعمل فى قطف بلح المنخيل ، وليست هذه الهجرة الفصلية هى الهجرة الوحيدة التى يقوم بها أهل حضرموت ، فإن بعض السكان يهاجرون — سعيًا وراء الرزق — إلى الهند ، وأندونيسيا ، حتى إذا اغتنوا عادوا إلى أوطانهم . وغالباً ما يبقى عرب الجنوب المهاجرون إلى الشرق الأقصى يعملون فى تجاراتهم وأعمالهم البحرية ويظلون متصلين بوطنهم الأصلى عن طريق إرسال أولادهم الصغار إلى حضرموت ليحيوا الحياة العربية فيها ولينشأوا على مبادئ الدين الإسلامى . ثم إذا ما شبوا عن الطوق عادوا إلى المهجر دون أن يتأثروا بعبادات وتقاليد

(١) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٣ و ٤٤ .

(٢) أنور الرفاعى وبسام كرد على : جزيرة العرب جغرافيا ص ٧٠ .

(٣) صلاح البكرى اليابى : المصدر السابق ص ٣٦ — ٣٧ .



البلاد الجديدة ودون أن ينسوا وطنهم الأصلي<sup>(١)</sup> ، بل إن الكثير منهم استخدموا بعض أموالهم في بناء المدارس ، وتحسين الأحوال في بلادهم<sup>(٢)</sup> .

وأهم موانئ حضرموت المكلا والشحر .

القبائل الشرقية ( الحضرمية ) .

### الوامرى :

يرجع اسم الواحدى إلى مؤسس تلك القبيلة عبد الواحد القرشى . وتقع الأراضى الواحدية على جانبي وادى ميفع وتحيط بها الجبال والتلال من ثلاث جهات والبحر العربى من الجنوب<sup>(٣)</sup> ، وهم جيران العوالق شرقاً بشمال منهم<sup>(٤)</sup> ، وتشمل أراضهم المنطقة الجنوبية الغربية من حضرموت وهى تمتد على الساحل العربى الجنوبى على بعد مائتى ميل شرقى عدن<sup>(٥)</sup> ، والعاصمة حبان ، وهو مركز تجارى ومينائها بلجاف<sup>(٦)</sup> ، وهناك ميناء آخر يسمى بئر على<sup>(٧)</sup> .

### الكبرى :

كانت المنطقة التى تقطنها هذه القبيلة متسعة فى أول الأمر وتمتد من أراضى العوالق فى الغرب إلى المهرة فى الشرق ، ويحدها الربع الخالى شمالاً والبحر العربى جنوباً وكانت تتبعها الشحر والمكلا<sup>(٨)</sup> . وقد أدت الانقسامات

---

(١) المصدر السابق ص ١٨ .

(٢) لجنة الجغرافيا العنيدية ص ٨٠ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣١ .

(٤) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٥ .

(٥) لجنة الجغرافيا العنيدية ص ٧٩ .

(٦) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٥ .

(٧) لجنة الجغرافيا العنيدية ص ٧٩ .

(٨) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٩ .

والحروب الداخلية في القبيلة إلى تدخل اليوافع وأصبح جزء كبير من أراضي الكثيرى تحت نفوذ الكسادى والقعيطى وكذلك لم تبق لها أية موانى بحرية<sup>(١)</sup>، ولذا فأغلب السكان في الوقت الحاضر يشتغلون بالزراعة .

#### القعيطى :

وتحتل هذه القبيلة مساحة ضخمة جنوبى الكثيرى ويحدها البحر العربى جنوباً والمهرة شرقاً والوالتى والواحدى غرباً ، وتقع ضمن أراضيها المسكلا والشحر وهما أهم موانىء حضرموت على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية . وتقع المسكلا على بعد نحو ٢٥٠ ميلاً شرقى عدن ، وتقع الشحر على بعد نحو ٢٠ ميلاً شرقى المسكلا<sup>(٢)</sup> .

وأهم حرفة للسكان هى الصيد والأعمال المتصلة به . كما أن هناك كثير من الأعمال والشركات التجارية<sup>(٣)</sup> .

#### المهرة :

وتقع في الزاوية الجنوبية الشرقية من حضرموت وعلى حدود عمان ومسقط ، وتحدها القعيطى من الغرب والكثيرى شمالاً بغرب منها والبحر العربى من الجنوب .

وتشتمل المهرة على سهول خصبة على ساحل البحر العربى<sup>(٤)</sup> ، وإن كان الصيد هو أهم حرفة للسكان .

C.U. Aitchison P. 106.

(١)

I.O.L B. 23 Political and Secret Department. Secret (٢)  
Letters from India. No. 16 Shehr and Makulla. A.W.M. 2 February  
1881. P. I.

(٣) لجنة الجغرافيا العربية ص ٨٠ .

(٤) أنور الرفاعى وبسام كرد على : المصدر السابق ص ٧٤ .

## الجزر:

هناك بعض الجزر المتناثرة في مداخل البحر الأحمر وبحوار الساحل الجنوبي للجزيرة العربية ، وقد لعبت هذه الجزر دوراً هاماً بالنسبة لتاريخ المنطقة .

وأهم هذه الجزر هي جزيرة ميون كما يسميها المؤرخون العرب أو بريم كما يسميها المؤرخون الغربيون<sup>(١)</sup> ، وتقع هذه الجزيرة في أضيق جزء من باب المندب بعيدة عن عدن بنحو ٩٦ ميلا وهي تبعد نحو ميل ونصف ميل عن الساحل العربي و ١١ ميلا عن الساحل الإفريقي ، كما تبلغ مساحتها نحو خمسة أميال مربعة وبها ثغر صالح للملاحة . وتعتمد ميون في كل احتياجاتها على عدن والساحلين العربي والإفريقي<sup>(٢)</sup> وأعلى نقطة في الجزيرة تعلو عن سطح البحر بنحو ٢١٤ قدماً حيث أقيم فنار لإرشاد السفن<sup>(٣)</sup> .

أما جزيرة سوقطرة فتقع في المحيط الهندي بمحاذاة الساحل الشرقي الإفريقي وخليج عدن<sup>(٤)</sup> وهي تبعد نحو ١٥٠ ميلا من رأس جواردفوي على الساحل الإفريقي ونحو ٥٠٠ ميلا من عدن<sup>(٥)</sup> ، وهذه الجزيرة تقع على الطريق التجاري إلى الهند عن طريق البحر الأحمر ، وهي أيضاً تسيطر على مدخله<sup>(٦)</sup> .

كما تقع جزيرة كماران في البحر الأحمر وعلى بعد ١٥ ميلا جنوبي اللحية ،

(١) د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ص ٥٠ .

(٢) لجنة الجغرافيا المدنية ص ٣٧ — ٣٨ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين ص ٤٥ .

(٤) أنور الرفاعي وبسام كرد علي ص ٦٨ .

(٥) C.U. Aitchison P. 117.

(٦) I.O.L., B. 6, Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of The Red Sea and the whole of Arabia, and the Egyptian claim to the whole of the Western Shores of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui. Printed for the use of the F.O. Hertzlet. March 10, 1874 p. 60.

وبضعة أميال شمالى الحديدية . وتبلغ مساحتها نحو ١٢ ميلاً مربعاً . وتتمتع  
كماران أيضاً فى كل احتياجاتها على عدن والحديدة والحقبة<sup>(١)</sup> .

وهذه الجزر بصفة عامة ليست لها أهمية اقتصادية كبيرة ، إلا أنها من ناحية  
أخرى تتمتع بمواقع استراتيجية خطيرة بالنسبة لمداخل البحر الأحمر ولسواحل  
الجزيرة العربية والساحل الشرقى الأفريقى وكذلك بالنسبة للتجارة بين الشرق  
والغرب .

### التاريخ :

إن تاريخ منطقة جنوبى الجزيرة العربية ملتصق تماماً بتاريخ اليمن ، ومن  
المسحيل عند دراستنا لتاريخ عدن ومنطقة جنوبى الجزيرة العربية فى الأزمنة  
الأولى أن نتجنب دراسة تاريخ اليمن إلى حد كبير<sup>(٢)</sup> . فقد كانت اليمن منذ  
ماضيا البعيد بما فيها جنوب الجزيرة العربية وحدة سياسية واحدة .

وقد حكمت اليمن بين عام ١٥٠٠ ق . م إلى ظهور الإسلام ثلاث دول  
هى بالترتيب الدولة المعينية ثم الدولة السبئية ثم الدولة الحميرية<sup>(٣)</sup> .

وقد أثارت اليمن بحضارتها وخيراتها أطاع الدول الأخرى ، ففي عام ١٨  
ق . م . تعرضت اليمن للغزو الرومانى<sup>(٤)</sup> ، إلا أن الرومان سرعان ما انسحبوا  
من اليمن لعمامة المقاومة ضدهم<sup>(٥)</sup> ، ثم وقعت اليمن فريسة سهلة فى أيدي  
الأحباش<sup>(٦)</sup> ، الذين عاونهم الإمبراطور المسيحي جثمان<sup>(٧)</sup> ، إلا أن الاحتلال

(١) لجنة الجغرافيا العننية ص ٣٩ — ٤٠ .

(٢) Hunter P. 160.

(٣) قططان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ١٦ .

(٤) Hunter p. 16.

(٥) Bury, G. Wyman, Arabia Infelix or the Turks in Yemen  
p.p. 6-8.

(٦) Hunter p. 161.

(٧) Bury, G. Wyman p. ١١.

الحبشي لم يدم طويلاً<sup>(١)</sup>؛ إذ سرعان ما خلفهم الفرس هناك<sup>(٢)</sup>.

وعند ظهور الإسلام اعتنقت اليمن الدين الإسلامي وكان الخلفاء الأوائل يعينون ولاية من قبلهم لحكم اليمن، فكان كل وال يحكم منطقة أو مخرلاً من مخرل اليمن ويتبع الحكومة المركزية الإسلامية مباشرة واستمر الأمر كذلك أيام الأمويين وفترة من حكم العباسيين<sup>(٣)</sup>.

وفي عام ٩٣٢، بدأ أنه من الصعب أن تظل الإمبراطورية الإسلامية متماسكة تحت سلطة مركزية واحدة وبدأ الولاة يستحوذون على السلطة في الأقاليم المختلفة وكانت اليمن من أولى الولايات التي نبذت ولائها<sup>(٤)</sup>، فقد استقلت عن حكم الخلفاء واتخذ حكامها لقب إمام. وكان أول من اتخذ هذا اللقب هو أسعد بن يعفور<sup>(٥)</sup> الذي بدأ حركة التمرد على الخلافة في بوعان ثم استولى على صنعاء ومعه أتباعه من الشيعة سنة ٩٣٢<sup>(٦)</sup>. ومنذ ذلك التاريخ تنازعت اليمن بوجه عام عدة دويلات وهي الدولة الزيدية وتمثل أهل السنة ووجهتها بغداد، والدولة الباطنية وكان مذهبها فاطمي ووجهتها بعد تكوين الدولة الفاطمية كانت القاهرة، والدولة الزيدية وكانت هذه الدويلات تتنازع التوسع والقوة قرونًا عديدة.

ثم انتهى الباطنيون والزيديون كدويلات قوية، وظهرت قوة جديدة

Hunter p. 161.

(١)

Bury, G. Wyman p. 10.

(٢)

(٣) قحطان محمد الشعي : المصدر السابق ص ١٦ .

(٤) Playfair R.L. A history of Arabia Felix or Yemen, from the commencement of the Christian era to the Present time; including an account of the British settlement of Aden. p. 84.

Hunter p. 161.

(٥)

Bury G. Wyman p. 12.

(٦)

في اليمن هي الدولة الأيوبية<sup>(١)</sup> التي استولت على اليمن سنة ١١٥٣<sup>(٢)</sup> ، وكانت عدن أهم المراكز التابعة لها ، وأصبح معظم اليمن الغربي يتبع القاهرة .  
ثم تتابعت على حكم اليمن الدولة الرسولية ثم الدولة الطاهرية ولكن في الوقت نفسه ظلت الدولة الزيدية قائمة في بعض جهات شمال اليمن تضعف أحياناً وتقوى أحياناً<sup>(٣)</sup> .

#### المنافسة البرتغالية التركية المصرية :

منذ منتصف القرن الخامس عشر ، ظهرت في البرتغال موجة قوية من التفكير في الأعمال الاستكشافية وهذه الظروف أحييت التقارير المبالغ فيها جداً بالنسبة لاكتشاف إمبراطورية في إفريقيا ، قيل عنها أنها غنية وتمدنية ويحكمها إمبراطور أعطوه اسماً خيالياً هو الأسقف جون أويوحتا .

وتبعاً لذلك أرسل جون الثاني ملك البرتغال في عام ١٤٨٧ كوفلهام Pedreio de Covilham في رحلة بحرية لاكتشاف دولة ذلك الملك الشهير . فتقدم كوفلهام عبر الاسكندرية ونزل في البحر الأحمر . ومر بسواكن وعدن حيث وصفها بأنها مدينة تجارية عظيمة وأن بها تجاراً من جميع الأجناس . ومن عدن تقدم إلى الساحل الإفريقي ومر بزيلع وسوفالا ثم اتخذ طريقه بعد ذلك إلى القاهرة<sup>(٤)</sup> .

وفي عام ١٥٠٣ زار عدن أيضاً برتغالي آخر هو لودفيكو Ludovico de Barthema<sup>(٥)</sup> وكانت رحلتهما كوفلهام ولودفيكو أول ظهور للبرتغاليين في البحر الأحمر .

(١) قحطان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ١٦ .

(٢) Playfair R.L. p. 87.

(٣)

(٣) قحطان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ١٧ .

(٤) Playfair R.L. p. 96.

(٥)

(٥) Hunter p. 162.

(٥)

إلا أن ملك البرتغال حدثه الرغبة في إقامة إمبراطورية شرقية فاتخذ لنفسه « لقب سيد البحار والفاتح والمتاجر مع الجزيرة العربية » . وحاول أن يحقق أحلامه فأرسل سفينة إلى البحر الأحمر أمرت سفينة عربية وعومل بحارتها معاملة قاسية .

وبعد ذلك بمامين استولى الفونسو دالبوكرك على جزر كوربا موريا ومسقط . وفي عام ١٥١٠ استولى سلطان مصر المملوكي على زيلع<sup>(١)</sup> .

وفي ١٨ فبراير سنة ١٥١٣ تقدم دالبوكرك من الهند إلى البحر الأحمر بأمل معاونة الأحباش ضد المسلمين ، كما أوصاه الملك إيمانويل أيضاً بأن يسعى للاستيلاء على عدن<sup>(٢)</sup> ، التي بدت كقاعدة بحرية تجارية هامة تقع على الطريق البحري إلى الهند<sup>(٣)</sup> ، وكانت الحملة البرتغالية تتكون من ٢٠ سفينة وعليها ١٧٠٠ برتغالي و ٨٠٠ من البحارة الهنود . ووصلت هذه الحملة إلى عدن من ناحية الشرق . وقتل البرتغاليون الكثير من العرب المدافعين عن عدن . إلا أنه بعد حصار دام أربعة أيام ، أجاب العرب بمذبحة عظيمة راح ضحيتها عدد كبير من البرتغاليين<sup>(٤)</sup> ، ومن ثم أبحر دالبوكرك إلى البحر الأحمر فوصل أولاً إلى الحما بأمل الاتصال بالأحباش كي يتحد معهم ضد المسلمين إلا أنه فشل في تحقيق ذلك .

وفي عام ١٥١٥ عين ألفاريز Lope Alvarez de Albergaria حاكماً للممتلكات البرتغالية في الهند بعد موت دالبوكرك ، وقد تقدم ألفاريز طبقاً للعمليات المعطاة له من مليكه في البحر الأحمر ، ووصلته الأنباء بأن سلطان مصر يعد

Playfair R.L. p. 98.

(١) المصدر السابق ص ٢٣ .

Hunter p. 162.

(٢) المصدر السابق ص ٢٣ .

(٣)

(٤) المصدر السابق ص ٢٣ .

Hunter p. 162.

(٤)

أسطولاً في السويس فأبحر من جوا للبحث عنه في ٨ فبراير سنة ١٥١٦ . وكان أسطول السلطان الفوري قد تقدم بالفعل بفرض تطهير البحر الأحمر من البرتغاليين والاستيلاء على عدن وكان قائد الأسطول هو الرئيس سليمان . وقد هاجم سليمان عدن . إلا أنه رد عنها ، ومن ثم تقدم في البحر الأحمر حيث أمكنه الاستيلاء على معظم موانئ اليمن <sup>(١)</sup> .

وعندما وصل ألفاريز إلى عدن ، كانت تحصيناتها قد تهدمت بفعل حملة الرئيس سليمان ولم يجد حاكم المدينة مفرأ من تسليم مفاتيح المدينة للبرتغاليين <sup>(٢)</sup> ، وقد سر ألفاريز لذلك كثيراً ، ولم يشك في الفوايا الطيبة لحاكم عدن ، فلم يستول على المدينة وأرجأ ذلك إلى حين عودته . وتقدم ألفاريز في البحر الأحمر بحثاً عن الأسطول المصري دون جدوى ، وعند عودته إلى عدن وجد أن حاكمها قد دعم تحصيناتها ورفض تسليمها له <sup>(٣)</sup> .

على أننا نلاحظ أن البرتغاليين لم يهتموا كثيراً بالأرض العربية فقد اعتبروها كدعامة في طريقهم إلى الهند . وهكذا نجدهم بمجرد استيلائهم على جوا يهملون المناطق العربية <sup>(٤)</sup> .

وفي عام ١٥١٧ ، وبعد أن نجح السلطان سليم الأول في القضاء على قوة المماليك في مصر ، وضع خطة للاستيلاء على عدن لأهمية مينائها <sup>(٥)</sup> العظيم الذي يمكن اتخاذه قاعدة للحمولات البحرية التركية الموجهة ضد البرتغاليين في البحر الأحمر <sup>(٦)</sup> والمحيط الهندي ، إلا أنه تأجل تحقيق هذا المشروع إلى عهد خلفه

Playfair, R.L., pp. 98-99.

(١)

Hunter p. 163.

(٢)

Playfair R.L. p. 100.

(٣)

D.G. Hogarth — Arabia p. 93.

(٤)

Hunter p. 163.

(٥)

(٦) أبو محمد الهمداني : صفة جزيرة العرب ص ٥١ .



السلطان سليمان العظيم الذى كلف الرئيس سليمان باشا بقيادة حملة للاستيلاء على عدن ، وكان سليمان باشا قد بلغ من العمر ثمانين عاماً فى ذلك الوقت <sup>(١)</sup> . وفى ٢٧ يونيو سنة ١٥٣٨ أبحر الأسطول العثمانى من السويس ، وفى ٢٠ يوليو وصل إلى كمران حيث أرسل سليمان باشا قوارب سريعة إلى موانئ عدن وزبيد وأصدر أوامره إلى حكام هذه الموانئ ، بأن يدبروا مونا للأسطول ، وأن يدفعوا الجزية للسلطان . وقد وصل الأسطول العثمانى إلى عدن فى ٣ أغسطس سنة ١٥٣٨ <sup>(٢)</sup> .

وقد قام سليمان باشا باستدعاء أمير عدن اليمنى عامر بن داود الطاهرى لزيارته على ظهر سفينته كى يقدم ولاءه للسلطان الأعظم ممثلاً فى شخص مبعوثه سليمان باشا <sup>(٣)</sup> .

وبمجرد وصول الأمير إلى سفينة سليمان باشا ، حتى قبض عليه وأمر الباشا بقتله ونصبت جثته على سارية السفينة <sup>(٤)</sup> ، وكان سليمان باشا قد أرسل عدداً من جنوده إلى الشاطئ حيث تمارضوا ورقدوا على الرمال ، وبمجرد قتل أمير عدن استولوا على المدينة <sup>(٥)</sup> .

ثم عين سليمان باشا أحد ضباطه حاكماً على عدن ، وأقلع بأسطوله إلى الهند لمواصلة الحرب ضد البرتغاليين <sup>(٦)</sup> ؛ إلا أنه لم يصادف نجاحاً هناك ، واندحرت

Playfair R.L. p. 101.

(١)

Ibid p. 101.

(٢)

Hunter p. 163.

(٣)

(٤) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المختطف من تاريخ اليمن ص ٨٨ .

Hunter p. 163.

(٥)

(٦) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ج ١

ص ٣٠٧ .

قواته في جوا ، ومن ثم عاد إلى عدن في ٥ ديسمبر سنة ١٥٣٨<sup>(١)</sup> ؛ ولرغبته في تأمين هذا الموقع الهام ، يقبل مائة قطعة من مدفعية الأسطول إلى عدن ، ومعها كمية هائلة من الذخيرة . كما ترك خمس سفن في الميناء وحامية من ٥٠٠ رجل عليها سنجق ثم توجه إلى البحر الأحمر . وقد توقف الأسطول في المخا حيث أعطى حاكمها سليمان باشا كمية كبيرة من المؤن والأموال والعبيد ثم أرسل الباشا بمبعوثيه إلى زبيد كي يطلبوا من الأمير أحمد حاكم المدينة أن يأتي إلى الباشا كي يقدم ولاءه ، ولما حضر الأمير أمر الباشا بقتله مثلما فعل مع الأمير العدني . ثم عين مصطفى بك لحكم زبيد والفتوحات الأخرى في اليمن ، كما حصن المدينة ووضع فيها مدافع وذخيرة وترك فيها أربع سفن لحراسة الشاطئ ثم عاد إلى الأستانة<sup>(٢)</sup> .

ومنذ ذلك التاريخ ونتيجة لخضوع كل من مخا وزبيد ، أصبح كل الساحل العربي تحت حكم السلطان سليمان العظيم<sup>(٣)</sup> ، كما أن قواته التي توغلت في الداخل استولت على اليمن أيضاً . وأصبحت صنعاء مركزاً لوالي اليمن<sup>(٤)</sup> .

وعلى الرغم من أن سليمان باشا كان قد ترك حامية قوية في عدن فقد ثار سكانها على الأتراك وهددوا بتسليم بلادهم للبرتغاليين ، ومن ثم صدرت التعليمات إلى برى باشا قبطان مصر سنة ١٥٥١ بأن يتقدم إلى البحر الأحمر على رأس أسطول قوى كي يعيد إلى السلطنة هيبتها في تلك الأنحاء . وقد قام برى باشا بقصف تحصينات عدن واستولى عليها بهجوم خاطف وطرده البرتغاليين منها ثم ترك فيها حامية قوية<sup>(٥)</sup> وعاد إلى مصر .

Hunter p. 163.

(١)

Playfair R.L. p.p. 102-103.

(٢)

Hunter p. 163.

(٣)

Playfair R.L. p. 103.

(٤)

Hunter p. 163.

(٥)

وفي عام ١٥٩٩ ثارت بعض القلاقل في وجه الحكم العثماني ، إلا أن العثمانيين قضوا على هذه الثورة بكل قسوة وهدأت الأحوال لهم فترة من الوقت .

### الإنجليز :

كان أول تطلع بريطاني إلى البحر الأحمر في القرن السادس عشر ، ففي حومة الصراع البرتغالي الهولندي البريطاني أسس التجار الإنجليز علاقات تجارية مع الهند وظهرت لهم أهمية عدن البحرية والتجارية بالنسبة لهذه التجارة . وفي سنة ١٦٠٠ منحت الملكة إليزابيث الأولى امتيازاً لشركة الهند الشرقية البريطانية يسمح لها بإقامة مشروعات تجارية في عدن والبحر الأحمر<sup>(١)</sup>؛ إلا أن استغلال الشركة لهذا الامتياز تأخر حتى عام ١٦٠٩ عندما أرسلت الشركة السفينة أسكنسيمون Ascension بقيادة الكابتن شاربني Alexander Sharpey إلى عدن<sup>(٢)</sup> بغرض إقامة علاقات تجارية مع الجزيرة العربية . وقد وصل شاربني إلى عدن في ٨ أبريل سنة ١٦٠٩ ، واستقبله الحاكم التركي أول الأمر بكل حفاوة<sup>(٣)</sup> . إلا أن الأتراك لم يلبثوا أن اعتقلوه وصادروا شحنه سفينته . ثم أطلقوا سراحه بعد ذلك . وهكذا فشلت أولى المحاولات البريطانية للتدخل على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية<sup>(٤)</sup> .

وفي العالم التالي أرسلت شركة الهند الشرقية الأدميرال سير هنري ميدلتون Middleton في رحلة تجارية في البحر الأحمر فزار عدن في العاشر من نوفمبر حيث وجد جعفر باشا حاكماً عليها<sup>(٥)</sup> . وقد ترك ميدلتون السفينة ببركورن

---

(١) د . سيد نوفل : المصدر السابق ص ٤٩ .

(٢) H. Ingrams, Yemen p. 46.

(٣) Playfair R.L. p. 105.

(٤) Jacob, Kings of Arabia, p. 25.

(٥) Hunter p. 164.

Peppercorn في عدن وتوجه بالسفينة دارلنج Darling إلى المخا حيث استقبله حاكمها رجب أغا بكل مظاهر الترحيب . إلا أن هذا الترحيب لم يدم طويلا فسرطان ماهاجم بعض الأتراك السير ميدلتون ورفاقه وقتلوا ثمانية منهم . كما حاول الأتراك الاستيلاء على السفينة دارلنج إلا أن بحارتها استبسلوا في الدفاع عنها .

ثم جاءت تعليمات باشا صنعاء بإرسال الأسرى البريطانيين إليه . فأرسل السير هنرى وبعض رفاقه إلى صنعاء ، حيث أبدى الباشا تعجبه لجرأة المسيحيين الذين يحاولون الاقتراب من الجزيرة العربية ومن المدن المقدسة . وبعد استطلاع رأى الآستانة أخلى سبيل الأسرى الذين عادوا إلى سفينتهم مرة أخرى <sup>(١)</sup> .

وفي عام ١٦١٢ جاءت بعثة بريطانية أخرى بقيادة الكابتن ساريس <sup>(٢)</sup> John Saris ومعه ثلاث لزيارة المخا ووجد ساريس أن رجب أغا عزل وحل محله حاكم آخر يدعى إدهر وهو يوناني المولد ، وقد استقبله الحاكم الجديد بالحفاوة البالغة ، ورجاه أن ينسى المعاملة السيئة التي لاقاها السير هنرى ميدلتون على يد رجب أغا ، كما صدرت التعليمات من باشا اليمن بأن الأجانب مسموح لهم بالتجارة بحرية على الشاطئ ومع السفن الهندية ، كما أنه مسموح لهم بشراء أى شيء يريدونه من المخا <sup>(٣)</sup> .

وهكذا حقق الإنجليز بعض النجاح في هذه الجولة .

الهولنديون :

أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية في عام ١٦١٤ أسطولا بقيادة

---

Playfair R.L. p.p. 105-108.

(١)

Hunter p. 164.

(٢)

Playfair R.L. p. 108.

(٣)

فان دى بروك<sup>(١)</sup> Van de Brock إلى البحر الأحمر للحصول على المعلومات بالنسبة لطبيعة التجارة في موانئه ، وقد استقبل فان في احتفال كبير عند وصوله إلى عدن . وقام قائد الأسطول الهولندى بإبلاغ حاكم عدن بأنه يحمل تصريحاً من الصدر الأعظم بالتجارة مع كل أجزاء سلطنته إلا أن الحاكم أبلغه بأنه مع احتفاظه بالعلاقات الودية بينهما ، فإن عليه أن يتصل بباشا صنعاء أولاً لأنبائه بوصوله ، ولأخذ رأيه بالنسبة للمسألة ، إلا أنه في نفس الليلة أشار حاكم عدن على فان بأنه من الأفضل له مغادرة الميناء لأن التجار المقيمين فيها اعتبروا وجوده هناك خطراً عليهم ، ومن ثم تقدم فان إلى الشحر حيث استقبل بحفاوة وشيد فيها وكالة هولندية .

وبعد عام من ذلك التاريخ تقدم فان دى بروك مرة أخرى إلى البحر الأحمر ، ووصل إلى الحما في يناير سنة ١٦١٦ ، فاستقبله حاكمها بمقابلة ودبة ، ووافق على إقامة وكالة هولندية في المدينة ، كما تم الاتفاق على أن تكون ضرائب الجمارك بنسبة  $\frac{٣}{٤}$  % . كما حصل فان على تصريح من حاكم الخازنارة مدن اليمن المختلفة وتوصية إلى حكام الولايات المختلفة لمعاملته باحترام .

وقد تقدم فان إلى صنعاء لمقابلة الباشا ، وهناك أخبره الباشا بأنه لا يملك سلطة الموافقة على إقامة وكالة في الحما ، لأن هذا التصريح لا يكون إلا من السلطان نفسه . كما أوضح الباشا أن المسلمين يخافون أن يقيم الهولنديون وكالة لهم في المدن المقدسة نفسها « فقد كنتم أولاً في عدن ، ومن عدن ذهبتم إلى الشحر ثم جئتم إلى الحما ، وسفينتكم الآن في الحديدة إنكم تستعدون للتوغل بعيداً في البحر الأحمر أكثر مما توغلت أية دولة مسيحية أخرى » .

وقد اضطر فان إلى مغادرة صنعاء ولم يستطع أن يحصل على التصديق على الوعد الذي منحه له حاكم الحما بالتجارة بانتظام ودفع بنسبة  $\frac{٣}{٤}$  % فقط كضرائب جمركية ، لأن هذا الحق أثار حفيظة غيره من التجار الفرس والهنود

الذين كان يطلب منهم دفع نسبة قد تصل إلى ١٦ ٪<sup>(١)</sup> .

وبعد أن فقد فان كل أمل في إقامة وكالة تجارية في محا قرر نقل البعثة التجارية التي كان قد تركها في الشجر وعاد إلى الهند<sup>(٢)</sup> .

وفي عام ١٦١٨ عاود الإنجليز نشاطهم ونجحوا في هذه المرة فيما فشل فيه الهولنديون فقد تقدم الكابتن شلن Shilling على السفينة آن رويال Anne Royal إلى المحل لإقامة وكالة لشركة الهند الشرقية .

وكان رجب أغا — الذي كان قد أسر هنري ميدلتون — حاكماً على المحل مرة أخرى ، وقد قام هذا الحاكم بتقديم اعتذاره الشديد عن مسلكه السابق وأوضح أنه إنما فعل ذلك تنفيذاً لتعليمات باشا اليمين إلا أنه في الوقت الحالي هناك تصريح من حاكم اليمين يسمح للإنجليز بمقتضاه بالتجارة بحرية في المحل وبتشديد وكالة لهم هناك وبتحديد ضرائب الاستيراد والتصدير بنسبة ٣ ٪ تدفع نقداً أو عيناً<sup>(٣)</sup> .

#### الانسحاب الأتراك :

وفي عام ١٦٣٥ اضطر الاتراك تحت تأثير الثورات ضدهم إلى الانسحاب من اليمين<sup>(٤)</sup> الذي سقط الجزء الأكبر منه بمافيه عدن تحت حكم أئمة صنعاء<sup>(٥)</sup> . ويرى بليفير Playfair أنه من المشكوك فيه أن العرب قد قاموا بمقاومة عنيفة ضد الترك وأجبروهم على الانسحاب من اليمين : وأن العامل الحاسم في هذا

Playfair R.L. p.p. 108-110.

(١)

Hunter p. 164

(٢)

Playfair R.L. p. 110.

(٣)

Hunter p. 164

(٤)

C.U) Aitchison p. 91.

(٥)

الانسحاب هو تحول التجسرة الهندية في البحر الأحمر إلى طريق رأس الرجاء الصالح مما جعل اليمن البعيدة والمضطربة لا تستحق الدفاع عنها<sup>(١)</sup>. كما يرى الدكتور صلاح العقاد أن العرب عندما قبلوا بالتبعية للأتراك، كان ذلك لكي يدرك الأتراك أنهم الخطر البرتغالي<sup>(٢)</sup> إلا أنه بعد زوال هذا الخطر كان لابد من إلغاء هذه التبعية والثورة عليها، ونحن نرى أن كل هذه الأسباب بالإضافة إلى فساد حكم الأتراك أدت إلى وقوع تلك الثورات التي انتهت بانسحاب الأتراك من اليمن.

على أن العثمانيين قاموا فترة وجودهم في الجزيرة العربية بحماية النفور اليمنية من عدوان البحرية البرتغالية، كما أمنوا الأماكن المقدسة الإسلامية، وأحبطوا محاولات التدخل الأوربي في اليمن<sup>(٣)</sup>.

وبعد انسحاب الأتراك من اليمن، كانت القوة الرئيسية هناك هي الدولة القاسمية الزيدية<sup>(٤)</sup>. وقد قام الإمام قاسم بمجهود ضخمة في سبيل تحرير بلاده من حكم الأتراك. وقد خلفه في الإمامة ابنه الأكبر اسماعيل الذي اتخذ لقب المتوكل على الله<sup>(٥)</sup>، وفي عهده احتلت الإمامة الزيدية اليمن كله تقريباً حتى حدود عمان<sup>(٦)</sup>، وامتد نفوذها منذ سنة ١٦٤٤ حتى شمل الحبح وعدن وحضرموت<sup>(٧)</sup>، وكان عهد الإمام اسماعيل بن القاسم أزهى عهد للإمامة الزيدية في اليمن<sup>(٨)</sup>.

(١) Playfair R.L. p. 110.

(٢) د. صلاح العقاد: الاستعمار في الخليج الفارسي ص ٦.

(٣) Jacob H.F. Kings of Arabia p. 25.

(٤) قطران محمد الشعبي: المصدر السابق ص ١٨.

(٥) Playfair R.L. p. III.

(٦) قطران محمد الشعبي: المصدر السابق ص ١٨.

(٧) محمد بن أحمد عيسى العقيلي: من تاريخ الخلاف السليماني — ج ١ ص ٣٨٣.

(٨) أحمد نوري: اليمن — ماضيها وحاضرها ص ١٥٤.

فقد كثرت في عهده الخيرات وازداد عدد المتعلمين والعلماء (١) .

إلا أنه لم يكن في استطاعة الإمامة الزيدية أن تملأ الفراغ الذي تركه الأتراك ، ومن ثم وقعت اليمن نهياً للانقسامات الداخلية واعتدى حكم أئمة صنعاء ضعف شديد استمر مدة طويلة من الزمن .

#### الفرنسيون :

بدأ اتصال الفرنسيين بالسواحل اليمنية في عام ١٧٠٩ . فقد تقدمت بعثة فرنسية برئاسة دي ميرفيل De Merveille في ٦ فبراير سنة ١٧٠٨ على ظهر السفينة كيريز Curieuse ودياجينت Diligent التابعة لشركة سانت مالو St. Malo الفرنسية من ميناء بريست ، وعند وصول البعثة إلى عدن تقدم دي ميرفيل إلى قصر الحاكم حيث استقبل بحفاوة . وفي ٢٧ ديسمبر غادرت السفينتان الفرنسيتان الميناء وتوجها إلى الحما في ٣ يناير سنة ١٧٠٩ . وأمكن لدى ميرفيل عقد معاهدة مع الدولة في الحما نيابة عن الإمام المهدي وكان من أهم بنود هذه المعاهدة أن للفرنسيين الحق في التجارة طول النهار إلا أنه عليهم أن يعودوا إلى سفنهم ليلاً ، كما أنه يمكنهم رفع علمهم الوطني فوق كالتهم وأن تكون نسبة الضرائب الجركية على البضائع المباعة هي نسبة ٣٪ ، وكذلك سمح للفرنسيين بمزاولة طقوسهم الدينية .

ولهذا النجاح الذي صادفته البعثة الفرنسية ، أرسلت الشركة الفرنسية بعثة أخرى سنة ١٧١١ برئاسة دي لالاند De La Lande وبريكولين Bricolaine إلى البحر الأحمر . وبعد وصولها إلى مخا ، استدعى الإمام المهدي طبيباً من إحدى السفن الفرنسية لمعالجته ، وقد سر الفرنسيون لذلك لأن هذا يعني زيادة تقربهم من السلطة الحاكمة في اليمن . وتبعاً لذلك أرسلت بعثة من

---

(١) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام ص ٦٧ .



عشرين شخصاً في ١٤ فبراير ١٧١٣ إلى داخل المن ، وسارت هذه البعثة عبر جبله ويريم وذمار حتى وصلت إلى مواهب حيث يقم الإمام .

وظلت البعثة الفرنسية في مواهب ثلاثة أسابيع حتى شفى الإمام . وأثناء وجود هذه البعثة في مواهب جاء رسول من الآستانة إلى الإمام ، وكانت مهمته هي أن بوض أن نتيجة لزيادة التجارة المباشرة بين العرب والأوروبيين فإن التجارة والدخول السلطانية قد تأثرتا تأثراً خطيراً ، ولذا طالب الرسول العثماني بعدم الاستمرار في هذه التجارة المباشرة بين العرب والأوروبيين كما طالب بعدم تصدير البن سوى إلى مصر ، إلا أن الإمام أعار مطالب السلطان العثماني آذاناً صماء<sup>(١)</sup> .

ولم تستمر تلك العلاقات الحسنة بين الشركة الفرنسية وحكومة الإمام ، ففي عام ١٧٣٨ حدث خلاف خطير بينهما ، فقد كان من عادة الدولة في الحان أن يزيد في قيمة الضرائب الجمرية عند تقريره المبدئي ، وبدلاً من أن يدفع الفرق فوراً ، فإنه كان يؤجل ذلك الحين دفع الضرائب الجمرية في السنة التالية ، ونتيجة لتعامله هكذا عدة سنوات أصبح مديناً للشركة الفرنسية بمبلغ ٨٢٠٠٠ ريال ، وقد أرسلت الشركة سفينة حربية فرنسية لإرغام الدولة على دفع هذا المبلغ الضخم ، إلا أن الدولة رفضت المناقشة في هذا الأمر ، وأعد نفسه للدفاع وحصن المدينة ، إلا أن الضرب المؤثر من مدفعية السفينة الحربية أرغم الدولة على دفع الدين ، كما وقعت معاهدة أنقصت الضرائب الجمرية بمقتضاها من ٣ إلى ٢ ١/٢٪ . وقد امتعض الإمام من سلوك الدولة فعزله وصادر قصره في صنعاء<sup>(٢)</sup> .

### موقف الحكم الإمامي :

الإمام هو حاكم مطلق يستحوذ على السلطتين المادية والروحية . أما الدولة

Playfair R.L. p.p. 113-116.

(١)

Ibid p.p. 116.

(٢)

أو حاكم الإقليم فهو يشبه منصب الباشا التركي ، وإن كانت سلطاته محدودة عنه بعض الشيء والدولة يمثل الإمام ويقود القوات في الإقليم وينظم عملية جمع الضرائب ويشرف على الأمن وكان السائد أن يعزل ( الدول ) كل سنتين أو ثلاثة حتى لا يتمكنوا من الحصول على قوة كبيرة أو جمع ثروات طائلة .

وتحت قيادة الدولة كان هناك الباشكاتب والقاضي . وفي المدن الساحلية كان أمير البحر يمارس السلطة على إدارته تحت إشراف الدولة ، وكان هناك أيضاً شيخ البلد الذي كان مسؤولاً عن الشؤون البلدية وتقدير الضرائب ، وكذلك كان هناك أمير السوق <sup>(١)</sup> .

وفي عشرينيات القرن الثامن عشر ، اهتري حكم أئمة صنعاء ضعف شديد نتيجة للتنافس على الإمامة ، مما شجع رؤساء القبائل في أنحاء اليمن على الانفصال عن السلطة المركزية ، وقد أعلن شيخ قبيلة العبادلة فضل بن علي فضل بن صالح بن سالم أنه أمير مستقل ، وخلع الطاعة عن إمام صنعاء حسين بن قاسم في عام ١٧٢٨ <sup>(٢)</sup> ، وثار على عامله فيها الشيخ أحمد الوداعي <sup>(٣)</sup> وذلك بعد مخالفة جاره القوي سلطان يافع ، واتفقا على أن يستحوذ فضل بن علي على عدن وأن يتداولوا خراج البندر بالمناوبة <sup>(٤)</sup> . وكان من نتيجة ذلك انسحاب الوداعي مع جنوده من عدن واستيلاء شيخ العبدلي عليها <sup>(٥)</sup> . وبعد ستة أشهر من ذلك التاريخ نقض شيخ العبدلي مخالفة سلطان يافع ، وأعلن نفسه سلطاناً مستقلاً على الحجب وعدن . ويبدو واضحاً أن السلطان خلع راية العصيان على إمام صنعاء سنة ١٧٢٨ ،

Playfair R.L. p.p. 111-112.

(١)

(٢) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي ص ١٢٤ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ص ٢٤ .

(٤) العبدلي : المصدر السابق ص ١٧٤ — ١٢٧ .

(٥) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٤ .

(٦) العبدلي : المصدر السابق ص ١٢٧ .

إلا أنه امتلك عدن فعلا سنة ١٧٣٥ وأصبح سلطاناً مستقلاً للحج وعدن منذ هذا التاريخ<sup>(١)</sup>.

ولم يحاول الإمام استعادة عدن منذ ذلك التاريخ بل إنه تحالف مع شيخ العبادل لمواجهة أعداء الإمامة وأقوام شكيمة عبد الرب بن أحمد ، الذي أعلن نفسه حاكماً مستقلاً في الحجرية واستولى على مدينة جبلة وجمع الضرائب من السكان .

ولما لم يستطع الإمام المهدي عباس بن المنصور أن يقضى على هذا التأثير عقد - كما قلنا - محالفة في عام ١٧٥٣ مع السلطان عبد الكريم سلطان الحج وعدن الذي بدأ هو الآخر يخشى بأس عبد الرب . واتفق إمام صنعاء مع سلطان الحج وعدن على الهجوم على عدوها المشترك كل من جانبه إلا أن عبد الرب لم ينتظر هجومهما بل دخل أراضى السلطان عبد الكريم ، ووضع حامية قوية في الحج ثم ضرب عدن بقسوة حتى اضطر عبد الكريم إلى إعطائه مبلغاً كبيراً من المال ، حتى يترك بلاده وخلال ذلك الوقت لم يقدم الإمام لخليفه أية معاونة<sup>(٢)</sup> .

واستمرت تلك الاضطرابات تسود اليمن نتيجة للمنافسة على الإمامة وأعلن الكثير من الرؤساء استقلالهم عن السلطة المركزية ، وظلت عدن بملكية سلطان الحج .

الدعمر كيوم :

في عام ١٧٦٢ شكل الملك فردريك الخامس ملك الدنمرك بعثة لدراسة الجزيرة العربية واليمن على وجه الخصوص ، وكانت هذه البعثة برئاسة العالم

Hunter p. 164.

(١)

Playfair R.L. p.p. 116-117.

(٢)

نيبور Neibur ووصلت هذه البعثة العلمية إلى اليمن في نهاية ديسمبر سنة ١٧٦٢ ، وكانت أول مقابلة للبعثة الدنمركية مع الإمام في ١٩ يوليو سنة ١٧٦٣ في قصره بمستان المتوكل ، كما كانت هناك مقابلة ثانية في ٢٣ يوليو حيث سمح للبعثة بعرض الآلات العلمية والمناقشة في الأمور التجارية والأدبية ثم غادرت البعثة صنعاء في ٢٦ يوليو ووصلت إلى الحفا في ٥ أغسطس من نفس السنة .

ويؤكد نيبور أن كل دخل الإمام كان يصل إلى نحو ٨٣٠,٠٠٠ ريال في العام إلا أنه بفقده عدة ولايات هامة وغنية مثل عدن وأبو عريش وتعز ، فإن دخله كان لا يزيد في ذلك الوقت عن ٥٠٠,٠٠٠ ريال<sup>(١)</sup> .

وهكذا استمرت عدن في حوزة سلاطين لحج ، وبدا دورها ضئيلاً في مجال الاستراتيجية الدولية حتى جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر فوضعت عدن على مائدة السياسة الدولية ، وبدأ نوع جديد من الصراع عليها فهو ليس صراعاً بين القوى المحلية أى بين الأمراء والسلاطين والأئمة ، بل هو صراع بين قوى دولية ذات مصالح متباينة ، إلى أن استطاعت إنجلترا أن تستولى دون غيرها على هذه النقطة الاستراتيجية الحاکمة بين الشرق والغرب .

# الفصل الأول

المنافسة الدولية في جنوب الجزيرة العربية

( ١٧٩٨ — ١٨٣٦ )



مقدمه :

تكلمنا في مقدمة هذه الرسالة عن تاريخ منطقة جنوبي اليمن في الفترة السابقة لتحديد الزمنى للموضوع ، إلا أنه مع وصول الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٧٩٨ ، ومع تصدى الإنجليز المشروعات الفرنسية وكذلك نتيجة لظهور والى مصر الطموح محمد على ، على مسرح الحوادث ، ومجابهة بريطانيا لمشروعاته ، كل هذا أوجد ما يمكن أن نسميه بالتنافس الدولى فى المنطقة . وسوف نعرض لكل الاتجاهات والمطالب وخصوصاً بالنسبة للسياسة البريطانية التى انتهت بها الأمر إلى الاستيلاء على عدن عام ١٨٣٩ .

### النزاع الفرنسى الانجليزى :

كانت إنجلترا قد عقدت معاهدة تجارية مع ( محمد بك أبو الذهب ) — الذى كان قد تطلع إلى الانفصال عن الباب العالى — وذلك من أجل تأمين سير السفن البريطانية فى البحر الأحمر<sup>(١)</sup> ، وهذا يوضح أهمية العلاقات الودية — من وجهة النظر البريطانية — مع مصر وذلك بالنسبة لمواصلاتها مع الهند .

وكان من نتائج الحملة الفرنسية على مصر تحطيم قوة المماليك<sup>(٢)</sup> ، وتهديد المواصلات البريطانية مع الهند<sup>(٣)</sup> . ولم يقف الأمر عند حد التهديد بل إن بونابرت أمر المسيو لسكاريس بالسفر إلى بلاد العرب ليتفاوض مع القبائل المختلفة حتى تسهل تقدم جيوشه إلى الهند<sup>(٤)</sup> .

---

(١) Carl Brockelmann — History of the Islamic peoples p. 347.

(٢) H. Ingrams — The Yemen p. 49.

(٣) H. Dodwell, The Founder of Modern Egypt, A Study of Mohamed Ali. p. 56.

(٤) سيدىو : خلاصة تاريخ العرب ( مترجم ) ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

ورغم أن محاولات بونابرت هذه لتأمين طرق تقدم القوات الفرنسية إلى الهند لم تكن لها من نتيجة فإنها أوضحت خطورة الموقف حينذاك بالنسبة للمصالح البريطانية .

وإواجهة هذه الأحداث أرسلت الحكومة البريطانية في عام ١٧٩٩ قوة بحرية بقيادة الأدميرال بلانكت Blanket للطواف في البحر الأحمر . وفي نفس الوقت صدرت التعليمات إلى بومباي بتأمين وتدعيم جزيرة بريم بقصد السيطرة على مضيق باب المندب ولتمنع أى اتصال من جانب الفرنسيين بالمحيط الهندي عن طريق البحر الأحمر .

وتبعاً لذلك ، وفي أبريل سنة ١٧٩٩ تقدمت حملة بحرية بريطانية بقيادة الليفتنانت كولونيل موراي Murray لإنجاز هذه المهمة . وفي ٣ مايو<sup>(١)</sup> احتلت هذه القوة البحرية جزيرة بريم في مضيق باب المندب بين خليج عدن والبحر الأحمر<sup>(٢)</sup> ، وذلك باسم شركة الهند الشرقية .

ومنذ ذلك التاريخ حتى أول سبتمبر من نفس السنة ، ظلت القوة البحرية البريطانية محتفظة بالجزيرة ولكن بعد البحث والتقصي تبين أن المضائق لا يمكن السيطرة عليها من الجزيرة بالمدفعية الساحلية<sup>(٣)</sup> ، كما أن الجزيرة ذات مناخ رديء<sup>(٤)</sup> ، وليست بها مياه صالحة للشرب<sup>(٥)</sup> ، ومن ثم عزم موراي على سحب قواته منها خصوصاً بعد أن اقنع بحسن نوايا سلطان الحج وعدن الذي وافق

---

Playfair R.L. p.p. 122-123.

(١)

(٢) د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ص ٥٠ .

Playfair R.L. p. 123.

(٣)

(٤) صلاح الدين البكري اليافي : في جنوب الجزيرة العربية ص ١٥ .

H. Ingrams — The Yemen p. 50.

(٥)



على بقاء البريطانيين في عدن الفترة التي يريدونها<sup>(١)</sup>.

وبعد حصول موراي على التصديق اللازم انسحب بقواته من جزيرة بريم<sup>(٢)</sup> بعد أن مكثت فيها بضعة أشهر فقط . واتجهت هذه القوات إلى عدن حيث استقبلها سلطان لحج وعدن بالفعل بكل حفاوة<sup>(٣)</sup> . وقد بذلت محاولة للدخول في محالفة مع السلطان لضمان اتخاذ عدن كمحطة دائمة للسفن البريطانية إلا أنه أرجىء النظر في تنفيذ هذا المشروع<sup>(٤)</sup> .

وعلى أية حال ، فقد انتظرت تلك القوة البحرية البريطانية في عدن حتى شهر مارس من العام التالي ، وذلك لحين هبوب الرياح الموسمية التي تعاونها في التوجه إلى الهند<sup>(٥)</sup> .

ولم يظل الفرنسيون في مصر في موقف يهددون منه المواصلات البريطانية مع الهند ، فقد جعل انتصار نلسون في أبو قير في أول أغسطس ١٧٩٩ موقفهم في مصر صعباً ، كما أرسل السلطان العثماني سليم الثالث في نفس السنة سفناً عليها قوات تركية إلى مصر<sup>(٦)</sup> .

وكل هذه الإجراءات جعلت الفرنسيين في موقف لا يستطيعون معه التهديد بغزو الهند أو حتى تهديد المواصلات البريطانية مع الهند ، وكان هذا

---

Playfair R.L. p. 123.

(١)

The Middle East — A Political and Economic Survey 1958. (٢)  
p. 103.

H. Ingrams — The Yemen p. 50.

(٣)

C.U. Aitchison — A Collection of Treaties, Engagements (٤)  
and Sanads relating to India and neighbouring countries, vol. XI,  
p. 92.

Playfair R.L. p. 123.

(٥)

Carl Brockelmann p. 348.

(٦)

هو السبب الرئيسى فى سحب القوة البريطانية من جزيرة برىم بعد بضعة أشهر من احتلالها ، فالإنجليز احتلوا هذه الجزيرة لمواجهة خطر التقدم والغزو الفرنسى للهند ، فلما زال هذا الخطر بهزيمة الفرنسيين البحرية فى أبو قير ، لم يجد البريطانيون داعياً لاستمرار احتلالهم لتلك الجزيرة القاحلة . وفى هذه النقطة تختلف مع ما أورده الأستاذ الدكتور سيد نوفل فى كتابه<sup>(١)</sup> من أن بريطانيا قد اتخذت من قاعدتها فى برىم مركزاً للوثوب على جنوب الجزيرة العربية كما أمنت بها طريق الهند فمن ناحية فإن القوة البريطانية التى احتلت بها هذه الجزيرة لم تمكث بها سوى بضعة أشهر من عام ١٧٩٩ ، ولم يعاود البريطانيون استيلائهم على برىم إلا فى عام ١٨٥٧ ومن ناحية أخرى فإن القوات التى احتلت عدن فى عام ١٨٣٩ قدمت من الهند إلى عدن مباشرة ولم تتخذ من برىم قاعدة للهجوم عليها .

وعلى أية حال ، فقد انتهت مرحلة من مراحل المنافسة الدولية فى منطقة جنوب الجزيرة العربية وهى مرحلة التهديد الفرنسى للمواصلات البريطانية مع الهند وللهند ذاتها ، وتصدى بريطانيا لهذا التهديد ، فمع جلاء الفرنسيين عن مصر ، اختفى ظل هذا التهديد وبدأت بريطانيا فى محاولات مختلفة للحصول على امتيازات وتسهيلات تجارية من حكام المنطقة . وكانت التجارة بين البحر الأحمر وممتلكات الشركة البريطانية فى الهند آخذة فى الازدهار فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، إلا أنه بسبب السياسة التى انتهجها سلطان لحج وعدن ، بدأت هذه التجارة فى التدهور ، فالبن الذى كان يرسل إلى أوروبا والهند أخذ طريقه إلى مصر أو حملته القوافل من جدة إلى مكة ثم إلى القسطنطينية . وبين عامى ١٧٩٨ — و ١٨٠١ ، اشترت السفن الأمريكية كميات كبيرة من البن ، وتبعاً لذلك أرسلت إدارة شركة الهند الشرقية الكومودور السير هوم بوبهام

(١) الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية ص ٥٠ .

H.M.S. Rodney قائد السفينة رودنى Commodore Sir Home Popham فى بعثة إلى البحر الأحمر للعمل على إحياء التجارة كما كلف أيضاً بمهمة نقل القوات التى كانت ستندفع لجيش الجنرال بيرد Baird من بومباى إلى مصر ، وعندما التقى بالجنرال فى البحر ، رافقه حتى القصير وبعد أن عبرت القوات الصحراء إلى شواطئ النيل تقدم سيرهوم إلى كلكتا .

كما كان الدكتور برنجل Prungie الطبيب فى وكالة بومباى والذى رافق موراي فى البحر الأحمر — كان فى المخا عندما وصل الجنرال بيرد إلى هناك وهو فى طريقه إلى مصر<sup>(١)</sup> ، وقد توجه برنجل إلى صنعاء فى مايو ومعه خطابات وهدايا للإمام على منصور من الحاكم العام للهند<sup>(٢)</sup> وذلك بفرض حث الإمام على إصدار تعليمات إلى حكام الموانئ المختلفة فى البحر الأحمر بعدم مضايقة السفن البريطانية عند قيامها بالتبادل التجارى فى تلك الموانئ ، وقد استقبل برنجل بكل حفاوة ، وأوصى الإمام من ناحيته بإصدار تعليمات مشددة إلى حكام المخا والحديدة واللحىة بتسهيل إعطاء السفن البريطانية كافة ما تكون محتاجة إليه بالأسعار العادية وكذلك أن يقدموا لها المرشدين والبحارة اللازمين كما اتفق على أنه فى حالة تحطم إحدى السفن فإنه يجب حماية البحارة على الشاطئ والمحافظة على شحنات تلك السفن بقدر الإمكان . وبجانب هذه التسهيلات وافق الإمام أيضاً على بناء مستشفى بحرى فى المخا لاستقبال المرضى من الأسطول التجارى ، وبعد أن حصل برنجل على الموافقة على هذه النقاط ، غادر بلاط صنعاء وعاد إلى المخا .

أما السير هوم فإنه عندما وصل إلى كلكتا<sup>(٣)</sup> ، وجد قراراً بتعيينه

Playfair R.L. p. 123.

(١)

C.U. Aitchison vol. XI. p. 111.

(٢)

Playfair R.L. p. 124.

(٣)

مندوباً لبريطانيا في الجزيرة العربية<sup>(١)</sup> ، وصدرت إنييه التعليمات بعقد معاهدات تجارية مع إمام صنعاء وسلطان الحِج وعُدن .

ومن ثم عاد السير هوم إلى الحِج في بداية عام ١٨٠٢ ، وفي يوليو أرسل بعثة تتكون من المستر إليوت والملازم لامب والدكتور برنجل إلى صنعاء لكي تعرض على الإمام اقتراحاً لعقد معاهدة معه . وعزم السير هوم على التقدم إلى جبله أو إلب عن طريق تعز حتى يكون أقرب إلى صنعاء حتى يمكنه الإجابة على أية استفسارات قد يطلبها الإمام بالنسبة لمواد المعاهدة المقترحة .

وعندما وصل السير هوم إلى مسور كتب إليه شيخ دوريات ينبئه بأن الإمام قد أمره بأن يعتبره ضيفاً عليه وأن يقوم بواجب حمايته في أراضيه إلا أن السير هوم تعرض بعد ذلك لإهانات شديدة .

وعندما وصل السير هوم إلى تعز ، توقع أنه سوف يلقي معاملة أكثر ودية إلا أنه عندما وجد أن السلوك العدواني تجاهه سوف يستمر في كل المنطقة قرر العودة إلى الحِج ، ومن هناك أرسل احتجاجاً إلى إمام صنعاء على المعاملة التي لقيها في الأراضى اليمنية . وبمجرد أن سمع الإمام على مفصور بمهمة مستر إليوت وعرف أنباء الإهات التي لحقت بالسير هوم حتى أبدى أسفه الشديد ، وأبدى عزمه على معاقبة شيخ دوريات إلا أنه لم يتأكد إن كان هذا العقاب قد نفذ أم لا ، وعلى أية حال فقد رأى اللورد ولسلي أن يكتفي بهذا الإجراء .

وقد مات مستر إليوت بالحمى في صنعاء ، وترك الملازم لامب والدكتور برنجل هذه المدينة في ٤ سبتمبر ووصلا إلى حِج في ١٥ من نفس الشهر وها يحملان خطابات من الإمام إلى الحاكم العام والسير هوم<sup>(٢)</sup> ، رفض فيها مواد المعاهدة المقترحة<sup>(٣)</sup> .

C.U. Aitchison Vol. XI p. III.

(١)

Playfair R.L. p.p. 124-126.

(٢)

C.U. Aitchison vol. XI p. 111.

(٣)

وهكذا وجد السير هوم أن لا فائدة من وجوده في أرض اليمن ، ففعل عائداً إلى كلكتا وقام بزيارة عدن وهو في طريقه<sup>(١)</sup> .

ولم يخرج السير هوم من الجزيرة العربية خالي الوفاض بل أمكنه عقد معاهدة للصدقة والتجارة في ٦ سبتمبر سنة ١٨٠٢ بناء على رغبة اللورد ولسلي مع السلطان أحمد عبد الكريم سلطان الحج وعدن ووقعها بالنيابة عنهما السير هوم والأمير أحمد باصهي أمير عدن<sup>(٢)</sup> . وبمقتضى هذه المعاهدة وافق الطرفان على إيجاد اتصال تجارى بين شركة الهند الشرقية أو أية رعية بريطانية تكون تحت حكم الحاكم العام للهند ورعية السلطان أحمد عبد الكريم . كما تم الاتفاق أيضاً على اعتبار ميناء عدن مفتوحاً لاستقبال جميع البضائع التى تحملها السفن البريطانية على أن تدفع نسبة ٢ ٪ كضرائب جمركية ولمدة عشر سنوات ترفع بعدها هذه النسبة إلى ٣ ٪ فقط ، كما نصت المعاهدة أيضاً على حرية الرعايا البريطانيين فى العمل فى أراضي السلطان وعلى نقل ثرواتهم لمن يشاءون . كما تعهد السلطان بأن يبذل جهده لاستعادة ديون الرعايا الإنجليز من رعاياه ، وإذا حدث نزاع بين الرعايا البريطانيين فيجب أن يرفعوا دعواهم إلى المقيم فى عدن ويجرى المذكور الأحكام فى قضاياهم بموجب القوانين المتبعة فى بلادهم . كما تعهد السلطان بأن يبيع للدولة البريطانية قطعة من الأرض غربى عدن ، وأن لشركة الهند الشرقية الحق فى بنائها بأى شكل تريد<sup>(٣)</sup> .

ولا ريب أن هذه المعاهدة تمتبر بداية للتدخل البريطانى فى سلطنة لحج وعدن وفى جنوبى اليمن ، فإن تحديده الرسوم الجمركية بـ ٢ ٪ على البضائع البريطانية والبضائع التى تشحن على سفن بريطانية فى الوقت الذى كان فيه سلطان لحج وعدن يتقاضى على البضائع التى لا تدخل فى نطاق هذه المعاملة

Playfair, R.L., p. 126.

(١)

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : المصدر السابق ص ١٣٦ .

C.U. Aitchison vol. XI p.p. 119-122.

(٣)

التجارية أكثر من هذه النسبة ، هذا التحديد يعد تدخلا في شئون السلطنة ، كما أن الاعتراف للمقيم البريطاني — الذي كان في ذلك الوقت لا يعد أن يكون قنصلا لبلاده — بالتدخل في نظر المنازعات بين الرعايا البريطانيين الذين يقطنون في عدن ، ورفع هذا النزاع إلى حكومة الهند إذا لزم الأمر إنما يعد انتقاصا للسلطة الشرعية في البلاد .

ومن وجهة نظر أخرى ، فإن هدف البريطانيين من عقد هذه المعاهدة كان أيضاً لجس نبض الحكومة في شمال اليمن ، والتي كانت تابعة للسلطنة العثمانية حينذاك ، والتي كانت تنادى بأن عدن ومناطق جنوب الجزيرة العربية الأخرى تقع ضمن أراضيها ، كما كانت هذه المعاهدة أيضاً عبارة عن عملية جس نبض للدولة الأتمة في بعض أجزاء شمالي اليمن ، والتي كانت حينذاك في حالة شديدة من الضعف والانعزال . ونجحت بريطانيا في عملية جس النبض هذه إذ أن الحكومة في اليمن كان موقفها من هذه المعاهدة مجرد الصمت ، وتأكد لبريطانيا أنها إذا ما فكرت في غزو عدن فلن يواجهها غير عرب عدن والمنطقة المجاورة لها فقط أي قبائل العبدلى وربما الفضلى والعربى<sup>(١)</sup> .

وفي عام ١٨٠٥ أوضح اللورد فالنتيا Valentin أهمية طريق البحر الأحمر بالنسبة للتجارة الهندية ، ورأى أن هناك نقطتين لا بد من توافرها ، الأولى العمل على إيجاد أفضل وسيلة لتدعيم القوى البريطانية في البحر الأحمر حتى يمكنها مواجهة أى تقدم عدائى من ناحية الغرب ، والنقطة الثانية هى العمل على زيادة حجم التجارة الهندية . ولذا قام فالنتيا بزيارة كل الموانئ الهامة من عدن إلى الشمال ، وجمع معلومات عن حالة التجارة وأشار إلى أهمية احتلال عدن وعن

---

(١) قحطان محمد الشعبي : الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن ( عدن والإمارات ) ص ٢٧ .

التحالف مع الوهابيين والأحباش كأفضل سبيل لضمان تحقيق هذين الهدفين<sup>(١)</sup>.

كما أرسل فالتيا سكرتيره المستر سولت Salt في بعثة إلى الحبشة وقد أوصى سولت عند عودته ببذل الجهود حتى يتحقق للأحباش منفذ إلى البحر مما يسمح لهم باتصال حر مع المستعمرات البريطانية في الشرق ، إلا أنه لم يتم إنجاز شيء من ذلك ، وظل الأحباش بلا منفذ لهم على البحر<sup>(٢)</sup>.

إلا أن اقتراحات فالتيا لم يحفل بها أحد ، إلى أن اهتم بها هنري سولت الذي كان قد رافقه في رحلته في البحر الأحمر والذي أصبح بعد ذلك القنصل العام البريطاني في القاهرة<sup>(٣)</sup>.

واستمر البريطانيون في محاولاتهم للحصول على امتيازات تجارية في المنطقة ، ففي شهر يوليو سنة ١٨١٧ تلكأ أحد الأعراب في الوكالة البريطانية في الحجا ، إلا أن الحرس الهنود أبعدهوه بالقوة منها ، ومن ثم تجمع بعض العرب وأهانوا عدداً من الضباط البريطانيين الموجودين بالوكالة .

وبعد عامين من ذلك التاريخ بدأت حكومة بومباي تستغل هذه الحادثة لمصلحتها فأرسلت طلباً إلى الأمام بأن ينزل العقاب بالدولة السابق للحا لمسئوليته عن تلك الحادثة ، كما أمر الحاكم العام للهند بإرسال قوة كافية إلى الحجا لتدعيم مطالب حكومة بومباي ، « وأن على هذه القوة — بالإضافة إلى مطالب معاقبة الدولة والتعويض عن الخسائر — اتخاذ ما تراه لازماً لضمان احترام الوكالة

---

H. Dodwell p. 56.

(١)

I.O.L., B. 8, Confidential. Memorandum on the Turkish (٢)  
Claim to Sovereignty over the Eastern Shores of The Red Sea and  
the whole of Arabia and the Egyptian Claim To the whole of the  
Western Shores of the same Sea, including the African Coast from  
Suez to Cape Guardafui. Printed for the use of the F.O. Hertslet  
March 1874. p. 2.

H. Dodwell p.p. 56-57.

(٣)

البريطانية في المستقبل » . ولهذا الغرض يجب أن يوافق الإمام على مواد معاهدة مقترحة وجاء في تلك المعاهدة أنه يجب أن يوافق الإمام على أن يكون المقيم البريطاني في الحما حرس مثلما لنظيره في البصرة وبغداد من حيث القوة كي يكفل له الاحترام اللازم كما أن كل العاملين في الوكالة البريطانية هم تحت الحماية البريطانية وخاضعون من الناحية القضائية للمقيم . وكذلك يجب إنقاص الضرائب الجمركية على التجارة البريطانية من ٣٪ إلى ٢½٪ .

وصدرت التعليمات إلى الكابتن بروس Bruce المقيم في بوشير بأن يقوم بدور ممثل حكومة بومباي في تنظيم هذه المفاوضات . وأبحر بروس إلى الحما في ٢٣ أغسطس سنة ١٨١٩ ومعه أسطول قوى بقيادة الكابتن للمي Lumley . وعند ما وصل بروس إلى الحما أعلن عن مطالبه . ومن ثم أرسل الدولة خطاباً إلى الإمام يخبره بذلك .

وفي ٢٤ أكتوبر تسلم بروس إجابة الإمام التي أظهر فيها مشاعره الودية . وبين أنه سوف يرسل مبعوثاً للتفاهم معه . وعند ما وصل مبعوث الإمام الفقيه حسين ، أكد الموافقة على كل مطالب بروس ، إلا أنه أوضح أنه ليست لديه السلطة لإحضار دولة الحما السابق ، ولكن التعليمات الصادرة إليه تقضي بمرافقة كابتن بروس إلى صنعاء حيث يمكن إحضار الدولة ، إلا أن بروس أوضح أنه لحين تقديم الاعتذار المطلوب فإنه لا يمكنه التقدم إلى صنعاء<sup>(١)</sup> ، وتطورت الأمور بسرعة وقام بروس بتحذير السفن بأن الميناء محاصر ، وأرسل الدولة إلى بروس يطلب الرجوع إلى صنعاء قبل اتخاذ أي قرار إلا أن بروس رفض ذلك . وبدأت العمليات بضرب الميناء بمدفعية الأسطول . وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٨١٩ تم للانجليز — بعد مقاومة عنيفة الاستيلاء على قلعة الحما ، وفي اليوم التالي ، أصدر الدولة قراراً يمنع أي شخص من إهانة الرعايا البريطانيين وأن من لا يطيع



هذا القرار سوف يعاقب بكل قسوة ، كما أصدر الإمام أمراً أنقصت الضرائب بمقتضاه على التجارة البريطانية إلى ٢١٪ . كما أنه بعد بضعة أيام أعيدت صور من المعاهدة التي كانت قد أرسلت إلى صنعاء وهي موقع عايتها من الإمام .

وهكذا تم تنفيذ كل مطالب الحكومة كما حققت الشركة البريطانية مركزاً ممتازاً في هذه المنطقة ووسط النجاح الكامل للحملة البريطانية استحوذ البريطانيون على مزايا تجارية هامة ضمنت في معاهدة رسمية<sup>(١)</sup> .

### المجهودات المصرية :

بعد اعتلاء محمد علي السلطة في مصر ، ساقته الظروف بصفة عامة كي يصبح الخادم المطيع والمتحمس لسيده السلطان العثماني إلا أن حماسه هذا لم يكن حقيقياً ، فمنذ اليوم الذي استولى فيه على حكم مصر خالجه التفكير من حكم هذا البلد كما هم مستقل وليس مجرد ممثل للسلطان<sup>(٢)</sup> .

وقد أضمر محمد علي طويلاً رغبته في الاستيلاء على الجزيرة العربية إلا أن الباب العالي الذي كان يشك في الأطماع السكامنة وراء هذه الرغبة لم يشجع تحقيق هذا المشروع على يد هذا الوالي الطموح<sup>(٣)</sup> .

وكان العثمانيون منذ أن استولوا على الحجاز في القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة لحكمهم هناك ، واستمر الحجاز تابعاً لهم إلى أن استولى عليه السعوديون ، ولما وصلت الأمور إلى هذا الحد ، أيقن السلطان العثماني سليم الثالث أنه ينبغي القضاء على حركة الوهابيين التي أظهرت عداها الصريح تجاه السلطة العثمانية<sup>(٤)</sup> .

Ibid p.p. 137-139.

(١)

H. Dodwell p. 39.

(٢)

H. St. J.B. Philby. Arabia p. 92.

(٣)

Richard H. Sanger, The Arabian Peninsula, p. 27.

(٤)

وأخذ خطر الوهابية في التزايد ، واستطاع سعود الأول أن يستولى على مكة في عام ١٨٠٣ وأن يدخل المدينة بعدها بعامين <sup>(١)</sup> .

وتقدم السعوديون إلى أرض اليمن ، وانضمت إليهم بعض القبائل التي خرجت عن طاعة الإمام المنصور <sup>(٢)</sup> ، مما دعاه إلى طلب معاونة السلطان العثماني ووالى مصر لصد هجوم السعوديين فوعده بالمساعدة <sup>(٣)</sup> .

وقد تبين للسلطان العثماني محمود الثاني أهمية إعادة الاستقرار إلى الحجاز واليمن والقضاء على تلك الحركة المارقة على الخلافة الإسلامية وحقيقة واقعة فإن الجزيرة العربية لم تكن في ذلك الوقت من المناطق الغنية التي يجب على السلطنة أن تضحي بالكثير من أجلها ، إلا أن بقاء هذه البلاد في يد الخليفة العثماني كان أمراً مرغوباً فيه حتى تتحقق الناحية الروحية لخلافته ، وحتى لا يكون هناك مجال للشك في قدرته على حماية الحرمين الشريفين .

إلا أن الدولة العثمانية كانت تقاسى في ذلك الوقت من مشكلات داخلية خطيرة <sup>(٤)</sup> ، ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على تلك الحركة المناوئة للخلافة ، مما اضطره إلى أن يلجأ إلى والى مصر وكلفه بالقيام بتلك المهمة سنة ١٨٠٧ ثم كرر طلبه في العامين التاليين <sup>(٥)</sup> .

والوهابية حركة انتشرت في الجزيرة العربية في منتصف القرن الثامن عشر ومؤسسها هو محمد بن عبد الوهاب الذي درس في دمشق وبغداد <sup>(٦)</sup> . وقد نادى

---

Playfair R.L. p. 127.

(١)

(٢) عبد الواسم بن يحيى الواسمي الباني : تاريخ اليمن ص ٢٢٥ .

(٣) د . أحمد نفري : اليمن ، ماضيها وحاضرها ص ١٥٩ .

(٤) ساطع الحصري : صفحة من تاريخ العرب ص ٤٨ .

Bury, G. Wyman, p. 13.

(٥)

H. Dodwell p. 41.

(٦)

عبد الوهاب بالعودة إلى الدين القويم القائم على التوحيد ، وبالتشف . وقد انتشرت مبادئ هذه الدعوة بسرعة بين القبائل المختلفة في نجد ، وأصبح لهذه الدعوة نفوذ كبير في الجزيرة العربية بينما نجح عبد الوهاب — بمعاونة تابعه القوي الشيخ مكرمي في نجران — بنجح في نقل انتصارانه إلى اليمن <sup>(١)</sup> .

وقد قاسى الإمام على منصور في عام ١٨٠٤ من وطأة السعوديين الذين سلبوه بضعة من خيرة الأقاليم التابعة له <sup>(٢)</sup> ، كما نهبوا الحديدة والحبية وجمعوا دخول بيت الفقيه وأرسلوا عملاءهم إلى الحجاز ليخبروا أهلها بأنهم سوف يكونون هناك في مدى أشهر قليلة ، إلا أنهم عندما قدموا إليها لم يتمكّنوا من دخولها ، واستعصت عليهم أسوارها ، وبذا لم يتمكن السعوديون من التسلط على الساحل اليمنى كله ، وبالتالي على تجارة المنطقة <sup>(٣)</sup> .

ونحن لن ندرس بالتفصيل معارك السعوديين الكثيرة التي انتهت بهم إلى تلك السيطرة على مناطق شاسعة من الجزيرة العربية ، بل إننا تعرضنا لها بإيجاز شديد فقط لكي نوضح الأسباب التي أدت بالسلطان إلى أن يكرر طلبه إلى محمد علي في ١٠ سبتمبر سنة ١٨١٠ بأن يجرد حملة لمحاربة هذه الدعوة الخارجة على الخلافة <sup>(٤)</sup> .

وقد اضطر السلطان إلى طلب تنفيذ هذه العملية من محمد علي — رغم شكوكه في نوايا هذا الوالي الطموح — لأن التهديد الوهابي كان قد اتخذ شكلاً خطيراً حتى أنه أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات فعالة لتلافي حدوث أية

Playfair R.L. p. 127. (١)

C.U. Alchison vol. XI p. 111. (٢)

Playfair R.L. p. 128. (٣)

(٤) عبد الرحمن الراقي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر — عصر محمد علي س ١١٥ .

نتائج أشد خطورة ، وفي نفس الوقت فإن محمد على كان قد شيد لنفسه في مصر مكانة راسخة ، والباب العالي لن يضيره أن يقحم هذا الوالى القوى في مشروع يستحوذ على كل مجهوداته ويبعده عن طريق الخيانة . كما أن هذا الوالى إذا منى بالهزيمة فإن ذلك سيكون في مصلحة السلطنة العثمانية التي يمكنها إخضاعه بعد ذلك ، ومن ثم تطورت الأمور وصدرت إليه التعليمات باتخاذ الخطوات اللازمة لسحق الحركة الوهابية .

وقد اهتم محمد على بذلك المشروع بعزيمة صادقة<sup>(١)</sup> إلا أن الأمر من جانبه لم يكن مجرد طاعة منه لسيده السلطان للقضاء على تلك الحركة المارقة على الخلافة ، بل إن المسألة كانت أعمق بكثير فإن ذلك الوالى كان همه الأكبر موجهاً نحو زيادة الدخول المصرية وبصفة رئيسية عن طريق التجارة ، ولما رأى أن إنجلترا هي الدولة البحرية الكبرى التي تمر أساطيلها وتجارها في كل البحار فإنه تقرب منها وأمد النقط الإنجليزية في البحر المتوسط بالقمح اللازم لها أثناء الحروب النابليونية .

ووصل محمد على إلى أبعد من ذلك بأن قدم اقتراحات إلى حكومة الشركة في الهند للعمل على تشجيع التجارة معها . وقد كانت هذه الاقتراحات من الأهمية بمكان حتى أنها كانت كافية لأن يرسل بلزوني كمبعوث بريطاني إلى القاهرة حيث وقعت معاهدة بين الطرفين في عام ١٨١٠ . وقد نصت هذه المعاهدة على أنه يجب أن تشكل أسس المعاملة مع الهند . وأنه في حالة حدوث حرب بين إنجلترا وتركيا فإن الباشا لن يقوم تحت أية ظروف بإهانة الرعايا البريطانيين أو الاستيلاء على ثروات بريطانية ، وأن يقوم الباشا بإعادة الهاربين من السفن البريطانية حتى ولو كانوا ممن يعتنقون الإسلام ، وأن يمر المسافرون ومعهم أمتعتهم الشخصية في الأراضي المصرية دون دفع ضرائب ، وأن تمر القوافل التجارية بسلام ، وتحت الحراسة من وإلى السويس ، وأن الضرائب

البحرية لا تزيد عن ٣٪ . إلا أنه لم يتم التصديق على هذه المعاهدة ، وليس من شك في أن ذلك حدث خوفاً من أن يؤدي عقدها إلى تدهور العلاقات البريطانية مع تركيا<sup>(١)</sup> .

فمحمد علي بدون شك لم يقم بهذه الحملة لإرضاء الباب العالي فقط بل لإنجاز أهداف أخرى ، فقد رأى أنه إذا ما نجح حيث أخفقت السلطنة واستطاع بقوة جيشه أن يقضى على السعوديين ويستخلص منهم الأراضي المقدسة فإن ذلك سوف يؤدي إلى توطيد مركزه وعلو مكانته حيال العالم الإسلامي والباب العالي فلا يفكر في عزله أو تغييره .

وعلى أية حال ؛ فقد اهتم محمد علي بمسألة سحق الوهابية اهتماماً كبيراً وأصبحت السويس معسكراً حربياً ضخماً<sup>(٢)</sup> ، وجهاز الوالي أسطولاً مؤلفاً من ١٥ سفينة صنعت في القاهرة ونقلت على ظهور الإبل إلى السويس .

وفي سبتمبر سنة ١٨١١ شقت الحملة المصرية طريقها إلى الجزيرة العربية ، فتقدمت قوات الخيالة بالطريق البري عبر العقبة إلى ينبع<sup>(٣)</sup> ميناء المدينة حيث وصلت قوات للشاة بقيادة طوسون نفسه بالطريق البحري في أكتوبر سنة ١٨١١ ويتم الاستيلاء على ينبع بلا مجهود كبير ، وتابع الجيش المصري زحفه نحو الداخل . وواجه الجيش أول مقاومة له في بدر ، وبدأ يعاني من الإقامة في منطقة قاحلة ، وتقدم الجيش في الوادي حيث تجمع البدو في واحة لمواجهته ، وكان ضيق الوادي وبالا على المصريين ، وسيطر البدو على الموقف ، وانسحب طوسون وجيشه إلى ينبع ولم يكن أمامه سوى البقاء فيها في انتظار وصول إمدادات جديدة<sup>(٤)</sup> .

H. Dodwell p. 57.

(١)

(٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ص ١٢٥ .

H. St. J.B. Philby p. 93.

(٣)

H. Dodwell p. 43.

(٤)

وفي نفس الوقت كانت أنباء وصول المصريين إلى الجزيرة العربية قد نقلت إلى سعود الذي كان في طريقه لمهاجمة بغداد ، فتحول إلى الغرب لقيادة العمليات ضد المصريين وأرسل سعود مبعوثاً إلى بوشير للتباحث مع المقيم البريطاني بالنسبة لهذا الموضوع إلا أن حكومة الهند في الوقت الذي تمسكت فيه بالعلاقات الودية مع الدولة السعودية فإنها تراخت في ربط نفسها بمعاهدة معها . فقد فضلت السلطات البريطانية أن تقتنع بموقف المتفرج بالنسبة للعمليات الحربية المصرية وفي نفس الوقت أن تمنح للسيد سعيد في مسقط التأييد الأدبي بالنسبة لمجهوداته في إخضاع القرصان القواسم في رأس الخيمة . وكان الإنجليز يأملون أن تضعف الظروف الوهابية بدون تدخل منهم .

وعلى أية حال ، فعندما شعر طوسون مرة أخرى بقوته تقدم إلى المدينة وحاصرها مدة شهرين إلى أن سلمت في النهاية سنة ١٨١٢<sup>(١)</sup> .

واستطاع طوسون أن يتقدم إلى جدة كما أن عبد الله قائد الجيش السعودي في الحجاز قام بالانسحاب من مكة التي سقطت في أيدي المصريين بقيادة مصطفى بك صهر محمد علي . وهكذا تحررت المدن المقدسة من سيطرة السعوديين ، وظلت كذلك أكثر من قرن من الزمان .

وبدا أنه من الصعب على إمبراطورية السعوديين الواسعة أن تحافظ على تماسكها كما أن الزعيم نفسه كان مريضاً ، وكان الوقت ملائماً لأعدائه كي يبذلوا مجهوداً مضاعفاً ضده ، فخرجت مدن الحدود السورية عن السلطة السعودية وتشجعت القبائل الواقعة في الجزيرة العربية وانتشرت الاضطرابات في تخوم نجد نفسها . وعندما بدا أن نهاية الوهابية قد أصبحت قريبة قرر محمد علي أن يدير العمليات بنفسه في الحجاز وبعد أن ترك مسئولية الحكم لولديه إسماعيل وإبراهيم ترك القاهرة إلى السويس ومنها إلى جدة<sup>(٢)</sup> .

H. St. J.B. Philby p.p. 93-94.

(١)

Playfair R.L. p. 130.

(٢)

إلا أن نفوذ محمد على لم يكن آمناً تماماً في الجزيرة العربية. حقيقة لقد احتلت قواته المدن الساحلية في الحجاز والعسير بلا صعوبة كبيرة إلا أن المناطق الداخلية كانت لا تزال في أيدي السعوديين . إلا أنه في أول مايو سنة ١٨١٤ مات سعود فجأة في الدرعية ، ومات معه الأمل الأخير في بقاء الإمبراطورية السعودية التي بذل الكثير من أجل إقامتها والتي استطاع هو وحده السيطرة<sup>(١)</sup> عليها . ولم يتفق أبناؤه الثلاثة فيما بينهم على كيفية حكم دولتهم<sup>(٢)</sup> ، وكان ابنه عبد الله نسيجاً آخر ، فإنه لما وجد نفسه محاطاً بالأخطار من كل جانب بدأ حكمه بمحاولة لإجراء مفاوضات مع عدو أصر على الاستيلاء على بلده وعلى القضاء على عقيدته<sup>(٣)</sup> .

وهاجم طوسون نجد إلا أن مواصلاته مع المدينة كانت تقطعها إغارات العدو ، وبقي طوسون على غير اتصال بوالده الذي كان في الواقع قد عاد إلى مصر . وتحت هذه الظروف وافق طوسون على إجراء مفاوضات وتم توقيع معاهدة وافق فيها عبد الله بن سعود على الاعتراف بسلطة السلطان العثماني . وتعهد بزيارته زيارة ودية ، وكان على طوسون في مقابل ذلك أن ينسحب من كل أراضي الوهابيين ، وأن يكون لنجد اتصال حر مع الحجاز<sup>(٤)</sup> .

وقد هاجم محمد على هذه المعاهدة إلا أنه في نفس الوقت أرسل تهديداً بأنه سوف يهاجم الدرعية نفسها ، إلا إذا تقدم عبد الله إلى الآستانة حسب شروط المعاهدة ، إلا أن عبد الله تفاوض عن هذا التهديد وكرس نفسه لتأكيد سيطرته على قبائله وتقوية عاصمته بالأسوار والمدافع والمؤن لمواجهة الحصار .

Philby p.p. 95-96.

(١)

H. Dodwell p. 45.

(٢)

Philby p. 96.

(٣)

Ibid p. 98.

(٤)

وقد اضطر محمد علي للعودة إلى مصر وكان له نحو عام كامل بعيداً عن القاهرة وكان يعلم أن الباب العالي يتحين أية فرصة لإفصائه عن باشوية مصر ، كما أن عودة نابليون من إلبا جدد القلق في أوروبا ، مما أظهر أهمية ضمان الموقف السياسي في مصر ذاتها ، ومن ثم ترك محمد علي أمر الحملة لابنه طوسون وعاد إلى القاهرة<sup>(١)</sup> .

وعند وصول محمد علي إلى مصر عين إبراهيم باشا لقيادة الجيش في الجزيرة العربية<sup>(٢)</sup> ، وبعد عدة معارك ظهر إبراهيم بقواته في ٦ أبريل سنة ١٨١٨ بالقرب من عاصمة السعوديين وارتفع الستار عن الفصل الأخير من نهاية الإمبراطورية (السعودية) الأولى وتوجه عبد الله بن سعود بنفسه إلى إبراهيم باشا طالباً لإنهاء القتال كي يحمي أتباعه ، وقد استقبله إبراهيم باحترام كبير كبطل منافس ساعة الهزيمة وأرسله إلى العاصمة العثمانية حيث ضربت عنقه في سانت صوفيا وضاعت بذلك إمبراطورية السعوديين<sup>(٣)</sup> .

وفي غضون ذلك الوقت سقطت عاصمة الوهابيين في التاسع من سبتمبر ، وبعد ذلك أرسلت بعض القوات المصرية إلى الأقاليم المجاورة لرفع العلم المعاصر واحتلال المدن المختلفة ، فتوغلت هذه القوات إلى الخليج واحتلت القطيف مما أغضب السلطات البريطانية التي كان قد سرها من ناحية القضاء على الدولة السعودية إلا أنها لم تكن مستعدة لأن يكون نتيجة ذلك توسعاً مصرياً في مناطق قريبة منها . وأوفد ضابط بريطاني هو الكابتن سادليير Sadlier بسرعة لمقابلة إبراهيم باشا في الدرعية لمعرفة نوايا الحكام الجدد للجزيرة العربية بغرض القضاء على أي اتجاه قد يكون لديهم نحو وضع قدم لهم على سواحل الخليج العربي ،

H. Dodwell p. 46.

(١)

Playfair R.L. p. 133.

(٢)

Philby p.p. 98-102.

(٣)



والذى كانت تود بريطانيا جعله بحيرة بريطانية كفتيجة لأهميته الحيوية التى كشف عنها نشاط نابليون بونابرت .

إلا أن الكابتن سادير لم يجد إبراهيم باشا فى الدرعية عند ما وصل إليها فى أغسطس سنة ١٨١٩ ، فقد قرر الباشا العودة إلى الحجاز ، ثم إلى مصر للتمتع بالاستقبال العظيم الذى ينتظره هناك . إلا أن سادير اقتفى أثر إبراهيم حتى قابله بجوار المدينة حيث أبلغه الباشا بأنه لا يعترف بحقوق الحكومة البريطانية فى بلد قد أخضعه لمصلحة الإمبراطورية العثمانية . وغادر سادير البلاد قانعاً بأنه أول أوروبى عبر شبه الجزيرة العربية من البحر إلى البحر . وكان تقريره كافياً لإثارة حماس البريطانيين للعمل المباشر فى خليج القواسم بالتعاون مع السيد سعيد . وفى نوفمبر سنة ١٨١٩ تجمعت قوات كبيرة فى جزيرة كشن للانضمام إلى أسطول مسقط . وفى ٩ ديسمبر تم الاستيلاء على رأس النخيمة التى كانت فى حوزة القراصنة وذلك بعد حصار دام ستة أيام . وتلى هذا الانتصار مسح شامل للخليج بين هذا المكان والبحرين واحتفظت بريطانيا لنفسها بحق السيطرة والتفتيش وأخذ هذا الحق يزداد بمضى الوقت <sup>(١)</sup> .

وهكذا كان لوصول المصريين إلى الجزيرة العربية وامتداد سيطرتهم إلى أجزاء من ساحل الخليج العربى أثره على السياسة البريطانية من ناحية سرعتها فى تنفيذ أدوارها المرسومة والتى كانت ترمى إلى الاستيلاء الكامل على سواحل ذلك الخليج الهام .

ومن ناحية أخرى ، كان واضحاً منذ اللحظة التى نزلت فيها القوات المصرية أرض الجزيرة العربية ، أن محمد على يرغب فى بسط نفوذه على اليمن . وكان الشريف حمود شريف أبو عريش يستحوذ على المنطقة الساحلية وكان هذا الرجل ينضم إلى السعوديين أو إلى المصريين طبقاً للموقف ، فقد انضم إلى

السعوديين بعد أن هددوا نفوذهم في المنطقة إلا أنه عند وصول المصريين إلى الحجاز أرسل مبعوثاً إلى الباشا ومعه هدايا قيمة مؤكداً استعدادهم لمعاونة المصالح التركية ، إلا أن الهزائم المصرية في بداية الغزو قللت من حماسه .

ولما كان الباشا يرغب في السيطرة على اليمن ، فإنه وضع نصب عينيه مسألة القضاء على حمود ، ولهذا الغرض قام الباشا مرة أخرى بالاتصال بإمام صنعاء ، وكان الإمام يأمل<sup>(١)</sup> أن ينجح مشروع الباشا لأنه سوف يخلصه من منافسين خطيرين ، الوهابيين والشريف حمود ، إلا أن الباشا أجل تنفيذ مشروعاته .

وبعد اندحار الوهابيين في اليمن دخل محمد علي في مفاوضات مع إمام صنعاء الذي سره كثيراً أن يوافق على اقتراحات تضمن له السيطرة على أراض لم تكن في حوزته في ذلك الوقت ، وتضمنت المباحثات موافقة الباشا على أن يعيد لسلطة الإمام كل المناطق الداخلية والتي كانت تابعة للأئمة السابقين ، كما تعهد محمد علي بسحب قواته من قنفذه واللحج والموانئ الأخرى التي استولت عليها وأن يكف عن أي هجوم في المستقبل على أراض الإمام ، ومن ناحية أخرى وافق الإمام على أن يدفع للباشا مائة ألف ريال كجزية سنوية في سبيل استعادته لولايته كاملة ، ولم يكن الإمام ولعدة سنوات في استطاعته أن يجمع الضرائب في تلك الولاية<sup>(٢)</sup> .

ولما هدأت الأحوال بعض الشيء ، تطلع محمد علي إلى الاستيلاء على اليمن<sup>(٣)</sup> إلا أنه تعطل تنفيذ ذلك المشروع حينما ثار محمد علي على السلطان واستعدت قوات إبراهيم باشا للهجوم على سوريا ، وقد هدأت تلك الأحداث استقرار الحكم المصري في الجزيرة العربية .

Playfair R.L. p. 132.

(١)

Ibid p.p. 133-134.

(٢)

I.O.L. B. 8 Memorandum p. 5.

(٣)

وكان جيش محمد على في مكة في ذلك الوقت يتكوّن من قسمين أحدهما بقيادة زنار أغا الذي كان في نزاع مع خورشيد بك الحاكم المصري للحجاز ، وقد حرض زنار أغا بعض الضباط لكي ينضموا إليه في نزاعه مع خورشيد بك<sup>(١)</sup>. وكان أكثر هؤلاء الضباط تشيعاً لزنار أغا ضابطاً تركياً يدعى محمد أغا الذي اشتهر باسم تركي جه بلماز وهو من مماليك مصطفى بك صهر محمد على ، وكان محمد أغا هذا من خيالة الجيش المصري في الحجاز<sup>(٢)</sup>. أما كلمة تركي بلماز فتعني ذلك الذي لا يتكلم العربية .

وعلى أية حال ، فقد حرض تركي جه بعض القوات للتوجه إلى مكة لمعاونة زنار أغا ، وحدثت مفاوضات ، وتم الاتفاق على أن يعود الضباط المتمردين إلى جدة وأن يعقد اجتماع لبحث شكواهم وقد حضر خورشيد هذا الاجتماع ، إلا أن المتمردين قبضوا عليه وعينوا تركي بلماز حاكماً على الحجاز . وكان أول شيء قام به تركي بعد ذلك هو أن أمر بإرسال خورشيد بك إلى مصر على ظهر إحدى السفن .

وبمجرد أن وصلت الأنباء إلى مكة بوصول المتمردين حتى قامت الحامية المصرية في المدينة بقيادة اسماعيل بك بمواجهة المتمردين ونجحت في طردهم ، فانسحبوا بغير نظام إلى جدة ، وهناك حاول بلماز أن يحسن موقفه وفكر في مهاجمة معسكر اسماعيل بك الحصين ، واستولى بالفعل على سفن الوالي وهي راسية في الميناء وفرض الضرائب على المدينة ونهب الخزائن وتخازن الأسلحة وانضم إليه بعض الرؤساء العرب .

وبمجرد أن علم الباب العالي — الذي كان في ذلك الوقت في نزاع مع

Playfair R.L. p. 140.

(١)

(٢) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي : هدية الزمن في أخبار ملوك الحج وعدن ص ١٤٢ .

الوالى — بهذه الأحداث<sup>(١)</sup> حتى أرسل فرماناً إلى بلماز بعينه فيه والياً من قبله على الحجاز ووعد<sup>(٢)</sup> بتقديم كافة المساعدات حتى يمكنه مقاومة قوات محمد على . وفى نفس الوقت أرسلت حكومة مصر إمدادات ضخمة إلى الجزيرة العربية بقيادة أحمد يكن باشا — الذى كان حاكماً على الحجاز — لاستعادة هذه الولاية الهامة<sup>(٣)</sup> .

وعند ما وصلت الأنباء إلى تركى بلماز بوصول العجيدات المصرية إلى ينبع<sup>(٤)</sup> قام بترحيل رجاله من المشاة بقيادة زنار أغا على ستة من السفن التى استولى عليها ووجهها لمهاجمة موانئ اليمن ، بينما تقدم هو نفسه ومعه قوات الفرسان إلى هناك بطريق البر ، وعسكر فى سهل مواجه لقنفذة إلا أن الأهالى هناك رفضوا أن يفتحوا له أبواب مدينتهم وعند ما وجد بلماز أن لا أمل لديه فى دخول قنفذة وهى مدعمة بحامية قوية تقدم إلى الحديدية وعسكر على بعد ستة أميال من المدينة بينما ضرب أسطول الميناء . وطلب من الحاكم — المعين من قبل إمام صنعاء — أن يسمح له بالحصول على المياه والمؤن ، إلا أن الحاكم أبى عليه ذلك وأرسل إليه رفضاً رسمياً ، ومن ثم قصف بلماز المدينة بالمدفعية مما اضطرها للتسليم فى ٢٥ سبتمبر ١٨٣٢ .

ووضع بلماز حامية من ٤٠٠ جندي فى الجزيرة ثم تقدم ببقية قواته إلى زبيد وقد قاد سيد عبد الله حاكم الخما والذى حدث أنه كان فى زبيد فى ذلك الوقت قاد الدفاع عن المدينة لمدة ١٣ يوماً ، ولكن فى ٢١ أكتوبر نجح بلماز فى الاستيلاء على المدينة وقبض على سيد عبد الله وأرسله أسيراً إلى الحديدية ، حيث قتل فيها بعد ذلك ببضعة أيام .

Playfair R.L. p. 141.

(١)

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : المصدر السابق ص ١٤٢ .

(٣) عبد الرحمن الراغبى : عصر محمد على ص ٣٥٩ .

(٤) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : ص ١٤٢ .

وتقدم للمتمرد المنتصر بعد ذلك إلى الحما واستولى عليها ، وهكذا سقط ساحل اليمن كله في يديه وتحت السلطة الإسمية للباب العالي .

وقام بلماز أثناء وجوده في الحما بالاستيلاء على السفن الهندية التي كانت قد اعتادت المرور بها وهي في طريقها في البحر الأحمر ، وأجبرها على إنزال حمولتها ، واستولى على هذه الحمولة ثم أرسل هذه السفن مرة أخرى إلى الهند . وكان يقصد من ذلك — بجانب استيلائه على شحنات تلك السفن — أن يمنع أحمد باشا من استخدام هذه السفن في نقل قواته لمهاجمته <sup>(١)</sup> .

وفي بداية العام التالي كتب بلماز إلى السلطان محسن فضل سلطان لحج وعدن يطالبه بتسليم الميناء <sup>(٢)</sup> ، فوعد الأخير بالإذعان ، ومن ثم قام بلماز بإرسال أربعين رجلاً لتنظيم الاستيلاء عليها ، ونزلت هذه القوة بالفعل إلى شاطئ عدن في ١٧ فبراير عام ١٨٣٣ واستقبلها السلطان استقبالا حسناً ، إلا أنه أمر رجاله بمهاجمة أفراد هذه القوة ليلة وصولهم <sup>(٣)</sup> حيث قتل منهم ٢٧ رجلاً وفر الباقون إلى الحما <sup>(٤)</sup> ، وهكذا صرف بلماز نظره عن عدن مؤقتاً ، وتقدم بأسطوله في ١٦ مارس بعد أن ترك حامية من ٤٠٠ رجل في الحما ، وأصدر أمراً قبل رحيله بمنع كل السفن من التقدم من الحما إلى جدة إلى حين صدور أوامر أخرى . وكان الغرض من تحركه هو ضمان ضم قوات العسيري بقيادة الأمير علي بن بجثل إلى جانبه وكان الأمير قد وعده بالفعل بذلك ، إلا أنه في اللحظة الأخيرة تراجع عن الانضمام إليه ، ومن ثم اضطر الأخير للعودة إلى الحما .

ولم يكن في استطاعة إمام صنعاء طرد قوات بلماز من الحما ، وأسعده أن

---

Playfair R.L. p.p. 141-142.

(١)

(٢) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي : المصدر السابق ص ١٤٢ .

Playfair R.L. p. 143.

(٣)

(٤) العبدلي : المصدر السابق ص ١٤٣ .

يوجد أحمد باشا يكن على رأس جيش من ١٥٠٠٠ رجل قد تقدم ليفعل ذلك .

وقد تعطل أحمد باشا مدة طويلة حتى أمكنه شراء أربع سفن وضع عليها القوات<sup>(١)</sup> ، وعند ما بلغ الأمير على بن بختل العسيري أنباء وصول أحمد باشا بالجيش المصرى إلى مصوع لمهاجمة تركى بلماز ، قلب لتركى ظهر الجن بعد أن كان حليفه واستعد لمحاربه واستولى على زبيد<sup>(٢)</sup> .

وضرب أسطول أحمد باشا الخا من كل الاتجاهات ، كما أن قوات على ابن بختل كانت تتقدم إليها بالطريق البرى ، ولم تجد قوات بلماز فرصة للهرب وأصر على بن بختل على أن تسلم تلك القوات بلا قيد أو شرط ولما رفض بلماز ذلك ، هاجم ابن بختل المدينة واستولى عليها .

وحاولت جموع من قوات بلماز الهرب عن طريق البحر وعلى ظهر قوارب غير مجهزة ، حاولوا بها الوصول إلى السفن البريطانية الراسية فى الخليج . وكانت الرياح شديدة ، وغرق الكثيرون وأمكن لبعض السفن البريطانية أن تنقذ ١٥٠ شخصاً منهم ومن بينهم تركى بلماز نفسه ونقل هؤلاء على ظهور السفن الحربية التابعة لشركة الهند إلى بومباى .

وهذا التعاطف البريطانى مع أعداء محمد على يوضح إلى حد كبير الحالة السياسية بينها وبين محمد على نفسه ، فهى كانت غير راضية عن تقدم القوات المصرية إلى جنوبى الجزيرة العربية والخليج العربى لأن تركز تلك القوات فى تلك النقاط الاستراتيجية يشكل تهديداً خطيراً بالنسبة لمواصلاتها مع الهند . وعلى أية حال فقد سقطت الخا لمدة ثلاثة أيام ضحية للنهب ، حيث قام البدو بنهب السكان والثروات ، إلا أن المغيرين لم يمسوا ثروات الوكيل البريطانى فى الخا واسمه الشيخ الطيب إبراهيم وجميع الذين لجأوا إليه<sup>(٣)</sup> .

Playfair R.L. p. 143.

(١)

(٢) العبدى : المصدر السابق ص ١٤٣ .

Playfair R.L. p. 143-144.

(٣)

ورغم القضاء على الفتنة التي أثارها تركي بلماز في الجزيرة العربية فإن الأحوال لم تهدأ تماماً هناك<sup>(١)</sup>. وأصر محمد علي على أن يكمل الاستيلاء على اليمن وكانت الحملات والأمراض قد أنهكت قوة الجيش المصري ، وكذلك كان لتوزيع الحاميات العسكرية في قنفذة والحديدة وبعض البلاد الأخرى أثره في إنقاص القوات المتحركة والضاربة في الجيش ، وقد علم محمد علي بدون شك بهذه الحالة فأنفذ قوة جديدة بقيادة إبراهيم باشا يكن الذي عينه سر عسكر اليمن سنة ١٨٣٦ ، ففضى إبراهيم باشا يزحف على اليمن ، وسارت الحملة إلى بلاد العسير ، وبعد مصادمات وخسائر ضخمة تقدم الجيش المصري إلى اليمن واحتل بعض الثغور ولما علم محمد علي بالأنباء الأولى عن حملة اليمن عهد بقيادة جنود الحجاز إلى خورشيد بك الوالي السابق ، وكانت الهزائم التي حاقت بالجيش المصري قد شجعت السعوديين على الانتفاض في نجد ، فاتجه خورشيد بجيشه شمالاً ووصل إلى الدرعية وتحظى فتوحات إبراهيم باشا وزحف على الأحساء ووصل إلى شاطئ الخليج العربي وجمع عدة سفن واحتل جزائر البحرين في الخليج . ولما رأت القبائل قوة وسرعة زحف الجيش المصري أقبلت تقدم الطاعة له وامتدت سلطة مصر إلى الخليج العربي<sup>(٢)</sup> .

### المنافس المصري البريطاني :

كان التوسع المصري في الجزيرة العربية من أهم الأهداف التي سعى إليها محمد علي لتأسيس إمبراطورية عربية كبيرة ، ومن الواضح أن تحقيق هذا الهدف كان يشكل خطراً كبيراً على بريطانيا ، فإن محاولة السيطرة على جنوب وشرق الجزيرة العربية كانت تؤدي بطبيعة الحال إلى التحكم في طريق البحر الأحمر والخليج العربي<sup>(٣)</sup> ، والواقع أن محمد علي لم يشأ في البداية الاصطدام بالإنجليز ،

(١) سيدنيو : خلاصة تاريخ العرب ص ٢٨٥ .

(٢) عبد الرحمن الراقي : عصر محمد علي ص ٣٥٩ — ٣٦٠ .

Hoskins. British Routes to India p. 269.

(٣)

فأعلن أنه لم يبع من توسعه في الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي أكثر من إخضاع السعوديين وحماية الحرمين الشريفين ، كما أعلن عن استعداده لتقديم كافة الضمانات لتيسير الاتصال بين مصر والهند . إلا أنه لم يكن من السهل أن تسلم بريطانيا بذلك وإنما سارعت إلى توطيد علاقاتها مع أمراء الخليج<sup>(١)</sup> ، وقد ركز بالمرستون بصفة خاصة على البحرين ورأى أنه يجب منع قوات محمد علي من الاستيلاء عليها لأهميتها العسكرية حتى ولو أدى ذلك إلى احتلال فعلي تقوم به شركة الهند الشرقية البريطانية<sup>(٢)</sup> . وظهرت المعارضة الواضحة من جانب الحكومة البريطانية عقب احتلال خورشيد باشا للأحساء والقطيف إلا أنها عندما وجدت استعداد شيوخ البحرين للاعتراف بالسيادة المصرية ، رأت أنه من الحكمة عدم القيام بعمل عسكري ، وطلب من الكولونيل هنل Hennel المقيم البريطاني في الخليج أن يعمل على وقف الضغط المصري بالوسائل الدبلوماسية . ويقرر هنل في تقرير له إلى حكومة الهند أنه وجد من الأمراء الذين زارهم أنهم أكثر تقديرًا لعظمة القوات المصرية ، على أن بعض الوثائق البريطانية تؤكد أن شيوخ البحرين لم يرحبوا بوجود المصريين نتيجة لما كان قد أشيع في ذلك الوقت من تحالف يتجه محمد علي إلى عقده مع شاه فارس ولذلك أسرع أولئك الشيوخ بطلب الحماية البريطانية<sup>(٣)</sup> . إلا أن الوثائق المصرية تؤكد أن شيوخ البحرين رحبوا ترحيباً كبيراً بالمصريين أملا في التخلص مما كان يحيق بهم من خطر الإنجليز والفرس وسليمان مستط ، خاصة وأن محمد علي لم يطلب جزية كبيرة كما كان يفعل الفرس والسعوديون<sup>(٤)</sup> .

(١) دكتور جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ص ٦٦ .

Dodwell op. cit. p.p. 142-143.

(٢)

(٣) د . جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ص ٦٧ .

(٤) وثائق عابدين : محافظ الحجاز ١٢٥٤ هـ — محفظة رقم ٢٦٧ من خورشيد باشا إلى عبد الله آل خليفة ٧ مارس ١٨٣٩ ، رفق عربي للوثيقة رقم ١٣٧ حمراء .



أما بالنسبة للجزيرة العربية فقد نوغل إبراهيم باشا يكن على رأس قواته إلى داخل اليمن ، ولم تكن تعوزة السياسة لإتمام فتح هذه الولاية ، فقد تفاوض في ٧ يونيو عام ١٨٣٧ مع حكام مدينة تعز في أمر تسليمها ، وتم الاتفاق على هذا التنازل في مقابل الرواتب الشهرية ، ودخلت القوات المصرية إلى تعز دون أية مقاومة<sup>(١)</sup> ، واستتب الحكم المصري في أنحاء اليمن .

ووصلت الأنباء إلى الحكومة البريطانية بأن القوات المصرية في الحجاز قد تسلمت تعليمات بالاستيلاء على عدن ، ونتيجة لذلك أصدرت تلك الحكومة تعليماتها إلى القنصل البريطاني في الاسكندرية بأن يطلب من الباشا أن يتعهد بحسن معاملة التجار الهنود في حالة حدوث ذلك .

إلا أن الباشا عندما طلب منه أن يقدم تفسيراً لحقيقة أهدافه أجاب بأنه لا يتطلع إلى امتلاك ميناء عدن ، وقد صرح الوالي بأن الباب العالي قد طلب منه مراراً الاستيلاء على ذلك الميناء إلا أنه لا يرغب في اتخاذ أية خطوة من جانبه قد تسيء إلى علاقاته مع حكومة الهند .

ومن وجهة النظر البريطانية كانت أهداف الباشا تتلخص في أن يرسل فرقة من قواته من الحجاز للاستيلاء على عدن ومينائها العظيم الذي يتحكم في مدخل البحر الأحمر ، وبعد ذلك تتقدم القوات المصرية إلى حضرموت المقسمة بين العديد من الأمراء والشيوخ الضعاف وبعد ذلك تتقدم قواته إلى عمان وأخيراً إلى مسقط والمنطقة الواقعة في الجانب الجنوبي الغربي من الخليج العربي ، بحيث يصبح بذلك سيداً على كل شبه الجزيرة العربية ، وبعد أن يتم له ذلك فإن الاستيلاء على بغداد سوف يكون أمراً سهلاً<sup>(٢)</sup> . والواقع أن وثائق عابدين لم تؤكد هذا التصور البريطاني ، إلا أنه بالنسبة لهذا الوالي الطموح فإن هذا التصور قد يبدو أمراً محتملاً .

Playfair R.L. op. cit. p.p. 144-145.

(١)

I.O.L. B. 8 Memorandum p.p. 4-5.

(٢)

وكان المرستون يعتقد أن محمد على له أطماع واسعة في بناء إمبراطورية عربية تضم كل البلاد التي تتكلم بالعربية ، والغالب أن الوالى كان يعتقد مثل هذه الرغبة فإن الاستيلاء على سوريا والحجاز والسودان جعله في موقف قد يسمح له بتنفيذ هذا المشروع الضخم ، وقيمت فقط العراق والخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية كى يمكنه أن يحقق مثل هذا التوسع . ومن الناحية المالية فإن تلك المناطق لم تكن لتحقيق له أية فوائد مالية عدا استخراج اللؤلؤ من البحرين . هذا بالإضافة إلى أن سكان هذه البلاد كانوا من القبائل البدوية التى لا ترغب في وجود حكومة منظمة خصوصاً إذا ما صحبتها النظم الضرائية . إلا أنه بينما كانت هذه المناطق تتمتع بأهمية اقتصادية ضئيلة ، فإنها كانت لها مزاياها الهامة الأخرى ، فإن العراق سيجعل أراضى الوالى تتصل بفارس ، وعبر فارس مع وسط آسيا . كما أن استيلاءه على جنوب الجزيرة العربية سوف يجعله سيداً على البحر الأحمر والخليج العربى اللذين تمتعا في كل العصور بأهمية استراتيجية فائقة ، وقد يساعده ذلك على السيطرة على الحركة الملاحية بين الشرق والغرب . هذا بالإضافة إلى أن هذا التوسع سوف يزيد كثيراً من ثقل الباشا ونفوذه السياسى<sup>(١)</sup> .

وعلى أية حال ، فإنه عندما تواترت أنباء هذه الخططات المصرية بالنسبة لعدن ومسقط وبغداد وكذلك بالنسبة لسواحل مدخل البحر الأحمر وخارج مضيق باب المندب ، أصدر اللورد المرستون تعليماته للكونولونيل كامبل بأن يبلغ الباشا بأن إنجلترا والهند لن تنظرا بعين الارتياح لتحركات القوات المصرية في المناطق السالفة الذكر ، وأنهما تودان إنهاء هذه المسائل بمباحثات مباشرة مع الوالى<sup>(٢)</sup> .

وقد أجاب الباشا على ذلك بأنه لم يفكر مطلقاً في إرسال هذه الحملة

H. Dodwell op. cit. p. 125.

(١)

I.O.L. B. 8 p. 5.

(٢)

أو تحقيق هذه المشروعات وأنه لا يفكر في التوسع خارج البحر الأحمر ولا يبيع مد أملاكه شرق صنعاء<sup>(١)</sup>.

وقد نصت مذكرة بوغوص يوسف إلى الكولونيل كامبل في هذا الشأن على أنه على « الكولونيل كامبل أن ينقل إلى صاحب السعادة اللورد بالمرستون التأكيد الكامل بأن صاحب السمو الوالى يضع في حسبانته مصالح بريطانيا العظمى وأنه لن يقوم بإجراءات توسعية تتعارض مع تلك المصالح بأية صورة من الصور ».

إلا أن محمد على ، ذلك الوالى الطموح مضى يبنى تلك الإمبراطورية المصرية المترامية الأطراف ، وامتد بنفوذه إلى جزيرة كاران حتى إن حاكم بومباي طلب موافقته على أن يبنى في تلك الجزيرة « المعروفة بأنها من حظها أن تكون تابعة لحكومة سموه المعظمة مخزناً للفحم لخدمة السفن البريطانية المارة في البحر الأحمر وأن الحقوق المصرية في هذه الجزيرة معترف بها تماماً » .

وفي بداية عام ١٨٣٧ قام الكابتن جيمس ماكنزى James Mackenzie من جيش الهند بالسفر عبر الجزيرة العربية ومصر وعند عودته قدم تقريراً يوضح انتصارات محمد على على سواحل البحر الأحمر سواء في الحجاز أو في اليمن على الساحل العربى وكذلك في مصر والنوبة على الساحل الإفريقى ، وقد أوضح ماكنزى في هذا التقرير أن المصريين كانوا يحتلون ينبع والمدينة وجدة ومكة وقنفذة وجيزان والاحمية والحديدة والحما . وأشار ماكنزى إلى أن امتلاك محمد على لهذه الأماكن قد أعطى للبasha سيطرة على كافة التجارة في الحجاز واليمن . كما أن ماكنزى امتدح النظام الجمركى الذى أداره البasha في جدة والحما ، وأضاف

---

(١) صلاح البكرى اليافى : في جنوب الجزيرة العربية ص ١٨ .

أن الإنجليز قد عوملوا هناك بمنتهى الحفاوة<sup>(١)</sup>.

ونستطيع أن نقول دون تحيز أن المصريين أقاموا حكماً منظماً في اليمن أتاح استقراراً نسبياً للبلاد لم تنعم به من قبل ، وذلك أثناء الفترة القصيرة التي عاشوها هناك ، كما أنهم اكتسبوا أصدقاء كثيرين من بين اليمنيين ظلوا على وفائهم المصريين حتى بعد جلائهم عن اليمن ، ولا أدل على ذلك من مطالبة أهل الحديدة بالانضمام إلى الحكومة المصرية بعد زوال الحكم العثماني عن اليمن في أعقاب الحرب العالمية الأولى<sup>(٢)</sup>.

كما أن عدداً من الرسائل وردت إلى محمد علي من حضرموت وغيرها طالب فيها أصحابها بالانضمام إلى الحكومة المصرية في اليمن ، ومن أهم هذه الرسائل رسالة حضرموت الشهيرة والتي طلب فيها أصحابها من محمد علي إرسال موظفين وجنود لتنظيم أحوال حضرموت وإعادة الأمن إليها<sup>(٣)</sup>.

على أن السياسة البريطانية المرنة التي أجبرت الفرنسيين على الانسحاب من مصر عندما رأت في وجودهم فيها خطراً على مصالحها في الهند ، تلك السياسة لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه التهديدات الخطيرة التي شكلها والى مصر ضدها . فقد هال الإنجليز تقدم المصريين في الجزيرة العربية والسودان ومساهمة محمد علي في تجارة الهند ، وكان اعتماد الإنجليز في البحر الأحمر على موانئ السودان واليمن ، فلما أصبح السودان في يد محمد علي زاد اعتمادهم على موانئ اليمن ، فلما استحوذ الباشا على اليمن أحس الإنجليز أن البحر الأحمر خرج

I.O.L. B. 8, pp. 5-7.

(١)

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ص ٢٣٦ .

(٣) وثائق عابدين — محافظ الحجاز — ١٢٥٥ هـ مخفظة رقم ٢٦٧ — وثيقة رقم ٩٤ حراء مترجمة عن التركية . سر عسكر الحجاز إلى الوالي ١٦ جمادى الثاني ١٢٥٥ هـ .

من أيديهم وأنه أصبح بملكية مصر<sup>(١)</sup>.

وهنا استعدت بريطانيا لتنفيذ سياستها المرسومة في المنطقة ، تلك السياسة التي كانت تقصد منها تحقيق هدفين : الهدف الأول إبعاد أى ظل للعنافة المصرية في مداخل البحر الأحمر ، والهدف الثانى : تأمين مواصلاتها مع الهند من أية أخطار قد تتهددها في المستقبل ، ومن ثم بدأت بريطانيا بمقدمات الاستيلاء على عدن ذلك الميناء الخطير المتحكم في مدخل البحر الأحمر .

---

(١) د حسين مؤنس : الشرق الإسلامى في العصر الحديث ص ١٩٦ .



## الفصل الثاني

مقدمات الاستيلاء البريطاني على عدن





لم يقع اختيار انجلترا لعدن لتكون قاعدة حربية وبحرية وتجارية عفواً ، بل إن لعدن من الصفات والمزايا ما أغرى انجلترا على تفضيلها على أية نقطة أخرى ، ذلك لأن موقع عدن يعتبر في غاية الأهمية من الناحية الاستراتيجية ؛ إذ أنها ميناء كان من السهل تحويله إلى قاعدة بحرية .

وتزداد أهمية عدن بالنسبة للسلطات الاستعمارية البريطانية في الهند ، تلك السلطات التي كانت تتصل بأوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وطريق البحر الأحمر ، وأخيراً طريق الخليج العربي والعراق إلى موانئ البحر المتوسط .

وكانت السلطات البريطانية في الهند تسمى إلى السيطرة على جميع أنحاء المحيط الهندي ، وفي سبيل تحقيق ذلك ، كان عليها أن تقيم قواعد قوية في أركانها المتعددة ومنها عدن التي هي المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر .

وإن نظرة واحدة لخريطة هذا المحيط لتدل على أهمية عدن التي تقع في منتصف المسافة تقريباً بين بومباي والسويس ، ويمكن للبريطانيين منها السيطرة بسهولة على مداخل الخليج العربي من ناحية ، وفرض نفوذهم على زنجبار وشرق إفريقيا من ناحية أخرى .

ويمكن القول بصفة عامة أن موقع عدن يجعل منها قلعة تسيطر على المحيط الهندي ، ونقطة ارتكاز في طريق الملاحة صوب البحر المتوسط ، هذا علاوة على كونها مركزاً هاماً للتوسع في جنوب الجزيرة العربية ، وفي بلاد الصومال وشرق إفريقيا .

وعلاوة على ذلك ، فإن عدن كانت — ولا تزال — ذات أهمية فائقة بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، تلك التجارة التي كانت تسير في البحر الأحمر حتى السويس ومنها بالطريق البري إلى الاسكندرية ، ثم يعاد شحنها على سفن أخرى في البحر المتوسط ، وكان في استطاعة انجلترا أيضاً أن تدخل في علاقات تجارية مع رؤساء الحبشة وجنوب الجزيرة العربية وشرق إفريقيا ، وأن تركز هذه التجارة في عدن .

وكما أوضحنا في الفصل السابق فإن إنجلترا شعرت بأهمية عدن بصورة واضحة عند ما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٧٩٨ ، ومحاولة بونايرت الوصول إلى الهند .

كما كان لاكتشاف البخار أثره في مضاعفة أهمية عدن كقاعدة بحرية وحرية وتجارية ، وكذلك كان يمكن إقامة مخزن ضخم للفحم في عدن لتموين السفن المارة في المحيط الهندي بين أوروبا والهند ؛ هذا بالإضافة إلى أنه كان يمكن للسفن التجارية أن تسير في الخليج أثناء الليل ، ويمكن تفريغ وشحن السفن في جميع الفصول في أمان تام<sup>(١)</sup> .

لسكل هذه الأسباب ، كانت إنجلترا تفضل عدن على أية نقطة أخرى في المنطقة ، إلا أن الأمر لم يكن بهذه السهولة إذ كان لا بد لإنجلترا من سبب يمهدها للاستيلاء على عدن ، وكان لا بد لها أيضاً من دعائم ترتكز عليها في ادعائها بأحققتها في الحصول عليها .

وقد قامت حكومة بومباي في عام ١٨٢٩ — تنفيذاً لتعليمات إدارة شركة الهند الشرقية بخصوص استخدام البخار في المواصلات البحرية بين إنجلترا والهند — بإرسال السفينتين بنارس Benares وباليفورس Palinurus إلى عدن محملتين بالفحم ، وذلك كي تستخدمه أول سفينة بخارية صنعت في الهند وهي السفينة هيوج Hugh Lindsay ، وهي كذلك أول سفينة حاولت الإبحار في البحر الأحمر مستخدمة قوة البخار . وعندما وصلت هذه السفينة إلى عدن ، كان من الصعب العثور على الأيدي العاملة اللازمة للشحن ، حتى إنها استغرقت ستة أيام لشحنها بمائة وثمانين طناً من الفحم . وكانت عدن في ذلك الوقت قليلة السكان واعتبرت المسكلا محطة تموين بالفحم للسفن البخارية المارة بها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 16 p. 18 Minute by The Governer of Bombay 23 Sept. 1837.

Playfair, R.L. p. 161.

(٢)

وفي عام ١٨٣٥ ، ظهر الإنجليز مرة أخرى في هذه المنطقة من الشاطئ العربي ، فقد جاء السكابتين هينس Haines للقيام بعملية مسح للساحل الجنوبي للجزيرة العربية ، فاختر جميع النقط على هذا الساحل ، كما قاس أعماق البحر في كافة أجزائه ورسم الخرائط وعليها أسماء عربية وإنجليزية لكل جزء<sup>(١)</sup> ، وكان هذا بالفعل من الأعمال التمهيدية للاحتلال البريطاني لعدن .

وقد انفرد المؤرخ أمين الريحاني<sup>(٢)</sup> بالقول بأن السلطان عبد الحميد سلطان تركيا منح شركة الهند الشرقية البريطانية فرماناً كي تؤسس في عدن وكالة تجارية ومستودعاً للفحم . وأقول إن المؤرخ المذكور انفرد بذلك لأنه بالرجوع إلى الوثائق البريطانية والمراجع المعاصرة لم أعثر على ما يؤيد ذلك ، إلا أنه بصفة عامة فإنه سواء حصلت شركة الهند الشرقية على ذلك فرمان أم لم تحصل عليه فإن مطاعمها لم تكن لتقف عند حد إقامة وكالة تجارية ومستودع للفحم . وكان ينبغي للاحتلال من حادث يتذرّع به الإنجليز . . وسأقت الظروف حادثة لبريطانيا استغلتها هي من جانبها حتى الثمالة ، وكانت هذه الفرصة هي حادثة غرق السفينة دوريا دولت Doria Dowlut على مقربة من ميناء عدن .

وتفصيل تلك الحادثة أنه في اليوم العاشر من ديسمبر سنة ١٨٣٦ عين سيد نور الدين المواطن في بومباي ناخودا للسفينة دوريا دولت وهي ملك لسيدة هندية وحمولتها ٢٢٥ طناً . وقام تاجر عربي يدعى فريد انسوف<sup>(٣)</sup> — وهو ممثل للسكابتين هينس<sup>(٤)</sup> — بشحن السفينة بالبضائع .

(١) M.L. Simonin, La Presque, Ile D'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques p. 18.

(٢) ملوك العرب ج ١ ص ٣٥٢ — ٣٥٣ .

(٣) I.P. F. 23 Correspondence Relating to Aden No. 9 p II Affidavit of Syed Nouradeen I. Aujust 1837.

(٤) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 1. p. 5 The superintendent of The Indian Navy to The Governer of Bombay 31 July 1837.

وفي يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٣٦ أبحرت السفينة من كلكتا وعلى ظهرها ناخودا واحد ورئيس للشحن واثنين من الضباط واثنين وعشرين من البحارة ، وكذلك عشرة مسافرين قدموا لأداء فريضة الحج ، واتخذت السفينة طريقها إلى جدة ، وتوجهت السفينة إلى ألبى Aleppee بناء على أوامر رئيس الشحن حيث وصلت إليها في العاشر من يناير ١٨٣٧ وبقيت هناك نحواً من خمسة أيام وشحنت ببضائع أخرى كما انتقل إليها سبعة عشر مسافراً آخرون وأصبحت حمولة السفينة بذلك زائدة عن الحد .

ثم تقدمت السفينة وتوقفت عند كشن حيث شحنت ببضائع أخرى ، ثم أبحرت إلى جدة مساء يوم ١٧ فبراير . ونتيجة لخطأ الضابط الأول للسفينة افتربت السفينة إلى الشاطئ عند عدن أكثر من المسافة المحددة لها ، ومن ثم ارتطمت بالشاطئ في الساعة الثالثة من صبيحة الثامن عشر من فبراير ، ولم يفعل أحد شيئاً لإنقاذها ، وهرب ضابطا السفينة وكل البحارة في سفينة الإنقاذ إلا أنهم غرقوا جميعاً بعد ذلك .

وفي حوالى الساعة الرابعة بعد ظهر نفس اليوم ، أتى قاربان صغيران من عدن وانتقل بجارتهما إلى السفينة ونهبوا بضائع المسافرين ونقلوا إلى القاربين بضائع من شحنة السفينة . ولم تلبث السفينة أن امتلأت بالمياه ، وانتقل بقية المسافرين إلى أعلاها وأمضوا هناك طيلة المساء .

وطبقاً للرواية البريطانية ، أتى القاربان مرة أخرى من عدن في اليوم التالى ، فطلب المسافرون من العرب أن ينقلوهم إلى عدن أو يعطوهم طعاماً إلا أنهم رفضوا ذلك وشحنوا القاربين مرة أخرى بالبضائع مثلما فعلوا في اليوم السابق .

وفي اليوم التالى صنع بعض المسافرين من ألواح الخشب المتناثرة وسيلة للانتقال إلى شاطئ عدن ، إلا أنهم قبل وصولهم إلى الشاطئ جاء بعض

الأعراب وألقوا بهم مرة أخرى في الماء ، ثم أخرجوهم وعروهم من ثيابهم وأهانوهم إهانات شنيعة خصوصاً النسوة منهن .

وفي غضون هذه الفوضى جاء أحد الفرسان العرب<sup>(١)</sup> ، وهو السيد عيدروس وهو من كبار رجالات عدن<sup>(٢)</sup> ، ولما رأى حالة المسافرين هذه أعطاهم من الثياب ما ستروا به عورتهم ، وتقدم المسافرون بعد ذلك إلى عدن حيث أعطاهم السيد عيدروس بعض الطعام والثياب . والتقى المسافرون هناك ببعض البحارة حيث علموا منهم أن بقية بحارة السفينة الغارقة قد غرقوا نتيجة انقلاب قارب الإنقاذ بهم .

وأرسل السيد عيدروس قارباً لإحضار بقية المسافرين من السفينة ، وبينما كان ركاب السفينة الغارقة في عدن وجدوا أن كل شحنة السفينة قد نقلت إلى الجمر ك حيث قسمت إلى ثلاثة أقسام ، أخذ سلطان عدن قسمين واستولى رئيس الشحن في السفينة دوريا دولت على القسم الثالث كما استولى السلطان — طبقاً للرواية البريطانية — على مؤن السفينة وبقية الأشياء التي بها .

وبعد أن مكث ركاب السفينة خمسة عشر يوماً في عدن نقلوا على ظهر قارب عربي صغير إلى الحما .

إلا أنه بمجرد ابتعاد القارب نحواً من ستة أميال من عدن جاء بعض رجال السلطان واقتادوا سيد نور الدين ناخودا السفينة الغارقة إلى عدن حيث قابل ابن سلطان لحج وعدن وهناك تحت التهديد — طبقاً للرواية البريطانية — اضطر نور الدين إلى أن يوقع على وثيقة تعهد بموجبها بعدم شكوى سلطان عدن لدى الحكومة البريطانية بالنسبة لحادث نهب السفينة<sup>(٣)</sup> . وما يؤيد هذه

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 9 p.p. 10-12 Affidavit of Syed Nouradeen. I August 1837.

(٢) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ص ١٤٣ .

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 9 p.p. 12-13 Affidavit of Syed Nouradeen I August 1837.

الرواية أن بعض من كانوا على ظهر السفينة الفارقة أورووا بأن السلطان أرسل بعض البدو إلى القارب الذي كان سيقبلهم إلى الحما ، وأن هؤلاء البدو قبضوا على سيد نور الدين واقتادوه إلى ابن سلطان لحج وعدن الذي أجبره على أن يوقع على وثيقة تحت التهديد بالقتل بأن بدو عدن لم يسيثوا معاملة ركاب السفينة الفارقة ، واضطر الناخودا إلى توقيع هذه الوثيقة لحماية نفسه وحماية ركاب السفينة<sup>(١)</sup> .

وبعد أن أفرج عن الناخودا سيد نور الدين انضم إلى ركاب السفينة الفارقة على القارب العربي الذي أبحر بهم إلى الحما . وقد استقبلهم في الحما وكيل الشركة البريطانية وأخبره نور الدين بكل الظروف التي لا بدت فقد السفينة وعن حاجتهم إلى رعايته ، إلا أن الوكيل لم يحسن استقبالهم رغم حالتهم السيئة .

ومكث المسافرون في الحما نحو ثلاثة وعشرين يوماً ، عند ما وصلتهم الأنباء بأن إحدى سفن الشركة راسية في جدة ، ومن ثم أرسل الناخودا نور الدين جميع المسافرين والبحارة الذين كانوا على ظهر السفينة دولت على ظهر قوارب صغيرة إلى جدة . وعند ما وصلوا إلى هناك كانت السفينة قد غادرت جدة إلى الحما ، فمكث المسافرون في جدة نحو سبعة أيام ثم أبحروا إلى الحما على ظهر سفينة مملوكة لأحد التجار في بمباي . وعند ما وصلوا إلى الحما وجدوا سفينتين من سفن الشركة هناك ، الكوت Coote والبالينوروس Palinurus فانتقل الناخودا نور الدين بسرعة إلى ظهر السفينة الكوت وأبلغ قائدها عن غرق السفينة دولت فأمره الأخير بأن عليه أن يتوجه إلى السكايتن هينس على ظهر البالينوروس وأن يقص عليه تفاصيل الحادثة . وبعد أن تبين لهينس كيف أن وكيل الشركة في الحما قد أساء معاملة ركاب السفينة أخذ معه في سفينته

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 4 p. 7 Statement of Facts relative to The loss of the ship Doria Dowlut, with the signatures of The Nakhooda and others (Without date).

الناخودا نور الدين وبعض المسافرين ، ووصلوا إلى بومباي في ١٣ يوليو<sup>(١)</sup> .

وفي أبريل من نفس السنة تبين للكابتن هينس أن البضائع المنهوبة من السفينة دولت الغارقة تباع في أسواق عدن بأقل من ثلث قيمتها ، فأخبر سلطان لحج وعدن بأن البضائع هي ممتلكات بريطانية وطلب منه أن يحافظ على البضائع المسروقة لحين تنظيم الأمر مع السلطات في الهند ، كما أخبره بأن الحكومة البريطانية سوف تطلب منه إيضاحاً عن أسباب نهب السفينة وإساءة معاملة المسافرين عليها . وقد أجاب السلطان على ذلك بأن ركاب السفينة الغارقة « لم تساء معاملتهم ولم تنهب ممتلكاتهم » وطلب السلطان من هينس أن يزوره في لحج كي يوضح له الأمور بالتفصيل ، إلا أن هينس رفض ذلك ، ومن ثم أرسل السلطان حاكم عدن لمقابلة الكابتن هينس للتفاهم معه ، إلا أن هينس أكد له بأنهم إذا كانوا يودون التفاهم فعليهم المحافظة على البضائع المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين .

وعمل الكابتن هينس كثيراً إلى الرأي القائل بأن السفينة قد أغرقت عمداً ، فالبضائع قد تمت المحافظة عليها بعناية ، كما أن السفينة قد شحنت بحمولة تزيد كثيراً عن طاقتها<sup>(٢)</sup> .

إلا أنه من ناحية أخرى فإنه من غير المقبول أن يكون التاجر العربي فريد أنسوف والذي شحن السفينة وهو أيضاً مالك هذه الشحنة قد أفقد السفينة عمداً ، لأن كافة الشحنة أصبحت غنيمة لسلطان لحج ورجاله ، فليست هناك إذاً مصلحة للمالك الشحنة في تحطيم السفينة<sup>(٣)</sup> . كما أن ناخودا السفينة كان بدون

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 9 p.p. 13-14 Affidavit of Syed (١)  
Nouradeen I August 1837.

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 3 p. 6 Captain Haines to The Superintendent of the Indian Navy 6 July 1837. (٢)

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 1 p. 5 The Superintendent of the Indian Navy to the Governor of Bombay 13 July 1837. (٣)

شك يهيمه المحافظة على السفينة لأنها مصدر لقمة عيشه ، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن الاعتقاد — كما يقول بعض الكتاب<sup>(١)</sup> — من أن البريطانيين قد دبروا أن تجنح السفينة دوريا دوات بالقرب من شاطئ عدن ، وأن البريطانيين قد ادعوا أن قبائل العبدلى قد اعتدت على السفينة الجانحة ، وسابت البضائع التى على ظهرها .. لأنه إذا كان البريطانيون يودون الاستيلاء على عدن فإنهم سوف يستولون عليها دون افتعال مثل هذه الحادثة . ومن المفيد أن نرجع فى ذلك إلى ما أورده المؤرخ العربى أحمد فضل بن على محسن العبدلى فى كتابه<sup>(٢)</sup> . « أنه فى صباح يوم ١٤ رمضان سنة ١٢٥١ هـ غرق المركب دوريا دوات بالقرب من عدن » ويستمر العبدلى موضحاً بأن السفينة كانت تحمل « بضائع وحجاجاً إلى جدة فتهاقت الأعراب على بضاعته الثمينة فنهبوا حمولته ولم يحترموا نساء ولا حجاجاً ونزل الركاب على الأخشاب ففرق منهم أربعة عشر شخصاً ، وقبض الأعراب على الباقين وأذاقوهم العذاب حتى أسعفهم السيد عيدروس من كبار رجال عدن ومن عائلة العيدروس ، ثم اقتسم الأعراب الغنائم » .

والأقرب إلى الواقع فى رأينا أن تحطم السفينة قد حدث إما لإهمال بحارتها وسوء شخنها للبضائع كما جاء فى شهادة الناخودا نور الدين ، وإما أن يكون بفعل الأحوال الجوية والأمواج والصخور ، أى أن غرق السفينة قد تم دون أى تدبير أو افتعال ، إلا أن بريطانيا استغلت فرصة وقوع هذه الحادثة واعتبرتها نقطة البداية فى تنفيذ أولى أدوارها المرسومة فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية .

فقد بدا لأول وهلة أنه من المطلوب إرجاع البضائع المنهوبة من السفينة وكذلك تقديم نوع من التعويض عما لحق بالسفينة والمسافرين عليها ، فكما جاء فى مذكرة حاكم بومباى فى ١٤ أغسطس ١٨٣٧ « . . . . إن الاعتداء الشائن الذى ارتكبه سلطات عدن ضد الأشخاص والممتلكات فى سفينة

(١) قطعان محمد الشعي — المصدر السابق ص ٢٨ .

(٢) هدية الزمن فى أخبار ملوك الحبح وعدن ص ١٤٣ .



تحمل العلم البريطاني وتمتع بالحماية البريطانية يحتاج إلى اهتمام سريع وإجراءات حاسمة<sup>(١)</sup>. ووضح منذ أول وهلة أن أية ترضية يمكن الحصول عليها من سلطان عدن لن تكون إلا بالقوة التي تقدر على طلب التعويض<sup>(٢)</sup>.

وحتى ذلك الحين ، كانت المسألة تقف عند حد طلب التعويض عما لحق بالسفينة والمسافرين عليها ، إلا أنه بمذكرة حاكم بومباي في ٢٣ سبتمبر ١٨٣٧ بدأ أول ربط بين المطالبة بالتعويض والمطالبة بالاستيلاء على عدن ، فقد جاء في تلك المذكرة : « . . . أن إقامة اتصال بحري بخاري شهري في البحر الأحمر ، وتكوين أسطول صغير من السفن البخارية المسلحة ، يحمل من الضروري الحصول على محطة لنا على الساحل العربي مثلما لدينا على الخليج الفارسي وأن الإهانة التي وجهت للعلم البريطاني على يد سلطان عدن أدت إلى عدم وجود أي شك في مخيلتي بأننا يجب أن نستولي على ميناء عدن » . واستمر الحاكم في مذكرته بوضع مميزات عدن وأهميتها « . . . ورأس عدن هو رأس جبلي مرتفع ويربطه بعدن شريط رفيع من الأرض يغطي في الربيع بالمياه حتى يمكن لعدد قليل من الرجال أن يدافعوا عنه . وتقع قرية عدن على الساحل الشرقي وتحيط بها جبال مرتفعة متدرجة . وميناء عدن ميناء عظيم ، والبقايا الأثرية هناك تدل على أنها كانت يوماً ما سوقاً تجارية رائجة . ويمكن بالإدارة الواعية أن تصبح مرة أخرى ميناء لتصدير البن والصمغ والتوابل من الجزيرة العربية . وإن الطريق التجاري الذي تعبر خلاله المنتجات البريطانية والهندية سوف يحقق التبادل التجاري عبر الولايات الغنية في اليمن وحضرموت ، كما أن التجارة مع الشاطئ الإفريقي أيضاً سوف تتركز في سوق عدن . وبالنسبة لكونها

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 12 p. 16 Minute by the Governor of (١)  
Bombay, subscribed by the Commander-in-Chief 14 August 1837.

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 15 p. 18 The secretary to The (٢)  
Bombay Government to the Secretary to The Government of India  
16 Sept. 1837.

تصلح مخزناً للفحم فإنه لا يوجد على طول الساحل نقطة أكثر ملائمة منها»<sup>(١)</sup>.

ولا ريب أن استيلاء البريطانيين على عدن سوف يجعل العرب في المنطقة يكفون عن أية أعمال عدوانية ضد السفن البريطانية ، لأن أية أعمال مماثلة مستقبلة لن تترك بلا عقاب ينزل بهم<sup>(٢)</sup>.

إلا أن وجهة نظر الحاكم العام للهند في ذلك الوقت كانت تتلخص في أنه يجب أولاً طلب التعويض من سلطان عدن باعتباره مسئولاً عن نهب السفينة دوريا دولت ، فإذا ما قبل السلطان ذلك ودفع التعويض فإنه يمكن عقد اتفاق ودي معه يمكن بمقتضاه احتلال عدن واتخاذها كمحطة للفحم وكميناء لإيواء السفن ، فإذا ما رفض السلطان ذلك فإنه يمكن اتخاذ إجراءات أبعد من ذلك وأكثر تأثيراً ، ولكي لا يضيع الوقت سدى فإنه يمكن في غضون ذلك الوقت جمع المعلومات عن الحالة السياسية في عدن وفي الأقطار المجاورة<sup>(٣)</sup>.

ومن ثم ، صدرت التعليمات إلى الكابتن هينس بأن يعد نفسه للتقدم إلى عدن بالسفينة البخارية برنيس Berenice كي يقدم للسلطان طلباً رسمياً بخصوص دفع التعويض الكافي عن حادثة نهب السفينة دوريا دولت وإعادة شحن السفينة أو قيمتها ، وأنه في حالة عدم استجابة السلطان لهذه المطلب فإن على الكابتن هينس أن يعود إلى مركز رئاسته بالسفينة برنيس في رحلة عودتها التالية . كما نصت التعليمات على وجوب استخدام هينس لكافة الطرق الودية عند تقديم هذا المطلب « وسوف يكون الحاكم سعيداً جداً إذا استطاع

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 16 p. 18 Minute by The Governor of Bomhay 23 Sept. 1837.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 17 p. 19 Minute by Mr. Farish 25 Sept. 1837.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 19 p. 19 The Secretary of the Government of India to the Secretary of the Bombay Government 16 Oct. 1837.

هينس — أثناء مفاوضاته مع السلطان — أن يشير إلى طلب الموافقة على إقامة مخزن للفحم في عدن وسوف يكون هناك خطاب من الحكومة باسم السلطان يوضح مهمة بعثة الكابتن هينس»<sup>(١)</sup>.

وقد توجه الكابتن هينس طبقاً للتعليمات المعطاة له من حكومته وممثلاً لها إلى عدن لإنجاز هدفين : الأول المطالبة بتعويض مناسب لما لحق بالسفينة دولت وشحنها وركابها ، والهدف الثاني لكي يسعى لشراء عدن حتى يؤمن التجارة البريطانية في البحار الشرقية في المستقبل ، ولضمان إقامة مخزن للفحم للسفن المارة بذلك الميناء .

ووصل هينس إلى عدن بالفعل في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ ، وفي الرابع من يناير قابل السلطان لأول مرة وبدأت المناقشات بينهما . وقد أنكر السلطان بكل هدوء أى معرفة له بالنهب الذى حدث لشحنة السفينة دوريا دولت<sup>(٢)</sup> ، واسترسل السلطان : « ... إلا أنه عند ما تتحطم إحدى السفن في أحد الموانئ الهندية أو العربية فإنه غالباً ما تضيع السفينة بحمولتها وأرواح راعيها ، كما أن هذه الممتلكات لا تسترد من رئيس المنطقة » كما أكد السلطان أنه في اليوم الذى سمع فيه بتحطم السفينة على مسافة من شاطئ عدن ، فإنه أرسل ابنه إلى هناك لحماية من عليها من المسافرين والبحارة وقد استأجر الناحودا من جانبه قوارب ملك أناس من الشحر والصومال ، ودخلوا في اتفاق معه بأن ما يمكن إنقاذه من السفينة فإنهم سوف يأخذون ثلثه كما أن السلطان أرسل قارباً آخر لنقل الركاب إلى البر وعاد ابنه بعد ذلك إلى عدن .

واسترسل السلطان مبيناً أن الناحودا سيد نور الدين ورئيس الشحن

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 20 p. 19 The Secretary to the (١)  
Bombay Government to the Superintendent of the Indian Navy 25  
Nov. 1837.

Playfair, R.L. p. 162.

(٢)

سيد أنسوف قد أخبرا ابنه بأنه إذا تم نقل شحنة السفينة الفارقة بسلام إلى البر فإنها سوف تقسم إلى ثلاثة أقسام متساوية : ثلث للمالك السفينة وثلث لأصحاب القوارب الذين قاموا بقلها، والثلث الباقي لابن السلطان إذا ما استطاع المحافظة على الشحنة ، إلا أن ابن السلطان — طبقاً لرواية أبيه — أجاب على ذلك بأن على الفاخودا ورئيس الشحن أن يحافظا على سفينتهما وشحنتها وأنه لا شأن له بذلك ، ومن ثم قال إن هذا العرض هو من جانبهما شخصياً ، فأجاب ابن السلطان أنه إذا كانت هذه هي رغبتهما فيجب أن يعطياه ورقة بذلك منهما ، وقد استلم بالفعل ورقة بذلك موقعاً عليها من ناخودا السفينة الفارقة .

إلا أن هينس لم يقتنع بما سرده السلطان وطالب باسم الحكومة بدفع اثني عشر ألف ريال هي قيمة شحنة السفينة<sup>(١)</sup> ، لأن بضائع السفينة كانت لاتزال تباع في أسواق عدن ، ونتيجة لذلك طالب هينس بأن يدفع السلطان المبلغ السابق ذكره أو أن يرجع شحنة السفينة كاملة<sup>(٢)</sup> .

فأجاب السلطان على ذلك بأنه طبقاً للاتفاق الذي وقع عليه الناخودا فإنه يجب أن يستبعد من هذا المبلغ ثلث قيمة شحنة السفينة ، وكذلك قيمة إبحار القوارب التي نقلت الشحنة إلى الشاطئ ، إلا أن هينس أصر على استلام الاثني عشر ألف ريال المشار إليها ، وأضاف بأنه مستعد لاستلام السكينة الموجودة من شحنة السفينة ، وكذلك أنه يجب دفع باقى قيمة الشحنة بحيث يصل مجموع القيمة الكلية إلى اثني عشر ألف ريال ، وأن هذا المبلغ سوف يدفع سواء بالطرق السلمية أو القهرية .

ومن ثم أبدى السلطان استعداداه لإطاعة تعليمات الحكومة وأن على هينس أن يكتب إلى حكومته كي تبعث مبعوثاً من لديها لإنهاء هذا الموضوع .

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 47 p. 36 The Sultan of Aden To the Governor of Bombay 15 January 1838. (١)

Playfair, R.L. p. 162.

(٢)

فأجاب هينس بأنه هو نفسه مبعوث الحكومة وعلى حد قول السلطان :  
« .... ومن ثم أطلعنا تعليمات الحكومة ، وأعدنا كل ما عثرنا عليه من شحنة  
السفينة وبلغت قيمة ما عثرنا عليه هذا مبلغ ٧٨٠٩ ريالاً ، وعند ما طالبنا  
الكابتن هينس بالباقي أعطيه صكا به قيمته ٤١٩١ ريالاً على أن تدفع في مدى  
عام واحد ، أى أننا لم نكسب شيئاً من هذا الأمر »<sup>(١)</sup> .

وبعد ذلك قدم هينس خطاب الحكومة إلى السلطان<sup>(٢)</sup> ، وقد استغرق  
السلطان وقتاً طويلاً كي يحلل ما جاء في ذلك الخطاب فقد سهر مع ابنه السلطان  
أحمد وكبار الشيوخ طيلة الليل وهم يتباحثون<sup>(٣)</sup> .

وفي الواقع فإن السلطان بدا متردداً جداً في الموافقة على مطلب الحكومة  
البريطانية حتى إنه طلب من هينس أن تكون كل المناقشات بينهما سرية<sup>(٤)</sup> .

كما أبدى السلطان ومرافقوه خوفهم من أن نقل ملكية عدن إلى بريطانيا  
سوف يؤدي إلى اتهام العرب لهم خارج المدينة وداخلها بأنهم باعوا أرضهم  
خصوصاً إذا ارتفع العلم البريطاني عليها ، إلا أن هينس استبعد حدوث ذلك .  
وتساءل السلطان عما إذا كان البريطانيون سوف يعاملونه كخليف لهم ،  
ويدافعون عن بلاده ضد أى هجوم إذا ما أعطاهم عدن ، فأجاب هينس بأنه  
ليست لديه تعليمات للإجابة الحاسمة على هذا التساؤل الهام ؛ إلا أنه يمكنه أن يعد  
بنقل هذه الرغبة إلى الحكومة ، ومن ثم طلب السلطان مهلة من الوقت لتدبير  
الأمر مع رؤساء القبيلة ، وحتى يصل إلى قرار بالنسبة لهذا الموضوع فإن على

I.P. F. 23 C.R.T.A No. 47 p. 36 The Sultan of Aden to the  
Governor of Bombay 15 January 1838. (١)

(\*) لم تأت صورة هذا الخطاب في مجموعة C.R.T.A. أو أية وثائق أو مراجع أخرى  
ومن المفهوم أنه بخصوص طلب شراء عدن كما تبين بعد ذلك ، وكذلك لإقامة مخزن للفحم .

I.P.F. 23 C.R.T.A. No. 21 p. 20 Captain Haines to the Super-  
intendent of the Indian Navy 30 January 1838. (٢)

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 24 p. 23 The Sultan of Aden to  
Captain Haines 21 January 1838. (٣)

هينس أن يقوم باختيار أى نقطة تكون ملائمة لإقامة مخزن الفحم ، وسوف يوقع السلطان عندئذ بالموافقة على ذلك .

وقبل انتهاء تلك المقابلة طلب السلطان من هينس أن يمدّه بستة مدافع وبعض الذخيرة من السفينة لأن الهدنة بينه وبين الفضلى كانت قد انتهت <sup>(١)</sup> . وكذلك لأن الحرب كانت قد بدأت بالفعل بين اليافعى والفضلى <sup>(٢)</sup> ، إلا أن هينس اعتذر عن عدم استطاعته تنفيذ ذلك لأن السفينة هى تحت قيادة الكابتن دينتون Denton الذى هو أيضاً ليست لديه السلطة لخفض تسليح السفينة دون حصوله على الإذن بذلك من سلطة أعلى . فتساءل السلطان : « هل يمكنك إذاً أن تطلب من الحكومة أن ترسل لى بعض الأسلحة بسرعة ؟ » فأجابه هينس بأنه من الأفضل أن يكتب السلطان بنفسه إلى الحكومة طالباً منها ذلك .

ثم تطرق هينس إلى مسألة مخزن الفحم ، فأخبر السلطان بأنه قد اختار رأس ابن جاريان أو الشيخ حامد لتكون مخزناً للفحم ، وأنه سوف يخبر حاكم عدن أو الدولة كما كان يسمى حينذاك حتى يكون مكان تجميع الفحم وتخزينه معروفاً عند وصوله .

وفى اليوم التالى تسلم هينس من السلطان خطاباً مغلقاً باسم حاكم عدن وموافقة على تحويل أية نقطة من الأرض تصلح كمخزن للفحم .

وقد قام هينس بكتابة نسخة من مسودة معاهدة قدمها للسلطان بحيث لا يبدو أن هناك أى ضغط عليه ، وانتشرت الأنباء فى عدن بقرب ضمها إلى بريطانيا . ويؤكد هينس : « أنه من الشعور الذى بدا واضحاً فى المدينة

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 21 pp. 20-21 C. Haines to the Super- (١)  
Intendent of the Indian Navy. 20 January 1838.

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 26 p. 25 The Sultan of Aden to C. (٢)  
Haines. 13 January 1838.

شعرت بالثقة في أن رفع العلم البريطاني عليها سوف يتقبل بالسرور من سكانها»<sup>(١)</sup> إلا أن هينس لم يوضح من هم هؤلاء السكان الذين سيسرون برفع العلم البريطاني على عدن ، فمن غير المعقول أن يفرح العرب لذلك ، لأنهم لو كانوا سيديرون لرفع العلم البريطاني على مدينتهم لما حاربوا هينس وقواته كما سنرى في الفصل التالي ، إلا أنه من المعقول أن يبهج ذلك اليهود في المدينة ، والذين كانوا بصفة عامة كتبة الحسابات بالنسبة للشيوخ وكذلك كانوا منفسين في الأعمال التجارية وكانوا في مجموعهم عيوناً للسكاة هينس بالنسبة للشيوخ في المنطقة<sup>(٢)</sup> .

وفي ١١ يناير سنة ١٨٣٨ اتخذ الموقف طابعاً جديداً إذ أبلغ هينس سلطان عدن بأن حكومته قد فوضته لعقد معاهدة مع السلطان لأجل « شراء عدن والأرض والنقط المحيطة بها ، والمنطقة المنخفضة الممتدة شمالاً حتى خور مكسر والتي تتصل بموانئ جوبة التواهي وبندر صيرة وبندر دوراس وخليجان صيرة الصغيرة وبقية الجزر المجاورة » . واسترسل هينس : « وسوف ترى بمحكمتك وتقناً بالقوائد التي سوف تعود على بلادك من هذا الاتصال والارتباط مع البريطانيين ، كما يجب أن تكون متيقناً من أن رفع العلم البريطاني سوف يكون ضماناً لسلامة ممتلكاتك ، وستتضاعف ثرواتك بازدياد التجارة في مدلك الداخلية نتيجة لضمان تجارة التصدير على يد الإنجليز الذين يمتلكون عدن » .

ومن وجهة نظر هينس فإن عدن حينذاك لم تكن لها أهمية كبير للسلطان ، بل إن أهميتها كانت تتضاءل عاماً بعد عام ، وقد تصبح في وقت قصير مطمحاً لبعض القوى الخارجية وحينذاك سوف تصبح عدن شوكة في جنب

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A No. 21 p 21 C. Haines to the Superintendent of the Indian Navy 20 January 1838.

(٢) I.O.L. Political Department. Secret Letters from Bombay. No. 37 of 1845. C. Haines to the Honible J.P. Hilloughby Esquire Chief Secretary to Government Bombay. Aden 28 April 1845.

السلطان بدلاً من أن تكون خطأ خارجياً للدفاع عن السهول الداخلية الخصبة والقرى التابعة للسلطان<sup>(١)</sup> .

والمنطق الاستعماري واضح تماماً في كلمات هينس ، فهو من ناحية يظهر أن عدن ليست بذات قيمة كبيرة للسلطان ، ومن ناحية أخرى يوضح الفوائد الكبيرة التي سوف تعود على السلطان من جراء بيعها للبريطانيين . وفي الواقع فإن السلطان لم تكن لتخذه كلمات هينس مطلقاً ، فكما سنرى فإن العملية لم تتم بهذه السهولة بل إنها ارتكفت أولاً وأخيراً على الغزو البريطاني المسلح .

وعلى أية حال ، فإن هينس عرض على السلطان الدخول في معاهدة لنقل ملكية الأراضي السابق ذكرها إلى بريطانيا وقدم له مسودة لمعاهدة مكتوبة باللغة العربية لدراستها وعرض هينس دفع أية مبالغ يطلبها السلطان باسم شركة الهند الشرقية ثمناً لتلك الأراضي ، وأنه في حالة امتلاك بريطانيا لعدن فإنه بمقتضى تلك المعاهدة سوف يعامل السلطان باحترام ويكون له مطلق الحرية في الإقامة في عدن ، ويحتفظ بملكيته لمنزليه الكبيرين هناك<sup>(٢)</sup> .

إلا أن السلطان من ناحية أخرى أبرز وجهة نظره الحقيقية عند ما اتصل بحاكم بومباي في ١٥ يناير سنة ١٨٣٨ مستفسراً عن مقصد الحكومة البريطانية بالنسبة لعدن ، وعن كيفية تحويلها للحكومة البريطانية ، فكما بدا من طلب هذه الحكومة أنها ترغب في رفع العلم البريطاني على عدن والتواهي ، والقيام بالتجارة فيها ، وتساءل السلطان عما إذا كان المطلوب هو الاتفاق على نفس المنوال الذي الذي تم بين السلطان عبد الكريم وشركة الهند الشرقية البريطانية سنة ١٨٠٢ ؛ لأن هينس أجاب على ذلك بالنفي قائلاً إن الأرض سوف تكون ملك العرب والموانئ ملكاً للبريطانيين ، واستمر السلطان في خطابه « . . . . » ويجب أن

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 23 p. 22. C. Haines to the Sultan of Aden 11 January 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 23 p. 22. C. Haines to the Sultan of Aden 11 January 1838.



يكون معلوماً لدى نخامتك أن هناك مثلاً عربياً يقول : دع الجسد يحترق ولكن لا تدع الوطن يطعن في داخله ، وأنه من الأفضل بيع شخص لآخر من تنفيذ ذلك ، وتحقيق هذا الأمر سوف يسلبنا مواردنا ويفقدنا كرامتنا ، وإذا كنتم نخامتكم تريدون تحقيق بعض الأمور في عدن ولمدة تطول أو تقصر فإن عدن تعتبر مثل مواثيكم تماماً ، فنحن أصدقاؤكم قدماء ويمكنك أن تعيش تحت علمك ونحن تحت علمنا . ويمكنك الدخول في اتفاق لترتيب ذلك ، ونحن لن نتعرض لك بسوء ولا أنت تعرض لنا بسوء وعلى كل منا أن يعتمد على موارده ويحافظ على سمعته » .

كما لح السلطان إلى مبلغ الـ ٤١٩١ ريالاً والتي وقع صكاً بها باعتبارها بقيمة قيمة شحنة السفينة الفارقة وأنه يحسن أن ينقصها حاكم بومباي لأن دفعها كلها لا يتمشى مع مبادئ العدالة<sup>(١)</sup> .

وفي ٢١ يناير تسلّم هينس خطاباً من السلطان وزيارة من رشيد بن عبد الله الذي عينه السلطان ممثلاً شخصياً له في الشؤون التي تجري بينه وبين هينس . وفي هذه المقابلة طلب رشيد باسم السلطان من هينس أن يتدخل ويتصل بسلطان الفضلي كي يكف عن الإضرار بمصالح سلطان عدن وكان هذا هو أول طلب للسلطان بأن يتدخل هينس في المنازعات الداخلية بين القبائل ، وعموماً فقد وعد هينس بإجابة السلطان إلى طلبه .

إلا أن الأمر الهام الذي ركز عليه هينس أثناء مقابلاته لممثل السلطان هو رغبته في الحصول على إجابة حاسمة بالنسبة لموضوع نقل ملكية عدن إلى بريطانيا . وكان لدى هينس شك كبير في أن السلطان يماطل في تنفيذ ذلك ، وأن طلب السلطان تأجيل البت في الموضوع لحين رجوعه إلى رأى الشيوخ كان للماطلة لا أكثر ولا أقل وعلى حد قول هينس : « . . . إننى

I.P. F. 23 C.R.TA. No. 47 pp. 36-37 The Sultan of Aden to (١)  
the Governor of Bombay 15 January 1838.

عرفت من مصدر موثوق به أن ما قاله السلطان بخصوص عقد مجلس لاشيوخ كان ادعاء كاذباً .

ومن ثم كانت تعليمات هينس لرشيد بن عبد الله ممثل السلطان هي أنه يريد المناقشة في نقطة واحدة وهي أنه يريد توقيع السلطان على نقل ملكية عدن إلى بريطانيا ، وكذلك أن يقترح السلطان الثمن الذي يريده في مقابل ذلك .

وقد نجح هينس في ذلك — على حد قوله — إلى درجة أن المترجم الذي كان يترجم بينه وبين رشيد عاد ومعه موافقة السلطان على مبدأ نقل ملكية عدن إلى بريطانيا ، إلا أن السلطان لم يذكر الثمن الذي يريده في مقابل ذلك ، لأنه فضل أن تختار الحكومة الثمن الذي تريده<sup>(١)</sup> . ألا أن السلطان أوضح أنه يعتمد على عدن في الحصول على دخوله ، هذا بالإضافة إلى أن جيرانه يتقاضون منه الرواتب وعدن تساعد على ذلك . وأشار السلطان إلى أن الإجابة النهائية بالنسبة لمسألة نقل ملكية عدن ستكون في بحر شهرين ، وفي غضون ذلك فإنه يمكن لهينس أن يذهب إلى بومباي ويخبر حكومته بتفاصيل اتصالاته مع السلطان . . . . . وعند ما تنتهي من ذلك وتعود في مارس يمكنك بناء المنازل والقلاع وأي شيء تريد فإن المدينة سوف تصبح ملكك إلا أنه يجب النظر بعين الاعتبار إلى الرواتب التي أعطيها لجيران في عدن ، أي إنه عند ما تكون للمدينة ملكك فإنه يجب عليك أن ترضيهم جميعاً . . . . .

كما أوضح السلطان أنه غير مسئول إذا ما هاجم سكان عدن هينس ورجاله عند وصولهم إلى عدن لأن عليه أن يرضيهم جميعاً ، وتشبث السلطان بأنه في حالة ملكية بريطانيا لعدن فإن على هينس أن يمنح السلطان إما نصف متحصلات الضرائب أو راتباً شهرياً أو سنوياً ، وبشرط أن تمتد سيادة السلطان على رعاياه ، وأن تمتد السلطة البريطانية على الرعايا البريطانيين .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 27 p. 25 Extract. C. Haines to the Superintendent of the Indian Navy. 3 February 1838.

وواضح أن السلطان كان يسوف ويماطل ويحاول بشتى الطرق أن يعيق عملية نقل عدن إلى ملكية بريطانيا ، فهو لا يريد تنفيذ ذلك ، ولكنه حريص على صداقته مع بريطانيا ، تلك الصداقة التي قد تدعمه بالسلاح اللازم له حتى يأمن شر جيرانه المترعبين ، فهو يعد بنقل ملكية عدن ، ولكنه لا ينفذ بل سيحارب إذا لزم الأمر حتى يحول بين بريطانيا وبين الاستيلاء على قطعة من بلاده .

إلا أنه مما يدعو للدهشة أن ينه السلطان كلامه بهذا التهديد « وإذا لم تأت في مدة الشهرين وجاء الأثرak أو أية قوى أخرى واستولت على المنطقة كلها منى بالقوة فلا تلومنى على ذلك » <sup>(١)</sup> .

فهل كان السلطان حريصاً على أن يبدو موافقاً على مسألة نقل عدن إلى ملكية بريطانيا؟ أم كان يريد المزيد من الأسلحة اللازمة لمواجهة تلك الأخطار الخارجية؟ أم كان يريد التهديد فقط حتى يرفع البريطانيون الثمن أو الراتب الذى سيدفعونه في مقابل نقل ملكية عدن اليهم؟

وعلى أية حال ، فقد تغاضى هينس عما قاله السلطان عن مهلة الشهرين التي اتفقا عليها لإنهاء الموضوع وأصر على أن الحكومة البريطانية ترغب في إنهاء الموضوع والحصول على قرار نقل ملكية عدن إليها ، ودفع الثمن المطلوب في مقابل ذلك . وأوضح هينس أيضاً أنه بمجرد رفع العلم البريطانى على عدن فإن سكانها سيكونون خاضعين لمن يحكمونها أما أن يظلوا خاضعين لسلطان عدن فإن هذا يبدو أمراً مضحكاً ، وتساءل هينس : « . . . وإذا استمر اليهود والعرب والهنود رعايا لك فمن الذى سيبقى كرعية بريطانية ؟ إننا إذا استبعدنا هؤلاء فلن يبق سوى بعض الخرائب والمقابر ، إنك بطبيعة الحال لا يمكنك الاحتفاظ بسلطانتك في عدن في حالة انتقال ملكيتها إلينا ، فمن يريد أن يبق

فيها فسوف يصبح رعية بريطانية أما من يريد أن يكون من رعاياك فعليه أن ينتقل إلى الأراضى التابعة لك . ولن نرغم أحداً على أن يبق تحت علمنا قسراً .

إلا أن هينس من ناحية أخرى وعد بتقديم الاحترام الواجب للسلطان ثم طالب مرة أخرى بأن يعطيه السلطان إجابة حاسمة بالنسبة للمبلغ المطلوب ثمناً لنقل ملكية عدن والأراضى التى ذكرت آنفاً سواء كان هذا الثمن سوف يدفع بأكله أم على شكل راتب سنوى أو شهرى . ورفض هينس مطلب السلطان بدفع نصف دخول الجمارك لأنها فى ذلك الوقت كانت قليلة جداً إلا أنها سوف تزداد تحت الإدارة البريطانية . ثم ألح هينس بأنه سوف يبحر إلى الهند وهو آسف لأن السلطان لم يعطه قراراً حاسماً رغم أن المسألة التى يدور حولها السلطان تبدو فى منتهى البساطة فالمبلغ اللازم لا يحتاج إلى حساب كبير إذا ما وضع السلطان فى حسابه أن النشاط التجارى فى المدينة كان آخذاً فى الاضمحلال رويداً رويداً ، وأن دخله من عدن فى العام السابق كان ٦٠٠٠ ريال فقط ، ولذا فإن الأمر لا يحتاج إلى هذا الوقت الطويل أو إلى عمليات حسابية معقدة (١) .

إلا أن السلطان أجاب على ذلك بأن مهلة الشهرين التى سوف يسافر فيها هينس إلى بومباى ستمكنه من بحث الأمر مع رجال قبيلته وكذلك يمكن لهينس التباحث مع حكومته . كما أصر السلطان على أن ينال نصيبه من أى تقدم قد يصيب عدن ، كما أصر على استمرار سيادته على رعيته « .... وأى خسائر تصيب عدن سوف نتحملها نحن وأنت والحكومة وكذلك فأية مكاسب قد تحدث فإنها يجب أن تقسم بالتساوى ، وكذلك سوف تستمر سيادتنا على رعيقتنا ولكم سلطتكم على رعيقتكم » (٢) .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 35 pp. 30-31. C. Haines to the Sultan of Aden. 24 January 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 36 p. 31 The Sultan of Aden to C. Haines. (without date).

وفي ٢٦ يناير استقبل هينس على ظهر سفينته ممثل سلطان عدن رشيد ابن عبد الله ومعه خطاب معتمد من السلطان أحمد بن السلطان محسن . وأخير رشيد هينس بأن المبلغ المطلوب لنقل ملكية عدن هو ٨٧٠٠ ريال سنوياً . وكان سبب رفض السلطان لقبول مبلغ كبير فوراً ودفعة واحدة سبباً معقولاً ، فقد قال إنه إذا ما دفع له مبلغ كبير مرة واحدة فإن ذلك سوف يكون سبباً في إثارة طمع جيرانه ومحاولتهم إثارة القلاقل معه إلى أن يعطيهم بعض هذا المبلغ . هذا بالإضافة إلى أن راتباً سنوياً سوف يؤكد للسلطان مكاناً دائماً في عدن تحت الحماية البريطانية ، كما أن الراتب السنوي يعني نوعاً من العلاقة المستمرة التي تسمح بتقديم المعاونة البريطانية له إذا ما حدث هجوم على أراضيه من جانب القبائل الأخرى .

وعلى أية حال ، فقد طالب هينس من رشيد ممثل السلطان أن يحضر الجياد صباح يوم ٢٧ عند الميناء حتى يمتطيها هو ورفاقه إلى مقر السلطان في عدن . وعند المساء علم هينس أن السلطان أحمد قد وصل توأاً ومعه مائة من البدو وأنه سوف يرسل الجياد في صباح اليوم التالي .

وفي اليوم التالي انتقل هينس إلى قارب السفينة السكوت ومعه الملازم سوان Swan والمستر هارملتون Harmilton وعند ما نزل هينس إلى البر دهش عند سماعه أن هناك نية للغدر به ، ومن ثم أعطى تعليماته بالعودة إلى القارب فوراً ، وفي تلك اللحظة كان أحد البدو يندفع بأقصى سرعته ليبلغ عن عودة هينس ومرافقيه إلى السفينة . وطبقاً للوثائق البريطانية فإن المؤامرة كانت تتلخص في أنه بعد أن غادر رشيد ممثل سلطان لحج ومعه الاتفاق على دفع ٨٧٠٠ ريال سنوياً في مقابل نقل ملكية عدن إلى بريطانيا ، فإن السلطان أحمد لم يتوجه إلى لحج مباشرة ، بل توجه إلى قرية يعيش فيها صهره ، حيث أقسم وأقسم معه الجميع على أن يأسروا هينس وأن يستولوا على كافة الأوراق التي جمعها منذ بداية بعثته ، ونظم السلطان أحمد الأمر على أن يرافقه مائة رجل إلى عدن وأن يستعد ١٥٠ عند الشيخ عثمان للاستعانة بهم إذا ما حاولت

السفن البريطانية في عدن فك أسره . إلا أنه مما يدعو للدهشة أن يرسل رشيد ابن عبد الله مثل السلطان إلى المترجم الذي كان يترجم بينه وبين هينس رسالة ينبه فيها إلى خطورة الموقف « ... خذوا حذركم ، وامنع السادة الانجليز من مقابلة السلطان أحمد والسيد حسين اللذان أقسما على القرآن على أسر رئيسهم » (هينس) وأخذ كافة الأوراق منه بالقوة « . وعزم هينس على أن لا يظهر بأنه كشف المؤامرة وكتب خطاباً إلى السلطان أحمد يدعو فيه إلى زيارته على ظهر السفينة<sup>(١)</sup> » ... إذا كنت قد أخذت السلطة من والدك فإنني أطلب منك تحديد المبلغ اللازم لنقل ملكية عدن إلى بريطانيا وأنا مضطر لأن أطلب منك تحديد هذا المبلغ اللازم لنقل ملكية عدن إلى بريطانيا وأنا مضطر لأن أطلب منك تحديد هذا المبلغ كتابة ، وقد كنت في طريقك إلى الجياد التي أرسلتها ، إلا أنني لم أرد أن أزعجك بزيارتي ، فعدت الى السفينة حيث سأكون في انتظارك<sup>(٢)</sup> .

وقد أجاب السلطان أحمد على ذلك بأنه جاء الى عدن نيابة عن والده لوضع الترتيبات النهائية بخصوص عدن ولعقد معاهدة بخصوصها بينه وبين هينس<sup>(٣)</sup> الا أن هينس أصر على رأيه بخصوص مقابلة السلطان له على ظهر سفينة « ... ويبدو أنه أكثر ملاءمة من ناحية السرية أن تقابلني على ظهر السفينة حيث يمكننا أن نناقش وننظم الأمور حسبما تريد وبدون أى خوف من أن يعرف أحد من أفراد شعبك بنتيجة مباحثاتنا » . وطالب هينس فقط بأن يخبره السلطان أحمد بالثمن الذي يراه مناسباً في مقابل نقل ملكية عدن إلى بريطانيا<sup>(٤)</sup> .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 27 pp. 25-27 C. Haines to The Superintendent of the Indian Navy. 3 Febreuary 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 40 p. 33 C. Haines to Sultan Ahmed 28 January 1838.

(٣) I.P. F. 2<sup>o</sup> C.R.T.A. No. 41. p. 33 Sultan Ahmed to C. Haines 28 Janu.

(٤) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 42 p. 33 C. Haines to Sultan Ahmed 28 January 1838.

إلا أن السلطان أحمد أجاب على هينس إجابة قوية صريحة قد تكون ممثلة لوجهة نظره وحده لأننا كما رأينا فإن رشيد بن عبد الله ممثل السلطان محسن الأب هو الذى ساعد هينس على الفرار من القبض عليه ومن المحتمل أن تكون هذه الإجابة القوية نتيجة لأن السلطان أحمد قد تبين أن هينس قد علم بنية اختطافه فرأى أن لا داعى لمزيد من الماطلة . ونحن نميل إلى هذا الرأى فقد صرح السلطان أحمد هينس أخيراً بقوله : « .... إذا أردت أن تؤكد صداقتنا تعال إلى فى عدن ، وإذا أردت أن تأخذ عدن فإن أهلها لا يريدونك وأنا لا أكذب عليك فإنى دائماً أقول الحق ، فلن يبارح أهل عدن منازلهم حتى الموت »<sup>(١)</sup>.

وهنا كشف هينس عن معرفته بنية اختطافه فأرسل خطاباً شديد اللهجة إلى السلطان أحمد يخبره فيه بمعرفته بسبب محيئه إلى الحج وأنه سوف يخبر حكومته بالمؤامرة حتى تتخذ ما تراه ضرورياً لذلك ، فعدن وموانئها هى ملك لبريطانيا بمقتضى توقيع السلطان محسن بذلك . ولذا وبعد تلك المؤامرة التى حاكها السلطان أحمد فإن البريطانيين أحرار فى أن يتخذوا الأساليب التى يرونها مناسبة لمواجهة هذه التصرفات .

إلا أن هينس عرض فى محاولة أخيرة منه أنه إذا حدد السلطان أحمد المبلغ المطلوب لنقل ملكية عدن إلى بريطانيا فإنه سينسى الإهانة التى وجهت إليه وسوف يبدأ صفحة جديدة فى علاقته بالسلطان أحمد ؛ وفى نفس الوقت أبلغ هينس السلطان محسن الأب بمؤامرة ابنه ضده وكيف أنهما سيندما على ذلك<sup>(٢)</sup> .

وتوقفت المفاوضات الأولية بين السكا بن هينس والسلطان محسن وابنه

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 43. p. 34 Sultan Ahmed to C. Haines (١)  
29 January 1838.

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 46 p. 35 C. Haines to Sultan of Aden. (٢)  
30 January 1838.

السلطان أحمد عند ذلك الحد ، أى إنهما لم يتفقا على بنود محددة بخصوص نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية .

وبدأت منذ ٢٦ مارس سنة ١٨٣٨ مرحلة التفكير فى الاستيلاء على عدن بالقوة المسلحة طالما أن سلطانها لا يوافق على بيعها للحكومة البريطانية ، وإن كان حاكم بومباى يرى أن حادثة نهب السفينة دورياً دولاً لا تعط بريطانيا الحق فى الاستيلاء على الميناء بل إن الموضوع كان يفتقر فى طلب التعويض فقط ، وأنه إذا ما تم الحصول على التعويض المناسب فإن على الحكومة البريطانية أن تقوم ببعض الترتيبات السلمية لاحتلال الميناء ، وإذا ما فشلت هذه الترتيبات فى الوصول إلى تنفيذ نقل الميناء إلى ملكية الحكومة البريطانية فإنه يجب اتخاذ إجراءات أكثر تأثيراً . واعتبر حاكم بومباى أن المؤامرة التى دبرها السلطان أحمد هى وإن لم تكن لها أهمية كبيرة ظاهرياً فهى من وجهة نظر أخرى حادثة لها أهميتها ، بل يمكن اعتبارها من وجهة النظر البريطانية حادثة سعيدة لأنها أوضحت بإيجاز ضرورة استيلاء بريطانيا على عدن إذا ما أرادت أن تقيم مخزناً ضخماً للفحم ومأوى للسفن فى ذلك الميناء ، كما أن وضع مخزن الفحم والسفن التجارية تحت رحمة العرب الذين قد يتملصون فى أى وقت من اتفاقاتهم يحتم أن يكون لبريطانيا قوة عسكرية قوية وقادرة فى المنطقة<sup>(١)</sup> .

إلا أن حكومة بومباى — رغم ذلك كله — كانت لا تزال تأمل فى الاستيلاء على عدن بالطرق السلمية حتى تحقق غرضين : الأول أن تتلافى استخدام القوة المسلحة وما يستتبع ذلك من تكاليف باهظة ، وكذلك زرع الأحقاد بين المستعمرين الجدد وأهل البلاد ، والهدف الثانى هو أن تحقق رغبات السلطات فى لندن والى فضلت احتلال عدن بالطرق السلمية . ورأت حكومة بومباى أنه يمكن

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 49 pp. 37-40, Minute by the Governor of Bombay 26 March 1838.



اختيار ضابط يستطيع القيام بهذه المهمة وإرساله إلى عدن على رأس قوة حربية وبحرية لحمايته في حالة الهجوم المفتوح أو السرى عليه من جانب الأعراب في المنطقة ، فالطريقة التي عومل بها هينس تجعل من المحتمل أن تتعرض البعثة لبعض المقاومة ولذا يجب أن ترافق الضابط المبعوث إلى عدن قوة للقضاء على أية مؤامرة قد يتعرض لها<sup>(١)</sup>.

ويجب أن لا ننسى هنا أن محمد علي والى مصر الطموح قد مضى يبنى تلك الإمبراطورية الواسعة وأمكنه أن يستولى على الساحل اليمنى كله ، بل إن الأنباء تواترت بالفعل إلى لندن بأن الباشا لديه مخططات واسعة ترمى إلى الاستيلاء على عدن ومسقط وبغداد ، وكذلك على سواحل مدخل البحر الأحمر وخارج مضيق باب المندب<sup>(٢)</sup>.

ولذا بدام من الأهمية بمكان من وجهة النظر البريطانية الإسراع في الاستيلاء على عدن ، وأن تبذل جهودها حتى تقتنص تلك النقطة الاستراتيجية الحامية من هذا الوالى الطموح ، وكإجراء تمهيدى قامت حكومة بومباى بالاتصال بقائد الأسطول الهندى لوضع إمكانياته تحت تصرفها وأن على هذا القائد أن يتصل بالكابتن هينس لى يقرر أولاً : احتمال حدوث صعوبة عند تنفيذ الارتباط الذى كان نتيجة للمفاوضات بين هينس وسلاطان عدن ، وثانياً حجم القوة اللازمة لتنفيذ العملية بالطرق السلمية ، وثالثاً حجم القوة اللازمة للسيطرة على الموقف إذا ما رفضت سلطات عدن التمسك بارتباطاتها وقاومت تنفيذ الخطط البريطانية<sup>(٣)</sup>.

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 52 p. 41 The Bombay Government to the Secret Committee. 27 August 1838. (١)

I.O.L. B. 8 Memorandum p. 5. (٢)

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 52 p. 41 The Bombay Government to the Secret Committee, 27 August 1838. (٣)

وقد أجاب هينس على الاستفسارات السابقة إجابة مفصلة ... فمن حيث صعوبة تنفيذ الارتباط الذى تعهد سلطان عدن بموجبه بنقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية « ... فإننى أرى أنه من المحتمل جداً أن تحدث صعوبات فى وجه تنفيذ ترتيبات نقل عدن إلى ملكية بريطانيا لأن العرب هناك سوف يطالبون مهلة لبضعة أيام حتى يناقشوا الأمر ، وفى نفس الوقت يحاولون الحصول على أفضل مساومة من وجهة نظرهم بالنسبة لهذا الموضوع ، وعلى أية حال يمكن كسب الأمر بتأثير المال وبمظاهرة للقوات ، وعلى وجه الخصوص إذا كانت بعضها قوات بريطانية ، ومن خبرتى أستطيع أن أؤكد أن التعامل مع سلطان عدن وأقاربه — الذين يؤثرون عليه تأثيراً كبيراً — يحتاج إلى قدر كبير من الصبر وهذوء الأعصاب حتى يستطيع المرء أن يقنعهم بأرائه » .

كما أكد هينس بأن الصعوبة التى سوف تواجه ترتيبات نقل عدن إلى ملكية بريطانيا لن تأت من جانب السلطان ولكن من جانب ابنه أحمد وزوج ابنته سيد محمد حسين ، وكذلك من رئيس قبيلة الحوشى الذى تزوج السلطان أحمد ابنته .

وهنا بدأ هينس يبحث على الاتصال بالقبائل المحيطة بعدن، وكانت هذه هى أول مرة يوصى هينس فيها بذلك « ... خصوصاً رؤساء قبائل الفضلى واليافى وإحاطتهم برغبة الحكومة البريطانية فى صداقتهم وتشجيع التجارة من أجل مصلحتهم ، وهذا يؤدى إلى تلافى أى شك بالنسبة لأول تدخل لبريطانيا فى المنطقة » ولا شك أن هينس كان يقصد من ذلك عدم تجمع العرب فى المنطقة ضد التدخل البريطانى .

كما اقترح هينس أن تتكون القوات اللازمة لمواجهة أية احتمالات من ٣٠٠ من المشاة الانجليز و ٢٥٠ من المشاة الهنود وكذلك ٣١٠ من المدفعية الهندية . كما اقترح أيضاً أن تتكون القوة البحرية من أربع سفن حربية تحمل ١١٤ من البعارة الانجليز و ٣٠ من البعارة الهنود ، وكذلك يجب أن توافق الحملة سفينتان لهما قاع عميق للقيام بعملية نقل الفحم . كما اقترح هينس أيضاً أن

تتكون الحماية اللازمة للدفاع عن عدن بعد الاستيلاء عليها من ٢٠٠ من المشاة البريطانية و ٤٠٠ من المشاة الهندية و ٤٠ من المدفعية البريطانية و ٦٠ من المدفعية الهندية « وهذه الأعداد تعتبر كافية في البداية ، ولكن بعد ازدياد السكان الذين سيرفرف عليهم جميعاً العلم البريطاني . هذا بالإضافة إلى التطور المرتقب لعدن حيث ستصبح سوقاً تجارية رائجة ، كل ذلك سوف يجعل من الضروري العمل على زيادة هذه القوات » .

كما اقترح هينس ضرورة إبقاء السفن الحربية فترة من الوقت في ميناء عدن بعد سقوطها في أيدي البريطانيين ؛ لأن ذلك سوف يكون له تأثير معنوي كبير لأن البدو يخافون من رؤية السفن الحربية <sup>(١)</sup> .

إلا أن حكومة بومباي كانت لا تزال تفضل الحصول على عدن بالطرق السلمية ، ولذا صدرت التعليمات إلى هينس بالتقدم إلى عدن على ظهر السفينة الحربية الكوت ، على أن يكون قائدها تحت إمرة الكابتن هينس كما جاء في تعليمات حاكم بومباي أنه عند ما يصل هينس إلى عدن فإن عليه أن يتقدم فوراً لتجديد مفاوضاته السابقة مع السلطان ، وأن يحاول بمهارة الحصول على التصديق السريع على التنازل عن عدن ، وأنه إذا تبين له أن هناك نوعاً من الماطلة في تنفيذ الارتباط فعليه أن يؤكد للسلطان عدم كفاية التعويض المقدم نتيجة للإهانة والنهب الذي حدث لسفينة تحمل العلم البريطاني ، وأنه لا يمكن التجاوز عن هذه الإهانة التي لحقت بهذا العلم بدون التنازل عن عدن ، وأن هذه الإهانة الكبيرة سوف تتبعها إجراءات قاسية من جانب الحكومة البريطانية ، إلا إذا نفذ السلطان ارتباطه بخصوص نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، كما أن لكابتن هينس استخدام لهجة أعنف إذا ما وجد ذلك ضرورياً ؛ لأن السلطان وقع اتفاقية التنازل عن عدن دون أن يحدد المبلغ الذي ستدفعه له الحكومة

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 54 pp. 42-43 C. aines to the Superintendent of the Indian Navy. 22 August 1838.

البريطانية سنوياً في مقابل هذا التنازل ، وحتى هذا المبلغ كان هناك نوع من الاتفاق عليه . كما يجب أن يحاط السلطان علماً بأنه إذا صدق على التنازل فإن الحكومة البريطانية يسعدها أن تنسى الإهانات السابقة ، أما إذا انفصل من ارتباطه فإنه سيكون مسئولاً ليس فقط عن الإهانة التي لحقت بالعلم البريطاني بالنسبة لحادثة السفينة الفارقة ، بل أيضاً بالنسبة للإهانة التي لحقت بشخص الضابط مبعوث الحكومة البريطانية لطلب التعويض عن الإهانة السابقة . وفي النهاية وبعد أن يبذل كل الجهود اللازمة لإقناع السلطان بالموافقة على التنازل فإن على هينس أن يبلغه بأنه إذا انفصل عن ارتباطه فإن الحكومة سوف ترسل القوة اللازمة للاستيلاء على عدن بسرعة ودون دفع أية مبالغ له ولأسرته .

كما أرفقت حكومة بومباي مع تعليماتها للدكايتن هينس مسودة معاهدة باللغة الإنجليزية والعربية « ويرغب الحاكم في توقيعها مع سلطان عدن على أن يتم التصديق النهائي عليها من الحاكم العام للهند » .

والدكايتن هينس الحق في التصرف في إضافة مبلغ قليل إلى مبلغ الـ ٨٧٠٠ ريال التي وافق عليها للسلطان كراتب سنوى في مقابل تحويل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية فقد يجعله ذلك يوافق على تنفيذ الارتباط .

وفي حالة نجاح المفاوضات بين هينس والسلطان « فإن الحاكم يسعده أن يتجاوز هينس عن كل التعويض المطلوب نتيجة لنهب السفينة دوريا دولت وفي هذه الحالة يجب أن يعاد إلى السلطان الصك الذي أخذ منه بقيمة المبلغ المتبقى من التعويض » .

وأضافت التعليمات بأنه يجب أن يحمل هينس معه كمية من الريالات وبعض الهدايا التي تلائم السلطان وأسرته وبعض الشخصيات الهامة في عدن ، وهذا مع وجوب عدم إظهار أية مظاهر للتساهل حتى لا تحدث أية مفاجآت .

كما صدرت التعليمات أيضاً إلى الملازم وسترن Western من سلاح

المهندسين بمرافقة البعثة إلى عدن لأجل وضع تقرير عن القلاع القائمة حالياً وعن المطلوب إقامتها للدفاع عن المكان ، وكذلك لتوضيح الأبنية اللازمة لإيواء القوات التي قد تحضر إلى عدن .

كما سمح للكابتن هينس بأن يأخذ معه المترجم الذي حضر اتفاقية القنازل ، وأكد الحاكم ضرورة قيام هينس بتدعيم علاقاته مع القبائل العربية المجاورة لعدن على أن تقف هذه العلاقات عند حد تأكيد حسن النية والصداقة مع الحكومة البريطانية . كما أنه على هينس أن يضمن لسلطان عدن حمايته وحماية عائلته ، وأن يوضح أنه طالما أن الجميع يحترمون الحقوق والمصالح البريطانية فإن الحكومة سوف لا تتدخل في المنازعات بين القبائل المختلفة إلا إذا طلبت الأطراف المعنية توسط الحكومة في هذه المنازعات <sup>(١)</sup> .

— وطبقاً لتعليمات الحاكم تقدم هينس على ظهر السفينة الكوت ، وطلب من الكابتن دينتون Denton أن تتوقف السفينة عند المكان حيث تزودت بالياه والخشب والمؤن اللازمة ، ثم تحركت السفينة من المكان إلى عدن حيث وصلت إليها في الرابع والعشرين من أكتوبر .

وجاءت الأنباء إلى هينس بأن السلطان أحمد بن سلطان لحج وعدن قد وصل إلى عدن في نحو ١٥٠ من البدو المسلحين ، ومن ثم أرسل هينس خطاباً إلى السلطان محسن وخطاباً آخر إلى حاكم المدينة <sup>(٢)</sup> ، وقد أبلغ هينس سلطان عدن في خطابه هذا بأنه جاء لتنفيذ اتفاق يناير الماضي كبعوث من الحكومة ، وبغية عدم التأخير ، طالب هينس بأن يقابل السلطان أو مبعوثاً من لديه لتنفيذ

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 55 pp. 43-45 The Secretary to the Government of Bombay to the Superintendent of the Indian Navy.. 5 Sept. 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 62 pp. 51-52 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 7 November 1838.

الاتفاق وذلك بالنسبة للمبلغ المطلوب دفعه من الحكومة البريطانية في مقابل نقل ملكية ميناء عدن إليها ، وأن هذا يعد تعويضاً عن الإهانات المتكررة التي لحقت ببريطانيا ، كما حث هينيس السلطان كي يوقع الاتفاق لأنه في مصلحة أسرته ودولته ، وأنه لا يمكنه التفاوض مع أحد من مبعوثيه إلا إذا كان معه ما يفيد أنه مبعوث من السلطان ويتوقيع السلطان<sup>(١)</sup> .

وفي يوم ٢٦ أكتوبر أرسل السلطان أحمد بن السلطان محسن خطاباً تاريخياً إلى الكاتبين هينيس ، وهو خطاب حاد شديد اللهجة يظهر مدى الهوة التي تكونت بينه وبين هينيس ، وبدأ أحمد كأقوى شخصية في عدن فقد قال أحمد في خطابه هذا : « .... في وقتنا هذا فإن السلطان لا سلطان له على ... ولا إجاباته أنا ملتزم بها ، وإذا مكثت حيث أنت فسوف أقطع رأسك فأنا أعلى سلطة منك ومن والدي ، وإذا جئت إلى باب عدن فسوف أفتح لك الباب وهناك سوف أقطع رأسك ، وإن هذه هي لهجة البدو »<sup>(٢)</sup> .

وتوضح هذه الكلمات النارية الشعور العربي في عدن ضد الانجليز ، فقد كانت هذه هي وجهة نظر العرب في عدن وما حولها ، وإن لم يستطع أن يجهر بها السلطان محسن الذي آثر السير في طريق ملاحظة الإنجليز حتى يأمن شرهم ، ولم يفضل أن يجاهرهم بالعداء الذي قد يفقده كل شيء إلا أن السلطان الابن آثر أن يوضح الموقف بصراحة مع هينيس وداحضاً ما ادعاه هينيس من أن الاحتلال البريطاني لعدن سوف يبهج سكانها .

وفي ٢٦ أكتوبر جاء ممثل السلطان محسن رشيد بن عبد الله إلى هينيس وأبلغه بأنه لن يحصل على عدن بالوسائل السلمية فأخبره هينيس بأنه كتب للسلطان الوالد ، وأنه لا يمكنه الاستماع لابن إلا إذا كان يحمل توكيلاً بذلك .

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 63 p. 52 C. Haines to the Sultan of Aden 24 October 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 64 pp. 52-53 Sultan Ahmed to C. Haines. (without date).

من أبيه . كما نصح هينس بأنه يجب تحذير السلطان أحمد حتى لا يتصرف في رعوته ، بل عليه أن يتذكر الوعود السابقة والارتباط الذي وقعه السلطان والتناجى التي ستترتب على الإهانات المتكررة ، كما طلب هينس بأن ترسل إليه البضائع التي بقيت من شحنة السفينة دوريا دولت حتى يمكنه إرسالها إلى الحما ، إلا أن الوكيل أبلغه بأن السلطان أحمد لم يرفض فقط إعادة هذه البضائع ، بل يرفض أيضاً أن يدفع النقود عندما يحين موعد سدادها ، ومن ثم علق هينس على ذلك بأنه : « يمكن فقط للقوات البريطانية أن تخضع هؤلاء البدو » .

وفي يوم ٢٧ من نفس الشهر رفض السلطان ومراقفوه كتابة إمداد هينس بالمياه والأخشاب فأرسل هينس إليهم يبلغهم بأنهم بهذا الإجراء إنما يعلمون الحرب على الحكومة البريطانية ، وأن عليهم أن يتذكروا أن سفينة هينس يمكنها أن تقطع الاتصال بين ميناء عدن والمحيط الخارجى وما يستتبع ذلك من آثار بعيدة على التبادل التجارى فى الميناء .

كما أرسل هينس أيضاً خطاباً إلى السلطان محسن ينبئ فيه بأنه لن يجيب على خطاب السلطان أحمد ، إلا بعد أن يخبره السلطان محسن نفسه بأنه قد عينه ممثلاً له .

ونتيجة لذلك جاء وفد من قبل السلطان محسن إلى هينس فى ٣٠ أكتوبر وكان هذا الوفد برئاسة سيد محمد حسين ابن زوجة السلطان محسن<sup>(١)</sup> ، وقدم هذا الوفد خطاباً من السلطان محسن إلى هينس أبلغه فيه أنه ملازم للفراش لمرضه الشديد وشيخوخته ، وأنه قد فوض ابنه كممثل له فى كل الأمور ، وأنه يرجو إنهاء كل المسائل المتعلقة بينهما بما فيه مصلحة البلدين<sup>(٢)</sup> .

---

(١) I.P. C.R.T.A. No. 62 p. 51 C. Haines to the Secretary to the Government of Bombay 7 November 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 65 p. 53 The Sultan of Aden to C. Haines (without date).

وكذلك اتصل السلطان أحمد بهينس وأبلغه بأنه ما دام هينس هو ممثل الحكومة فإن أحمد هو ممثل السلطان طبقاً لخطاب أبيه إلى هينس بذلك<sup>(١)</sup>. إلا أن هينس طلب من السلطان أحمد عدم الحضور إليه بنفسه للتفاوض معه للعدة التي بينهما، وطلب إرسال بعثة من لدنه ومعها خطاب من أحمد بإنابتهاعنه في المفاوضة<sup>(٢)</sup>، كما أبلغ هينس السلطان أحمد بأن حكومته قد أرسلته لتنفيذ الارتباط الذي بينه وبين السلطان بخصوص نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية، كما حذر هينس السلطان أحمد بأن أى تأخير في تنفيذ الارتباط سوف يشكل خطراً عليه، وعلى أسرته، واسترسل هينس: «... إن مطالبي واضحة ومحددة تماماً، أما سلوكك أنت معنا منذ وصولنا فلم يكن ودياً أبداً، ويجب أن تعرف أن البريطانيين أقوياء سواء في البحر أو البر، وهم قد حصلوا على ارتباط مع والدك من أجل تحويل أراضى وميناء عدن، وأن هذا الارتباط يجب أن ينفذ، ولكن يجب أن تعلم أن البريطانيين رغم قوتهم فهم يمتازون بالشفقة ولا يضغطون على أحد، ولكي أبرهن لك على ذلك أرفق مع هذا الخطاب مسودة معاهدة التحويل التي أطلب التوقيع عليها، وسوف تلاحظون أنكم سوف لا تدفعون فقط مبلغ ٨٠٠٠ ريال بل مزايا أخرى عديدة، فادرس هذه المعاهدة، وتناول الفاكهة وهي ناضجة وإلا فإنها ستصبح بلا قيمة، ودعنى أذكرك بالإهانات التي وجهتها إلينا أولاً بالنسبة للسفينة البريطانية وبعد ذلك محاولة القبط على ممثل بريطاني وأخيراً سلوكك معنا منذ وصولنا، وأنا أهيب بك أن تنفذ الارتباط ساعياً بدلاً من أن يحققه وصول القوات البريطانية التي ستصرف حينذاك وفقاً لما تريد»<sup>(٣)</sup>.

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 66 p. 53 Sultan Ahmed to C. Haines (without date).

(٢) I.P. F. 23. C.R.T.A. No. 67 p. 53 C. Haines to Sultan Ahmed — (Without date).

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 69 p. 54 C. Haines to Sultan Ahmed 31 Oct. 1838.



وقد أجاب السلطان أحمد على خطاب هينس بإجابة لا تمت إلى موضوع المناقشة بسبب ، أى إلى موضوع نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، ومن ثم كرر هينس تهديده بأن أى تأخير فى تنفيذ نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية سوف يشكل تهديداً خطيراً للسلطان وعائلته لأن أراضى عدن شمالاً حتى خورمكسر هى أراضى بريطانية ، وإذا لم يتم الاتفاق على المبلغ المطلوب وإذا ما وصلت القوات « فإن لدى تعليمات بأن أبلغكم بأن الحكومة البريطانية سوف لا تعطىكم شيئاً » .

كما أبلغ هينس السلطان أحمد بأنه نتيجة لسلوكه الأخير فإنه طلب من بومباى إرسال سفينة أخرى بأقصى سرعة ممكنة لمنع التجارة فى بندر صيره ودوراس كما أن القوات سوف تتبع ذلك وشيكاً ونصح هينس السلطان أحمد مرة أخرى بأن ينفذ الارتباط حرصاً على مصالحته وحتى لا يتدهور العلاقات بينهما<sup>(١)</sup> .

إلا أن السلطان أحمد اتخذ موقفاً صلباً ووضح من إجابته على هينس فى السادس من نوفمبر أنه لم يكن من السهل استمالته أو خضوعه لمناورات هينس . فقد قال أحمد لهينس : « .... إنك تريد أن نكون أصدقاء وأنا أريد كذلك ، إلا أنك لم تأت كصديق وبطريقة لا يمكن معها أن تكون حكومتكم صديقة لنا ، وأنت كتبت تطلب أرض عدن ، وهذه اللمحة لا توافق طباعنا ، وإذا أردت أن تحصل على صداقتنا من جديد فاحمل شعوراً صادقاً فى قلبك ، وعندئذ سوف تقوى صداقتنا ونصبح كالإخوة . وإذا أردت أن ننسى الماضى فسنبعث خمسة ممثلين لإنهاء الأمر فى سلام ، كما أبلغك أيضاً بأنك يجب أن لا تتكلم أو تكتب عن أراضى عدن مرة أخرى »<sup>(٢)</sup> .

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 71 p. 55 C. Haines to Sultan Ahmed (١)  
4 November 1838.

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 73 p. 55 Sultan Ahmed to Haines (٢)  
6 November 1838.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن سلطان عدن الذى كان قد اخفى عن مسرح الحوادث منذ أبلغ هينس بمرضه وشيخوخته ومنذ فوض ابنه السلطان أحمد فى كل الأمور المتعلقة مع هينس بدا وقد ضاق ذرعاً بمحاولات هينس المتكررة واليائسة لشراء عدن ، وقد يكون الأمر كذلك أو أنه خضع لآراء ابنه أحمد الذى بدا منذ أول وهلة غيوراً على أرضه ورافضاً للتدخل البريطانى بأية صورة من الصور ، وعلى أية حال فقد اتصل السلطان محسن بهينس وأبلغه بأنه قد كتب يطلب عدن والأرض الممتدة شمالاً حتى خورمكسر ، وأن أى رجل عاقل لا يتكلم مثل هذا الكلام ، واسترسل السلطان محسن : « .. وكتبت إلى أحمد بأننا نأمل ونحن رجال لا نأمل أو نراوغ مع حكومتكم أو معكم أومع أنفسنا ، لقد جئت فى العام الماضى ومعك خطاب من الحكومة بشأن السفينة وقد قدمنا لك الاحترام اللازم كمبعوث من الحكومة ونحن لم نهددك بشيء ، وقد جئنا بخطاب آخر من الحكومة ، وخطاب الحكومة هذا خطاب معقول ، أما أسلوبك أنت فغير ودى ولهجتك ليست لهجة الحكومة وأسلوبها بل لهجتك وأسلوبك أنت ، فإذا استطعت أن تتكلم بلهجة أخرى أحسن فأنا مستعد لسماعها لأنك إذا اهتمت فإني كل إنسان سيقول أنك رجل سيء » (١) .

إلا أن هينس استمر فى اتخاذ لهجة التهديد التى دأب عليها ورد على سلطان عدن بأنه يريد الماطلة ، وأنه قد أبلغ مبعوثى السلطان بأنه إذا لم يتم الاتفاق على نقل ملكية عدن بالطرق السامية ، وكذلك إذا وصلت القوات البريطانية واحتلت المكان فإن السلطان لن يتسلم ريالاً واحداً ، واتهم السلطان بأنه قد أهان الحكومة البريطانية بامتناعه عن تقديم المؤن لسفنها كما أهان السلطان أحمد مبعوث الحكومة البريطانية كتابة ورفض إعادة بضائع السفينة الغارقة والتى تمت الموافقة على إعادتها منذ يناير السابق ، هذا بالإضافة إلى خطاب

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 74 p. 56 The Sultan of Aden to C. Haines 4 November 1838.

«السلطان محسن الأخير الشديد اللهجة ، واسترسل هينس مخاطباً سلطان لحج وعدن : « .. وإنتي سوف أرسل إلى بومباي لكي أبلغ الحكومة التي ستصرف حيالك بالنسبة لعدم تقديم الاحترام اللازم لها ، هذا بالإضافة إلى إهاناتكم السابقة ، وإذا أردت صداقة الحكومة البريطانية ، وأن تنسى هذه الحكومة الإهانات المتكررة التي وجهت إليها ، فنفذ الارتباط فوراً ولا تخدع نفسك فالبريطانيين أقوياء ولن يتساهلوا في هذا الأمر ، ودعني أسألك هل إذا واجهت أسداً فسيكون الأمر واحداً إذا ما واجهت قطاً ؟ فتقبل نصيحتي واحرص على صداقتنا وانتهر الفرصة ونفذ وعدك سريعاً وسوف يكون كل شيء على ما يرام »<sup>(١)</sup> .

ويبدو أن هينس كان قد أفرغ كل ما في جعبته سواء بالترغيب أو التهديد لإقناع سلطان عدن وابنه بقبول تحويل عدن إلى الحكومة البريطانية ، فقد وجد منهما إصراراً وصلابة وعدم رغبة في تنفيذ هذا التحويل ، ووجد هينس أنه لا مناص من سلوك السبيل الثاني للاستيلاء على عدن ، ومن ثم أبلغ حكومة بومباي بأنه يجب إرسال القوات اللازمة لاحتلال عدن بأقصى سرعة ممكنة « ... وقد يحاول سلطان عدن ورجاله القيام ببعض الأعمال المعادية وعندئذ ستكون هذه القوات الضخمة بالإضافة إلى السفن الحربية قادرة على الاستيلاء على عدن بدون خسائر كبيرة » .

واتفق السكابتين هينس والملازم وسترن على المسكان الذي يصلح مخزناً للفحم في رأس الشيخ حامد ، وهي منطقة رملية والمياه حولها عميقة ، ويمكن للسفن أن تقترب منها إلى مسافة مائة ياردة من الشاطئ ، حيث توجد منطقة متسعة صالحة لتخزين الفحم . واقترح هينس وضع إحدى السفن الضخمة بجانب مخزن الفحم وهذه السفينة وبجارتها ومدفيعتها سيمكنها أن تقوم بواجب حماية

التجارة كما أن بحارة تلك السفينة يمكنهم المعاونة في تموين السفن بالفحم ،  
وأكد هينس أيضاً أنه من المفيد جداً بقاء رصيف صغير بجانب مخزن الفحم  
لتسهيل شحن وتفريغ الفحم .

وبعد أن تكلمنا عن موضوع مخزن الفحم نعود إلى ما كان من أمر  
السكابين هينس وحصاره لعدن ، فقد بعث هينس بتعليماته إلى الكابتن ديفنون  
لمنع وصول المؤن الى المدينة بطريق البحر ؛ لأن هذا الإجراء يعد إجراء فعالاً  
ضد سكان عدن « ... خصوصاً في تلك الفترة من السنة التي كانوا يستعملون  
فيها زادهم السنوى من تمر الخليج » وقد برر هينس سلوكه هذا بأنه يعتبر رداً  
على سلوك السلطان الإبن معه .

إلا أن هينس رأى أن إرسال حملة بحرية في هذا الوقت من السنة تواجهه  
صعاب قاسية ، ومن ثم اقترح إرسال سفينة حربية ضخمة بأقصى سرعة ممكنة ،  
وكان هينس مقتنعاً تماماً بأن مظاهره من هذا النوع سوف تمنع أى استخدام  
 للقوة من جانب العرب ، وكذلك ترضيهم على إخلاء عدن قبل وصول القوات  
واسترسل هينس « ... ومن المحتمل جداً أن يؤدي وصول هذه السفينة إلى أن  
يضطر سلطان عدن إلى تنفيذ الارتباط الخاص بتحويل عدن إلى ملكية  
البريطانيين » .

ولكى تكون النظرة أكثر شمولاً ، سنعرض للأحوال السياسية في  
المنطقة المحيطة بالعبادلة في تلك الفترة ؛ فكان الحواشب جيران العبادلة في  
الشمال الغربي في حرب معهم بقصد زيادة حصتهم السنوية من سلطان لحج وعدن  
إلا أن هذه الحرب لم تكن حرباً شاملة بل اقتصر على إغارات بين  
الطرفين .

أما سلطنة الفضلي فكانت في هدنة مع العبادلة لمدة ستة أشهر ، ولحين  
انتهاء تلك المهلة لن تكون هناك مقاب مع الجيران الشرقيين ، أما بعد انتهاء

المهذبة فإنه من المحتمل جداً أن تشير سلطنة الفضلى المتعاقب لسلطنة العبدلى لزيادة الراتب المخصص لها ، أى أن العبدلة كانوا فى موقف قد يضطرم إلى الانصياع للتهديد البريطانى .

وأشار هينس إلى أنه من أجل إشعار العرب بقوة الإنجليز قبل وصول القوات البريطانية وإلجبارهم على الخضوع ، فإنه يقترح وضع مدفع كبير فى إحدى الجزر الشرقية أو قارب صغير عليه مدفع ، وهذا الترتيب مع السفينتين الحربيتين سوف يمنع العرب من الحصول على المؤن اللازمة لهم سواء بالبحر أو بالبر ، وسوف يجعلهم ذلك يتفاهمون بطريقة أكثر مرونة<sup>(١)</sup> .

وعندما اشتدت العداوة الكامنة بين العبدلة وأهل الفضلى اتصل حامد بن عبد الله سلطان الفضلى بالسكابتين هينس فى ٨ نوفمبر وأبلغه أن قبيلة الفضلى كلها رهن إشارته ، وقد طلب هينس منه إمداده بالمياه والأخشاب وقد علق هينس على ذلك بأنه : « من المفيد جداً بعد احتلال عدن أن تكون هناك علاقات ودية مع رئيس الفضلى القوى » .

وفى العاشر من نوفمبر أرسل السلطان أحمد بعثة من لدنه للتباحث مع السكابتين هينس إلا أنه كان على هذه البعثة أن لا تتعرض لموضوع نقل ملكية عدن ، وتبين أن الغرض من مجيء هذه البعثة هو عرض الطعام والخشب على هينس ، إلا أن هينس أنبأهم بأن الذى يهمه هو إنهاء موضوع القنازل عن عدن ، وفى هذه الحالة سوف تنسى الحكومة البريطانية كل الإساءات التى وجهت إليها فأجاب المبعوثون بأنهم لن يكونوا رجالاً شجعاناً إذا ما تفازلوا عن عدن بدون إطلاق رصاصة واحدة ، وأن تعهد السلطان محسن لقيمة له فهو رجل مسن وخاضع لهم وأن السلطة كلها بيد السلطان أحمد الابن . وقد تبين لهينس مغزى هذه الاتصالات الودية حينما علم أن الشجار قد نشب بين سلطنتى الفضلى

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 61 pp. 48-50 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 6 November 1838. (١)

والعبدلى وأن سلطان الفضلى فى سبيله للتقدم فى أراضى العبدلى<sup>(١)</sup> .

ورأى هينس أنه من الأفضل — من وجهة النظر البريطانية — ترك البدو يتقاتلون ويتعاركون فيما بينهم ، لأن هذا سوف يضعف قوتهم وما يستتبع ذلك من تسهيل عملية احتلال القوات البريطانية لعدن ، وأنهم بعد هذا الاحتلال سوف يهدأون ويستمعون للنصيحة البريطانية<sup>(٢)</sup> ، وهكذا مضت بريطانيا تحاول استغلال الخلافات الداخلية بين الرؤساء فى المنطقة لتحقيق الأهداف والمآرب التوسعية .

وقبل أن نهمى هذا الفصل يتبادر إلى الذهن سؤال هام .. هل ارتبط السلطان محسن بالفعل بتنازله عن عدن تنازلاً تاماً وأقر بتحويلها إلى ملكية الحكومة البريطانية ؟

فى الواقع أن هينس أشار إلى هذا التنازل فى كثير من المناسبات ، إلا أنه كما يدعو إلى الشك فى هذا التنازل أن مجموعة المراسلات الخاصة بـعدن والتي اعتمدنا عليها اعتماداً كلياً فى كتابتنا لهذا الفصل لم تترك أية مراسلات حتى لو كانت ذات قيمة ضئيلة ، إلا وأوردتها ومع ذلك فإن الخطاب الذى قيل أن السلطان محسن قد ارتبط فيه ببيع عدن إلى الحكومة البريطانية لم يرد ضمن هذه الوثائق .

ومما يثير شكوكنا بالنسبة لذلك أيضاً تصريح السلطان نفسه من أن هينس : « ... يدعى أن لديه تعهداً بتوقيعى من أجل بيع عدن ، إلا أننى أقول إن هذا كذب ، فأنا لم أرسل إليه خطاباً ولم أتكلم عن هذا الموضوع ،

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 78 pp. 57-58 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 13 November 1838. (١)

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 61 p. 48 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government. 6 November 1838. (٢)

فكل كلماته كذب وخداع ، وإذا كان لديه هذا التعهد فليربني إياه ، وإذا كان عليه توقيعي فإنه يعتبر قرينة ضدى ، وإذا كان معه هذا التعهد فأنا مستعد لتنفيذه ، وأنا لن أستطيع أن أنبس ببنت شفة إذا ما أرائى هذا التعهد ، وهذا الرجل يريد فى داخله أن يحكم عدن إلا أنه لن يصل إلى بغيته إلا فوق رقابنا»<sup>(١)</sup> .

ومما يثير الشك أيضاً فى مسألة ارتباط السلطان محسن بالتنازل عن عدن أن السلطان نفسه أبلغ هينس فى خطاب رسمى : « ... أنا لم أكذب مطلقاً بل أتكلم الصدق وإذا كان لديك خطاب منى أو تعهد فأرائى إياه فسوف أعرفه ، فإذا كان صحيحاً فسوف أبر بوعدى»<sup>(٢)</sup> . إلا أن هينس لم يشر فى رده على هذا الخطاب من السلطان إلى وجود هذا التعهد أو الارتباط رغم تحدى السلطان له بأن يريه إياه كي ينفذه .

كما أنه مما يؤيد شكوكنا بالنسبة لمسألة ارتباط السلطان محسن بنقل عدن إلى ملكية بريطانيا ما أورده أنشيسون C.U. Aitchison<sup>(٣)</sup> نقلاً عن كتاب A Collection of Treaties الذى نشره توماس Hughes Thomas فى عام ١٨٥١ تحت إشراف حكومة بومباى ، حيث جاء فى صفحتى ٢٨٢ ، ٢٨٣ من كتاب توماس هذا ملخصاً لخطاب سلطان لحج وعدن بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٣٨ يفيد فى إظهار صفقة بيع عدن إلى الحكومة البريطانية ، إلا أنه فى ذيل الخطاب أظهر السلطان بأن المفاوضات سوف تتوقف

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 88 pp. 66-67 The Sultan of Aden to Sheik Tyeb Ibramjee (received 17 November 1838). (١)

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 114 p. 78 The Sultan of Aden to C. Haines 24 December 1838. (٢)

A Collection of treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries vol. XI, p. 93. (٣)

إذا لم تستمر سيادته على عدن ، ولما كان هينس مصرأ على عدم استمرار سيطرة السلطان على عدن بعد بيعها فإن هذه المساومة لم تتم وأن الحكومة البريطانية امتسكت عدن فقط بالاستيلاء بالقوة وليس بالشراء .

وهكذا انتهت مرحلة من مراحل محاولة الاستيلاء على عدن ، وهي مرحلة المقدمات والمفاوضات من أجل شرائها وبدأت مرحلة جديدة حاسمة ، وهي محاولة الاستيلاء على عدن بالقوة والتي سيوضحها الفصل التالى .



## الفصل الثالث

الاحتلال البريطاني لعدن

( ١٨٣٩ )



تبينت بريطانيا مع نهاية عام ١٨٣٨ أنه لا جدوى من محاولة استمالة سلطان عدن وابنه سواء بالترغيب أو التهديد لتنفيذ تحويل عدن إلى ملكية الحكومة البريطانية . وقد أثبتت مفاوضات هينس الفاشلة مع السلطان أنه لا جدوى من محاولة تنفيذ هذا النقل بالوسائل الودية ، فقد بدأ منذ أول وهلة أن السلطان أحمد الابن يتخذ موقفاً صلباً تجاه محاولات هينس هذه ، بينما كان السلطان الأب يحاول مهادنة الانجليز لأنه عالم بقوتهم ، إلا أنه في نفس الوقت لم يمنحهم أية موافقة ولم يدخل معهم في ارتباط يعطيهم أية أحقية في عدن ، ومن ثم عمد السلطان إلى أسلوب الماطلة مع هينس على أمل أن تنته المسألة بعدم نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، إلا أن السلطان في نهاية الأمر ضاق ذرعاً بمحاولات هينس وأسلوبه في الضغط عليه من أجل إجباره على تنفيذ رغبة الحكومة البريطانية ، ومن ثم أنهى تلك المفاوضات بإبلاغه هينس بأن أى شخص لا يمكنه الموافقة على مطلب الحكومة البريطانية بخصوص نقل ملكية عدن إليها . ومن ثم أبلغ هينس حكومته بأن السلطان وابنه يرفضان تماماً أى تفاهم ودى بالنسبة لاحتلال عدن ، ولذا فإنه يرى أن استخدام القوة هو السبيل الوحيد لتنفيذ هذا الاحتلال .

ومنذ الثامن والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٣٨ بدأت الحركات التهديدية لاحتلال عدن ، فقد اتصل سكرتير حكومة بومباي في ذلك التاريخ بالكابتن هينس وأبلغه بأن قائد الأسطول الهندي سيرسل السفينة آن كريستون Anne Crichton إلى عدن وعليها كمية من القمح لتزويد السفن البخارية في البحر الأحمر ولحمل المؤن واللياء للسفينة الحربية الكوت ، واسترسل سكرتير حكومة بومباي « ... وأبلغك بأنه سوف يكون على ظهر السفينة آن كريستون مدفعان هاوترز ٨٥ بوصة وأطقم رجال المدفعية ليكونوا تحت تصرفك بعد وصولهم إلى عدن ولاستخدامهم في الدفاع عن هذه السفينة إذا ما توقفت في عدن أو حسبما تفكر في أحسن استخدام لهم ويمكن اعتبارهم — أى رجال

المدفعية — جزءاً من الحملة التي طلبت إرسالها ، أما الإجراءات الأخرى التي اقترحتها فهي الآن محل اهتمام ودراسة من الحكومة »<sup>(١)</sup> .

ورغم هذه الإجراءات فقد كان حاكم بومباي لا يزال يأمل في الوصول إلى احتلال عدن بالطرق السلمية ، ولذا فإنه اتصل بسلطان لحج وعدن في أول ديسمبر سنة ١٨٣٨ ، وأبلغه بأسفه لأنه يماطل في تنفيذ الاتفاق الخاص بتحويل أراضي عدن والميناء إلى الحكومة البريطانية والذي تمت الموافقة عليه منذ شهر يناير من العام السابق ، وذلك في مقابل راتب سنوي ، كما هدد حاكم بومباي بأن الحكومة البريطانية لن تسمح أبداً بالسكوت على الطريقة القاسية التي عومل بها بحارة وركاب السفينة دوريا دولت عندما تحطمت في ميناء عدن في فبراير ١٨٣٧ ، وأن على السلطان أن يضع في حسابه كافة الاحتمالات قبل اتخاذ لقراره الأخير<sup>(٢)</sup> .

إلا أن حكومة بومباي لم تنتظر إجابة سلطان عدن على خطاب الحاكم ، سواء لمعرفة قبل أن السلطان لن يتراجع عن موقفه ، أو لأنها فضلت أن تسير في الاتجاهين في وقت واحد أي لمحاولة احتلال عدن سلمياً أو بالقوة المسلحة ، وعلى أية حال فقد أصدرت الحكومة تعليماتها بخصوص غزو عدن وكانت هذه التعليمات مبنية قلباً وقالياً على ما اقترحه هينس في مذكرته في ٢٢ أغسطس عام ١٨٣٨ إلى قائد الأسطول الهندي<sup>(٣)</sup> .

وبإدء ذي بدء أرسلت حكومة بومباي خطاباً إلى قائد الأسطول الهندي طلبت فيه معاونتها بقدر ما تسمح به قواته البحرية في تنفيذ عملية احتلال عدن .

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 80 p. 59 The Secretary to the Bombay Government to C. Haines 28 Nov. 1838. (١)

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 81 pp 59-60 The Governor of Bombay to The Sultan of Aden 1 December 1838. (٢)

I.P. F. 13 C.R.T.A. No. 54.

(\*) انظر من ٦٤ ، ٦٥

وكانت السفينتان فولاج Volage وكرويزر Cruizer في مهمة

رسمية عند مدخل نهر السند ، ومن ثم صدرت التعليمات إلى السكابتين سميث قائد هاتين السفينتين بأن يقود إحدى سفينتيه أوهما معاً إلى بومباي بعد الانتهاء من المهمة التي هو قائم بها ثم يتوجه بعد ذلك إلى عدن .

كما أصدرت حكومة بومباي تعليماتها بإرسال قوة لاحتلال عدن بأقصى سرعة ممكنة على أن تتكون هذه القوة من ٣٠٠ من المشاة الأوروبيين و ٤٠ من المدفعية الأوروبية ( البريطانية ) و ٣٥٠ من المشاة الهنود ، وكذلك مجموعة من الجنود المهندسين والمعدنين وكثير من المعدات والآلات اللازمة وأنه على هذه القوة أن تنضم إلى السفينة الحربية السكوت عدا المدفعية التي ستصل على ظهر السفينة آن كريشتون .

كما أشار قائد الأسطول الهندي إلى أنه من الأهمية بمكان إرسال كميات كبيرة من المياه إلى عدن في السفن التي ستنقل القوات وخوفاً من فساد هذه المياه أطول المسافة ، فإنه يجب استبدالها في الحما ، وإذا ما سمحت حمولة السفن فإنه يمكن نقل عدد من الفنيين وكمية من مواد البناء مع الحملة ، كما صدرت التعليمات أيضاً بإرسال المؤن والذخائر والمهمات اللازمة للحملة . وأشار الحاكم إلى أنه من الأهمية بمكان النزول إلى عدن بسلام أو على أية حال بدون خسائر في الأرواح ، واسترسل الحاكم في تعليماته مبيناً أنه إذا ما سمحت الظروف فإنه يمكن لهينس أن يتصل بقائد الحملة قبل وصولها إلى عدن وأن السفينة ماهي Mahé التي تحمل هذا الخطاب سوف تكون مفيدة بالنسبة لهذا الغرض .

وعلق الحاكم على خطابات هينس السابقة إليه بخصوص بقاء السفن الحربية في عدن لحين وصول القوات ، علق بأن احتلال عدن سوف يتم تحت أية ظروف وأن هذه السفن ستكون لحراستها من أية مفاجآت . ولذا يجب وضع

قوة بحرية مناسبة في ميناء عدن لحين إعداد أمانة مناسبة لإيواء القوات ، وهذه السفن ستخدم غرضين : الأول . الحصول على المياه ، والثاني لكي تمنع بالقوة أية مفاجآت « ومن المرغوب فيه كذلك وضع طراد أو سفينة حربية في الخليج لفترة من الزمن بعد ذلك » وحث الحاكم بأنه على « هينس أن يهتم بالحصول على أسرى من العرب للحصول على أية معلومات منهم قد تكون هامة ومفيدة وذلك كسبيل من سبل الحذر والحيطه »<sup>(١)</sup> .

وتأكيذاً لهذه التعليمات اتصل حاكم بومباي بالسكاتبين سميث من الأسطول الهندي وطلب منه أن تقوم السفينتان فولاج وكرويزر بإنجاز شئون الحكومة « وأن حكومة بومباي سوف تكون ممتنة لو استطاعت سفن جلالة الملكة نقل بعض الأوروبيين المشتركين في عملية احتلال عدن » . ونبه الحاكم إلى أن أهم نقطة في الموضوع هي كيفية النزول إلى عدن والاستيلاء عليها بعد ذلك ، لأنه قد تنجح المفاوضات في الحصول على عدن دون الهجوم عليها ، وعندئذ سوف يكون المقيم السياسي هينس قد حقق مطالبه السابقة بخصوص تنفيذ الاتفاق الذي سبقت الموافقة عليه من جانب سلطات عدن . « أما في حالة عدم استطاعة هينس الوصول إلى تحقيق ذلك الاتفاق فإن عليه أن يخبر قائد الأسطول بذلك ، وعندئذ يقوم قائد الأسطول وقائد القوة البرية بنفسيق التعاون بينهما وتنظيم عملية الاستيلاء على عدن واحتلالها ، أو اتخاذ أفضل السبل الملائمة التي تصدر بشأنها تعليمات من المقيم السياسي<sup>(٢)</sup> وقد أجاب السكاتبين سميث على هذه التعليمات بأنه مستعد لتنفيذها تماماً »<sup>(٣)</sup> .

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 82 pp. 60-61 The Secretary to the (١)  
Bombay Government to Captain Haines 2 December 1838.

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 83 pp. 61-62 The Secretary to the (٢)  
Bombay Government to C. Smith of H.M.S. Volage. 11 December 1838.

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 84 p. 62 C. Haines to the Secretary (٣)  
to the Bombay Government 14 December 1838.

ثم أصدر حاكم بومباى تعليمات إضافية للسكايتن هينس فخواها أنه قد صدرت تعليمات الحاكم لضم قوات أخرى إلى القوات الموجودة بالفعل على ظهر السفينة الحربية السكوت وسفينة النقل أن كريستون ، وهذه القوات التي رأى الحاكم ضمها لتكون معدة بسرعة للتقدم لإنهاء عملية غزو عدن كانت تتكون من ٢٨٦ فرداً من فرقة بومباى الأوروبية و ٢٢ من الفرقة ٢٤ الهندية و ٦٠ من الفنيين والمهندسين والمعدنين .

كما صدرت تعليمات الحاكم للمدفعية بإرسال عشرة مدافع إلى عدن للمعاونة في الاستيلاء عليها ثم في الدفاع عنها<sup>(١)</sup> .

أما من ناحية واجبات القوات البرية المكلفة بغزو عدن ، فقد أبلغ حاكم بومباى بأنه على الماجور بيلي Bailie قائد الحملة عند وصوله إلى عدن أن يعتبر نفسه تحت السلطة السياسية للسكايتن هينس ، وأنه في حالة امتلاك الحكومة البريطانية لعدن سواء بالمفاوضات أو بأى سبيل آخر ، فإن على الماجور بيلي أن يوجه اهتمامه السريع إلى وضع أفضل الترتيبات طبقاً للامكانيات المتوفرة لديه لتعزيز المكان ، وتجهيزه للدفاع ضد أية قوى خارجية أو لمواجهة أية مفاجآت<sup>(٢)</sup> .

هذا ما كان من أمر الاستعدادات البريطانية — وطبقاً لما جاء في الوثائق البريطانية — لاحتلال عدن تحت أية ظروف وسواء بموافقة سلطانها أو باستخدام القوة المسلحة البرية والبحرية . أما على صعيد عدن ذاتها فإن العلاقات هناك كانت تسير بين هينس والسلطان من سيء إلى أسوأ ، ففي يوم ١٩ نوفمبر أرسل هينس أحد عملائه ويدعى الشيخ طيب إبراهيم إلى بربرة لتأجير قوارب لجلب المياه والخشب والمؤن اللازمة للسفينة الحربية السكوت ، لأن هينس كان

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 85 pp. 62-63 J.P. Willoughby to C. (١)  
Haines 21 December 1838.

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 86 pp. 63-64 The Secretary to the (٢)  
Bombay Government to the Adjutant General of the Bombay Army.  
24 December 1838.

يقصد بذلك أن تكون السفينة مملوءة بتلك المواد ، لأن السفن القادمة قد تكون في حاجة إليها . ولما كان هينس قد حاصر خايج عدن ومنع التبادل التجاري في الميناء مما خنق الحياة التجارية فيه ، فقد أجاب العرب على ذلك بأن تقدموا في أعداد كبيرة في صباح العشرين من نوفمبر إلى عدن وضربوا القارب الذي كان هينس قد أرسله إلى بربرة وأصيب القارب بالفعل بثلاث طلقات ولم يصب أحد ممن كانوا فيه . كما أطلق العرب نيران بنادقهم على قارب كان فيه بعض الضباط البريطانيين إلا أن القارب البريطاني أجاب على هذه التحية سريعاً بمدفع هاون ثلاثي وبعض الأسلحة الصغيرة .

واعتبر هينس أن هذا الهجوم من العرب يعد كافياً لتنفيذ تعليمات الحكومة وكتب إلى السكايتن دينتون بذلك .

وفي ليلة العشرين من نوفمبر أرسل السكايتن دينتون بناء على اقتراح هينس مدفع هاون ٩ م إلى جرة فرنجي ، وأصبح جاهزاً للضرب أثناء النهار . ونتيجة للضرب بالمدفع الهاون ٩ م ومدفعية السفينة والقارب أمكن منع بعض المناطق من الاتصال بعدن ، واحتل البدو كل التلال ، إلا أن نيرانهم لم تكن مؤثرة وكانوا حائقين جداً من نيران المدفع الهاون ٩ م حتى أنهم نزلوا في أعداد كبيرة بغرض تدمير المدفع وطاقمه ، وكان الخليج الذي يربط جرة فرنجي بالأرض جافاً ، وحينذاك أصبح في إمكانهم الاقتراب من موقع البريطانيين وعندئذ أزداد الإنجليز كمية النيران ، واستطاعت أقواس النيران المتداخلة من القارب والجزيرة أن ترغم العرب على التراجع ، وهنا يشير هينس إلى أن المصريين كانوا قد دربوا عرب عدن تدريباً فائقاً على استخدام مختلف الأسلحة . إلا أن هينس يعود فيؤكد أن المصريين قد اشتركوا في هذه المناوشات بالفعل فعندما « حاول الملازمون جونسون وهاملتون وإيفانز وويسترن الالتفاف حول الميناء لمنع التجارة فيه فإنهم استقبلوا بحرارة ... بعشر دانات من المدفعية الثقيلة ، وأن هذه الدانات وجهت إليهم مع إحكام في الضرب من المصريين » ونحن من



جانبنا نستبعد هذا الاحتمال لأنه لو كانت هناك قوات مصرية في عدن في ذلك الوقت ، لأشارت إلى ذلك مختلف المراجع التي تناولت هذا الموضوع ، ولجاء ذكر عن ذلك في محافظ الحجاز بما بدين ، إلا أن المراجع والوثائق لم تشر بأقل إشارة إلى الوجود المصري في عدن في ذلك الحين ، هذا بالإضافة إلى أنه لو كانت هناك قوات مصرية في عدن في ذلك الوقت لأمكنها أن تقف في وجه العدو البريطاني ، أو على الأقل أن تعرقل تقدمه ، إلا أن الذي حدث ينافي ذلك تماماً . ومن المحتمل جداً أن يكون محمد علي قد رأى في التدخل البريطاني في جنوب الجزيرة العربية خطراً يهدد مصالحه في الجزيرة العربية ، ومن ثم عمد إلى تدريب عرب عدن وما حولها على استخدام أسلحة المدفعية والأسلحة الصغيرة ، وكذلك أن يكون قد أمدهم بهذه الأسلحة وذخيرتها لمواجهة التدخل البريطاني الذي كما قلنا كان يشكل خطراً على المصالح المصرية في الجزيرة العربية .

وعلى أية حال ، فقد استمر هينس في حصاره لعدن ، وفي ٦ ديسمبر أمكن للسفينة الكوت أسرقارب صغير يدعى « عطية الله » وعليه محاولة من القمح والبن ، وكان هذا القارب قد غادر عدن في محاولة للخروج من الحصار . وفي اليوم التالي أرسل السلطان أحمد رشيد بن عبد الله ومالك القارب إلى السفينة الكوت ، وجاءوا وهم يرفعون علم الهدنة ، وطالب هؤلاء بإعادة القارب ، وكذلك استفسروا عما إذا كان هينس موافقاً على دفع ٨٠٠٠ ريال سنوياً في مقابل نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، إلا أن هينس أجاب على ذلك بأن كل طلباتهم لا معنى لها فأهل عدن قد شنوا الحرب بالفعل على السفينة الكوت وقواربها والقارب بحمولته يعد غنيمة مشروعة للانجليز ، ومن ثم عاد رشيد ومرافقوه ولم يكسبوا شيئاً من زيارتهم<sup>(١)</sup> .

وفي غضون ذلك الوقت عمد هينس إلى الاستفادة من النزاع الناشب بين

سلطنتى العبدلى والفضلى ، فقد طلب خشباً وماءً من السلطان حامد بن عبد الله سلطان الفضلى<sup>(١)</sup> وقد أجابه هذا إلى طلبه وأرسل له المؤن والأخشاب والمياه ، وقد أخبر هينس السلطان حامد بأن الإنجليز لن ينسوا هذا الجميل مطلقاً . ويوضح ذلك كيف استغل الإنجليز الخلافات بين القبائل لتحقيق مآربهم ، وسوف يوضح الباب التالى هذه الحقيقة فى مفاسبات مختلفة .

وعلى أية حال ، فقد بدأ السكان فى عدن يمتنعون تحت وطأة الحصار البريطانى فتوقفت التجارة وتوقف وصول المؤن إليهم عن طريق البحر ، ومن ثم عمد أحد أشراف عدن وهو السيد زين بن عيدروس إلى الاتصال بالكابتن هينس طالباً منه أن ينه النزاع الناشب بينه وبين السلطان محسن ، وعرض أن يأت إليه فى محاولة لإقرار السلام<sup>(٢)</sup> ، إلا أن هينس أجاب على ذلك بأن العبادلة هم الذين أعلنوا الحرب بقصفهم قارب السفينة الكوت بالنيران<sup>(٣)</sup> ، إلا أنه من ناحية أخرى تسره زيارة السيد زين بن عيدروس إلا أن الأمر انتهى عند قول هينس لابن السيد زين : « . . . أنا لم أطلب منك إقرار السلام ، ولا أرغب فيه ، لقد بدأ العبادلة العداء بالهجوم علينا وسوف يتحملون نتيجة عملهم هذا »<sup>(٤)</sup> .

ونتيجة لهذا الحصار القاسى أيضاً جاء رشيد بن عبد الله فى ١٣ ديسمبر تحت علم الهدنة إلى هينس ، وأبلغه أن السلطان محسن قد أرسله لطلب هدنة لمدة عشرة أيام حتى يقوم هو وبقية الرؤساء بزيارته لإنهاء كل الخلافات ، إلا أن هينس أجاب على ذلك بأنه من جانبه لا يمكنه إقرار السلام إلا تحت الشروط السابق

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 92 p. 68 Sultan Ahmed Ben Abdulla of the Futhlees to C. Haines. Received 23 November 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 96 Syed Zain Hydroose to C. Haines. 29 November 1838.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 97 p. 69 C. Haines to Syed Zain Ben Hydroose. 29 November 1838.

(٤) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 99 p. 70 C. Haines to Syed Aloose Ben Zain Hydroose (without date).

ذكرها وهي سرعة تحويل عدن إلى البريطانيين<sup>(١)</sup>.

واستمر العرب في مناوشاتهم مع البريطانيين ، وقام هينس باستطلاع قوة العرب فوجد أن مجموع مالهيم من قطع المدفعية هو أربعة عشر مدفعاً ، ولاحظ هينس أن الذخيرة التي كانت مع العرب كانت من أنواع مختلفة لأن تأثير الضرب كان يختلف من طلقة إلى أخرى رغم أنه من مدفع واحد .

ونتيجة لهذه المناوشات أرسل هينس تعليقاته إلى السكاكين دينتون بأن يرسل قوة من رجاله إلى إحدى الجزر في ميناء عدن لتكون نيرانها أكثر تأثيراً وقد تم ذلك بالفعل .

وواجه العرب الخسائر المختلفة سواء للضرب من الجزر أو من قوارب السفينة الحربية الكوت من جميع الاتجاهات إلى أن رغبوا في إقرار السلام ، إلا أن هينس أخبر رسولهم بأنه لا يمكن إقرار السلام إلا بعد تحويل عدن للانجليز دون دفع أية مبالغ وأن يكون السلطان تحت حماية الحكومة .

ومن ناحية أخرى ، كان رؤساء العبدلى على علم تام بأن اهتمام البريطانيين في الهند كان موجهاً في تلك الفترة إلى حكومات كابول وكندهار وفارس وبورما وقد جاءتهم هذه الأنباء من مراسلاتهم مع بعض البانيان الهنود ، وقد أنبأ أحد العبادلة السكاكين هينس بأن العبادلة في المدينة مقتنعون بأن البريطانيين لا يمكنهم الاستغناء عن جنود من بومباي من أجل الاستيلاء على عدن كنتيجة للحالة غير المستقرة التي كانت تسود البلاد المحيطة بالمتلكات البريطانية في الهند<sup>(٢)</sup>.

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 100 p. 70 C. Haines to the Secretary (١)  
to the Government of Bombay 13 December 1838.

I.P. F. C.R.T.A. No. 101 pp. 71-72 C. Haines to the Secretary (٢)  
to the Bombay Government 13 December 1838.

وعلى أية حال ، فقد جاء رشيد بن عبد الله ومعه ثلاثة آخرون يوم ٣١ ديسمبر إلى هينس ومعههم طلب من السلطان بأن يوافق هينس على دفع مبلغ ١٢٠٠٠ ريال سنوياً بدلاً من الـ ٨٠٠٠ التي سبق أن عرضها هينس في مقابل نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، وقد أجاب هينس على ذلك بأنه على السلطان أولاً أن يقدم اعتذاره عن سلوكه غير الودى تجاه البريطانيين .

وفي أول يناير من عام ١٨٣٩ حدث اجتماع بين كل من سلطان لحج وعدن ، وسلطان الفضلى في الشيخ عثمان من أجل تقريب وجهات النظر ، ويبدو أن هذا الاجتماع كان أيضاً من أجل أن يقوم السلطان حامد بن عبد الله سلطان الفضلى بدور الوساطة بين سلطان العبدلى وهينس لأن السلطان حامد انصل بهينس وطلب مقابله على الشاطئ في أراضي العبدلى ، إلا أن هينس فضل أن تكون المقابلة على ظهر سفينته . وكان سلطان الفضلى قد حصل في العام السابق على ٣٨٠ ريالاً وأربع بالات من النسيج وذلك في مقابل معاونة السلطان محسن ضد الأخطار المحدقة به ، إلا أن السلطان حامد لم يقدم المعاونة المطلوبة بل على العكس من ذلك فإنه طالب السلطان محسن بدفع مبلغ ٦٥٠ ريالاً ثمناً لقارب مملوك لأحد رعيته ، وكان بعض أتباع السلطان محسن قد نهبوه ، وقد أدى ذلك إلى فشل الاجتماع الذي عقد بينهما .

وفي ٧ يناير جاءت بعثة من عدن إلى هينس ، وكانت هذه البعثة تتكون من السيد زين عيدروس بن عبد الله والشيخ حامد بن عبد الله العذبي واتفقا مع هينس على العفو عن السلطان محسن وقبيلته في مقابل تقديمه الاعتذار الكافي ووضعه نفسه تحت حماية الحكومة<sup>(١)</sup> . وقد كتب هينس بنفسه صيغة ذلك الاعتذار ، وطلب من السلطان محسن التوقيع عليه ، وجاء في هذا الاعتذار

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 105 pp. 74-76 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 9 January 1839.

المطلوب : « ... لقد وصات من لحج لتسوية جميع المنازعات بين الحكومة البريطانية وبلادي وأنا أعلم كيف أن ابني وآخرين قد سلكوا سلوكاً مشيناً جداً تجاه الإنجليز ، وأنت كممثل لهم أرجو أن تصدقني عندما أؤكد لك بأن الإهانات التي ارتكبت ضدكم كانت ضد رغبتى ، وأنا أمرت مراراً ابني أحمد والبدو المحيطين به أن لا يتصرفوا بحماقة أو أن يطلقوا النيران على أصدقائنا الإنجليز .. وتحت هذه الظروف فأنا أطلب العفو من الحكومة البريطانية لسلكى السابق وسلوك أفراد قبيلتي ، وأضع نفسي تحت رحمتها وعفوها ، كما أنني سوف أسلم أراضى عدن شمالاً حتى خورمكسر والموانئ المجاورة للإنجليز ظهراً غد ، وسأكون شاكراً إذا تفضلت الحكومة البريطانية ومنحتني إعانة سنوية لى ولعائلي ولقبيلتي بقدر ما يسمح به كرمها » (١) .

إلا أن هذا الاعتذار المهين ما كان ليروق للسلطان محسن فبينما كان يريد أن يتقى شر التدخل البريطانى كان أيضاً مصرأً على عدم إراقة ماء وجهه ، وهكذا كتب اعتذاراً يختلف كثيراً عن ذلك الذى صاغه هينس وطلب منه التوقيع عليه فقد قال السلطان محسن فى اعتذاره هذا « ... أريدك أن تعلم أنني جئت من لحج لمقابلتك بعد أن أخبرني رشيد بن عبد الله بأن ابني أحمد والبدو قد أخطأوا فى حقك وأن الإنجليز غاضبون جداً . لقد ارتكبوا خطأ بالفعل وأنا غير مسئول عن ذلك ولذلك أرسلت السيد زين والسيد العرس ورشيد إليك لينقلوا أسفى وأسف ابني والبدو ويسعدنى أن تعود الصداقة بيننا » (٢) .

ولم يتطرق الاعتذار إلى الموضوع الرئيسى الذى قامت من أجله كل هذه العواصف ... موضوع الموافقة على نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية

---

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 113 p. 77 Copy of Apology Required (١)  
by C. Haines from the Sultan of Aden, or words of the same effect.  
(without date).

I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 121 p. 80 Syed Zain Hydroose to C. (٢)  
Haines 8 January 1839.

وقد فطن هينس إلى ذلك ، وتمسكه الحق فقد بدا أن السلطان ليست لديه الرغبة في الاعتذار للحكومة البريطانية وكذلك أنه ليس مستعداً للتنازل عن عدن للحكومة البريطانية . وهكذا قام هينس بإبلاغ السلطان بأن حالة الحرب سوف تستمر بينهما حين تقديم الاعتذار المطلوب ، وهدد هينس بأن البريطانيين سوف يحتلون أرض عدن في بضعة أيام « وفي هذه الحالة فإن السلطان لن يحصل على شئ من الحكومة »<sup>(١)</sup> .

ووصلت الأنباء إلى هينس بأن السلطان محسن وسلطان الفضلي يتفاوضان من أجل معاونة الفضلي للعبدلى ضد التدخل البريطانى، وهنا أدرك هينس خطورة الموقف ، فإن النزاع بين القبيلتين كان بدون شك في مصلحة الانجليز وهذا التقارب بين القوى الوطنية من شأنه أن يعقد المشكلة بالنسبة للاحتلال البريطانى لعدن ، وهنا اقترح هينس على حكومته أن توافق على استخدام سلاح المال للحيولة دون إراقة الدماء . وعلى حد قول هينس فإن السلطان محسن سيظل يماطله في تنفيذ الارتباط « وهو سيستمر في هذه المراوغة حتى يوقن بأن حكومة بومباي جادة في تنفيذ مطالبها »<sup>(٢)</sup> وذلك بوصول قواتها إلى عدن<sup>(٣)</sup> ، فإن رؤية هذه القوات سوف تجعل السلطان يعود إلى صوابه من وجهة النظر البريطانية .

ومرت فترة طويلة نسبياً لم يتم فيها اتصال بين هينس والسلطان محسن ، فقد قرر السلطان أن يتبع خطى ابنه والرؤساء المحيطين به في عدم تسليم عدن والاستعداد لمقاومة الغزو البريطانى المنتظر . وخلال هذه الفترة قام السلطان باتخاذ الترتيبات لتقوية القلاع بقدر سمحت به إمكانياته ، كما بذل الجهود لحشد

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 115 p. 78, C. Haines to the Sultan of Aden 25 December 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 104 pp. 73-74 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 6 January 1839.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 123 p. 80 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 10 January 1839.

البدو المجاورين له لمعاونته ضد الهجوم المرتقب ، هذا بالإضافة إلى تكديسه كميات هائلة من المؤن والذخائر والمياه لمواجهة الحصار .

وتحقق هينس أن لا أمل في الحصول على عدن إلا باستخدام القوة ، وأبدى أسفه لاضطراره إلى ذلك ، لأن الحكومة كانت تأمل في تلافي استخدامها وهو نفسه كان يرغب في إنهاء الأمر سلمياً إلا أنه تبين استحالة تحقيق ذلك ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يتبق لدى القوات البريطانية الموجودة في الميناء حينذاك سوى كميات ضئيلة من المياه ، كما أن كل تأخير سوف يؤدي إلى تدعيم قوة العرب الذين لن يوافقوا بأية حال على تحويل عدن سلمياً إلى ملكية الحكومة البريطانية ، خصوصاً بعد قيامهم بالأعمال الدفاعية<sup>(١)</sup> وكانت كل تلك العوامل تشكل خطورة كبيرة بالنسبة لموقف البريطانيين في الميناء .

وتطورت الأمور سريعاً إلى حافة الحرب ، وفي يوم ١٦ يناير وصلت القوات البريطانية للقيام بتنفيذ عملية الاستيلاء على عدن ، ومن ثم أرسل هينس إنذاراً نهائياً إلى السلطان محسن فضل وجميع رؤساء قبيلة العبدلى<sup>(٢)</sup> .

وقد جاء في هذا الإنذار : « ... إننى أنبئكم بأنه قد وصلت قوات بريطانية ضخمة لتنفيذ احتلال عدن ، وكذلك أخبركم بتعليمات حكومة بومباي في أنه مسموح لكم حين غروب الشمس بإمكانكم تحويل عدن والأرض سلمياً كما اتفقنا على ذلك من قبل ، ودعوني أؤكد لكم بأن أية مقاومة من جانبكم لن يكون لها أية قيمة ، وهى لن تؤد سوى إلى الخسائر في الأرواح وتهديد قبيلتكم وتدمير منازلكم ، فإذا ما وافقتم وأرسلتم ثلاثة من الرؤساء كرهائن لضمان تنفيذ تحويل عدن السلمي إلينا فإنه سيسمح لكم ولرؤساء والأتباع

I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 127, p. 82, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 24, 1839. (١)

I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 128, p. 82, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 25, 1839. (٢)

بالانسحاب بأسلحتكم وأمتعتكم الشخصية . أما سكان المدينة فسوف يعاملون باحترام ، أما إذا لم تستجيبوا لهذا الإنذار الأخير فإن كل تدمير ستتعرض له قبيلتكم سوف يكون نتيجة لتصرفاتكم الخاطئة »<sup>(١)</sup> .

إلا أن السلطان محسن أجاب على هذا الإنذار بطلب إمهاله ستة أيام كي يبحث الأمر مع شيوخ قبيلته على أن يبعث باثنين من لدنه فوراً إلى هينس للتفاوض معه<sup>(٢)</sup> . وبدا أن السلطان يحاول أن يكسب بعض الوقت ، فهو كما قلنا يقيم الاستحكامات ويحصن القلاع ويحشد الرجال ، أى أنه كان يعد نفسه لحرب ضروس ، ولم تكن تلك المهلة التي طلبها سوى فترة يستكمل فيها تدعيم خطوط دفاعاته .

ومما يؤيد رأينا أن رشيد بن عبد الله ممثل السلطان في المفاوضات بينه وبين هينس — والذي ثبتت خيانتته مراراً واتصاله بهينس من وراء ظهر السلطان محسن — أرسل خطاباً سرياً إلى هينس أبلغه فيه أن المهلة التي طلبها السلطان هي بغرض إمكنانه الحصول على رجال يقاتلون معه من المناطق المجاورة ، وكذلك أوضح رشيد أن العبادة قد أعدوا المدافع الكبيرة للاستخدام السريع . ويبدو هنا للأسف الشديد عامل الخيانة بين العرب ، فالفروض أن رشيد هو ممثل السلطان في مفاوضاته مع هينس ، وهو كاتم سره ، إلا أنه يتصل بهينس ويكشف له أوراق ولى نعمته ويبين القصد الحقيقي من طلب السلطان لمهلة الستة أيام ويبين أيضاً أن العرب قد أعدوا أنفسهم للدفاع .

وعلى أية حال ، فإن هينس لم يضيع وقتاً ووضع خطة الهجوم ، وأعطى للسكاكين سميث نسخة منها . وكان على سميث أن يجعل السفينة الكوت بجانب

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 129, p. 84, C. Haines to Sultan Mhousain Fadthl and all the Chieftaines of the Abdalee Tribe, January 16, 1839.

(٢) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 130, p. 84, Sultan Mhousain, on the part of All to C. Haines, January 16, 1839.



بطارية المدفعية ، أما القوات فتقوم بالهجوم من اتجاهين بعد تدمير القلاع ، وقد تم تنفيذ هذه الخطة أثناء الهجوم الفعلي مع استثناء واحد ، وهو أن السكابتين سميث وضع سفينته هو في المكان الذي كانت فيه السفينة السكوت ووضع السكوت في خليج حوكت .

وتم إعداد كل شيء فالقوات في القوارب تحت حماية السفن الحربية ، كما أخذت السفن الحربية فولاج وكرويزر وماهى أماكنها ، وكانت نيران هذه السفن هائلة ومدمرة حتى إنها دمرت القاعة الرئيسية وقضت على وحدة من مدفعية العرب ، إلا أن المدافعين في صيره ظلوا مسيطرين على المنطقة ، وكانوا مستعدين لإطلاق النيران على القوات البريطانية عند تقدمها ، ومن ثم اتخذت السفينة ماهى مكاناً آخر على مسافة ٥٠ ياردة من العرب الذين أصلوها ناراً حامية ، إلا أن نيران تلك السفينة بالإضافة إلى أقواس النيران المتداخلة من الفولاج وكرويزر والسكوت أجبرت العرب على التقهقر .

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين تقدمت القوات البريطانية في قسمين ولم تواجه سوى مقاومة ضعيفة ، وانسحب السلطان وبعض أتباعه من المدينة ، وقبل الظهيرة بخمس دقائق ارتفع العلم البريطانى فوق قصر السلطان وفي الساعة الثانية عشرة والنصف استولى قارب من السفينة ماهى وآخر من فولاج على صيره .

وكانت الخسائر في الجانب البريطانى تافهة فكانت ١٥ رجلاً بين قتيل وجريح ، أما خسائر العرب فكانت ١٣٩ قتيلاً و ٢٥ من المصابين بإصابات خطيرة من بينهم رئيس واحد هو الشيخ رجب العذبي .

وتم القبض على السلطان محسن حيث أودع مسجد العيدروس تحت حراسة قوية (١) .

ويجب أن نشير هنا إلى السياسة البريطانية المرنة، فبعد إصابة الشيخ رجب العذبي أثناء المعركة قام هينس بإحاطته بكل رعاية ممكنة . ولما توفي الشيخ رجب هذا متأثراً بجراحه منح هينس لعائلته مبالغ مائتي ريال وقال لابن الشيخ رجب العذبي بأن عليه أن لا ينسى أباه لأنه كان بطلا شجاعاً . وقد آتى هذا السلوك الودى أكله بالنسبة لهؤلاء القوم البسطاء ، فبدأ رجال العذبي في التعامل مع البريطانيين وأرسلوا إليهم الجمال لحمل متاعهم ومؤنهم إلى المدينة ورأى هينس كذلك أنه يجب منح راتب سنوى لعائلة الشيخ رجب لأن ذلك سوف يؤدي إلى ضمان اتجاهها الودى ناحية الإنجليز<sup>(١)</sup> وقد أثمرت هذه السياسة المرنة البعيدة النظر حتى إن عشيرة العذبي كانت أول من ارتبط بالبريطانيين بمعاهدة للصدقة سنة ١٨٣٩<sup>(٢)</sup> .

كما اتبع هينس نفس الشيء مع بقية الجرحى العرب أى الرعاية الطبية وصرف التعويضات<sup>(٣)</sup> .

واهتم هينس بعد احتلاله لعدن بتشجيع السكان على العودة إلى أعمالهم وبث الثقة بينهم وبين الإنجليز ، وقد نجح هينس في ذلك إلى حد كبير ، فقد استمرت تلك السياسة المرنة تؤتى أكلها وأرسل هينس خطابات إلى السلطان محسن والسلطان أحمد الابن ورؤساء أفرع العذبي ، والسلمى وكذلك إلى قبائل العقربي والحوشي ، أوضح لهم فيها استعداده لتقديم الرعاية الطبية لجرحاهم . كما سمح لهم بحرية التنقل من وإلى المدينة . وكانت لهذه السياسة آثارها المرجوة من وجهة النظر البريطانية ، فقد وافق الرؤساء على السلام والاتصال الودى ، ولإظهار إخلاصهم ومودتهم أرسلوا المؤن والجمال لمعاونة القوات البريطانية في

---

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 132, p. 85, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government (no date).

(٢) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، ص ٣٨٠ .

(٣) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 132, p. 85, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government (no date).

نقل مهماتها إلى المدينة<sup>(١)</sup> .

وفي ٢١ يناير أرسل السلطان محسن خطاباً ذليلاً إلى هينس : « ... إنني أريد أن أكون تحت العلم البريطانى وخادماً للحكومة إنها كانت خطيئة ابني ، وعندما كنت في عدن حاولت مقابلتك إلا أن البدو خدعوني . إنها مشيئة الله ، واليوم أنا تحت تعليمات الحكومة البريطانية »<sup>(٢)</sup> .

لقد فقد السلطان محسن كل شيء ، لقد فقد عدن تماماً ، كما أنه لن يحصل حتى على الراتب السنوي لقاء فقدها ، وذلك طبقاً لإنذار هينس الأخير والذي لم يستجب إليه ، ومن ثم لم يكن أمام السلطان في وسط هذا الضياع سوى تلك الضراعة إلى هينس حتى تنتهى الأمور بينهما إلى ما فيه تحقيق بعض المصلحة للسلطان .

وعلى أية حال ، فقد أجاب هينس على خطاب السلطان — إمعاناً منه في سياسة المرونة مع الأعداء — بأنه متأكد من أن حكومة بومباي سوف تعامله بكل كرم كما أبلغه أيضاً بأنه يعطيه مطلق الحرية — في إبلاغ أتباعه بأنه مسموح لهم بتصدير بضائعهم ومنتجاتهم إلى عدن « وأن الأمور سوف تسير سيراً حسناً في المستقبل »<sup>(٣)</sup> وأشار هينس إلى أنه يسعده جداً أن يستقبل مبعوثي السلطان أو السلطان نفسه وأنه ليس في نية الحكومة أن تمتلك بوصة واحدة من الأرض خلف الخط السابق وضعه والمتفق عليه مع السلطان<sup>(٤)</sup> .

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 133, pp. 85-86, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 28, 1839.

(٢) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 135, pp. 86-87, Sultan Mhousain to C. Haines, January 21, 1839.

(٣) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 138, pp. 87-88, C. Haines to the Sultan Mhousain, and his son Sultan Ahmed, January 23, 1839.

(٤) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 133, p. 86, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 28, 1839.

لقد رأى هينس بثاقب فكره ونظرته السياسية البعيدة أن أهمية عدن في ذلك الوقت تتركز في هدوء الأحوال فيها قبل كل شيء ، فأهمية عدن الاستراتيجية والبحرية والتجارية ومشروع مخزن الفحم ، كل هذه الأمور تختم تهدئة الأحوال فيها أولاً ، ومن ثم لبس مسوح الرهبان وأخذ يتقرب من كل شيوخ المنطقة ويطلب مودتهم وحسن صداقتهم وهو المنتصر والقوى ، وقد نجحت هذه السياسة المرنة تماماً ، فقد توالى خطابات الشيوخ التي اعترفوا فيها بحريتهم لأنهم حاربوه وأنهم جميعاً خدم للحكومة ، وركز هينس على أن تكون التجارة آمنة تماماً ، وأنه يسهده أن يرى المحصولات تتدفق إلى عدن وأن الميلاء مفتوح لكل المواطنين<sup>(١)</sup> .

وهكذا سقطت عدن تماماً في أيدي الإنجليز وكانت أول قطعة تُضم للإمبراطورية البريطانية بعد تولي الإمبراطورة فيكتوريا عرش الإمبراطورية<sup>(٢)</sup> .

### موقف محمد علي من سقوط عدن :

لا ريب أن الاحتلال البريطاني لعدن قد أثر تأثيراً خطيراً على الاقتصاد المصري ، فنذ أول لحظة عمد الكابتن هينس إلى محاولة تحويل التجارة اليمنية إلى عدن<sup>(٣)</sup> . كما أرسل هينس خطاباً إلى إمام صنعاء قال فيه : « إن عدن أصبحت في قبضة احتلالنا وأخرجنا منادياً ينادي بذلك ، وأنتم تعلمون الطريق الأصلي بين صنعاء وعدن ، وأشجار البن ومحصولاتها تحت يد حكومتكم ، فإذا أصدرتم أمراً إلى التجار بأن يسوقوا بضائعهم نحو عدن بدلا من سوقها لبنادر اليمن فإنه في ذلك نفع عظيم من جهتين كما لا يخفى ذلك بأدنى ملاحظة »<sup>(٤)</sup> .

I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 138-144, p. 89, C. Haines to several Sheiks, January 23, 1839.

Playfair, R.L., p. 163.

H. Dodwell, The Founder of Modern Egypt, p. 150.

(٤) وثائق عابدين ، محافظ الحجاز ١٢٥٥ هـ محفظة رقم ٢٦٦ وثيقة رقم ٢٧ محررا لإبراهيم يكن سرعسكر الدين إلى حسين باشا كبير معاون الجناب العالي ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٥ هـ .

كما عمد هينس إلى محاولة تحويل كل تجارة البن من الحما إلى عدن وقد اشتكى القائد المصرى للحما من النقص الشديد فى جمارك ذلك الميناء<sup>(١)</sup>. وقد مالت تجارة البن بالفعل إلى عدن ، لأن أكثر التجار المقيمين فى الحما والحديدة فى ذلك الوقت لم يكونوا من اليمنيين وهؤلاء لم يكن يهمهم لمن يبيعون أو ممن يشترون بل كانوا يجرّون وراء أذنّى منفعة<sup>(٢)</sup>.

وهكذا عمد هينس منذ أول لحظة إلى جذب العمليات التجارية إلى ميناء عدن من كل المناطق اليمنية ، ولاشك أن ذلك شكل تأثيراً خطيراً على اقتصاديات مصر ذاتها ، إذ لم يكن من السهل التكفل بنفقات القوات المصرية الموجودة باليمن دون الحصول على قيمة جمركية عالية ، وتحويل تجارة البن من الموانئ اليمنية إلى ميناء عدن كان ضربة قاسية للتجارة فى تلك الموانئ باعتبارها الحصول الرئيسى فى اليمن .

وعندما تعقدت الأمور بين محمد على وسلاطان تركيا واستحكم النزاع بينهما واثارت الحرب طلب بالمرستون من محمد على إجلاء الجيوش المصرية عن اليمن كله فأجابه محمد على بأنه « سيصعب هذا الطلب موضع النظر » وقد ذكر الكولونيل كامبل فى رسالته إلى بالمرستون أن محمد على لم يدع عن لهذا التهديد وأنه أراد اكتساب الوقت بقوله : « لست أستطيع فى الوقت الحاضر اتخاذ الإجراءات للإجلاء عن اليمن ولسكنى سأصدر أمراً إلى بوغوص بك بإرسال رد على طلب وزير الخارجية البريطانية »<sup>(٣)</sup>.

إلا أن الأمور تطورت بسرعة وانتهزت بريطانيا فرصة الأزمة المصرية التركية ١٨٣٩ — ١٨٤١ ، فادعت بأنها حامية للسلاطان ضد محمد على ، وانتهى

H. Dodwell, p. 150.

(١)

(٢) وثائق عابدين ، محافظ الحجاز ١٢٥٥ هـ محفوظة رقم ٢٦٦ وثيقة رقم ٢٧ حمراء ابراهيم يكن سرعسكر اليمن إلى حسين باشا كبير معاونى الجناح العالى ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٥ هـ .

(٣) صلاح البكرى اليافعى ، فى جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٧ — ١٨ .

الأمر بتدخل قواتها في سوريا واضطرار محمد علي أثر ذلك إلى الانسحاب من كل الأراضي التي استولى عليها<sup>(١)</sup> . وهكذا خدمت الظروف الإنجليز فتوطدت أقدامهم في عدن وتواري آخر ظل لقوى أجنبية عداهم في جنوبي الجزيرة العربية .

ونتيجة لمعركة ١٦ يناير سنة ١٨٣٩ أصبحت إنجلترا سيدة على كل شبه جزيرة عدن ، ولم يرتفع صوت واحد بالمعارضة من جانب الحكومات الأوروبية الأخرى . حقيقة أن تلك الدول لم تكن في ذلك الوقت تقدر مدى الأهمية الحيوية لهذه الزاوية أو لهذا الركن المستولى عليه من أرض شبه الجزيرة العربية ، ومدى ما يمكن أن يكون له من تأثير في مستقبل هذه المنطقة ، إلا أن الإنجليز كانوا على العكس من ذلك يعرفون ويقدرون تماماً قيمة هذا الانتصار الجديد<sup>(٢)</sup> .

إلا أن العرب لم يستكينوا للاحتلال البريطاني لعدن ، فهبوا بضع مرات يحاولون في استمارة طرد البريطانيين من أراضيهم ولقد كانت المقاومة العربية هي طابع السنوات الأولى للاحتلال البريطاني لعدن .

(١) د . جال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ص ٧٠ .

(٢) M.L. Simonin, La Presqu'île d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques, p. 18.

## الفصل الرابع

المقاومة العربية للاحتلال البريطاني لعدن





### المحاولات العربية لاستعادة عدن :

كان الكابتن هينس أول مقيم سياسى فى عدن بعد احتلالها<sup>(١)</sup> ، وكان هدفه الأول وضع أسس الدفاع الدائم عنها حتى يمكن مقاومة أى هجوم مفاجئ عليها ، وكذلك كان عليه أن يجعل القبائل العربية فى حالة هادئة حتى يمكنه تشييد التحصينات اللازمة للدفاع . وقد نجح هينس فى تحقيق هذين الأمرين ، وبدأت سلسلة من الأعمال الإنشائية على طول الخليج .

ومع نهاية شهر يناير عام ١٨٣٩ ، بدأت بريطانيا فى تنفيذ سياسة التمهدنة فى المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور فى عدن بما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية ، فكان أول من عاهدت من العرب بعد احتلال عدن عشيرة العذبي التى هى من عشائر الحج<sup>(٢)</sup> ، وكانت المعاهدة آية فى البساطة والإيجاز فبعد ذكر أسماء الفريقين ، تعهد الفريقان بإقرار السلام والمحافظة على رعايا الطرفين وعدم إهانتهم فى حالة تواجدهم فى أراضي الطرف الآخر<sup>(٣)</sup> .

كما بادر هينس إلى عقد معاهدة للصدقة مع السلطان محسن فضل وأبنائه فى ٢ فبراير سنة ١٨٣٩ ، تعهد فيها السلطان محسن وأبنائه بحماية النقاء والضعفاء وتأمين الطرق ، كما تعهد السلطان بمسئوليته عن أية أعمال يرتكبها أتباعه فى الطرق ، كما تعهد السلطان بأن يبذل جهده حتى لا يقوم هؤلاء الأتباع بأى نوع من أنواع المقاومة ضد الدولة البريطانية وأن تكون مصلحة الطرفين واحدة<sup>(٤)</sup> ،

(١) Richard H. Sanger, The Arabian Peninsula, p. 204.

(٢) Playfair, R.L., p. 164.

(٣) أمين الريحاني ، ملوك العرب ص ٣٨٠ .

(٤) C.U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and sanads relating to India, pp. 123-124.

كما أنه كان على بريطانيا أن تدفع راتباً سنوياً للسلطان محسن قدره ٦٥٠٠ ريال<sup>(١)</sup> اعتباراً من يناير سنة ١٨٣٩ ، وأن الأرض من خور مكسر إلى الحج وإلى جميع حدود قبيلة العبدلى المعروفة هى تحت سيطرة السلطان . وعند حدوث أى هجوم على الحج أو على قبائل العبدل التى هى تحت سيطرة السلطان أو على الجنود البريطانيين فإن السلطان محسن والدولة للبريطانية يكونا يداً واحدة ، كما أنه إذا دخل أحد رعايا السلطان عدن فعليه إطاعة قوانين الدولة البريطانية ، وعلى البريطانيين إطاعة أحكام السلطان عند دخولهم الحج ، وأن السلطان وأولاده معافون من العوائد والرسوم عند دخولهم وخروجهم من عدن<sup>(٢)</sup> .

وبدا أن سلطان الحج يحاول أن ينقذ ما يمكن لإنقاذه عن طريق تقريره من الانجليز فعندما قتل أحد الجنود الانجليز في ٩ مارس من نفس السنة أثناء سيره خلف التحصينات على يد أحد الأعراب ، تقدم السلطان بنفسه في اليوم التالى إلى عدن وقدم اعتذاره لما حدث مؤكداً صداقته الوطيدة مع البريطانيين . ومنذ ذلك التاريخ ازدادت الثقة بين الطرفين وتدفق العرب إلى عدن . وفي شهر سبتمبر من نفس السنة ازداد عدد السكان إلى ٢٨٨٥ نسمة ، ومع مارس من عام ١٨٤٠ وصل عدد السكان إلى ٤٦٠٠ نسمة<sup>(٣)</sup> ، وهذه الزيادة المطردة في عدد سكان عدن توضح هدوء الأحوال فيها وازدهار التجارة بين عدن والمناطق الداخلية .

وكان من المتوقع بعد توقيع ارتباط عام ١٨٣٩ وبعد محاولات السلطان محسن المتكررة لتأكيد صداقته مع البريطانيين أن تهدأ الأمور في عدن وتصفو للانجليز خصوصاً وقد منحوا السلطان راتباً سنوياً ، إلا أن الأمور سارت على

---

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, (١)  
vol. 1, p. 126.

C.U. Aitchison, p. 124. (٢)

Playfair, R.L., p. 164. (٣)

غير ما يشتهى الإنجليز ، فقد تجاهل السلطان محسن ارتباطه<sup>(١)</sup> ، وتحالف مع سلطان الفضلي وحاولا معاً استعادة عدن في ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٠ ، إلا أن العرب فشلوا في تحقيق ذلك ومنوا بخسائر فادحة ، وقام البريطانيون بقصف مدينة شقرة الفضلية وكذلك كل ساحل الفضلي بالفيران ، بسبب مشاركة هذه القبيلة في الهجوم على عدن . كما قامت حكومة عدن بإيقاف دفع المرتبات التي كانت قد أجرتها لسلطان لحج بموجب ارتباط عام ١٨٣٩ .

وفي ٢١ مايو ١٨٤١ هاجم العرب برئاسة سلطان لحج — وعلى نفقته — عدن مرة أخرى ، وكان عدد القوات العربية ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف رجل ، إلا أنهم هزموا مثلما حدث في المرة الأولى وبخسارة كبيرة . وفي كلا الحالين كانت تصل إلى عدن أنباء ونوايا العرب وخططهم من وكيل البريطانيين في لحج ، ونتيجة لذلك كان من السهل ردهم وإحباط محاولاتهم . وعندما علم السلطان بذلك أمر بمحاصرة وكيل البريطانيين في لحج واسمه حسن خطيب ، وقد قتل هذا الوكيل بعد ذلك ونهبت ثروته وثروة عائلته . وكان بعض اليهود ينقلون الأنباء من حسن خطيب إلى عدن بل ويرافقونه إليها ، ومن ثم أمر السلطان بنهب كل منازل اليهود في لحج ومصادرة ثروات كل المقيمين منهم في عدن والوجود في لحج وارتفعت خسائر التجار اليهود إلى ١٥٠٠٠ ريال ، كما نهبت ستة عشر منزلاً تقطن بها عائلة الخطيب<sup>(٢)</sup> .

ولا شك أن وجود هذا الطابور الخامس بين العرب كان يضعف من هجاتهم ويقلل من تأثيرها ، فإن المفاجأة هي إحدى مبادئ الحرب وإذا ما تحققت في الهجوم فإن تأثيرها يكون فعالاً على الطرف الآخر . والكابتن هينس نفسه

F.M. Hunter, p. 65.

(١)

Playfair, R.L., pp. 164-165.

(٢)

يعترف بأن اليهود عاونوه معاونة فعالة في التجسس على العرب ومعرفة نواياهم منذ بدء احتلال عدن فيقول : «...إن أحسن من ينقلون الأنباء إلينا هم اليهود ، وقد وظفتهم معي سرّاً وخصوصاً اليهود المقيمون في عدن ، وهم يعملون في خدمة الحكومة وقد أعطوني معلومات تضم حقائق هامة ، وقد قمت باستغلال فرصة وجودهم في أماكن متفرقة .. في صنعاء وقمطبة وتعز ولحج والمناطق المجاورة لعدن وقد كافأتهم بمبالغ تافهة . ولدى أيضاً بعض العملاء من العرب إلا أنني لا أثق في تقاريرهم لأنهم يميلون إلى المبالغة ... واليهود الذين يعملون معي هم كذلك منذ بداية احتلالنا لعدن ، وهم بصفة عامة كاتبو الحسابات وصيارفة الشيوخ العرب وبذلك أمكنهم الإدلاء بمعلومات صحيحة»<sup>(١)</sup> ، نظراً لاحتمال كتمانهم اليومى بهم ومعرفة أمورهم المالية ونواحي صرفها وخصوصاً تلك الأموال التي أنفقت على الاستعدادات للهجوم على عدن .

ولم يشترك العقاربة في هذين الهجومين بل على النقيض من ذلك أظهروا مودتهم الخالصة للبريطانيين ، وقد تضايق لذلك العبدلى والفضلى المتحدان وقام الخليقان بمحاصرة قلعة بير أحمد ، إلا أنهما لم يستطيعا دخولها ، وفي سبتمبر من عام ١٨٤٠ استمر سلطان لحج في سلوكه العدواني تجاه البريطانيين فهاجم قافلة من الجمال كانت في طريقها إلى عدن ونهب حمولتها وباعها لصالحه<sup>(٢)</sup> .

وفي الخامس من يوليو عام ١٨٤١ قام سلطان العبدلى بالتعاون مع سلطان الفضلى بمحاولة ثالثة لاستعادة عدن فتوجه نحو خمسة آلاف من رجاله ناحية أسوار عدن بحماس كبير إلا أن النيران المفاجئة من سفينة حربية كانت راسية على شاطئ عدن ، بالإضافة إلى نيران الحامية البريطانية ، ونيران بعض القوارب

I.O.L. Secret Letters from Bombay, No. 37 of 1845, C. (١)  
Haines to the Chief Secretary to Government of Bombay, April 25, 1845.

Playfair, R.L., p. 165.

(٢)

الحربية الراسية على الساحل أدت إلى انسحاب العرب بنحسارة ثلاثمائة رجل . وبعد انسحابهم تجمعوا في بير أحمد في مكان يمكنهم منه منع أى اتصال بين عدن والمناطق الداخلية ، وبنوا قاعة هناك أسموها نوبة الشيخ مهدي وبدأوا سلسلة من الإغارات التي أحدثت أضراراً كبيرة للمعجار والحامل المؤن إلى عدن .

وفي التاسع والعشرين من يوليو تقدم سلطان الفضلي نفسه ومعه ثلاثة من إخوانه وبعض أتباعه إلى باب عدن وطلبوا التكلم مع المترجم أحمد بن عيدان . وقد خرج إليهم المترجم رغم التعليمات التي كانت تمنع ذلك ، وعندما تقدم مسافة قصيرة أمام الخطوط الدفاعية قتله رئيس الفضلي نفسه ونجح مع أتباعه في الفرار . واستمرت حالة العداء هذه بين العبدلى والفضلي من جانب والبريطانيين من اجانب آخر ، ففي سبتمبر من نفس السنة تقدم بعض عرب لحج إلى قرب الخطوط للدفاعية لعدن ، وعند المساء ضربوا حرس الحامية البريطانية بالبيران إلا أنه لم يصب أحد بسوء بينما قُتل نيران الحراس أحد عشر شخصاً .

ونتيجة للأحداث السابقة ، وكذلك نتيجة للاعتداءات التي وقعت على الطرق الممتدة بين عدن والداخل وجد البريطانيون أنه من الضروري إزاحة العرب عن معاقلمهم في نوبة الشيخ مهدي ، وكذلك تدمير القلعة التي أقاموها هناك . وتبعاً لذلك تقدمت قوة في ١١ أكتوبر تتكون من ثلاثمائة من الإنجليز ومائتين من الوطنيين وبطارية مدفعية ، وكلها تحت قيادة الكولونيل بينيكويك Pennycuick لإنجاز هذه المهمة ، وقد تمكنت هذه القوة من تدمير نوبة الشيخ مهدي ، ثم تقدمت بعد ذلك إلى الشيخ عثمان ودمرت قلعتها ثم عادت إلى عدن . وفي نفس الوقت الذي حدث فيه هذه العمليات الحربية البرية قامت سفن الأسطول الهندي بضرب ساحل الفضلي .

وقد أدت هذه العمليات العسكرية البريطانية إلى فتور همة العرب ، فقد طالب سلطان الفضلي بالعفو عن أفعاله السابقة ، ووعد بضمان سلوكه الودى في

المستقبل تجاه البريطانيين<sup>(١)</sup> ، كما قام السلطان محسن بزيارة عدن ودخل في ارتباط للسلام مع الكابتن هينس بصفته ممثلاً للحكومة البريطانية في ١١ فبراير عام ١٨٤٣ ، وقد تعهد السلطان محسن بموجب هذا الارتباط بإعادة أراضي واثروة عبد الله حسن خطيب وكيل البريطانيين في لحج ، والذي سبق أن قلنا إن السلطان كان قد صادر أمواله وممتلكاته ، كما تعهد السلطان بالموافقة على جميع مطالب زعيم التجار اليهود ، وكان أتباع السلطان كما قلنا قد استولوا على الممتلكات اليهودية في لحج نظراً لأن اليهود كانوا عيوناً على العرب لدى المقم البريطانى في عدن .

كما تعهد السلطان أيضاً بحماية التجارة والمحافظة على سلامة الطرق الداخلية ، وأن يسمح للبريطانيين بامتلاك أراض في لحج ، على أن يسمح في مقابل ذلك لرعاياه بأن تكون لهم ممتلكات في عدن .

وبعد توقيع الارتباط السابق بنحو عام أى في ٢٠ فبراير عام ١٨٤٤ ، وقع السلطان محسن على ارتباط آخر كرر فيه تعهده بالمحافظة على الارتباط السابق ، وعلى مسؤوليته الشخصية عن أية حوادث تخريب أو اعتداء في الطرق الموصلة بين عدن والداخل ، وأن يضع كافة مجهوداته في خدمة العلم البريطانى<sup>(٢)</sup> وفى مقابل ذلك نص الارتباط على أن يعود للسلطان راتبه الذى كان قد توقف — كما قلنا — منذ تاريخ أول هجوم قام به العبادلة على عدن ، وباعتبار أن السلطان دأب منذ عام ١٨٤١ على مضايقة السلطات البريطانية في عدن<sup>(٣)</sup> . ونتيجة لهذه الارتباطات ظلت العلاقات هادئة في عام ١٨٤٥ بين الإقامة المدنية والقبائل المحيطة بـعدن ، كما ظلت تلك القبائل نفسها في حالة هدوء نسبي بينها

Playfair, R.L., pp. 166-167.

(١)

C.U. Aitchison, vol. XI, pp. 125-127.

(٢)

Playfair, R.L., p. 167.

(٣)

وبين بعضها البعض<sup>(١)</sup> .

### حركة الشريف إسماعيل :

وفي عام ١٨٤٦ بدأت حركة من الحساس الديني ضد الإنجليز في عدن<sup>(٢)</sup> ، فقد نادى أحد الدعاة وهو الشريف إسماعيل بن حسن بالجهاد والحرب الدينية ضد الكفار في عدن ، وتقدم من مكة إلى ضواحي عدن يرافقه جمهور كبير من المؤمنين به . وعند ما وصل إلى الغيل وهي تبعد قرابة يومين سيراً على الأقدام من لحج ارتفع عدد أتباعه إلى ألني رجل . وهناك أصدر أمراً إلى قبائل العبدلى والفضلى والعقربى يطلب منهم الانضمام إليه ويعدهم بالمعاونة الإلهية وبالنصر المبين<sup>(٣)</sup> ، ويمنيهم بأن الله قد عزز الموحدين « ... وأن مدافع الإنجليز قد أطفأ الله شرارها ودفعت عن المجاهدين أشرارها »<sup>(٤)</sup> .

وبعد ذلك وصل الشريف إلى زائدة ، وهي قرية تبعد قرابة سبعة أميال من لحج ، حيث انضم إليه بعض رجال القبائل المتحمسين ، وعند ما وصل الشريف إلى خارون وهي أقرب إلى لحج قابله السلطان محسن وبعض أبنائه<sup>(٥)</sup> .

وقد كتب السلطان محسن إلى المقيم في عدن ينبئ به بمقصد الشريف وهو الجهاد ضد الإنجليز وطردهم من عدن ، فأجابه المقيم بأنه على أتم استعداد لصد الشريف ورد قواته عن عدن . ورغم هذا الاتصال بين السلطان والمقيم والذي يستشف منه ولاء السلطان للإقامة العدنية ، فإن السلطان محسن نفسه قام بمعاونة

---

I.O.L., Secret Department. Secret letters from Bombay, (١)  
No. 26 of 1845, C. Haines to the Chief Secretary to the Government of Bombay, April 30, 1845.

F.M. Hunter, p. 166.

(٢)

Playfair, R.L., p. 167.

(٣)

(٤) أحمد فضل بن علي محسن العبدلى ص ١٥٠ .

Playfair, R.L., p. 167.

(٥)

الشريف وجنوده وفرض على أهالى الحج أن يوفروا المؤن للجند الشريف ، وكان من نتيجة ذلك أن منح الشريف للسلطان محسن فرماناً أقره فيه في منصبه الرئاسى على سلطنة الحج<sup>(١)</sup> .

وتلقى الشريف كذلك الإمدادات الضخمة من القبائل القريبة من الحج ، وانضم اليه ألف مقاتل من قبائل العبدلى وخسمائة من الفضلى ومائة من العقبى . وفى السابع عشر من أغسطس من نفس السنة وصلت قوة من ٤٠٠ رجل من جيش الشريف إلى جوار عدن ، إلا أنهم ردوا عنها بخسارة ستة من القتلى وسبعة عشرة من الجرحى وثلاثة من الأسرى . وفى الحادى والعشرين من أغسطس تقدمت قوة من ألف ومائتى رجل من قوات الشريف إلى خور مكسر ، بينما اتخذ الشريف مركز رئاسته فى شيخ عثمان . وفى ٢٦ أغسطس بدأ الشريف هجومه على عدن فتقدمت قوة من ألفى رجل تجاه عدن ، إلا أنهم ردوا عنها نتيجة للفيران المركزة عليهم من الخطوط الدفاعية البريطانية ، وكذلك للضرب المؤثر عليهم من السفن الحربية الراسية فى الميناء<sup>(٢)</sup> ، فقتل من العرب عدد كبير ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تفشت الكوليرا بينهم ، وفكك هذا الوباء بالكثيرين فكانوا يموتون فى الطرقات ، وأخذتهم المجاعة وباعوا سلاحهم بالخبز<sup>(٣)</sup> . وهكذا ذاب جيش الشريف سرىماً وكأنه لم يكن له وجود ، وعندما لم يجد الشريف أحداً بجانبه انضم إلى سلطان الفضلى وتقدم معه إلى أبين وبعد ذلك قتله أحد البدو فى مشاجرة فى ١٢ أغسطس من عام ١٨٤٨ . وواضح أن هذه الدعوة لتحرير عدن من الانجليز قد جاءت هذه المرة من الحجاز<sup>(٤)</sup> .

(١) أحمد فضل بن على محسن العبدلى المصدر السابق ص ١٤٩ .

(٢) Playfair, R.L., p. 167.

(٢)

(٣) أحمد فضل بن على محسن العبدلى المصدر السابق ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٤) Playfair, R.L., pp. 167-168.

(٤)



وقد اعتبرت الإقامة العدينية أن السلطان محسن يعد مشتركا في تلك الأحداث ، ولذا قطع عنه الراتب مرة أخرى منذ أغسطس ١٨٤٦ ، وهو تاريخ لقائه بالشريف إسماعيل بن حسن ، وذلك لأنه كما قلنا قدم المعونة والمؤن للشريف إسماعيل وآوى جنوده <sup>(١)</sup> . إلا أن أحمد فضل بن علي محسن العبدلي <sup>(٢)</sup> يقدم تفسيراً لانهصايح سلطان لحج للشريف إسماعيل ومعاونته له ، فقد رابط الجنود البريطانيين خلف أسوار عدن ومعهم أسلحتهم الحديثة ، في حين تركوا حليفهم سلطان لحج بلا معاونة وعندئذ لم يجد السلطان بداً من مصالحة الشريف حتى يضمن سلامة بلاده ورعيته ، إلا أن الإنجليز اعتبروه لذلك مشتركا في الهجوم على عدن وقطعوا راتبه . إلا أننا من التسلسل التاريخي للأحداث لا نقبل هذا التفسير من العبدلي ، فالسلطان منذ البداية قد قاوم التدخل البريطاني ولم يقبله حتى بعد استيلاء الإنجليز على عدن بالقوة ، وهو بعد أن ارتبط مع الحكومة البريطانية بارتباط للصدقة وقضاي منها راتباً شهرياً هاجم عدن ثلاث مرات بقصد استعادتها بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٣ ، أى أنه كان يراوده حلم استعادة هذه البقعة من أراضي سلطنته ، فلما جاء الشريف إسماعيل من مكة يرفع راية الجهاد الديني المقدس ضد النصارى في عدن ، والتف حوله الكثيرون من رجال قبائل العبدلي والفضلي والعقرب متأثرين بمبدأ الجهاد الإسلامى ، ويريدون تطهير هذه البقعة التي استعصت على سلطان لحج ، عاون السلطان محسن الشريف إسماعيل بقدر طاقته ، وهو في نفس الوقت يتخذ حيلته فقد تنهزم قوات الشريف أمام البريطانيين ، ومن ثم يتصل بالمقيم في عدن يحذره من تقدم القوات الشريفة إلى عدن حتى يتخذ المقيم حذره ، فإذا ما نجحت قوات الشريف في هزيمة البريطانيين ، فهو قد استعاد عدن التي قد استعصت عليه ، وإذا ما فشلت تلك القوات في تحقيق النصر فهو قد أظهر حسن نيته بتحذيره المقيم من تقدم قوات

C.U. Aitchison, XI, p. 93.

(١)

(٢) هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ص ١٥١ .

الشريف إلى عدن . وعلى الرغم من هذه السياسة فإن السلطان لم يصادف نجاحاً في ذلك الأمر فقد انسحبت قوات الشريف عن عدن ، كما أن المقيم اعتبره مشتركاً في الهجوم على عدن وقطع عنه راتبه .

### موقف القبائل :

واستمرت الخلافات بين القبائل ، ففي الثاني من أبريل من عام ١٨٤٧ تقدمت قوات ضخمة من المولاي العليا بغرض الاستيلاء على أراضي العبدلي ، وتقدمت تلك القوة عبر أراضي الفضلي دون معارضة ، ووصلت إلى الحج في الرابع والعشرين من نفس الشهر ، وفي السابع من مايو عادت تلك القوة المولائية إلى بلادها بعد أن أجبرت سلطان الحج على أن يدفع لها مبلغ ٣٥٠٠ ريال<sup>(١)</sup> ، وسوف ملحظ أن الإقامة المدنية لن تتدخل في تلك المناوشات التي لا تسكاد تتوقف بين القبائل في المنطقة إلا بالقدر الذي يحقق مصالحها ، أو إذا كان النزاع الناشب قد يؤثر على سلامة وأمن الطرق الممتدة بين عدن والداخل ، حتى تضمن استمرار إمداد عدن بالموثن اللازمة وكذلك ضمان انتظام التبادل التجاري بين عدن والمناطق الداخلية .

وفي ٣٠ نوفمبر من عام ١٨٤٧ قضى السلطان محسن بن فضل في الحج في سن متقدمة وخلفه ابنه السلطان أحمد<sup>(٢)</sup> الذي كان قد أغضب الإنجليز والذي دبر أمر خطف الكابتن هينس وهدد بقطع رأسه إذا ما حاول دخول عدن<sup>(٣)</sup> ، إلا أننا نجد تغيراً في سلوكه تجاه الإنجليز ، وعلى ما يبدو أنه وجد أن سياسة العنف لا جدوى منها تجاه هؤلاء الأعداء الأقوياء . ويجمع هنتر

---

Playfair, R.L., p. 168.

(١)

F.M. Hunter, p. 166.

(٣) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي المصدر السابق ص ١٥١ .

F.M. Hunter<sup>(١)</sup> وبليفير Playfair<sup>(٢)</sup> على أن السلطان أحمد هذا قد أصبح موالياً للإنجليز وأنه زار عدن سنة ١٨٤٨ وأنه لسوء حظ بريطانيا توفي سنة ١٨٤٩ وخلفه أخوه السلطان على .

وكان على محسن يشبه أباه في المسكر والسياسة إلا أن روحه الحرية جعلته عدواً خطيراً للإنجليز في عدن . وقد حاول منذ اعتلائه السلطة أن يقف حاجر عثرة في سبيل أية علاقات مباشرة بين الإقامة المدنية والقبائل المحيطة بـعدن حتى يظهر نفسه كأهم مساعد وأقرب صديق للبريطانيين<sup>(٣)</sup> .

وقد عقد السلطان على محسن معاهدة مع الكابتن هينس بتفويض من الحاكم العام للهند في السابع من مارس ١٨٤٩ وقد صدق الحاكم العام للهند على هذه المعاهدة في ٣٠ أكتوبر ١٨٤٩<sup>(٤)</sup> . وبمقتضى هذه المعاهدة تعهد السلطان على بحماية ممتلكات وأموال الرعايا البريطانيين التي في الحج ، وأن يسمح للرعايا الإنجليز بالدخول إلى بلاده للتجارة أو السياحة ، وأن يسلم المجرمين من الرعايا الإنجليز ليحاكموا في عدن ، وأن يكون خور مكسر هو الحد الفاصل بين حدود السلطان وحدود الإنجليز ، وأن يتعهد السلطان بحماية الطرق الموصلة بين عدن والمناطق الداخلية بقدر استطاعته وأن كل ما يمر للسلطان وعائلته من بضائع في عدن ، وما يمر في بلاد السلطان من بضائع الدولة البريطانية معفى من الضرائب وأن لا يأخذ السلطان على تجارة الرعايا الإنجليز والمارة في بلاده رسماً أكثر من ٢٪ وأن يرغب رعيته في الحج في زراعة البقول والخضروات ، وأن يصفى لمشورة المقيم البريطاني في عدن في كل الأمور . كما تعهد السلطان بمسؤوليته

---

(١) An Account of the British Settlement of Aden in Arabia, p. 166.

(٢) A History of Arabia Felix or Yemen, p. 168.

(٣) Playfair, R.L., p. 168.

(٤) F.M. Hunter, p. 166.

الكاملة عن أية اعتداءات تقوم بها القبائل التابعة له في الطرق المؤدية إلى عدن والمارة عبر أراضيه ، وفي مقابل ذلك تعهد المقيم السياسي هينس باسم حاكم عام الهند بأن يدفع للسلطان على محسن فضل وورثته وخلفائه مبلغ ٥٤١ كراون ألماني شهرياً مادام هو وخلفاؤه مخلصين للحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>. وواضح أن البند الخاص بترغيب السلطان لرعيته في زراعة البقول والخضروات هو لإمكان إمداد الحامية البريطانية في عدن بما يلزمها من تلك المواد الغذائية . إلا أن الأحوال لم تهدأ بين البريطانيين والعرب في المنطقة ، وكانت أولى المصادمات بعد توقيع المعاهدة السابقة في ٢٩ مايو ١٨٥٠ . فقد تقدمت سفينة حربية صغيرة تدعى أوكلاند Auckland إلى شمال شرق ميناء عدن ولما نزل البحارة إلى الساحل هاجمهم بعض العرب من بير أحمد وقتلوا بعضهم<sup>(٢)</sup> ، كما استولوا على شحنة السفينة<sup>(٣)</sup> ، وهرب جميع البحارة إلى باب عدن لإنقاذ أرواحهم بينما سبح الباقيون إلى قارب كان قريباً منهم مصادفة .

وبعد ذلك بقليل قتل متحمس ديني يدعى سيد أبوبكر بجاراً من الفرقة الثالثة المشاة الخفيفة عند باب عدن إلا أن الحراس بدورهم قتلوا سيد أبوبكر .

وفي ٢٨ فبراير ١٨٥٠ تقدمت مجموعة من ضباط حامية عدن إلى الداخل في رحلة لبضعة أيام ، وكانت هذه المجموعة تتكون من الكابتن ميلن Milne والملازم فرسون Pherson والملازم أوجيلفي Ogilvie والملازم هنشي Henchy والمستر سوليز Saulez والملازم كروتندن Cruttenden وتوجه الجميع إلى الحج بعد أن حصلوا على حماية السلطان لهم . وعند عودتهم إلى عدن نجح متحمس ديني يدعى السيد حسين في قتل الكابتن ميلن كما جرح

C.U. Aitchison, XI, pp. 128-131.

(١)

Playfair, R.L., p. 169.

(٢)

F.M. Hunter, p. 166.

(٣)

الملازم فرسون جرحاً خطيراً وفر القاتل ووجد ملاذاً له في أراضي الحوشي ،  
إلا أن رئيس هذه القبيلة لم يلبث أن طرده ، ومن ثم وجد ملجأ له في بلاد  
الفضلي وآواه أحمد بن عبد الله سلطان هذه القبيلة عنده .

واستمرت تلك الحوادث الفردية من جانب العرب ضد البريطانيين ففي  
٢٧ مارس من عام ١٨٥٠ حاول رجل مسلح من بير أحمد دخول عدن بغرض  
قتل المقيم السياسي هينس ، وكان أول من قابل من البريطانيين هو الملازم ديلسر  
Delisser وتشاجر الاثنان ، وقتل الرجل العربي وعلقت جثته على باب عدن  
حتى يراها العرب عند دخولهم وخروجهم من عدن ، وكان هذا العمل من  
جانب السلطات البريطانية في عدن بقصد إرهاب العرب ومنعهم من القيام  
بأعمال مماثلة في المستقبل .

وفي ١٢ يوليو قتل قبطان وبحار من السفينة التجارية سنس أوف كومرس  
Sons of Commerce التي تحطمت قرب عدن ، ونهب رعايا سلطان لحج  
السفينة الغارقة ، أما بقية البحارة فقد أحضرتهم فرقة أرسلت خصيصاً لهذا  
الغرض إلى عدن وكان المسئول الأول عن هذه الحادثة رجل يدعى السملی ،  
وقد قام سلطان لحج بالقبض عليه وقتله في ٢٧ أكتوبر<sup>(١)</sup> . ولا ريب أن هذا  
الإجراء من جانب السلطان على أن قتله للمتسبب في حادثة نهب سفينة بريطانية  
وقتل اثنين من طاقمها يعد تودداً للإقامة المدنية .

وقد سقنا هذه الحوادث الفردية ، لأن هذه المصادمات البسيطة سوف تعقد  
علاقات الإقامة بالعرب في المنطقة لفترة غير قصيرة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية  
أخرى لأن تلك الحوادث توضح أن العرب لم يهدأوا تماماً ، بل استمروا في  
المقاومة ضد الانجليز وقتلوا كثيراً منهم ، ولكن دون هجوم شامل على عدن .

وعهد تولى البريجادير كوجلان W.M. Coghlan منصب المقيم في عدن

في عام ١٨٥٤ استمرت العلاقات الودية بينه وبين السلطان على محسن ، في حين ساءت علاقته بالفضلي والعقربي لأن قتلة بحار السفينة أوكلاند والكابتن ميلن وجدوا ملاذاً في أراضي هاتين القبيلتين ، ونتيجة لذلك العداء بين الفضلي والعقربي من جانب ، والإقامة العدنية من جانب آخر دأبت هاتان القبيلتان على نهب الطرق حتى أنه توقف إرسال المؤن إلى عدن من الداخل مما أزعج حامية وسكان عدن . وكان من واجبات سلطان لحج تبعاً للارتباطات التي ارتبط بها وفي مقابل استلامه راتبه ، أن يهيء لسلطات عدن سبل اتصالها بالداخل وأن يقضى على أية معارضة تحول دون تحقيق ذلك ، إلا أنه لم يفعل ذلك سواء لافتقاره إلى القوة اللازمة ، أو لأنه لم يكن يود دفع نفقات القتال مع تلك القبائل الشديدة المراس .

ولما كانت السلطات البريطانية ترفض التصديق بأى تقدم بريطاني من عدن نحو الداخل ، رأى كوجلان وجوب إيجاد علاقات مباشرة مع القبائل الأخرى في المنطقة طالما أن سلطان العبدلى غير قادر على كبح جماح القبائل . وبوجهة النظر هذه أمكنه إقامة علاقات ودية مع قبيلة العولقي السفلى القوية ، وبذلك ضمن عدم انضمامها للفضلي ضد سلطان لحج ، وأمكنه كذلك أن يمنع العوالق العليا من الانضمام إلى الفضلي<sup>(١)</sup> . كما رأى المقيم أيضاً أنه لا بد من القيام بعمليات هجومية ضد القبائل غير الموالية وأدى ضرب بير أحمد بالنيران إلى بعض الهدوء ، كما ضرب ميناء شقرة الفضلي أيضاً في نفس الوقت الذي دعم فيه العلاقات الودية مع القبائل السابقة<sup>(٢)</sup> ومنع أفراد قبيلتي الفضلي والعبدلى من دخول عدن .

وكان هذا هو موقف البريطانيين من القبائل العربية حتى منتصف مايو

---

I.O.L., Secret Dept. Secret Letters from Bombay, No. 18 (١) of 1858. Brigadier W.M. Coghlan, Political Resident, Aden to H.L. Anderson, Secretary Government of Bombay, February 24, 1858.

Playfair, R.L., p. 170.

(٢)

عام ١٨٥٥ ، عند ما وقع السلطان على بدون إذن من المقيم هدنة لمدة شهرين مع سلطان الفضلى . وقد وصلت أنباء ذلك الاتفاق إلى المقيم السياسى كوجلان ، وتبين منها أن الاتفاق يحتوى على طلب سرى من سلطان الفضلى كي يتوسط السلطان على محسن لدى المقيم من أجل عقد تسوية بين الفضلى والإقامة ، وأنه مستعد تماماً للموافقة على المطالب البريطانية بالنسبة لإيوائه لقتلة الكابتن ميلن وبحار السفينة أوكلاند ، وأنه سوف يطردهم من أراضيه ، ويمنع حدوث ذلك فى المستقبل ، إلا أن كوجلان لم يثق فى ذلك الكلام ، وأكد للسلطان على محسن — عند ما حادثه فى ذلك الأمر — بأنه لا يمكنه عقد معاهدة مع رئيس آوى لديه قتلته البريطانيين .

وهكذا استمرت الأمور فى المنطقة الداخلية على النحو الذى كانت عليه من عدم الاستقرار وتوقف نقل المؤن من المناطق الداخلية إلى عدن ، مما أرقق الحامية البريطانية والسكان . وبذل كوجلان جهده لوضع القبائل العربية المجاورة لعدن فى جانبه ، وعند ما أصبح كل شىء معداً لضرب الفضلى بالضربة القاصمة ، أبلغ السلطان على المقيم مرة أخرى بأنه قد توصل إلى اتفاق مع الفضلى والمقربى وعقد معهما معاهدات للسلام ، وأكثر من ذلك طالب بإنهاء الحصار البحرى حول ميناء شقرة الفضلى ، وبعدم منع أفراد هاتين القبيلتين من دخول عدن ، كما أنه طالب بإعادة دفع الراتب المخصص لرئيس الفضلى ، والذى كان قد توقف منذ إيوائه لقتلة الكابتن ميلن .

وقدمت تلك المقترحات إلى المقيم السياسى مع نهاية أغسطس من عام ١٨٥٥ ، وأرقق معها خطاب ودى للغاية من سلطان الفضلى نفسه صرح فيه بأنه طرد القتلة بالفعل ، وأكد عزمه على تحقيق السلام مع البريطانيين ، وكذلك مع جيرانه الآخرين ، ووعد بمراعاة المحافظة على سلامة وأمن الطرق ، وأعرب عن أمله فى أن يعاد دفع راتبه إليه . ونتيجة لذلك السلوك الودى ، وكذلك إرضاء

للسلطان على محسن الذى توسط لإنهاء الخلاف بين الإقامة وسلطان الفضلى ، وافق المقيم كوجلان على إنهاء حالة العداء برفع الحصار عن ميناء شقرة ، وعلى السماح لأفراد قبيلة الفضلى بدخول عدن . أما بالنسبة لإعادة دفع راتب رئيس رئيس الفضلى فقد تعلل كوجلان بأن ذلك الأمر سوف يترك لتصرف حكومة بومباي .

وقد يثار تساؤل بالنسبة لعدم اتصال المقيم بسلطان الفضلى مباشرة ، أى أن اتصاله به تم عن طريق سلطان الحج ، ويوضح كوجلان لماذا اضطر إلى ذلك فيقول : « ... إن هذه التسوية الجزئية للاخلافات السابقة قد أقرها السلطان على الذى كان أول من اقترح ذلك وأكثر من ذلك فأنا أذكر جيداً قرار الحكومة بعدم الدخول فى مباحثات مع الفضلى دون علم السلطان على ، ومن ثم اتصلت سريعاً بهذا ( الرئيس ) ، وعن طريقه عرفت شروط الفضلى ، وفى نفس الوقت كان لدى الأمل الخالص فى أن ينفذ تعهداته وأرسلت عن طريقه إجابتي على خطاب السلطان « أحمد »<sup>(١)</sup> سلطان الفضلى ، أى أن المقيم السياسى كان حتى ذلك الوقت مرتبطاً بتنفيذ قرار الحكومة بعدم الاتصال بالقبائل دون علم سلطان الحج .

وبينما كان السلطان على هو الذى قام بالفعل بالدور الأكبر فى تحقيق هذا لاتفاق الجزئى بين البريطانيين والفضلى فإنه عند ما رأى مظاهر السلام الدائم بين الفضلى والانجليز فإنه استخدم كافة الوسائل لعدم تحقيق ذلك السلام بينهما . وفى نفس الوقت عادت العداوة بين العبدلى والفضلى — والتي كانت قد اوقفت مؤقتاً — وأبدى العبادلة والعولقى المتحالفين عزمهما على الاستيلاء على بير أحمد من العقبى حلفاء الفضلى ، إلا أن السلطان على سرعان ما نفى يده من تنفيذ ذلك المشروع .

---

I.O.L., Secret Dep. Secret letters from Bombay, No. 18 of (١)  
1858. Brigadier W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.



واستمرت الأمور هكذا بلا حل من الأطراف المختلفة حتى منتصف عام ١٨٥٦ حين تبين محافظة سلطان الفضلى بالفعل على سلامة الطرق الموصلة إلى عدن ، وقيامه بجمايتها . وبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات أمكن مع نهاية يوليو ١٨٥٦ أن يحل السلام بين العبدلى والفضلى . وقد نقل السلطان على محسن تلك النتيجة المرضية إلى المقيم السياسى كوجلان ، إلا أنه لم يترك فرصة إلا وصور للمقيم شكوكه فى إخلاص سلطان الفضلى للإقامة .

وسارت الأمور على منوال حسن بالنسبة للإقامة ، وقبل كوجلان ومساعدوه دعوة من السلطان على لزيارة للحج<sup>(١)</sup> ، ومع نهاية عام ١٨٥٦ أصبح البريطانيون بمنأى من أى اعتداء من جانب القبائل العربية المحيطة بـعدن<sup>(٢)</sup>

### الزراع بين المقيم وسلطان لحج :

شكل عام ١٨٥٧ تطوراً آخر فى العلاقات بين الإقامة العبدنية وسلطان لحج ، فقد غضب السلطان على من زيارة ودية قام بها أخوه المقيم السياسى فى عدن ، كما نهى العبادة فى الشيخ عثمان جماعة من الحجاج تحطمت سفينتهم فى الجانب الشرقى من الخليج وهكذا بدأت علاقات الإقامة بسلطنة لحج فى التدهور .

أما من ناحية قبيلة الفضلى فقد طالب السلطان أحمد بن عبد الله فى أوائل أبريل من نفس السنة مقابلة رئيس عائلة عيدروس الكبيرة فى عدن ، وتم اللقاء فى بير أحمد وقد نتج عن هذه المقابلة تجديد علاقات الصداقة بين الفضلى والبريطانيين ، حيث انتهز سلطان الفضلى الفرصة ولم يطالب بأية متأخرات فى راتبه تأكيداً لالتجاءاته الودية وانتهى الأمر بتوقيع سلطان الفضلى على ارتباط أقر فيه بأنه قد تم طرد قائل السكاكين ميلن ، وأنه لن يجد مرة أخرى ملاذاً

Playfair, R.L., p. 171.

(١)

F.M. Hunter, p. 167.

(٢)

في أراضيهِ . كما ارتبط بمنع شعبه من الاعتداءات في الطرق الممتدة بين عدن والمنطقة الداخلية ، وتعهد باستخدام كافة مجهوداته لتحقيق ذلك . وعند توقيع ذلك الارتباط كان قد مضى على الفضلى ثمانية عشر شهراً دون أن يبنوا القلائل ضد عدن ، ولم تحدث حادثة اعتداء واحدة من أفراد تلك القبيلة على الطرق ، على الرغم من أن سلطان تلك القبيلة لم يتقاض أية رواتب من المقيم خلال تلك الفترة ، وكان السبب الوحيد لهذا التأخر الطويل في دفع الراتب له هو اعتراضه على توسط السلطان على سلطان لحج بالنسبة لهذا الموضوع ، ولعدم ثقته في هذا الرئيس <sup>(١)</sup> . كما فضل العقارية كذلك أن تكون لهم علاقات ودية مع الإقامة العدنية ، وقد رحب المقيم بذلك . وهكذا هدأت الأحوال بالنسبة لسلطات عدن ووضعت نهاية لكل تلك الخلافات التي طالما عقدت العلاقات بين سلطات عدن والقبائل المجاورة مدة طويلة ، وحصل المقيم على كل ما كان يبغي الحصول عليه فالطرق أصبحت مفتوحة وآمنة وتدفقت المؤن بكثرة وبوفرة إلى عدن بينما لم تقلع قبائل الفضلى والمقربى فقط عن الاعتداءات ، بل نافست تلك القبائل بعضها في إظهار صداقتها واتجاهاتها الودية تجاه الإقامة .

إلا أن السلطان على سلطان لحج كان على النقيض من ذلك غير راض عن هذا التقارب بين الفضلى والمقربى من جانب ، وبين البريطانيين من جانب آخر فبدأ في إحاكة المؤامرات للحيلولة دون ذلك وتبين للمقيم السيامى كوجلان أنه لا بد من اتخاذ إجراءات قاسية تجاه السلطان على حتى يجبره على احترام المعاهدات والارتباطات التي التزم بها والتي يناول بموجبها راتباً من الحكومة البريطانية <sup>(٢)</sup> .

وكان غرض السلطان على من تلك السياسة هو المحافظة على بقاء القبائل

---

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of (١)  
1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

Playfair, R.L., pp. 171-172. (٢)

الأخرى بعيدة عن البريطانيين لكي يظل هو وحده المحصل بهم والمستفيد من التحالف معهم ، فقد كان سلطان العبدلى يتخذ مظهر الأول بين أقرانه من الرؤساء العرب في المنطقة ، فعن طريقه كانت تدفع الإقامة العمدية الرواتب لبقية الرؤساء ، وعن طريقه أيضاً كانت تتم اللقاءات وتعد الارتباطات ، وكان بالطبع يستفيد من تلك الوساطة سواء من الناحية الأدبية أو المادية ، ولذلك نجد السلطان على يستغل دهائه حتى لا يحول ذلك التفاهم المباشر بين الإنجليز ورؤساء القبائل الأخرى وبين تحقيق مصالحه ، وقد أوضح البريجادير كوجلان سلوك السلطان على في هذا المقام فقال : « إن السلطان على كان مسئولاً معى عن حل كل الخلافات مع القبائل الأخرى ، وكان غرضه تسويتها بقدر الإمكان طبقاً لمصالحته الخاصة — وهو لم يكن في أى وقت من الأوقات متعاوناً بصدق وبدون غرض للوصول إلى تسوية للخلافات سواء بالقوة أو بالوساطة . ولما أرادت القبائل تحقيق السلام دون مساعدته فإنه اعترض وخاف من النتيجة ، وفي رأى أن السلطان على يهدف في الوقت الحالى إلى أن يحول بين القبائل الأخرى وبيننا حتى يستطيع أن يستفيد هو وحده من التحالف معنا ، وعندما لم يستطع تحقيق ذلك انضم إليها إلا أنه لا يزال يسعى حتى يحول بيننا وبينها خوفاً من أن يؤد ذلك إلى تهديد مصالحه الخاصة . وماذا سوف تكون النتيجة لو لم تتحالف مع بقية القبائل ؟ سوف تزداد الاضطرابات والقتال وسوف تصبح الطرق غير آمنة ولن تصل المؤن إلينا بوفرة وانتظام ، ونظل نعتمد على السلطان على الذى فشل في المحافظة على مصالحنا بل إنه أيضاً يحمل مشاعر الكراهية لنا والمصالح<sup>(١)</sup> البريطانية » .

وعندما فشل السلطان على في الإيقاع والدس بين الإنجليز والفضلى بدأ مقاومة نشطة ، وكان غرضه من ذلك هو إجبار الإنجليز على رفض صداقتهم

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderspn, February 24, 1858.

مع الفضلى ، ومن ثم يستعيد مكانته السابقة ، وكان أول عمل له في هذا المجال هو محاولة الإيقاع بين الإقامة العدنية والعذبي — وهى إحدى عشائر قبيلة العبدلى نفسها — ورئيسها الشيخ على الذى كان موالياً للإنجليز ، لأنه كان من الذين حضوا سلطان الفضلى على السلوك الودى تجاه الإنجليز<sup>(١)</sup>.

ومضى السلطان على إثير القلاقل مع الإنجليز فوضع مكوساً على بئر الشيخ عثمان التى تعتمد عليها مدينة عدن والسفن التى تأتى إلى الميناء إلى حد كبير كمورد وحيد لتزويدها بالمياه<sup>(٢)</sup>. ونتيجة لذلك اتصل المقيم السياسى بالسلطان ، وتسأل عن شرعية ذلك ، لأن تجار المياه اضطروا إلى عدم إحضار المياه إلى عدن نتيجة للضريبة العالية عليها . إلا أن السلطان على لم يستجب لذلك الاحتجاج . وفى أول يونيو ١٨٥٧ وصلت الضرائب فى بئر الشيخ عثمان إلى  $\frac{1}{4}$  ٢ (أنه) على كل حمولة جمل من المياه ، ومن ثم عزم المقيم كوجلان على إيقاف دفع راتب السلطان على إلى أن يحصل على إجابة منه بالنسبة لهذا الموضوع . إلا أن السلطان على جاء بنفسه إلى المقيم وأبلغه أن إيقاف راتبه يعد عملاً غير ودى وأنه سوف يتصرف طبقاً للمعاهدة ، إلا أنه أضاف بأن الأرض أرضه وأنه فى استطاعته ومن حقه أن يفعل فيها ما يريد وأنه لن يفعل أى شىء من شأنه الإضرار بالمصالح البريطانية ، فقبل كوجلان هذا التعهد ومنحه الراتب المعتاد .

إلا أن السلطان على قام على النقيض من ذلك فى مساء اليوم نفسه برفع الضريبة على بئر الشيخ عثمان إلى  $\frac{1}{4}$  ٥ (أنه) لكل حمولة جمل ، وكانت هذه الضريبة أكثر من ضعف ما اعترض عليه المقيم السياسى ، كما أن السلطان رفع هذه الضريبة فى ٣ يونيو — أى بعد يومين من تعهده للمقيم بعدم الإضرار بالمصالح البريطانية — إلى  $\frac{1}{4}$  ٦ (أنه) لكل حمولة جمل من المياه .

Playfair, R.L., p. 173.

(١)

F.M. Hunter, p. 167.

(٢)

وقد أرسل المقيم إلى السلطان ينبئه بأنه إذا لم يوقف جمع هذه الضريبة فإنه سوف يوقف صرف راتبه إلى أن تصله تعليمات من حكومته بالنسبة لهذه المسألة . وكانت إجابة السلطان متناقضة ، فهو من ناحية أنكر الأمر ، ثم أوضح مع ذلك أحقيته في فرض هذه الضرائب كما أنه احتج بأنه لا يمكن إيقاف راتبه لمثل هذا الموضوع .

ويجب أن نتذكر أن المعاهدة مع السلطان لم تحتو على أى نص بالنسبة لمسألة المياه ، وقد أبلغ المقيم السياسى كوجلان السلطان على بأنه لا يعترض على ضريبة صغيرة تكفى لسد نفقات ومرتبات حراس الآبار إذا تطلب الأمر ذلك ، وأنه بالنسبة لذلك تكفى نصف أنة أو أنة واحدة لكل حولة جمل من المياه ، إلا أن ضريبة قدرها ٦ أنة لى ضريبة كبيرة سوف تؤدى إلى رفع أثمان المياه في عدن بنسبة ٢٥ ٪ . ونبه كوجلان إلى خطورة هذا الإجراء من جانب السلطان ، وأهمية معارضة فرض هذه الضريبة بإصرار « .. لأننا لو سمحنا بذلك فإنه سوف يتلو ذلك فرض الضرائب على المؤن ، وعلى كل السلع التجارية التى تمر عبر أراضي العبدلى ومن ثم تصل هذه السلع إلى عدن غالية الثمن » .

ومن المهم أن نوضح أن الرؤساء الآخرين في المنطقة لم يساندوا السلطان على بالنسبة لمسألة المياه هذه ، إذ ليس لأحدهم أية مصلحة فيها .

وتبدو لأول وهلة أحقية السلطان في فرض الضرائب الملائمة في أراضيه طالما أن أفراد شعبه لا يشكون منها ، إلا أن المقيم في عدن كان يرى أن السلطان على يجب أن ينفذ تعليمات من الحكومة بإلغاء ضريبته غير القانونية على المياه والأخشاب ، وأنه عند هذا الإلغاء يمكن إعادة راتبه الشهري إليه واسترسل المقيم : « ... وسوف يدعم موقفى إذا أمرتنى الحكومة بأن أفعل ذلك ، مع إظهار عدم رضاها عن المعارضة التى أقامها السلطان على ضد ارتباطاتنا الحديثة مع الرؤساء الآخرين ، ويجب عليه أن يتذكر بأن الراتب الذى نمنحه له ( ٥٤١

ريالاً شهرياً) يجعل لنا الحق في تدعيم سياستنا<sup>(١)</sup>. وكان هذا هو قلب الموضوع ، إن بريطانيا لا تدفع أموالها هباء ، ولو كانت بهذا القدر التافه ، فالسلطان يتناول راتباً من الحكومة البريطانية ، وهو ملتزم ومرتبطة بمعاهدة معها وعليه تنفيذ بنود تلك المعاهدة ، وعليه أيضاً أن يستمع لشورة ونصيحة المقيم السياسي ، وكذلك عليه أن لا يفضب من يمنحونه راتباً شهرياً ، إلا أن السلطان على أراد أن يجمع بين النقيضين ... أن يفضب المقيم السياسي وحكومة بومباي ، ويؤثر على إمداد عدن بالياه العذبة اللازمة لها وللسفن الراسية في الميناء ، وهو في نفس الوقت يحرص على حصوله على راتبه من الحكومة البريطانية ، إلا إننا سنرى أن بريطانيا تعتمد كثيراً إلى اتخاذ هذه الرواتب الصغيرة كسلاح ضد رؤساء القبائل الذين لا يستمعون إلى مشورتها ولا يأترون بأمرها ، فإذا ما عادوا إلى حظيرة السياسة البريطانية وأبدوا خضوعهم عادت إليهم رواتبهم . ولا ريب أن أفضل اسم لتلك المعاهدات التي ارتبطت بها القبائل العربية مع الحكومة البريطانية هو المعاهدات الولائية ، لأنها تضمن الولاء قبل العطاء فإذا ما توقف الولاء توقف العطاء ، وإذا ما عاد الولاء مرة أخرى عاد العطاء . وسوف نلاحظ هذا التناسب الطردى بين الولاء والعطاء كقاعدة شبه ثابتة في العلاقات بين الحكومة البريطانية وتلك القبائل .

وعلى أية حال ، فقد استمرت العلاقات مضطربة بين الإقامة في عدن وبين سلطان لحج ، ففي سبتمبر ١٨٥٧ أبلغ السلطان على المقيم السياسي بأنه شنت عصابة من قبيلة الصبيحي كانت تقوم باعتداءات قرب الشيخ عثمان ، وقد شكره المقيم على ذلك ، إلا أنه بعد ذلك بوقت قصير تبين للمقيم أن السلطان على نفسه

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 84 of 1857. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, June 26, 1857.

هو الذى دبر هذه الاعتداءات فاضطر المقيم إلى الاحتجاج على ذلك<sup>(١)</sup> .

وفى نحو منتصف يناير ١٨٥٨ كتب السلطان على كتاباً دورياً ، وأرسل نسخاً منه إلى السكاين كومب Combe والملازم كيز Keays والمستر بادجر Rev. W. Badger وهو رجل كانت لإقامته الطويلة فى عدن ، وكذلك لإتقانه اللغة والتقاليد العربية ما جعل له شخصية ونفوذاً كبيرين فى عدن . وفى هذه الوثيقة اتهم السلطان على الإقامة العدنية بعدم التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما ، وكذلك اتهمها بالضغط الدائم عليه وعدم اتخاذ سبل العدالة وميلها إلى مساعدة أعدائه<sup>(٢)</sup> وأنهى السلطان خطابه إلى هؤلاء الأشخاص بهذا التهديد الواضح : « وإنك شاهد بأننى لن أكون ملوماً أمام حكومتكم وقد كتبت بالفعل إلى اللورد إلفينستون Elphinstone والى بومباى بخصوص ذلك ، ولم أتلق أية إجابة مباشرة ومن ثم قررت أن أمنع أتباعى من دخول عدن وأن أغلق حدود بلادى إلى أن تعود الحكومة إلى صوابها » .

وأخذت العلاقات بين السلطات فى عدن وبين السلطان على تزداد سوءاً ، فقد قام السلطان بالقبض على سفير لإمام صنعاء كان متجهاً إلى عدن وحبسه عنده . ثم قام السلطان من ناحية أخرى بتقديم الحماية وحق اللجوء لقاتل بحار السفينة أوكلاند ، كما تواترت الأنباء إلى عدن بأن السلطان على يأوى أيضاً قاتل السكاين ميلان<sup>(٣)</sup> .

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

(٢) Playfair, R.L. p. 173.

(٣) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

ومع بداية فبراير ١٨٥٨ قدم سلطان الفضلى ثلاث شكايات منفصلة عن بعضها إلى المقيم السياسى فى عدن بأن العبادة قاموا باعتداءات على قومه المارين فى الطرق الداخلة فى أراضيهم ، وقتلوا أحدهم ، فطلب المقيم من السلطان على أن يقدم التعويض الكافى عن ذلك ، وأن اقراف مثل هذه الأعمال سوف يؤدى فى النهاية إلى قطع العلاقات معه . وقد أجاب السلطان على ذلك معتذراً عن حادثة القتل ، ووصف الاعتداء الذى قام به أتباعه بأنه ثار عادل لما قامت به هذه القبيلة من عدوان سابق على أفراد شعبه<sup>(١)</sup> .

وفى فبراير ١٨٥٨ قدم أحد الرعايا البريطانيين ويدعى على أبو بكر شكوى ضد السلطان بأنه قد استولى على شحنة من البن مملوكة له ، وأن قيمة هذه الشحنة تصل إلى نحو ألف روبية ، وكانت هذه الشحنة فى طريقها من الداخل إلى عدن ، وقد احتج المقيم على ذلك ، إلا أن إجابة السلطان على كانت كالعادة غير مرضية للمقيم ، فقد قال إنه لم يكن يعلم من هو صاحب شحنة البن ، إلا أنه مسرور لفعله بأنها ملك لعلى أبو بكر ، لأن الأخير عليه ديون للسلطان واستيلائه على هذه الشحنة سوف يؤدى إلى عقد تسوية للأموال المتعلقة بينهما<sup>(٢)</sup> . إلا أن السلطان كان مرتبطاً بمقتضى المعاهدة المبرمة بينه وبين الحكومة البريطانية بتحويل هذه الأمور إلى المقيم السياسى للتحقيق فيها ، وقد اعتبر المقيم هذا التصرف من جانب السلطان على نهجاً لثروة بريطانية وإهانة للسلطات البريطانية<sup>(٣)</sup> .

وقد كانت هناك أمور معلقة بالفعل بين السلطان على وعلى أبو بكر هذا ، فقد كان الأخير حائزاً من السلطان على امتياز استخدام آبار الشيخ عثمان على أن يدفع نسبة معينة شهرياً ، إلا أن السلطان على بعد ذلك بوقت قصير منحه نفس

Playfair, R.L., pp. 173-174.

(١)

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

(٢)

Playfair, R.L., p. 174.

(٣)



الامتياز لأشخاص آخرين وحصل منهم على أموال أخرى في مقابل ذلك . وهكذا نقض السلطان اتفاهه مع على أبو بكر . وعزم أبو بكر الذى كان يستحوذ بالتالى على عقد إمداد حامية عدن بالمياه على أن ينسحب من ارتباطه مع السلطان ، إلا أنه خاف إغضاب الإنجليز ، ومن ثم استمر فى القيام بما يخصه طبقاً للعقد المبرم بينه وبين الإقامة رغم خسارته ، إلى أن سقطت الأمطار فى أكتوبر ١٨٥٧ فأمكنه الانسحاب من اتفاهه مع الإقامة وألغى ارتباطاته الخاصة بنقل المياه من آبار الشيخ عثمان .

وقد قدمنا التفصيل السابق لإظهار أن السلطان على لم يكن له الحق فى الاستيلاء على شحنة البن موضع النزاع ، هذا بالإضافة إلى أن السلطان على مرتبط بموجب المعاهدة القائمة بينه وبين الحكومة البريطانية بأن ينقل مثل هذه المنازعات إلى الإقامة العدنية ، وهو لم يحول هذه القضية إليها بل تمسك بحل هذه المشكلة بنفسه ووفقاً لهواه ، واعتبرت الإقامة هذا التصرف من جانب السلطان نهياً لملكات بريطانية وإهانة للسلطة البريطانية .

أما بالنسبة لرفض السلطان إعادة الثروة التى نهبها أتباعه من الفضلى فإن الإقامة لم تكن تتدخل فى مثل تلك الحوادث طالما أنها تحدث بين الأطراف المتعادية من العرب وبدون تأثير مباشر على المصالح البريطانية ، إلا أنها من ناحية أخرى تهمسك بالحفاظ على سلامة وأمن الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية ، وأن لا يسمح فيها بأية مصادمات ، والحكومة تدفع مشاهرات لرؤساء تلك القبائل لقاء ذلك . ولذا لم تتدخل الإقامة فى النزاع الناشب بين العبدلى والفضلى . إلا أن الاعتداءات والإغارات على الطرق أخذت فى التزايد مما هدد بعزل عدن عن المناطق الداخلية . كما أن المقيم السياسى البريجادير كوجلان أوضح مرة أخرى خطورة ترك قبيلة بعينها تقوم باعتداءات على الطرق فإن : « استمرار النهب لو سمح به لقبيلة واحدة فإن القبائل الأخرى الصديقة لنا سوف تجد أنه من الأفضل لها المشاركة فى هذا الأمر » وقد جاء هذا المعنى على لسان

سلطان الفضلى فى اتهاماته الكثيرة التى أرسلها إلى المقيم ضد العبدلى فقد قال : « ... أنا مرتبط بالحفاظ على الطرق المؤدية إلى عدن وحمايتها من أى اعتداء من جانب أفراد قبيلتى ، وأنت تعلم أن ذلك راجع إلى تعهدى بذلك وبمعونة الله سوف أستمر فى ذلك ، إلا أنتى أرجوك أن تمنع الرؤساء الآخرين من نهب ممتلكات أفراد قبيلتى ، كما فعلوا أخيراً وإلا لأصبح من الظلم منعى لهم من الأخذ بثأرهم . ولو كنت فى حالة حرب مع السلطان على فإن رجاله سيفزون أراضى ، وحينذاك لن أشكو إنيك ، لأننى أعلم أنك تحت تلك الظروف لن تتدخل فى الأمر . إلا أنه إذا كان علينا أن نحافظ على سلامة الطرق فإنه يجب على السلطان على أن يحترمها أيضاً . وبالتأكيد فإن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح لسلطان يتقاضى راتباً منها بأن يتصرف مثل هذا التصرف » .

وتبين أن السلطان على متشبث بموقفه ، وأنه إذا أدى الأمر فسوف يقطع الاتصال بين عدن والداخل ، مما يؤدي إلى توقف إرسال المؤن اللازمة للحامية والسكان ، ومن ثم اقترح المقيم السياسى على حكومة بومباى أنه : « إذا نفذ السلطان على تهديده بإيقاف تمويننا فإننى أقترح الاستيلاء السريع على الشيخ عثمان إلى أن يستجيب إلى مطالبنا ، وأن يقدم تعويضاً عن إجراءاته المعادية الماضية ، وأن يسلم أو يطرد القتلة ، أما مسألة إعادة الشيخ عثمان إليه فأمر يتوقف على مدى سلوكه وولائه » <sup>(١)</sup> .

ويجدر هنا أن نعطي إشارة قصيرة عن أهمية الشيخ عثمان ، فهى قبل تاريخ هذا النزاع بمدى خمسين عاماً لم تكن سوى مزار وبها مسجد يصلى به المسافرين ومحطة للقوافل ، وبعد ذلك بنيت قلعة صغيرة بالقرب منها كان يجرسها بعض أفراد قبيلة العبدلى بقيادة ضابط يعينه سلطان لحج ، أما بقية السكان وعددهم نحو خمسين رجلاً فيعملون فى صيد السمك وجمع الملح . وعلى الرغم من توافر

---

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of (١)  
1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

المياه فلم تقم زراعة هناك . ومنذ ازداد الطلب على المياه في عدن قام السلطان على بتعمين حراسة على الآبار ثم احتل أفراد من قبيلته المنطقة التي تعتبر ملتقى الطرق الآتية من الداخل والسائرة عبرها ، والتي منها تأتي غالبية المؤن الضرورية إلى عدن . فالموقع ذو أهمية بالغة ويعطى للمتحكم فيه الحماية أو المضايقة لكل من يقترب من أبواب عدن ، وهو على بعد ميلين ونصف ميل من خورمكسر الذي يعد نهاية حدود الأراضي البريطانية في اتجاه الحج . أما المنطقة الواقعة بين الشيخ عثمان ولحج فتسكنها عشيرة العذبي وهي فرع من العبدلى .

وبهذه الإشارة القصيرة عن الشيخ عثمان نقيين أن الحماية الموجودة بها لا يمكنها أن تواجه قوة صغيرة من عدن ، هذا بالإضافة إلى أن استيلاء الإنجليز على الشيخ عثمان سوف يؤثر على السلطان تأثيراً كبيراً ، وعلى حد قول المقيم السياسى : « إن استيلاءنا على الشيخ عثمان يعد ضربة قاسية للسلطان على ، فقد يمنعه ذلك من الحصول على أية دخول من الآبار ، هذا بالإضافة إلى فقد راتبه الشهري مما سيؤدى في النهاية إلى سرعة خضوعه لنا »<sup>(١)</sup>.

ومن وجهة النظر البريطانية أيضاً فإن احتلال الشيخ عثمان سوف يؤدى إلى المحافظة على جعل الطرق مفتوحة في كل المراكز حتى في لحج نفسها . وبذا يمكن لعدن المتاجرة مع القبائل الأخرى ، ولن يستطيع السلطان على أن يعوق هذا الاتصال .

ولا ريب أن الوقت كان ملائماً للإنجليز لتنفيذ هذه العملية ، فقبائل الفضلى والمقرى لم تكن فقط موالية لسلطات عدن بل كانت أيضاً في حالة نزاع مع المبادلة . كما أنه بالنسبة للمبادلة أنفسهم فإنهم كانوا في نزاع فيما بينهم ، ولم يمكنهم حينذاك أن يتحدوا دفاعاً عن مصالح السلطان على ، فرتيس العذبي اعتبر منشقاً على السلطان على لصداقته مع الإنجليز ، كما أن السلطان عبد الله

---

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of (١)  
1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

ولى العهد قدم التماساً إلى الإقامة بأن تدفع له أو لأى شخص ينوب عنه مبلغ الثمانين ريال المتى اعتاد أن يتسلمها شهرياً من راتب أخيه ، وهذا التقسيم فى الراتب كانت قد ضمنته الإقامة ، وهذا بوضح أن موقف السلطان على حتى بالنسبة لأخيه وولى عهده وكذلك أفراد شعبه ، سوف يمتعه من مقاومة العدوان البريطانى ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وعلى حد قبول المقيم السياسى كوجلان : « .. إننا لو اضطررنا فى النهاية إلى تنفيذ الإجراء العدوانى السابق ذكره ، فإننى أراها فرصة مواتية لأن تقوم الحكومة بإعادة النظر بالنسبة للراتب الحالى لسلطان الحج ، فهذا الراتب وحده يكفى لدفع مشاهرات لكل الرؤساء المجاورين لعدن » .

وقد طالب كوجلان بأن تدبر القوات اللازمة لإنجاز هذه العملية من الهند ، لأن حامية عدن قد قلت كثيراً نتيجة للقلقل فى الهند ، وأنه قد سحبت وحدات كثيرة إلى هناك ، ولهذا فهو لا يمكنه من ناحية المخاطرة بسحب بعض القوات من حامية عدن لتنفيذ هذه العملية ، ومن ناحية أخرى لا يمكنه السكوت على التهديد بتوقف وصول المؤن إلى عدن ، ولذا فإن المقيم رغم قلة إمكانياته العسكرية فضل الإبقاء على حامية عدن بكامل قوتها ليس فقط لإمكانية تدهور العلاقات مع العرب ، ولكن لأن هذا الإجراء لازم لاعتماد عدن على الداخل من ناحية الإمداد بالمؤن ، وهام جداً بالنسبة لموقع عدن نفسها كموقع استراتيجى هام على خط المواصلات البريطانية بين الهند والمملكة المتحدة ، واسترسل كوجلان بوضع أهمية عدن الآخذة فى الازدياد ..... « ... وقد ازدادت أهمية عدن كثيراً خصوصاً بعد ازدياد المواصلات التجارية عن طريق البحر الأحمر إلى سيلان والهند والصين وأستراليا ، هذا بالإضافة إلى السفن البريطانية التى تأتى إلى هنا لنقل الوحدات العسكرية البريطانية عن طريق البحر الأحمر ، ومشروع الخط البرقى تحت سطح البحر بين السويس وعدن ، ثم على طول الخليج الفارسى ( العربى ) إلى أن يستمر إلى بومباى أو كراتشى ،

مع ازدياد السفن الأجنبية الآتية إلى ذلك الميناء للقيام بالعمليات التجارية . وكل هذه الأمور ذات الأهمية الحيوية لإمبراطوريتنا في الهند ، والتي تتصل بها عدن تماماً تعطى لعدن أهمية لا يمكن إنكارها . وبالنسبة لكل الأمور السابقة فإن أهمية استمرار ورود المؤن من الداخل ، وكذلك وضع سياسة للتعامل مع القبائل في الداخل حتى تزيد من احترامها لنا تبدو واضحة . وقد فشلت الدبلوماسية في الوصول إلى علاج ناجع مع القبائل التي اقترفت الجرائم دون عقاب ، واعتبرت شفقتنا ورحمتنا بها ضعفاً منا . وقد اعترفت حكومة الهند مراراً بضرورة القيام بإجراءات مشددة ، وأنا الآن أرجو الموافقة بأن الوقت قد حان لتنفيذ ذلك »<sup>(١)</sup> .

وتطورت الأمور سريعاً بين السلطان والمقيم ، فقد شعر السلطان — على ما يبدو — بما يدور حوله فأرسل قوة من خمسمائة رجل في أوائل مارس ١٨٥٨ إلى الشيخ عثمان ، وقطع كل اتصال لعدن بالمناطق الداخلية مما أثر تأثيراً خطيراً على وصول المؤن إلى عدن .

ووجد المقيم أنه من الضروري أن يجبر السلطان على تغيير موقفه ، ولذا نظم قوة عسكرية تتكون من ٦٥٧ رجلاً من المدفعية ومدفعية الهاون والمشاة والبحرية والهندسين العسكريين ، وتقدم كوجلان بقواته في ١٧ مارس ، والتحم بالعبادة عند خور مكسر على بعد ميلين ونصف ميل من عدن<sup>(٢)</sup> ... وهنا أطلق العرب عليهم النيران متخذين من الأشجار والتلال سواتر لهم واتخذوا من هذا المكان نقطة للهجوم وكانوا تحت قيادة السلطان فضل الأخ الثاني للسلطان على ، وهاجوا بالفعل بشجاعة ومهارة فائقة ، إلا أنهم في النهاية لم يتمكنهم الصمود تحت

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

(٢) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 7 of 1858. W.M. Coghlan to the Adjutant General of the Army, Bombay, March 19, 1858.

قسوة البيران البريطانية<sup>(١)</sup> . ولم تكن هناك خسائر في الأرواح في الجانب البريطاني ، أما في الجانب العربي فكانت الخسائر نحو أربعين رجل<sup>(٢)</sup> وتقدمت القوة البريطانية إلى قرية الشيخ عثمان ، واستولت عليها بعد قتل بعض العرب الذين حاولوا الدفاع عنها ، وتم الاستيلاء على القلعة والمدفع الوحيد الذي كان بها ، ورفرف العلم البريطاني على برج القلعة ، ثم أمر كوجلان بتدمير قلعة الشيخ عثمان هذه ، وقد دمرت بالفعل بتفجير الذخائر التي كانت موجودة بها<sup>(٣)</sup> .

وفي نفس اليوم الذي سقطت فيه قرية الشيخ عثمان ، أرسل سلطان الحج بعثة من ثلاثة من الرؤساء التابعين له لأجل تحقيق الصلح ، ولطلب خروج الإنجليز من مدينته ، مع تعهده بإجابة كافة مطالب المقيم ، وفتح الطرق الموصلة إلى عدن من الداخل والحفاظة على سلامتها ، وبقبوله لمشورة المقيم السياسي ، وبعدم سلوكه سلوكا معاديا تجاه الإقامة بعد ذلك .

وعندما أيقن كوجلان أنه قد أنجز الغرض من الحملة بنجاح عاد إلى عدن راضياً ، وفي اليوم نفسه فتحت الطرق الممتدة بين عدن والداخل ، وتدفقت المؤن والضروريات بكميات كبيرة<sup>(٤)</sup> .

وقد اعتبرت حكومة بومباي أن الاستيلاء على الشيخ عثمان سوف يحقق لبريطانيا نفوذاً له قيمته في الجزيرة العربية ، أما من ناحية إرسال قوات لتدعيم حامية عدن فإنها رأت أن تؤجل ذلك لحين انتهاء الرياح الموسمية الجنوبية

---

Playfair, R.L., pp. 174-175.

(١)

Hunter, F.M., p. 168.

(٢)

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 146 of 1858. Lieutenant Wilkins to Executive Engineer Aden Captain Tracker, Major of Brigade, March 19, 1858.

(٣)

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 7 of 1858. W.M. Coghlan to the Adjutant General of the Army, Bombay, March 19, 1858.

(٤)

الغربية وكذلك إذا ما سمحت الأحوال في الهند بذلك<sup>(١)</sup> .

وتبين أن سياسة كوجلان القاسية تجاه السلطان قد آتت أكلها ، فقد أصبحت الطرق التجارية مفتوحة وآمنة ، وأصبحت المؤن والضروريات تأتي بانتظام إلى عدن من الداخل ، وكذلك المياه العذبة من الشيخ عثمان وبالقرب من بير أحمد ، وذلك لاستهلاك المدينة والسفن التجارية الراسية في الميناء .

كما أرسل السلطان بعثة من لدنه إلى عدن لإعادة الصداقة والعلاقات الودية بين الإنجليز والعبادلة . وكان من نتيجة هذه الاتصالات إعادة شحنه البن الخاصة بعلى أبو بكر والتي كان السلطان قد استولى عليها مع علمه بأن على أبو بكر هذا رعية بريطانية ، ولا ريب أن هذا السلوك من السلطان على يعد استجداءً لعودة العلاقات الودية بينه وبين الإقامة ، إلا أن المقيم ولو أنه اعتبر هذا المسلك عملاً ودياً إلا أنه كان يود إخضاع السلطان على تماماً ، ورأى أن السلطان كان لا يزال ماركاً على الإقامة ، لأنه لم يرسلوكة مع رسول إمام صنعاء ، أو لحمايته لقاتل السكاكين ميلن ، والذي كان حتى ذلك التاريخ يعيش قرب الحسوة . وأصر المقيم على عدم التعاون مطلقاً مع الذين قتلوا البريطانيين وأهانوا الشرف البريطاني والمصالح البريطانية .

وبات من المتوقع أنه من نتائج عمليات الشيخ عثمان أن يقوم السلطان على تحت قسوة تلك العمليات العسكرية التأديبية ، وتحت ضغط قطع راتبه الشهري بتقديم التعويضات الكافية . وقد حاولت البعثة التي أرسلها السلطان إلى عدن بشتى الطرق الوصول إلى تسوية ، ولم يتورع بعض أفراد البعثة عن اتهام السلطان علناً وأمام المقيم بالنسبة لبعض المواقف ، والتمسوا بعض العذر له لأنه كان يتصرف بمشورة الآخرين<sup>(٢)</sup> . وقد وافق حاكم بومباي على إجراءات

---

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 31 of (١)  
1858. H.L. Anderson to G.T. Edmonstone, Secretary to the Government of India, April 7, 1858.

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, N. 28 of (٢)  
1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, April 3, 1858.

المقيم السياسى السابقة بالنسبة لعملية الشيخ عثمان وكذلك بالنسبة لسلوكه الصارم تجاه سلطان لحج<sup>(١)</sup>.

وقبل أن نترك مسألة الخلاف بين السلطان على سلطان لحج والإقامة فى عدن يجب أن نناقش أسباب هذا الخلاف وأبعاده الحقيقية ، وتبدو أهمية ذلك لأن العبادلة لم يفازعوا الإنجليز تقريباً بعد هذا التاريخ ، فقد كانت العلاقات التى توترت بين سلطان لحج والمقيم فى تلك الفترة هى أعلى درجة فى درجات الخلاف ، ثم انتهى هذا الخلاف ، وأصبحت سلطنة لحج بعد ذلك التاريخ إحدى دعائم الوجود البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية .

ولمناقشة مسألة الخلاف بين السلطان على والمقيم السياسى كوجلان يبدو واضحاً أن السلطان يكن وطنياً غيوراً يود محاربة من سلبوا عدن من سلطنته ، وكذلك لم يكن متأثراً بقوى خارجية فى نزاعه مع المقيم السياسى .

وفى الواقع نستبعد أن يكون الخلاف بين السلطان والمقيم مبنياً على أساس من الوطنية والجهاد ، فقد كان السلطان حريصاً تماماً على استلام راتبه من الإقامة ، وهو قد ذهب بنفسه إلى عدن وألح فى استلام راتبه رغم النزاع الناشب بينه وبين المقيم ، وهو لم يهاجم عدن مطلقاً بقصد استرجاعها . أما من ناحية حرصه على أن يكون الوساطة بين الإقامة وبقية الرؤساء فهذه نقطة لها وجاهاها وقد ناقشناها سابقاً\* . وفى تلك الأثناء لم يكن هناك ظل ظاهر لأية قوى خارجية يمكنها التأثير على السلطان على حتى يخلع على الإقامة راية المصيان .

ونحن نرى — بعد مناقشة تلك العوامل السابقة — أن السلطان كانت تنفازعه عوامل اقتصادية متناقضة . فهو يود المحافظة على راتبه ، وكذلك كان

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 28 of 1858. Resolution by the Honible Board, April 22, 1858.



يحرص على أن يكون الوكيل الوحيد للانجليز في المنطقة والمهيمن على صلاتهم ببقية القبائل طمعاً في بقائه في مركزه الممتاز بالنسبة ابقية هؤلاء الرؤساء ، وفي نفس الوقت يسلك سلوكاً مفاقضاً بوضعه مكوساً عالية على مياه آبار الشيخ عثمان التي تعتمد عليها عدن والبواخر المارة في الميناء في الحصول على المياه العذبة ، وهو يقوم بالنهب في الطرق التجارية الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية ، والتي عن طريقها تعتمد عدن اعتماداً كبيراً في الحصول على المؤن وعن طريقها أيضاً تقوم للعمليات التجارية بين عدن والداخل . وفي سلوكه هذا ما فيه من الإضرار بالمصالح البريطانية . ويبدو واضحاً أن السلطان لم يكن يدفعه في ذلك كله إلا حرصه على جمع المال بشتى الطرق وكافة الوسائل ولو كانت بذلك التناقض .

وعلى أية حال ، فقد أرسل السلطان عدة شكايات إلى حكومة بمبای بالنسبة لسلوك المقيم السياسى ضده وتحيزه إلى غيره من الرؤساء ، ومؤكداً إخلاصه للانجليز ، إلا أنه من أفعاله السابقة لا يعتبر مطلقاً مخلصاً للانجليز وقد علق كوجلان على ذلك بقوله : « .. وبالنسبة لتأكييد السلطان على بأنه يعمل لمصالحتنا ، فإنه يمكن القول باطمئنان بأنه لم يعمل عملاً واحداً أو يدفع ريالاً واحداً من أجلنا »<sup>(١)</sup> وقد طلبت حكومة بمبای من المقيم في عدن أن يبلغ سلطان الحج رسمياً بأن الحكومة سوف تثق فيه بعد أن يخلص للارتباطات التي وقعها مع الحكومة البريطانية وأن ذلك سوف يكون ملائماً لمصالحه بدلا من الانصياع لمستشاريه وتقديمه شكاوى لا معنى لها ضد السلطات في عدن<sup>(٢)</sup> .

وفي ٣ مايو ١٨٥٨ تجدد النزاع بين القبائل ، فقد قاست قبيلة الفضلى من الجماعات التي تقوم بالاعتداءات من العبادلة ، ومن ثم كونت قوة كبيرة

---

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 39 (١)  
of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, May 4, 1858.

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay. Resolu- (٢)  
tion by the Honible Board, May 3, 1858.

كى تنأار لنفسها ، وانضم إليها بعض فروع قبيلة العبدلى الذين انفصلوا عن السلطان على ، وقام هؤلاء بنهب ضواحي لحج بكل قسوة ، وأثناء هذه المنازعات حافظت كل الأطراف على سلامة الطرق الممتدة بين عدن والداخل ، إلا أن اضطراب الأمور فى المنطقة أدى بطبيعة الحال إلى نقص كمية المؤن المنقولة من الداخل إلى عدن<sup>(١)</sup> .

وعندما توفى السلطان على محسن سلطان لحج سنة ١٨٦٢ تنازع إخوته فىمن يخلقه ، فكان عبد الله محسن يرى أنه أولى بالإمارة بموجب وصية والدهم محسن فضل بأن تكون الولاية للأكبر من أولاده ، إلا أن أخويه فضل محسن ومحمد محسن أبيا عليه ذلك بحجة أنه يسىء السلوك مع أهله ، فاتفقت القبائل على تولية ابن السلطان المتوفى وهو فضل بن على ، فبايعوه وهو إذ ذاك شاب صغير ، وبعد مضى عام من توليه السلطنة أدرك السلطان الصغير فضل أن مكائده أعمامه لن تنته . وقام بالفعل اثنان من أعمامه وهما فضل ومحمد بالتصرف فى بعض أمور السلطنة بصفتهم أعماماً وأوصياء على ابن أخيهما السلطان ، وزاد ذلك من حنق عمه الثالث عبد الله محسن<sup>(٢)</sup> وأخيراً وبعد تدخل المقيم السياسى وبموافقة السلطان الصغير فضل بن على تولى السلطنة فضل بن محسن الابن الرابع للسلطان محسن بعد تنازل السلطان فضل الصغير<sup>(٣)</sup> . إلا أن القبائل لم تكن راضية عن هذا التنازل وانضمت نصفها إلى عبد الله محسن ، وحدثت فتن ومعارك كثيرة بين الأخوين ، وكتب السلطان عبد الله محسن خطاباً إلى السلطان أحمد بن عبد الله الفضلى كى يساعده ويتوسط فى النزاع الناشب بينهما وبين أخيه السلطان فضل محسن . إلا أن أحمد بن عبد الله الفضلى لم يتمكن من إصلاح ذات البين لأنه

---

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 45 (١)  
of 1858 W.M. Coghlan to H.L. Anderson, May 3, 1858.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى ص ١٥٥ .

C.U. Aitchison, XI, p. 93.

(٣)

اتهم بحيله إلى السلطان عبد الله محسن . واستمرت الفتن والاضطرابات طيلة حياة السلطان فضل محسن وشد السلطان المتنازل فضل بن عمه أزر عمه فضل محسن في معاركه ضد أخيه عبد الله<sup>(١)</sup> . ويجب هنا أن نوضح أن الإمارة في لحج انتخابية لا إرثية . إلا أن الانتخاب لا يكون إلا من قبل الخاصة ، فالبايعون هم العقال أى حكام الولايات ومن هم في مستوهم ، وهؤلاء يجتمعون مع رؤساء العشائر لينتخبوا ولي العهد الذى يتم انتخابه في عهد السلطان الحاكم فيصبح من ذلك التاريخ مقيداً بالسياستين سياسة لحج وسياسة عدن ورهن الإرادتين ، إرادة المقيم وإرادة السلطان . وكان هذا موطن الضعف في تلك الإمارات العربية الصغيرة كلها ، إذ أنها تسمح للانجليز بالتدخل لتولية حاكم بعينه يكون موالياً لهم ، وذلك بالتأثير على رؤساء العشائر لانتخابه . إلا أن الإنجليز لم يخترعوا هذه الطريقة في الإرث ولم يضعوا قواعدها ولكنهم بلا شك استفادوا لتحقيق مآربهم في المنطقة<sup>(٢)</sup> .

وظلت الأحوال هادئة بين العبادلة والانجليز حتى عام ١٨٦٥ حين بدأت القبائل العربية المجاورة لعدن تثير القلاقل من جديد<sup>(٣)</sup> ، فقام السلطان أحمد ابن عبد الله الفضلى توجيئه قبائله لنهب الطرق الممتدة بين عدن والداخل<sup>(٤)</sup> فتقدمت قوة بريطانية من عدن إلى الداخل لمعاقبته<sup>(٥)</sup> .

وتجدر هنا الإشارة إلى أن السلطان فضل محسن سلطان لحج رافق بنفسه ومعه قوات العبادلة القوة البريطانية إلى أبين ، وقد نال مكافأة من الإقامة تقدر بثمانية آلاف ريال على تقديمه العلف ووسائل النقل للقوة البريطانية التي خرجت

---

(١) أحمد فضل بن علي محسن العبدلى ص ١٥٥ — ١٥٦ .

(٢) أمين الريحاني ج ١ ص ٣٦٢ — ٣٦٣ .

(٣) Hunter, F.M., p. 168.

(٤) أحمد فضل بن علي محسن العبدلى ص ١٥٧ .

(٥) Hunter, F.M., p. 168.

لقتال الفضلى<sup>(١)</sup> . وكانت هذه هي أول مرة يخرج فيها سلطان لحج بنفسه ومعه قواته لمعاونة قوة بريطانية ضد إحدى القبائل الثائرة ، ولاريب أن هذا التصرف من جانب سلطان لحج يوضح إلى حد كبير مستقبل العلاقات بين الإقامة في عدن وبين سلطنة لحج بعد ذلك التاريخ ، فقد بدأ عهد من السلام الدائم بينهما ، وأصبح سلطان لحج هو أحد دعائم الوجود البريطاني في المنطقة . وتم بذلك استقرار الوضع السياسي لبريطانيا في الجنوب العربي .

وعقد ارتباط بين السلطان فضل بن محسن والليفتنانت كولونيل مروث W.L. Merewethe ممثلاً للحكومة الهندية في ١٧ مارس ١٨٦٧ لأجل إقامة قناة بين الشيخ عثمان وعدن لإمداد حامية عدن بالمياه اللازمة ، وجاء في هذا الارتباط أن الحكومة البريطانية ستتكفل بعملية شق هذه القناة ، على أنه من ناحية أخرى ارتبط سلطان لحج بحماية هذه القناة من بدايتها في الشيخ عثمان إلى نهايتها في عدن ، على أن يتقاضى في مقابل ذلك روية واحدة عن كل مائة جالون من المياه ، وعلى أن يقيم من فوائده من هذا المشروع طريقاً ممهداً من خور مكسر إلى الشيخ عثمان ، وعلى أن تقوم الحكومة البريطانية بتمهيد الطريق بين خور مكسر وعدن<sup>(٢)</sup> .

وفي عام ١٨٦٨ اشترت الحكومة البريطانية شبه جزيرة عدن الصغيرة الواقعة إلى الغرب<sup>(٣)</sup> .

واستمر العبادلة مخلصين للإقامة العدنية حتى أن السلطان فضل بن محسن — كما سيأتي تفصيله — طالب بحماية الحكومة البريطانية له من الأتراك الذين احتلوا جزءاً من أراضيه سنة ١٨٧٣ ، وأرسلوا قواتهم لمساعدة أخيه عبد الله الثائر

---

(١) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي ص ١٥٧ .

C.U. Aitchison, XI, pp. 132.133.

(٢)

Hunter, F.M., p. 167.

(٣)

ضده ، إلا أنه بعد تقدم قوة بريطانية من عدن انسحب الأتراك واستسلم إخوة السلطان الثائرون ضده .

وتوفي السلطان فضل بن محسن في يوليو ١٨٧٤ ، وخلفه ابن أخيه فضل ابن علي الذي كان قد تنازل له عن الحكم سنة ١٨٦٣ .

وفي ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ عقدت معاهدة بين الماجور جنرال فرنسيس لوك Francis Loch المقيم السيامي في عدن ممثلاً لحكومة الهند وبين السلطان فضل بن علي محسن فضل سلطان العبدلي وافق السلطان بمقتضاها على بيع ٣٥ ميلاً مربعاً من الأرض الملاصقة للشيخ عثمان بين الحسوة والعماد ، وكذلك ملاحات الشيخ عثمان والقناة التي بينها وبين عدن<sup>(١)</sup> وذلك في مقابل أن يستلم السلطان فضل لقاء هذا البيع مبلغ ٢٥ ألف ريال عدا الراتب الشهري المعتاد أي ٥٤١ ريالاً ، ١١٠٠ شهرياً منها ٦٠٠ من أجل المياه و ٥٠٠ ثمن الملاحات والمجموع ١٦٤١ ريالاً شهرياً يتسلمها سلاطين لحج ما داموا مخلصين لمواد المعاهدة المذكورة . وقد صدّق حاكم عام الهند على هذه المعاهدة في ٧ مارس سنة ١٨٨٢<sup>(٢)</sup> .

واستمر العبادلة مخلصين للإقامة في عدن حتى إنهم كانوا يطلبون عونها في الخلافات بينهم وبين بقية القبائل واستمرت ساطنة لحج في تمثيل دورها كأحد دعائم الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة العربية .

---

C.U. Aitchison, XI, pp. 93-94.

(١)

Ibid., pp. 137-139.

(٢)



## الفصل الخامس

التوسع البريطاني في الجنوب العربي





## أبعاد السياسة البريطانية :

لم يكن الاستيلاء على عدن هو غاية ما تبغيه بريطانيا من منطقة جنوبي الجزيرة العربية وإنما كان هذا الاستيلاء بمثابة نقطة للتوسع وبداية للانطلاق لتأكيد النفوذ البريطاني في منطقة جنوبي الجزيرة العربية وفي البحر الأحمر وعلى الساحل الإفريقي الشرقي ، وكذلك لإبعاد أى ظل لقوى أخرى في الخليج العربي . وقد اتخذت بريطانيا من السبل ما حقق لها سيطرتها على كل هذه الأنحاء سواء بالتهديد أم بالترغيب .

ولكى نوضح أبعاد السياسة البريطانية في المنطقة نتذكر ما قاله لويد جورج مرة من أن المبدأ المرن في السياسة هو أصلح المبادئ لحل المشكلات الخارجية والاستعمارية . وإن من يعمن النظر في بلاد العرب وأحوالها الجغرافية والسياسية المتباينة ، يرى بعض الدهاء في خطة سياسية تمتد في كل مكان دون أن تنقطع أو يمتريها شيء من الضعف ، « مدها من عدن فتصل إلى صنعاء ، ومطها من الكويت فتصل إلى ما وراء الدهناء ومن شرقي الأردن فتصل إلى الجوف فتداعب أطرافها الوهابية وتتعلق بأنامل ابن سعود » .

وإن أجلى ما هنالك من مظاهر المبدأ المرن هو ما يصنع في دار الإقامة بعدن من الأعمال السياسية بينها كلها درجات في الضغط والإرخاء في الربط والحل توجبها أحوال اليمن الأسفل والعشائر القاطنة في تلك الأنحاء ، كيف لا وهناك تباين كبير بين سلاطينها فمنهم الشديد الفقر ومنهم الشديد الغنى ، ولا يمكن للحاكم الذي لا يهيمه من الأمر غير الحكم والمصلحة أن يشملها كلها بنفوذ إلا إذا عمل بقاعدة لويد جورج السياسية .

ولهذه القاعدة مظاهر شتى .. أولها المعاهدات الولائية ثم الرواتب الشهرية أو السنوية التي تختلف باختلاف مكانة كل أمير ، ومدافع الترحيب والتوديع لمن يحجى إلى عدن من السلاطين أو يسافر منها ثم منح الألقاب والنياشين

وكذلك تخصيص الهدايا الموسمية لهؤلاء السلاطين ، والتدخل في السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام ، والتعزب لبيت طامع في الملك على بيت مالك أو عكس ذلك ، وأخيراً وإن كان يصح أن يكون الأخير أولاً . . . المحافظة على استقلال كل سلطان وأمير عملاً برغبتهم وبمصلحة بريطانيا . وفي الواقع فإن كل سلطان أو أمير أو شيخ قبيلة ينبغي الاستقلال التام ولا بأس إذا ما قيد براتب شهري وبهدية كل عام .

وقد عقدت بريطانيا هذه المعاهدات الولائية مع غالبية هؤلاء السلاطين والأمراء والشيوخ بعد احتلالها لعدن مباشرة . ومن الملاحظ أن المعاهدات الولائية — أو معاهدات الصداقة كما تحلو لبريطانيا أن تسميها — والتي عقدتها بريطانيا مع هؤلاء السلاطين تكاد تكون متشابهة وتنحصر في تعهد بريطانيا بحماية القبيلة ضد أى عدوان خارجى في مقابل التعهد السابق .

وكانت سياسة السكا بن هينس أول مقيم سياسى في عدن مبنية على قاعدة فرق تسد لأن الحكومة أو بالأحرى إدارة شركة الهند حينذاك لم تشأ أن تمدد بما يحتاج إليه من الجنود لحماية عدن ، فإذا ثارت إحدى القبائل على الإنجليز ، كان الحاكم البريطانى يثير قبيلة أخرى عليها<sup>(١)</sup> ، وقد جاء في كتاب أرسلته إدارة شركة الهند إلى السكا بن هينس المقيم السياسى في عدن : « ... حرّض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تحتاج إلى قوات بريطانية . . . وأنه وإن كان هدر الدماء مما يؤسف له ، فمثل هذه السياسة تفيد الإنجليز في عدن لأنها توسع الثلة بين القبائل »<sup>(٢)</sup> .

وقد تبين للإنجليز عند احتلالهم عدن أنه يجب لحمايتها وجود جيش كبير يقيم فيها ، وقد يمجزون مع ذلك عن حمايتها إذا لم يكن لعدن منطقة كالدرع

(١) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٣٩ — ٣٤٠ ج ١ .

Jacob, Kings of Arabia, p. 45.

(٢)

يصونها من تعديات العرب الذين يحققون بها من الجهات الثلاث ، أى من الشرق والغرب والشمال ، ويحاربون بشراسة ويعتصمون بالجبال المنيعه ، فالتخذت بريطانيا لذلك سياسة لين تدعمه الشدة ، وبدأت المفاوضات ، وابتاع الانجليز من الأراضي ما لم يستطيعوا أخذه بالسياسة ولم يشاءوا أخذه بالقوة ، فتم لعدن الدرع الذى تحتاج إليه ، وهو خط يمتد من القدير على البحر غرباً إلى دار الأمير شمالاً ، ومنها شرقاً بشمال إلى أم العمد على البحر ثم أقام الانجليز فى هذه المنطقة الإنجليزية الاستحكامات العسكرية ، ونقلوا إليها الجنود من الهند وظلت مع ذلك فى خطر دائم من العرب المحيقيين بها من كل جانب .

وقد يتكلف الدفاع عن عدن ألف ريال على الأقل يومياً ، إذا فرض أنه يتعين أن يقيم بها عشرة آلاف جندي بريطاني ، كما يتكلف الدفاع عن المنطقة التى قدرت أنها درع منيع ألف ريال أخرى ، ونفترض أن حكومة الهند كانت قادرة على أن تسيطر على العرب فى المنطقة فإنها ستضطر إلى مضاعفة قواتها العسكرية فتتضاعف النفقات لتدفع عن هذه القبائل غارات عرب الجبال ، والنتيجة أنهم كلما توغلوا فى المنطقة زادت النفقات والأخطار ، فالولاء إذاً خير من العداء ، على أنه لا بد للانجليز هناك من قوة ترهب الزعماء فى المنطقة ، وبعد ذلك تمنحهم انجلترا الرواتب الشهرية ويكون لها من الصداقة والإذعان ما تريد .

وإذا كان كل أمير يتقاضى من الانجليز نحو أربعائة ريال كل شهر باستثناء سلطان الحج ، وأن فى كل إمارة زعماء يتقاضون مثل هذه القيمة ، فإن مقدار ما تدفعه بريطانيا ضماناً لولاء الأمراء التسعة ورجالهم يبلغ نحو ٧٨٠٠ ريال كل شهر ، أى أنها توفر نحو ضعفها كل يوم ، وبمعنى آخر أن عشرين ألف جندي بريطاني للدفاع عن عدن يقوم مقامهم عشرة من الأمراء والسلاطين<sup>(١)</sup> .

(١) أمين الريحاني ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

كما أن موقع عدن الاستراتيجي الهام كان يحتم وجود هدوء نسبي في  
تستفيد بريطانيا منها فائدة محققة . وعلاوة على ذلك فإن عدن كانت في غاية  
الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، وإن الطريق التجاري الذي تعبر  
خلاله منتجات إنجلترا والهند سوف يحقق التبادل التجاري مع اليمن وحضرموت ،  
هذا بالإضافة إلى أن التجارة مع الشاطئ الأفريقي الشرقى سوف تتركز في سوق  
عدن<sup>(١)</sup> ، لكل ذلك كان لا بد من هدوء الأحوال في عدن ، ولئن يتحقق  
ذلك الاستقرار مع وجود القوات البريطانية فقط ، ومن ثم تبدو واضحة أهمية  
العلاقات الودية مع الحكام العرب في المنطقة ضماناً لولايتهم وربط هذه العلاقات  
بالمشاهرات المالية .

فالسياسة البريطانية هي ذلك الجسم الحى الذى يتعهده السياسة الإنجليز  
بالتربية ويساعد في نموه الزمان « كما كان الإنجليز في بعض الأحيان يتدخلون  
في شئون أصحاب المشاهرات ليصلحوا مثلاً بين صديقين متخاصمين من أصدقائهم  
فيورثهم التدخل مسئولية توجب عليهم الاستمرار ، فيستمررون مصالحين ويكتسبون  
ما لا بد منه من عداً أحد المتخاصمين ويقيمون الحدود بين الفريقين وينصبون  
العمد البيضاء الفاصلة فيجىء من لا يرض بتدخلهم ويرفع تلك العمد بل يكسرها  
فيقوم جاره الذى رضى بالصلح صلح الإنجليز ، ويدافع عنها ويستنصر الإنجليز  
فينصروه بالمال والسياسة وبالرجال أيضاً ليعززوا على الأقل كلمتهم ويثبتوا  
نفوذهم<sup>(٢)</sup> .

وكان هذا هو دور الولاء والعطاء ، واتخذت العلاقات طابعاً واحداً بين  
بريطانيا والقبائل المجاورة لعدن أى تلك المعاهدات الولائية المتشابهة .

إلا أنه منذ بداية التدخل العثمانى في منطقة جنوبى الجزيرة العربية في

I.P., F. 23, Correspondence relating to Aden, No. 16, Minute by the Governor of Bombay, September 23, 1837. (١)

(٢) أمين الريحاني ، المصدر السابق ج ١ ص ٢٨٠ - ٣٨٢ .

سميذات القرن التاسع عشر - والذي سنتحدث عنه بالتفصيل في الفصل السابع من الكتاب - أصبح النفوذ البريطاني مهدداً تهديداً خطيراً ، وبدأ واضحاً أهمية الانتقال من دور الولا. والعطاء ، أى من دور المعاهدات الولاية إلى دور جديد يؤمن النفوذ البريطاني ويدعم بقاءه ، ولم يكن هذا الدور الجديد سوى الحماية التي تمت مع الرؤساء العرب بموجب معاهدات بينهم وبين الحكومة البريطانية .

ويمكن إن نوضح أهمية التدخل العثماني بالنسبة للنفوذ البريطاني في المنطقة بالرجوع إلى ما أبداه الماجور هنتر Hunter مساعد المقيم السياسي فقد قال : « إن التفاهم الحالي مع الباب العالي بخصوص القبائل المجاورة لعدن ، كان على أساس احترام استقلالها لأنها متحالفة وتتقاضى إعانات مالية من جلالة الملكة ... وعلاقتنا مع القبائل لا تضمن - بطبيعة المعاهدات المبرمة معها - استقلالها ، إلا أن الاتفاقيات تنص على أنه بموجب دفع مبالغ معينة يتعهد الرؤساء بالحفاظ على فتح الطرق والحفاظ على صداقة الحكومة البريطانية ، فإذا ما حاول الباب العالي أن يفرى أحداً من الذين يتقاضون رواتب شهرية منا بتحويل اتجاهه عنا فليس لدينا أسانيد دبلوماسية قوية تتركن على حقوق تكفلها معاهدات يمكننا أن نعتد عليها . وحلفاؤنا قد يتحولون عنا ما دمنا على غير اتصال بالمناطق الداخلية ، وهم يملكون القوة التي تمكنهم من قبول سلطة الباب العالي . وإذا ما عقدت معاهدات مع قبائل العبدلى والفضلى والعقربى يتم بمقتضاها وضع تلك القبائل تحت الحماية البريطانية فإنه من الصعب على العثمانيين التدخل في شئون هؤلاء الرؤساء » . واسترسل هنتر يوضح خطورة امتداد النفوذ العثماني بالنسبة للمصالح البريطانية . « ... وإن غالبية إن لم تكن كل القبائل التي انضوت تحت الحكم العثماني خلال السنوات القليلة الماضية تفضل أن تظل تركية » أى أن هنتر كان يرى عقد معاهدات جديدة مع العبدلى والعقربى والفضلى تضع أراضى تلك القبائل تحت الحماية البريطانية ، وأن مثل هذه المعاهدات يمكن عقدها بسهولة ، كما كان يرى أيضاً عقد اتفاقات أخرى

مع قبيلة الحوشبي والعلوى ويافع السفلى تتمتع بمقتضاها هذه القبائل بعدم التنازل أو البيع أو السماح باحتلال أو قبول أى سلطة أخرى عدا بريطانيا ، واقترح هنتر أيضاً تفويض المقيم السياسى فى عدن فى اتخاذ أفضل سياسة تجاه القعطي والقبائل الأخرى الواقعة شرق الطريق التجارى الممتد من عدن إلى المناطق الداخلية ، وأنه بتنفيذ تلك المقترحات يمكن للإقامة فى عدن الوقوف فى وجه التقدم العثمانى فى الاتجاه الشرقى<sup>(١)</sup> . كما أن الليفتنانت جنرال شنيدر Schneider المقيم السياسى فى عدن أبدى وجهة نظره بالنسبة لوجوب عقد معاهدات الحماية مع بعض القبائل مؤيداً وجهة نظر هنتر فى أن فرض الحماية سوف يوقف التدخل التركى فى شئونها<sup>(٢)</sup> .

وقد وافقت حكومة الهند على المقترحات السابقة إلا أنها أوصت بمد رقعة مشروع الحماية حتى يتضمن قبائل العولقى السفلى ودثينة والمهرة والقعيطى وكذلك امتلاك أجزاء من ساحل حضرموت فى الاتجاه الشمالى الشرقى بين أراضى عدن ومسقط واستمرت توصيات حكومة الهند تؤكد « أنه يجب إنفاق كمية قليلة من المال كى نقيم فوراً حماية قوية على القبائل العربية من الشيخ سعيد حتى حدود عمان ، وبذلك يمكن تلافى أية فرصة للتدخل الأجنبى فى عدن أو بين عدن ومسقط ويمكننا أن نطلب من الأتراك حينذاك الموافقة على تحديد الحدود لأراضينا المحمية من اتجاههم »<sup>(٣)</sup> .

ويجب أن نشير إلى مسألة خط البرق التركى بين تعز وعدن ، فقد حاول

---

I.O.L., B. 30, Confidential Memorandum regarding the (١)  
Relations with the Tribes in the vicinity of Aden, especially to in to  
the reference Amir of Zhali, by Major F.M. Hunter, C.S.I. Assistant  
Political Resident at Aden, September 28, 1885.

I.O.L., B. 30, Memorandum by Lieutenant-General J.W. (٢)  
Schneider, C.B., October 1, 1885.

I.O.L., Secret and Political Dep., B. 41, Secret. British Pro- (٣)  
tectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman  
(Muscat) E.N., November 1, 1887.

الأتراك منذ سنة ١٨٧٥ إقامة هذا الخط الذي - إذا ما نفذ - سوف يمر  
بالقبائل العربية التي بينها وبين بريطانيا معاهدات .

وقد أثار هذا المشروع - وإن لم ينفذ في هذا التاريخ - مخاوف بريطانيا من ناحية التدخل التركي في المنطقة خصوصاً وأن الباب العالي كان متمسكاً بالسيادة على كل الجزيرة العربية<sup>(١)</sup>، ومن ثم ظهرت أهمية عقد معاهدات للحماية مع القبائل المجاورة لعدن تجعل هذه القبائل واقعة تحت الحماية البريطانية .

ويجب أن لا ننسى أنه منذ أن استولى دزرائيلي على قبرص سنة ١٨٧٨ ،  
وكذلك بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ ازدادت العلاقات بين الحكومتين البريطانية والتركية توتراً ، وهكذا وجدت السلطات البريطانية في الهند أنه من المرغوب فيه عقد معاهدات الحماية مع رؤساء القبائل العربية المجاورة لعدن خوفاً من أية مفاجآت ، وقد شجع التدخل التركي في شئون بعض هذه القبائل سنة ١٨٨٠ وضع الترتيبات الفعلية لعقد هذه المعاهدات . ولم يكن القصد بطبيعة الحال حماية العرب من الأتراك بل كان عقد هذه المعاهدات أساساً للدفاع عن عدن<sup>(٢)</sup> .

وهكذا يبدو واضحاً أن الحماية التي فرضتها بريطانيا على القبائل الواقعة في منطقة جنوبي الجزيرة العربية لم تكن من مقاصدها السياسية الأولى ، أي أنها اضطرت لعقدها درءاً للأخطار المحيطة بعدن نتيجة للتدخل التركي في المنطقة . وهكذا انتقلت القبائل العربية في تلك المنطقة من دور الولاء إلى دور الحماية فأصبح الإنجليز حلفاء لصديقيهم السلطان أو الأمير العربي والمسؤولين عن استقلاله وسلامه ملكه<sup>(٣)</sup> . كما تعهد هؤلاء السلاطين والأمراء في مقابل ذلك بعدم

I.O.L., Secret and Political Dep., B. 98, Confidential Memorandum on the Proposed Turkish Telegraph Line from Taiz to Aden, April 12, 1882. (١)

H. Ingrams, The Yemen, p. 58. (٢)

(٣) أمين الريحاني ، المصدر السابق ج ١ ص ٢٨٢ .

الاتصال أو الاتفاق أو التعاقد مع أية قوى أو دول أجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية ، كما تمهدوا أيضاً بعدم التنازل أو بيع أو رهن أو تأجير أية أراض من أراضيهم لأية دولة عدا الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup> . ومع عام ١٨٩٦ قبل سبعة عشر من العشرين حاكماً في المنطقة توقيع معاهدات الحماية مع الحكومة البريطانية<sup>(٢)</sup> . وتعتبر هذه المعاهدات التي فرضها الاستعمار البريطاني من أغرب المعاهدات التي فرضها طيلة تاريخه الطويل في استعمار الشعوب<sup>(٣)</sup> فهي لم تكن معاهدات بالمعنى المفهوم ، وكذلك تكاد تكون هذه المعاهدات نسخة طبق الأصل أى أنه ليس هناك أى تغيير في بنودها عند عقدها مع القبائل المختلفة .

ولاريب أنه يبدو واضحاً هنا ما قاله لويد جورج عن المبدأ المرن في السياسة وأنه أصلح المبادئ لحل المشكلات الخارجية والاستعمارية . فالسياسة البريطانية في المنطقة انتقلت من طور المعاهدات الولائية إلى طور الحماية بهدوء ولمواجهة الموقف الناجم عن التدخل التركي في المنطقة ، وعلى حد قول أمين الريحاني<sup>(٤)</sup> فإن السياسة البريطانية هي ذلك الجسم السياسي الحى الذى يساعد في نموه الزمان .

ولم تكن علاقات بريطانيا بهذه السلطنات والمشيخات تعنى السيطرة الإدارية عليها ، بل إن الأمر لم يتعد في بعض الأحيان سوى عقد المعاهدات الولائية ، ومنح المشاهرات ، ثم عقد معاهدات الحماية دون ما تدخل فعلى في شئون هذه السلطنات ، أى أن القصد الفعلى من هذه المعاهدات ومن هذه العلاقات لم يكن سوى تأمين عدن والحفاظة عليها ، وكذلك تأمين الطرق الممتدة بين

C.U. Aitchison, vol. XI, p. 158.

(١)

The Middle East, A Political and Economic Survey, p. 103.

(٢)

(٣) قحطان محمد الشعبي ص ٣٤ .

(٤) ملوك العرب ، ص ٣٨٢ .



عدن والمناطق الداخلية ضماناً لوصول المواد التموينية إلى عدن ، وضماناً لانتظام التبادل التجارى بين عدن والداخل .

ويجب أن لا ننسى أنه بينما كانت سياسة القبائل العربية تختلف من قبيلة إلى أخرى ومن حاكم إلى حاكم فإن السياسة البريطانية كان ينفذها المقيم السياسى فى عدن وفق رغبات حكومة بومباى وحكومة الهند ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية فى لندن والحكومة البريطانية أيضاً<sup>(١)</sup> . وعلى الرغم من أن أبعاد السياسة البريطانية فى سلطنات ومشيخات الجنوب كانت تتغير من آن لآخر طبقاً لتغير المقيمين السياسيين فى عدن ، فإن هذه السياسة كانت تلتزم بصفة عامة بعدم التدخل فى شئون القبائل إلا بالقدر الذى يسمح بالمحافظة على المصالح البريطانية<sup>(٢)</sup> ، بمعنى أنه إذا ما حدث شقاق أو عراك بين قبيلتين فإن المقيم السياسى لا يتدخل لفض هذا النزاع إلا إذا هدد هذا النزاع أمن وسلامة الطرق الممتدة بين عدن والداخل ، وهدد بالتالى عملية وصول المؤن من الداخل إلى عدن . وهذا يؤكد مرة أخرى ما ذهبنا إليه من عدم وجود سيطرة فعلية بالنسبة للإقامة المدنية على سلطنات وإمارات الجنوب وإنما لم يكن هناك سوى علاقات لتأمين سلامة عدن والمحافظة على استقرار الأمور فيها .

وبعد أن ألقينا تلك النظرة العامة على أبعاد السياسة البريطانية فى المنطقة ، سنتكلم بالتفصيل عن علاقة بريطانيا بسلطنات ومشيخات جنوبى الجزيرة العربية وسوف نجد هناك قاعدة شبه ثابتة ، وتبدأ بمقد معاهدات الصداقة أو كما نسميها نحن المعاهدات الولائية ، إلى أن تطور الأمر وأعلنت بريطانيا الحماية على غالبية القبائل فى المنطقة .

ويجب أن نوضح أيضاً أن بريطانيا فى علاقاتها مع تلك السلطنات

H. Ingrams, op. cit., p. 53.

(١)

Jacob, op. cit., p. 252.

(٢)

والمشيخات إنما كانت تتعامل معها عن طريق سلطنة لحج منذ سقوط عدن سنة ١٨٣٩ ، إلا أن بريطانيا عدلت من سياستها مع خمسينات القرن التاسع عشر وأصبحت تتعامل مع القبائل مباشرة دون وساطة سلطنة لحج بعد أن ثبت عدم جدوى هذه السياسة . لذا فإننا سنهتم في هذا الفصل بالعلاقات بعد أن أصبحت مباشرة بين بريطانيا والسلطنات والمشيخات ، وقد غطى الفصل السابق تلك العلاقات عند ما كانت سلطنة لحج تقوم بدور الوساطة بين الإقامة العدنية وبقية الإمارات . ويجب أن لا ننسى أيضاً فائدة الرجوع إلى ما جاء في مقدمة هذا البحث بالنسبة للقبائل المختلفة وحدودها ومواقعها حتى إذا ما تكلمنا عن علاقاتها ببريطانيا يبدو واضحاً طبيعة هذه العلاقات وأهميتها .

#### العلاقات مع الصبيحي :

تحتل قبيلة الصبيحي المنطقة من الساحل بين رأس عمران وباب المذنب<sup>(١)</sup> . وبعد سقوط عدن في أيدي البريطانيين دخلت أقسام قبيلة الصبيحي في ارتباطات للصدقة مع السكاكين هينس في التاسع عشر والعشرين من فبراير ١٨٣٩ ، وقد تعهد شيوخ الصبيحي بمقتضى هذه الارتباطات بالمحافظة على سلامة عدن وعدم القيام بالاعتداءات على الطرق المارة في أراضيهم . وحتى عام ١٨٧١ كان من رؤساء الصبيحي الذين يتناولون راتباً من الحكومة البريطانية هم رؤساء عشائر الديوبني والرويجي . وفي عامي ١٨٧٠ و ١٨٧١ اتهمت السلطات البريطانية عشيرة المنصوري بأنها تقوم بالاعتداءات في الطرق<sup>(٢)</sup> فأرسلت إليهم الإقامة بعض قوات عدن<sup>(٣)</sup> — التي كانت قد ازدادت منذ عام ١٨٦٥ للسيطرة على الأمن — ونشأ عن ذلك تلاحم نتج عنه مقتل أحد الزعماء وغالبية جماعته<sup>(٤)</sup> .

(١) أمين الريحاني ، المصدر السابق ص ٣٨٣ .

(٢) C.U. Alchison, vol. XI, pp. 140-143.

(٣) F.M. Hunter, p. 169.

(٤) C.U. Alchison, vol. XI, p. 95.

(٢)

(٣) H

(٤) H

وبذلك أمكن إجبار قبيلة الصبيحي على الامتنال للهدوء فترة من الزمن<sup>(١)</sup>. وهكذا ساءت العلاقات بين الإقامة في عدن وبين قبيلة الصبيحي ، إلا أنه في مايو ١٨٧١ جاء رؤساء القبيلة إلى عدن وقدموا ولاءهم مرة أخرى ودخلوا في ارتباطات جديدة في ١٣ مايو ١٨٧١ تمهدوا بموجبها بالحفاظ على سلامة وأمن الطرق الداخلية وإعادة الأموال المنهوبة وإلغاء ضرائب المرور في مقابل الرواتب الشهرية التي تراوحت بين ٢٥ — ٤٠ ريالاً شهرياً لكل رئيس . كما ارتبط رئيس عشيرة المنصوري — التي دأب أفرادها على إثارة القلاقل — بارتباط آخر تعهد فيه بمسئوليته عن سلوك أفراد عشيرته . كما عقد اتفاق منفصل مع رئيس عشيرة العطيفي تعهد بموجبه بحماية بحارة السفن التي تتحطم بالقرب من سواحلها وكذلك تعهد بإعادة الجنود الهاربين من الخدمة العسكرية في عدن<sup>(٢)</sup>.

إلا أن القبيلة لم تظل مخلصه للإقامة المدنية واستمرت تهدد القوافل التجارية الداخلة والخارجة من وإلى عدن ، كما قامت عشيرة البرهيمي من القبيلة بالجهد الرئيسي في الاعتداءات على الطرق الداخلية ، مما أدى بالمقيم إلى إرسال حملة برية وبحرية عليها سنة ١٨٧٨ وقد أمكن لهذه الحملة أن توقف نشاط هذه العشيرة المعادي للإقامة وتوقفت بالفعل عمليات النهب هذه والتي كانت تقوم بها هذه العشيرة<sup>(٣)</sup> إلا أن القبيلة ككل لم توقف عمليات النهب ، مما أدى بالمقيم إلى التدخل واتخاذ سياسة جديدة لتأديب هذه القبيلة التي لم تمتثل للإقامة ، فعقد اتفاقاً في ٥ مايو ١٨٨١ مع سلطان الحج ، وضعت بمقتضاه قبائل الصبيحي تحت حكم سلطان الحج الذي تعهد في مقابل ذلك بمسئوليته عن كل القلاقل التي يثيرها أفراد قبيلة الصبيحي ، كما تعهد بتقديم التعويضات في هذه

F.M. Hunter, p. 169.

(١)

C.U. Aitchison, pp. 143-147.

(٢)

Ibid., p. 96.

(٣)

الحالات . كما تعهد المقيم بدفع الرواتب التي كانت تدفع لرؤساء عشائر المخدومي والمنصوري والدويني والرويجي لسلطان العبدلي<sup>(١)</sup> . إلا أن سلطان لحج لم يستطع تنفيذ مواد هذه الاتفاقية ، فإن القبيلة التي لم تتمثل للاقامة كان من السهل عليها أن لا تقدم ولاءها لسلطان لحج ، واستعادت الصبيحي مكانتها السابقة وعلاقاتها المستقلة مع المقيم كما أعيدت إلى الرؤساء رواتبهم الشهرية .

وفي عام ١٨٨٩ عقدت معاهدات الحماية مع رؤساء عشائر العطيفي والبرهيمي ، وتم التصديق عليها في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠<sup>(٢)</sup> وهكذا نجد أن السياسة البريطانية بعد أن كانت تتعامل مع القبائل المجاورة لعدن عن طريق سلطة لحج أصبحت تتعامل مباشرة مع رؤساء تلك القبائل ، إلا أن هذه السياسة المرنة عند ما وجدت أن قبيلة الصبيحي لا تمثل وحدة قائمة بذاتها بل إن عشائر هذه القبيلة لها نوع من الاستقلال وإمكانية التصرف الخاص ، فإن السياسة البريطانية فضلت أن تعقد معاهدات الحماية بين الحكومة البريطانية والعشائر الصغيرة أى مع أقسام من القبائل .

وعلى أية حال ، فبمقتضى هذه المعاهدات أصبحت غالبية القبيلة منذ ذلك التاريخ تحت الحماية البريطانية . وتعهد رؤساء العشائر المعنية بمقتضى المعاهدة بعدم الاتصال أو الاتفاق أو التعاقد مع أية قوى أو دول أجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية . وتعهد هؤلاء الرؤساء أكثر من ذلك بأن يبلغوا المقيم في عدن فوراً بأية محاولات لقوى أخرى بالتدخل في أراضيهم . كما ارتبط هؤلاء الرؤساء أيضاً بعدم التنازل أو بيع أو رهن أو تأجير أية أراض من أراضيهم لأية دولة عدا الحكومة البريطانية<sup>(٣)</sup> ، وسوف نجد أن معاهدات الحماية هذه سوف تتكرر بنفس بنودها تقريباً عند عقدها مع بقية القبائل . ولم تكن حماية

C.U. Aitchison, pp. 135-137.

(١)

Ibid., p. 96.

(٢)

C.U. Aitchison, pp. 148-151.

(٣)

قوية مؤثرة ، بل إن الأمر لم يعد إيجاد أسانيد قوية وموقفاً يسمح للحكومة البريطانية بمواجهة التدخل التركي المتزايد في المنطقة وإبعاد أى ظل لأية قوى مناوئة عن عدن ، والطرق المؤدية إليها .

### الملاقات مع الفضلى :

بعد الاحتلال البريطاني لعدن ، عقد ارتباط بين السلطان أحمد بن عبد الله الفضلى والسكاكين هينس في ٨ يوليو ١٨٣٩ ، وبمقتضى هذا الارتباط تمهدت الإقامة بأن تدفع للسلطان أحمد ولإخوته الرواتب التى كان يدفعها لهم سلطان العبدلى ، إلا أنه فى حالة قيام أحد أفراد قبيلة الفضلى بأعمال عدوانية فى عدن أو الطرق المؤدية إليها من الداخل ، فإن هذا الارتباط يعتبر لاغياً حتى تعاد الثروات المنهوبة . واتفق على أن يبدأ دفع الرواتب اعتباراً من يناير ١٨٣٩ وكل ستة أشهر<sup>(١)</sup> .

والفضلى من القبائل القوية التى تقع أراضيها شمال شرق عدن ، وهى تمتد مسافة مائة ميل على طول الساحل من الحدود الشرقية للعبدلى قرب العباد إلى الحد الغربى للعولقى<sup>(٢)</sup> .

ونتيجة لضعف شخصية السلطان على بن محسن سلطان الحج منذ ١٨٤٩ قامت بعض القبائل المجاورة لعدن عدة سنوات بارتكاب سلسلة من الإغارات وقتل بعض الضباط الإنجليز — كما تبين من الفصل السابق — حيث كان السلطان عاجزاً عن منعهـم أو إنزال العقاب بهم ، كما أن مجهوداته الفعلية لتحقيق رغبات الحكومة البريطانية فى تقديم الذمويضات عن هذه الأضرار جرت عليه عداوة قبيلة الفضلى المنافسة ، والتى قامت بحماية بعض قنلة البريطانيين ، والتى سمعت أيضاً إلى إثارة القبائل المجاورة ضد البريطانيين . وهكذا وفى ١٨٥١

Ibid., p. 152.

(١)

(٢) أمين الريحانى ، المرجع السابق ج ١ ص ٣٨٣ .

أوقف صرف الراتب المخصص لرئيس الفضلى في اتفاق ١٨٣٩ حتى يقوم بطرد قتلة الضباط البريطانيين الذين وجدوا ملجأ في أراضيه . ومع بداية عام ١٨٥٧ ارتبط سلطان الفضلى بحماية الطرق الموصلة إلى عدن والمارة عبر أراضيه كما تعهد بطرد قتلة البريطانيين من بلاده وهكذا عاد إليه راتبه مرة أخرى .

وكما قلنا فقد أدى عدم مقدرة سلطان لحج على منع القبائل المحيطة بعدن من نهب القوافل المارة في أراضيه ، إلى ضرورة تغيير سياسة التعامل معها وبداية التعامل المباشر مع رؤساء هذه القبائل بدلاً من الاتصال بهم عن طريق سلطان لحج<sup>(١)</sup> . وتنفيذاً لهذه السياسة أرسل المقيم السياسى في عدن البريجادير كوجلان مبعوثاً سياسياً من لدنه هو رسام H. Rassam لتقريب وجهات النظر مع رئيس الفضلى . وعندما وصل رسام إلى ميناء شقرة عاصمة الفضلى استقبله السلطان وأفراد القبيلة بمنتهى الحفاوة . وقد تعهد السلطان باستخدام كل قوته للمحافظة على سلامة وأمن الطرق المؤدية إلى عدن كما تعهد بمنع أفراد قبيلته من نهب أية بضائع أو قوافل تمر في الطرق الداخلة في حدوده . وقد سجل رسام أنه من المرغوب فيه التحالف مع السلطان أحمد سلطان الفضلى<sup>(٢)</sup> ضماناً لحسن سلوكه تجاه الإقامة وتأميناً للتجارة المارة عبر أراضيه بين عدن والمناطق الداخلية .

وظلت العلاقات حسنة بين أحمد بن عبد الله سلطان الفضلى وبين المقيم عدة سنوات ، كما حاز هذا الرئيس على رضا الحكومة البريطانية بتصرفه الموالى لها عند تحطم السفينة ستاتلى Stateli في يناير ١٨٦٤ . إلا أنه بعد ذلك بقليل استأنف السلطان أحمد موقفه العدائى من سلطات عدن ، ويرجع ذلك إما بسبب عدم رضائه عن المكافأة التى قدمت له مقابل خدماته للإقامة عند

C.U. Aitchison, vol. XI, pp. 96-97.

(١)

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 16 of (٢)  
1858. H. Rassam : Employed on a Political Mission to Brigadier  
WM. Coghlan, Aden, February 4, 1858.

تحطم السفينة ستاتلى أو بسبب غيرته من توثق العلاقات بين الإقامة المدنية وسلطان الحج . وعلى أية حال فقد قام سلطان الفضلى أحمد بن عبد الله بضرب معاقل عدن ، ثم اعتدى على إحدى القوافل وجمع قوات ضخمة بغرض تدمير محصولات قبيلة العبدلى وتحدى سلطات الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup> .

وهكذا وجدت الإقامة أن لا بد لها من توجيه ضربة لهذا السلطان الخارج عن طاعتها ، وفى ديسمبر ١٨٦٥ تقدمت نحوه قوة من عدن تتكون من ٢٠ من الإنجليز و ٣٠٠ من المشاة الهنود و ٤ قطع مدفعية ، وكل هذه القوة كانت بقيادة الكولونيل وول كومب Woll Combe ورافق الحملة المقيم السياسى فى عدن السير وليم مروث W. Merewethe وكانت قوات الفضلى على بعد ثمانية أميال من الشيخ عثمان ، حيث تلاقت القوتان ، إلا أن قوات الفضلى هزمت بسرعة ، وتقدمت القوات المنتصرة بعد تعزيزها إلى أراضى الفضلى ، ودمرت قرى أصالح والكور والعمودية ، وعادت إلى عدن بعد أن استغرقت فى هذه العملية أحد عشر يوماً . كما قامت بعض قطع الأسطول بمهاجمة ميناء شقرة من البحر ودمرت قلاعها ، وهكذا فقد أهالى الفضلى كل شيء<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً عقد اتفاق بين الطرفين فى ٢٧ مايو ١٨٦٧ ، وافق المقيم بمقتضاه على التنازلى عن الأحداث والخلافات الأخيرة ، وتعهد السلطان أحمد بن عبد الله بالمحافظة على العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية ، وبالامتناع هو وأتباعه عن القيام بالأعمال العدوانية تجاه البريطانيين ، وتعهد السلطان أيضاً بحماية التجار والمسافرين عبر أراضيه وبمحاكمة أى فرد من أفراد قبيلته يقوم بعمل يخالف ذلك<sup>(٣)</sup> . وطبقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق كان على السلطان أن يبعث بأحد أقاربه كى يقيم فى عدن بصفة دائمة كرهينة ، ولكن

C.U. Aitchison, vol. XI, p. 97.

(١)

F.M. Hunter, p. 168.

(٢)

C.U. Aitchison, vol. XI, p. 154.

(٣)

بعد وفاة السلطان أحمد بن عبدالله في عام ١٨٧٠ أوقف تنفيذ هذه المادة من الاتفاقية . وبعد التصديق على هذه المعاهدة في ١٨٦٧ بقليل ، رفع راتب سلطان الفضلي من ٣٠ إلى ١٠٠ ريال شهرياً ، وبعد وفاة السلطان أحمد عبدالله سنة ١٨٧٠ خلفه أبنه الأكبر حيدرة الذي قتل سنة ١٨٧٧ وخلفه ابنه في السلطنة وقد صدقت الحكومة البريطانية على هذا التعاقب<sup>(١)</sup> .

وفي ١٨ ديسمبر ١٨٧٢ عقد اتفاق آخر لتأكيد الصداقة بين الحكومة البريطانية وقبيلة الفضلي ، وقعه كل من المقيم السياسي في عدن الماجور جنرال تشارلس ولیم ترمنهر Charles William Tremeneere والسلطان حيدرة ابن أحمد عبدالله الفضلي ، وتمهد السلطان حيدرة بمقتضى هذا الاتفاق بإلغاء ضرائب المرور على البضائع الآتية من وإلى عدن والمارة عبر أراضيهِ ، وفي مقابل ذلك رفع الراتب الشهري لرئيس القبيلة ثمانون ريال أى أنه أصبح مائة وثمانون ريال شهرياً .

وفي عام ١٨٨١ عقد اتفاق أنهى مشكلات الحدود بين الفضلي والعبدلى بأن حدد حدود كل منهما . وقد حضر المقيم السياسي في عدن البريجادير جنرال فرانسيس لوك Francis Loch عقد هذا الاتفاق ، وتم الاتفاق على أن حدود الفضلي تلاقي الحدود البريطانية عند العماد ، ثم تمتد مسافة ميل ونصف ميل غرباً إلى الشاطئ الشمالى الشرقى للوادي الصغير ، ومن هذه النقطة يمتد خط الحدود حتى يلاقى حسوة المصيفرة ، أما خط حدود العبدلى في الاتجاه الغربى فيمتد إلى بير على وبير درويش<sup>(٢)</sup> .

واستمرت الإقامة في التدخل في المنازعات الداخلية بين القبائل ، ففي عام ١٨٨٣ قامت قبيلة العوالق السفلى بمحاولة لغزو أراضي الفضلي فأرسلت الإقامة

Ibid., p. 98.

(١)

C.U. Aitchison, pp. 155-156.

(٢)



قوة من عدن بطريق البحر لمعاونة الفضلى وكان لذلك التدخل أثره إذ انسحبت قوات العوالق السفلى وتلى ذلك انسحاب القوة البريطانية . وبعد ذلك بقليل قامت العوالق السفلى مرة أخرى بمحاولة لغزو أراضي الفضلى ، إلا أنهم منوا بهزيمة ساحقة .

وهكذا ازدادت العلاقات توثقاً بين الإقامة العدينية وسلطنة الفضلى حتى أن الإقامة علوت السلطنة بقواتها لصد الغزاة ، واستمرت تلك العلاقات الوثيقة إلى أن وقعت معاهدة الحماية في أغسطس ١٨٨٨ ، وتم التصديق عليها في فبراير ١٨٩٠ . ولا تختلف هذه المعاهدة عن تلك التي عقدت مع الصبيحي سوى في اختتام الموقعين عليها .

ولم يكن عقد معاهدة الحماية يعنى استقرار الأمور للانجليز ، ففي عام ١٨٩١ ، قام بعض أفراد قبيلة الفضلى بالنهب والإضرار بالمصالح البريطانية ، ومن ثم فرضت غرامة على رئيس القبيلة قدرها ألف روبية ، كما أوقف دفع راتبه الشهري وأعيد تنفيذ المادة الرابعة من اتفاقية عام ١٨٦٧ التي تنص على إقامة أحد أقارب السلطان بصفة دائمة في عدن كرهينة . وفي ديسمبر ١٨٩١ قدم السلطان خضوعه التام ، ومن ثم قامت حكومة الهند بالعفو عنه وأعادت إليه راتبه<sup>(١)</sup> ، واتخذت العلاقات طابع الاستقرار بين الإقامة والسلطنة منذ ذلك التاريخ .

### العلاقات مع العفري :

تقع هذه القبيلة بين الأراضي البريطانية في عدن والصبيحي والعبادلة وبها مدينة أو قرية واحدة هي بير أحمد<sup>(٢)</sup> ، وبعد سقوط عدن سنة ١٨٣٩ عقد ارتباط في ٤ فبراير ١٨٣٩ بين الكابتين هينس والشيخ حيدرة مهدي رئيس

Ibid., pp. 98-99.

(١)

(٢) أمين الريحاني ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٨ ؛

العقوبى وهو الارتباط الذى عقد هينس مثله مع كافة الرؤساء العرب فى المنطقة أى ارتباط للصداقة والسلام بين الطرفين . وقد حافظت قبيلة العقربى على هذا الارتباط حتى يوليو ١٨٤٠ أى حتى الهجوم الثالث الذى قامت فيه القبائل بالمحور على قلعة عدن ، فمنذ ذلك التاريخ أصبح موقفهم عدائياً تجاه البريطانيين .

وفى عام ١٨٥٠ قتل العقاربة بحاراً من السفينة أوكلاند Auckland وأدى ذلك إلى ضرب ميناء بير أحمد واستمر ذلك الموقف العدائى بضع سنوات ، إلى أن عادت العلاقات الودية بين الإقامة والسلطنة فى ١٢ أبريل سنة ١٨٥٧ عندما جدد الشيخ عبدالله باحيدرة رئيس القبيلة تعهده بقرار السلام وبنياته الحسنة تجاه الإنجليز<sup>(١)</sup> كما ارتبط بوضع بلاده وثرواته فى خدمة الحكومة البريطانية .

وفى عام ١٨٦٣ عقد اتفاق آخر بين الشيخ عبد الله باحيدرة مهدي رئيس العقارب والبريجادير وليم ماركس كوجلان المقيم السياسى فى عدن ، تعهد الشيخ بمقتضاه بعدم بيع أو رهن أى جزء من شبه الجزيرة المسماة جبل إحسان ( عدن الصغيرة) ويتضمن ذلك خوربير أحمد والغدير ويندر فقم ، وفى مقابل ذلك تسلم حصاة سريرة من ثلاثة آلاف ريال وراتباً شهرياً من ٣٠ ريال<sup>(٢)</sup> .

إلا أن الحكومة البريطانية لم تعتبر هذه الإجراءات مرضية تماماً بالنسبة لأهمية تلك المنطقة ، ومن ثم أصدرت تعليماتها إلى المقيم بأن يفاوض من أجل الاستحواذ التام على شبه جزيرة عدن الصغيرة<sup>(٣)</sup> ، ونتيجة لجهود المقيم عقد اتفاق فى هذا الشأن بين الشيخ عبد الله باحيدرة مهدي والجنرال السير ادوارد رسل المقيم السياسى فى عدن ، وقد ارتبط الشيخ حميدة بمقتضى هذا الاتفاق

C.U. Aitchison, p. 99.

(١)

Ibid., pp. 159-161.

(٢)

C.U. Aitchison, p. 99.

(٣)

بييع شبه الجزيرة المسماة جبل إحسان ، وكذلك خور بير أحمد والغدير وبندر فقم وأية أراض واقعة بين خور بير أحمد وبندر فقم . كما ارتبط الشيخ حيدرة أيضاً بعدم البيع أو التنازل لأية قوى أخرى عدا الحكومة البريطانية عن أية أراض في جبل رأس عمران أو الأراض الواقعة بين رأس عمران وجبل إحسان ، وفي مقابل ذلك تناول الشيخ حيدرة مبلغ ثلاثين ألف\* ريال بصفة عاجلة من المقيم كما رفع راتب شيخ العقربى من ٣٠ إلى ٤٠ ريال شهرياً<sup>(١)</sup>.

واستمرت الأحوال هادئة بين الإقامة والعقربى . ولم تلبث أن اندلعت العداوة الكامنة بين قبيلتي العبدلى والعقربى سنة ١٨٨٧ . وفي أغسطس من ذلك العام حاصر العبادلة بير أحمد ، وحينذاك تدخل المقيم لاضطراب الأمور عند الحدود البريطانية قرب الحسوة ، نقيجة لذلك الاشتباك بين العبادلة والعقاربة . واضطر العبادلة — تحت ضغط المقيم — إلى الجلاء عن أراضى العقربى ، وعاد السلام مرة أخرى في ديسمبر من نفس السنة . ونلاحظ هنا مرة أخرى أن الإقامة العدنية لا تتدخل في المنازعات بين القبائل إلا عندما تكون لتلك المنازعات تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على المصالح البريطانية .

وفي عام ١٨٨٧ بدأت المفاوضات بين الإقامة وشيخ العقارب كي تحصل حكومة الهند على الشريط الساحلى الأمانى لربط الحدود البريطانية في الحسوة مع بندر فقم ، وعقد اتفاق لشراء ذلك الشريط الساحلى ، وافق بمقتضاه الشيخ حيدرة مهدي شيخ العقارب في ١٥ يوليو ١٨٨٨ على بيع ذلك الشريط الساحلى ، في مقابل ألفى روبية . وحددت الأرض التى اشتريتها حكومة الهند بأنه تمدها من الشمال أراضى العقربى ومن الجنوب البحر وعدن الصغيرة البريطانية ومن الشرق الأرض البريطانية ومن الغرب البحر عقد بندر فقم ، وأنه ليس للشيخ عبد الله حيدرة مهدي أو خلفائه أية أحقية في المطالبة بذلك الشريط الساحلى بعد توقيع

\* جاء في نص المعاهدة أن المبلغ هو ٣٠,٠٠٠ كراون ألماني ، ويبدو أن القيمة واحدة .

C.U. Atchison, pp. 161-162.

(١)

هذه الاتفاقية<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٨٨٨ وأسوة بما اتبع مع بقية القبائل في المنطقة عقدت معاهدة الحماية مع العقربي ، وقعها عبد الله حيدرة مهدي العقربي ، كما وقعها البريجادير جنرال آدم جورج هوج Adam George Forbes Hogg المقيم السياسي في عدن ، وهي تشبه تلك التي عقدت مع القبائل الأخرى ، وتم التصديق عليها في ٢٦ فبراير ١٨٩٠ .

### العلاقات مع العوالق العليا :

تمتد أراضي العوالق العليا في المنطقة التي تمتد من حدود الفضلي الغربية إلى الحدود الشرقية للذيببي ، إلا أن موانئ عرقة وحورة السفلى الواقعة على هذا الساحل يسيطر عليها شيوخ مستقلون . ولم تعقد معاهدات أو ارتباطات مع سلطان العوالق العليا<sup>(٢)</sup> ، حتى عام ١٩٠٣ حيث عقدت بينه وبين الإقامة المدنية معاهدة للصدقة<sup>(٣)</sup> .

### العوالق السفلى :

وتحدها شمالا العوالق العليا وجنوباً البحر العربي وشرقاً قبيلة الذيببي وغرباً بلاد الفضلي<sup>(٤)</sup> .

وقد بدأت علاقات الإقامة المدنية بهذه القبيلة في عام ١٨٥٥ حيث دخل السلطان منصور بن أبي بكر مهدي العوالق السفلى في اتفاق مع المقيم<sup>(٥)</sup> ، وكان

---

Ibid., p. 163.

(١)

C.U. Aitchison, p. 100.

(٢)

(٣) أمين الريحاني ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٤ .

(٤) أحمد حسين شرف الدين ص ٤٠ .

C.U. Aitchison, p. 100.

(٥)

هذا الاتفاق بخصوص تجارة الرقيق وتعهد السلطان بموجبه بمنع استيراد الرقيق من أفريقيا إلى بلاده<sup>(١)</sup>.

وكانت سلطة رئيس العوالت السفلى محدودة على قبيلته ولم يستطع أن يمنع نهب أفراد قبيلته للسفن التي تتحطم على سواحلها إلى أن تعهد بموجب اتفاق في سنة ١٨٧١ مع الإقامة بأن يبذل جهده في سبيل منع هذه الاعتداءات في المستقبل وأن يحمي ويعيد إلى عدن بحارة السفن الغارقة الذين قد يلجأون إليه.

وقد عقدت معاهدة الحماية مع رئيس العوالت السفلى ، وتم التصديق عليها في ٢٦ فبراير ١٨٩٠ . وتسلم هذا الرئيس راتباً شهرياً قدره ٣٦٠ ريال اعتباراً من عام ١٨٨٨<sup>(٢)</sup>.

#### مُتَجَمِّعُ عَرَقَة :

يقع مرفأ عرقة على بعد اثني عشر ميلاً من حورة وقد عقدت معاهدة الحماية مع هذه المشيخة في عام ١٨٨٨ وقعها الشيخ عوض محمد باداس مع المقيم السياسي عند زيارته لعرقة مقابل راتب شهري قدره ٨٠ ريالاً<sup>(٣)</sup> وقد تم التصديق على هذه المعاهدة في ٢٦ فبراير ١٨٩٠<sup>(٤)</sup>.

#### مُتَجَمِّعُ مَوْرَة السُّفْلَى :

تقع هذه المشيخة جنوبي سلطنة الواحدي ، وهي مرفأ قبيلة الذبيبي على ساحل البحر العربي ، وتسمى حورة الذبيبي باسم القبيلة . وقد دخلت هذه المشيخة

(١) أمين الريحاني ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٤ .

(٢) C.U. Aitchison, pp. 100-101.

(٣) أحمد حسين شرف الدين ، المصدر السابق ص ٣٢ .

(٤) C.U. Aitchison, p. 101.

تحت الحماية البريطانية عند ما زار المقيم السياسى مرفأ حورة فى ٨ أبريل ١٨٨٨ وهناك وقعت معاهدة الحماية مع شيخ حورة عبد الله باشهيد<sup>(١)</sup>، وفى مقابل ذلك منح شيوخ حورة راتباً شهرياً قدره خمسون ريال ، وتم التصديق على تلك المعاهدة فى ٢٦ فبراير ١٨٩٠<sup>(٢)</sup> .

### المعارفات مع اليافعى العليا :

تقع قبيلة اليافعى العليا فى الشمال الشرقى لمعدن وتصل حدودها إلى حضرموت شرقاً<sup>(٣)</sup> ويؤكد أنشيسون<sup>(٤)</sup> أن الحكومة البريطانية لم يكن لها سوى قليل اتصال باليافعى العليا وأنه لم تعقد معها أية اتفاقيات أو معاهدات كما أن أمين الريحانى<sup>(٥)</sup> أيضاً يؤكد أن أهل اليوافع العليا يفاخرون أقرانهم وجيرانهم باستقلالهم كل الاستقلال ، فلم يدخل أجنبى إلى بلادهم . ومع ذلك يؤكد أحمد حسين شرف الدين<sup>(٦)</sup> أن اليافعى العليا قد دخلت تحت الحماية البريطانية ، حينما وقع سلطانها قعطان بن عمر معاهدة الحماية مع لويس دايـن سكرتير نائب الملك البريطانى فى الهند فى عام ١٨٨٢ مقابل راتب شهرى قدره خمسون ريال تدفع للسلطان وخلفائه ، مع تمهده التقليدى لبريطانيا بعدم التفاضل أو التبعيد أو الرهن أو التأجير أو التصرف بأية طريقة كانت فى بلاد اليافعى العليا أو مالحقاتها أو أى جزء منها لأية حكومة أخرى عدا الحكومة البريطانية .

ونحن نرفض ما أورده أحمد حسين شرف الدين فى هذا الصدد ، لأنه

---

(١) أحمد حسين شرف الدين ، المصدر السابق ص ٣٢ .

C.U. Alitchison, p. 101.

(٢)

(٣) أحمد شرف الدين ص ٤١ .

(٤) المصدر السابق ص ١٠١ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٨٦ .

(٦) المصدر السابق ص ٤١ .

لو كانت عقدت معاهدة للحماية مع اليافعى العليا في ذلك التاريخ لأوردها أنثيسون ضمن مجموعة المعاهدات التي جمعها وعلق عليها ، وكذلك لو حدث ذلك لما تفاخر أهل اليوافع العليا باستقلالهم كل الاستقلال ، وأكثر من ذلك فإن العام الذي أورده أحمد حسين شرف الدين على أنه عقدت فيه معاهدة الحماية ، أى عام ١٨٨٢ لم تكن قد عقدت بعد أية معاهدات للحماية مع أية قبيلة من القبائل . فنحن نلاحظ بوضوح أن غالبية معاهدات الحماية إن لم تكن كلها تقريباً قد تمت في عام ١٨٨٨ أو بعدها العام ، أما في الفترة السابقة لهذا العام ، فلم تكن قد ظهرت بعد الضرورة الملحة التي جعلت الحكومة البريطانية تعقد مثل هذا النوع من المعاهدات . وإن كان يبدو مقبولاً ما نادى به قحطان محمد الشعبي من أن سلطان يافع العليا قد وقع معاهدة الحماية سنة ١٩٠٣<sup>(١)</sup> .

#### العلاقات مع اليافعى السفلى :

وتحد هذه القبيلة شمالاً يافع العليا وجنوباً وشرقاً الفضلى وغرباً الأميري والحوشي<sup>(٢)</sup> . وبعد سقوط عدن في عام ١٨٣٩ عقدت اتفاقية مع السلطان على ابن غالب رئيس يافعى السفلى وهي تشبه تلك التي عقدت مع بقية القبائل<sup>(٣)</sup> ، وظل اليوافع السفليون مخلصين للانجليز اعتباراً من ذلك التاريخ<sup>(٤)</sup> .

وفي عام ١٨٧٣ حدثت مصادمات بين اليافعى السفلى والفضلى ، عندما أنكر سلطان اليافعى أحمد بن على اتفاقية كان قد وقعها ابنه ممثلاً له وفي حضور المقيم السياسى في عدن ، ووافق بمقتضاها على قبول ٢٥ ريالاً شهرياً من سلطان الفضلى ، في مقابل استخدام الأخير للمياه الآتية من اليافعى في الري ، ونتيجة

(١) الاستعمار البريطانى ومركزنا العربية في جنوب اليمن ص ٣٩ .

(٢) أحمد شرف الدين ص ٤٢ .

C.U. Aitchison, p. 101.

(٣)

(٤) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٨٦ .

لذلك قطع الراتب السنوي عن رؤساء الياféى . ومات السلطان أحمد بن على سنة ١٨٧٣ ، وخلفه ابنه على بن أحمد الذى خلفه أخوه محسن بن أحمد سنة ١٨٨٥<sup>(١)</sup> .

وقد وقع سلطان يافعى السفلى أبو بكر بن سيف الياféى على معاهدة الحماية مع المقيم السياسى ألكسندر كننجهام فى ١١ أغسطس ١٨٩٥ مقابل راتب شهرى قدره مائة ريال<sup>(٢)</sup> .

### المعوقات مع سلطنة الحواسب :

تحد إمارة الضالع هذه السلطنة من الشمال ، وجنوباً الصبيحة والعبدلى والفضلى ، وشرقاً سلطنة يافعى<sup>(٣)</sup> .

وبعد الاحتلال البريطانى لعدن عقدت اتفاقية للصدافة فى ١٤ يونيو ١٨٣٩ مع السلطان مانى بن سلام سلطان الحوشبى تشبه تلك التى عقدت مع العبدلى والفضلى والياféى وغيرها<sup>(٤)</sup> . والحوشبى والعذيبى كانتا أول من عقد معاهدات ولائفة مع الإنجليز<sup>(٥)</sup> .

ولم يستجب السلطان مانى بن سلام لرؤساء العبدلى والفضلى حينما دعوه مراراً لمشاركتهم فى الهجوم على عدن بين عامى ١٨٣٩ — ١٨٤١ . ومات السلطان مانى سنة ١٨٥٨ وخلفه ابن أخيه عبيد بن يحيى ، الذى خلفه أيضاً ابن عمه على بن مانى ، واستمرت علاقات السلطان على بن مانى مع الرؤساء المجاورين

---

C.U. Aitchison, pp. 101-102.

(١)

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، المصدر السابق ص ٤٢ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين ص ٣٧ .

C.U. Aitchison, p. 102.

(٤)

(٥) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٨٧ .



له ومع الإقامة العديدة متقلبة فترة طويلة . وفي عام ١٨٦٨ منع سلطان الحوشى تدفق المياه من جدول كان يروى أراضي الحج ودمر الحاصيل فى أراضي تابعة لسلطان الحج الذى لم يسكت على ذلك بل تقدم بقواته وهزم السلطان على ابن مانى واضطره إلى التنازل له عن إقليم زائدة الذى كان فى الأصل ضمن أراضي الحج — كتمويض عن الأضرار التى ألحقها به . وقد انتهى النزاع أخيراً بعد التدخل الودى للمقيم . وهنا نلاحظ مرة أخرى أن المقيم لا يتدخل لإقرار السلم بين القبائل إلا إذا كان فى النزاع الناشب بينها ما يؤثر على سلامة عدن نفسها ، وعلى كمية المحصولات والمؤن التى تصل إليها . على أن ذلك التدخل الودى للمقيم لإنهاء النزاع بين الحواشب والعبدلى لم يؤد إلى الفتاح المرجوة ، فقد قام رئيس الحوشى بتدبير الإغارات على طريق عدن الممتد إلى الداخل ، وكان السبب المباشر لهذه الإغارات هو ملكية سلطان الحج لإقليم زائدة ، وأراد سلطان الحج أن يمنحه جزءاً صغيراً من هذا الإقليم إلا أن رئيس الحوشى لم يوافق على ذلك . ونتيجة لكل هذه الأحداث توقف دفع الراتب المقرر لسلطان الحوشى .

وفى عام ١٨٧٣ بدأ رئيس الحواشب فى الاتصال بالسلطات العثمانية فى تعزيز أملا فى نيل معاونتها فى استعادة زائدة إلا أنه بعد انسحاب العثمانيين من المنطقة المجاورة للحج اضطر رئيس الحواشب إلى ترك منصبه الرئاسى .

وقد أشار المقيم على سلطان الحج بأن يكرر طلبه بشأن منح جزء من أراضي زائدة لسلطان الحوشى ، ولكن الأخير أصر على استلام منطقة شكا التى تتحكم فى جدول المياه الذى يروى أراضي الحج ، ففشلت المفاوضات فى ذلك الوقت ، ثم أعيدت هذه المفاوضات مرة أخرى بنجاح سنة ١٨٨١ ، وعقدت اتفاقية وقعها كلا الرئيسين ، ثم عدلت هذه الاتفاقية سنة ١٨٨٦ واعتبرت أن سلطان الحوشى قد باع أراضي زائدة للعبدلى . وتوفى السلطان على بن مانى

سنة ١٨٨٦ وخلفه ابنه محسن<sup>(١)</sup> ، الذي عقد معاهدة الحماية مع الجنرال تشارلس ألكسندر كمنجهام مقابل معاش شهري قدره خمسون ريال ، وضمن الإنجليز بذلك أن لا يفتزل أو يسلم أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يتصرف أو يعطى بأية طريقة كانت أى جزء من أراضى الحواشب وملحقاتها لأية دولة أخرى عدا بريطانيا<sup>(٢)</sup> .

### العلاقات مع مملكة العلوى :

يقطن العلويون للمنطقة بين الأميري فى الشمال<sup>(٣)</sup> والحوشى فى الجنوب ولم تدخل هذه القبيلة فى اتفاق أو ارتباط بعد سقوط عدن إلا أنه رتب معاش شهري لرئيس القبيلة بعد تدخل السلطان مانى بن سلام رئيس قبيلة الحوشى .

وفى عام ١٨٧٣ تقدمت القوات التركية عبر أراضى العلوى وضغطت على الشيخ سيف بن سيف رئيس القبيلة كى يقدم ولاءه للسلطات التركية فى تعز ، إلا أنه رفض ذلك إلى أن اضطر للاستسلام للعثمانيين الذين أسروا ابنه كرهينة لديهم ضماناً لانصياعه لأوامرهم ، وقد أفرج عن الأخير بعد احتجاج السفير البريطانى فى الآستانة .

وتوفى الشيخ سيف بن سيف فى مارس ١٨٧٥ ، وخلفه ابن أخيه سعيد ابن سيف ، ومات الأخير فى أول أبريل ١٨٩٢ وانتخب أخوه الأكبر الشيخ سيف بن سعيد خلفاً له ، واستمر دفع الراتب الشهري الذى بلغ ٦٠ ريال شهرياً للرئيس الجديد<sup>(٤)</sup> .

---

C.U. Aitchison, pp. 102-103.

(١).

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، ص ٣٨ المصدر السابق .

(٣) لجنة الجغرافيا العدينية ص ٧٨ .

C.U. Aitchison, pp. 103-104.

(٤)

ومشيخة العلوى من العشائر التى لم تتمكن حكومة عدن من استدراجها إلى طائفة الموالين الحميين كبقية القبائل فى المنطقة ، فلم يكن بين الإقامة العدنية وبين هذه العشيرة منذ سقوط عدن سنة ١٨٣٩ حتى ١٨٩٥ علاقات رسمية ، ولكنها كانت تدفع المشاهرات إلى شيخ هذه العشيرة عن طريق جاره إلى الغرب سلطان الحواشب . ثم عقدت معاهدة بين بريطانيا والعلوى تشبه تلك التى عقدت مع جيرانها وإن كانت الحماية هناك إسمية<sup>(١)</sup> .

#### المعارف مع ديمية :

تحتل أراضى هذه الإمارة المنطقة شمال غربى أراضى العلوى ، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بعلى بن مقبل أميراً لهذه الإمارة بعد وفاة الأمير السابق شوفال بن عبد الهادى سنة ١٨٧٢ . وسوف يوضح الفصل الثامن من هذا الكتاب قصة صراع على بن مقبل مع العثمانيين حتى انتهى الأمر بحجسه وهربه ثم إعادته إلى السلطة مرة أخرى .

وفى عام ١٨٨٠ وقع على بن مقبل اتفاقاً مع الإقامة تعهد بمقتضاه بالحفاظ على سلامة وأمن الطرق المؤدية إلى عدن والمارة فى بلاده ، وتناول بذلك راتباً من ٥٠ دولار من الحكومة البريطانية ، وقد ارتفع هذا المبلغ بعد ذلك إلى الضعف .

وفى ١٨٨٦ توفى على بن مقبل وخلفه ابن عمه شايف بن سيف واستمر دفع الراتب له<sup>(٢)</sup> .

#### إمارة بجانه :

ويجدها شمالاً منطقة حريب وغرباً رداع وهى أراضى يمنية وشرقاً العوالق العليا .

(١) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٧ .

C.U. Aitchison, p. 104.

(٢)

وكان شريف بيحان أحمد بن محسن أول من اتصل بالانجليز في هذه الإمارة، ودخل بنفسه عدن سنة ١٨٨٢، ثم عاد مرة أخرى في ٢٩ ديسمبر ١٩٠٢ حيث وقع معاهدة الحماية مقابل راتب شهري قدره ثلاثون ريال<sup>(١)</sup>.

#### المعوقات مع الواسطى :

تقع أراضي الواحدى على جانبي وادى ميفع<sup>(٢)</sup> أى فى المنطقة الجنوبية الغربية من حضرموت . وقد تأخرت علاقات هذه القبيلة بالإقامة العدنية إلى أن قام الكابتن مايلز مونزينجر M. Werner Munzinger سنة ١٨٧٠ بزيارة هذه القبيلة . وفى عام ١٨٧٢ زار أحد سلاطين الواحدى عدن وبدأت بذلك العلاقات بين القبيلة والإقامة .

وفى يناير سنة ١٨٧٨ أرسل بضعة من سلاطين الواحدى خطاباً مفصلاً إلى المقيم السياسى فى عدن يشتمكون فيه من المفاوضات الدائرة بين رئيس القعيطى فى الشحر وطالب بن هادى من أجل بيع ميناء بير على للقعيطى ، وطلب سلاطين الواحدى هؤلاء رفع العلم البريطانى على بلحاف لحين الوصول إلى اتفاق ، وقد تدخل المقيم من جانبه وحذر طالب بن هادى بأن لا يكون شديد الغفلة هكذا إلى حد بيع بير على للقعيطى .

وفى عام ١٨٨٢ عين عزت باشا فى منصب الحاكم العام العثمانى فى اليمن ، وقد قام عزت باشا بزيارة بلحاف وبير على وهو فى طريقه من بغداد إلى الحديدة ، ولم تحدث أثناء هذه الزيارة أية اتفاقات بينه وبين سلطان بلحاف ، إلا أن ناصر ابن عبد الله — وهو أحد سلاطين بلحاف — أبدى مخاوفه من احتمال تضامن بلحاف مع رئيس القعيطى فى الشحر والمكلا فى قبول السيادة العثمانية

(١) أحمد حسين شرف الدين ، المرجع السابق ص ٤٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٣١ .

لأنه كان يرفع هناك علم تركى فى أيام الجمع وأثناء اقتراب السفن الأجنبية .  
إلا أن سلطان الواحدى بينما أنكر أى اشتراك له فى مسألة رفع العلم التركى ، فإنه  
قرر عدم مقدزته على منع سلاطين بلخاف من رفع هذا العلم ، وأبدى استعداده  
لتأديبهم ومنعهم من ذلك إذا ما دعمت قواته المساعدات البريطانية .

كما أرسل سلطان الواحدى وسلاطين بير على وبلخاف خطابات متماثلة  
يلحون فيها فى طلب الحماية البريطانية<sup>(١)</sup> ؛ ولا ريب أن هؤلاء السلاطين  
وجدوا أن الحماية البريطانية التى لا تستهدف سوى ربط السياسة الخارجية  
لسلطنتهم بعجلة السياسة البريطانية مع عدم التدخل المؤثر فى شئونهم الداخلية  
أفضل من الاستهداف للسيادة العثمانية القوية التى تهدف إلى السيطرة الكاملة  
وفرض الضرائب والإخضاع التام . لذا فضل هؤلاء السلاطين أن يطلبوا  
الحماية البريطانية بدلا من أن يقضى النفوذ العثمانى على مصالحهم .

وعلى أية حال فقد تبين للاقامة العدمية أن سلطان الواحدى ليست له  
سيطرة قوية على بير على وبلخاف ، إلا أن أبعاد السياسة البريطانية فى المنطقة  
— والتى ستوضحها الفصول التالية والخاصة بالتدخل العثمانى فى جنوبى الجزيرة  
العربية — كانت ترمى إلى تلافى وجود أى ظل لقوى أجنبية أخرى بين عدن  
ومسقط ، ولذا قررت بريطانيا أخيراً الدخول فى علاقات ولائمة مع سلطنة الواحدى ،  
وعقدت معاهدة الحماية مع سلطان بير على وسلطان بلخاف كل على حدة<sup>(٢)</sup> ،  
وتعهد كل منهما بمقتضى ذلك بعدم الدخول فى أى اتفاق أو معاهدة مع أية  
دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية<sup>(٣)</sup> ، وقدر مبالغ مائة وعشرين  
ريال كراتب شهرى لكل من السلطان محسن بن صالح سلطان بير على ،  
والسلطان هادى بن صالح سلطان بلخاف . وفى عام ١٨٩٢ تنازل السلطان هادى

C.U. Atchison, pp. 105-106.

(١)

Ibid, pp. 176-179.

(٢)

(٣) أحمد حسين شرف الدين ، المرجع السابق ص ٣١ .

ابن صالح سلطان بلحاف عن الرئاسة لأخيه الأصغر محسن بن صالح . وقد صدقت الحكومة البريطانية على هذا التعاقب واستمر دفع الراتب للسلطان محسن بن صالح<sup>(١)</sup> .

#### العلاقات مع الكثيرى :

كانت المنطقة التى تقطعها هذه القبيلة متسعة فى أول الأمر ، تمتد من أراضي العولقى فى الغرب إلى قبيلة المهرا فى الشرق ، ويحدها شمالا الربع الخالى وجنوباً البحر العربى ، وكان أيضاً من موانئها الشجر والمكلا<sup>(٢)</sup> . وقد أدت الانقسامات والحروب الداخلية فى القبيلة إلى تدخل الياقى ، وأصبح جزء كبير من أراضي الكثيرى تحت نفوذ الكسادى والقعيطى وكذلك لم تبق لها أية موانئ بحرية .

وفى نهاية عام ١٨٨٣ قام السلطان عبد الله بن صالح وهو أحد رؤساء الكثيرى بزيارة المقيم السياسى فى عدن ، وكان غرضه من هذه الزيارة هو أن يعرف وجهة نظر الحكومة البريطانية فى حالة إذا ما قام الكثيريون بالهجوم على القعيطى من أجل استرداد مينائى الشجر والمكلا .

إلا أن الحكومة البريطانية صرحت فى مارس ١٨٨٤ بأنها تحذر الكثيرى بأنها لن تنظر بعين الرضا لأى هجوم على الشجر والمكلا ، بل أنه عند الضرورة سوف ترسل سفينة حربية لمساعدة حاكم القعيطى . كما أكدت الحكومة البريطانية لجامادار الشجر والمكلا بأنها سوف تساعد فى حالة حدوث أى هجوم على مينائيه<sup>(٣)</sup> .

C.U. Aitchison, p. 106.

(١)

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، المصدر السابق ص ٢٩ .

C.U. Aitchison, p. 106.

(٣)

## الشجر والمكلا :

تعتبر المكلا والشجر أهم موانئ حضر موت على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية . وتقع المكلا على بعد ٢٥٠ ميلا شرق عدن ، وتقع الشجر على بعد عشرين ميلا شرق المكلا ، وقد انتزع الكسادي والقعيطي هذا الجزء من الساحل العربي من قبيلة الكثيري منذ القرن الخامس عشر<sup>(١)</sup> بعد أن نشبت الخلافات كما قدمنا بين أفراد الأسرة الكثيرية الحاكمة . وقد استنجد أحد المدعين وهو عمرو بن بدر برؤساء قبيلة اليافعي الذين في مقابل معاونته على ارتقاء السلطة استولوا لأنفسهم على مينأى الشجر والمكلا ، ثم وقعت المكلا في حوزة قبيلة أخرى هي الكسادي .

وفي فترة ما كانت الشجر والمكلا مراكز لتجارة راجية في العبيد المنقولين من زنجبار . وفي ١٤ مايو ١٨٦٣ وقع المقيم السياسي في عدن البريجادير كوجلان على اتفاق مع صلاح بن محمود نقيب المكلا من الكسادي — وهي جزء من قبيلة اليافعي — وافق النقيب بمقتضاه على منع استيراد وتصدير الرقيق . كما عقد اتفاق مشابه في نفس التاريخ مع علي بن ناجي نقيب الشجر من قسم من القعيطي من نفس القبيلة<sup>(٢)</sup> .

إلا أن حكومة الهند كانت تريد أن توطد علاقتها وأن يكون لها نوع من السيطرة على هذين المينائين العربيين وكان هذا الاهتمام من جانب حكومة الهند نابعا من الارتباط القائم بين الشجر وحيدر أباد ، حيث أقام أحد رؤساء قبيلة القعيطي منذ عام ١٨١١ . ومن أبناء هذا الرئيس الثلاثة عاش واحد اسمه برك جنجج Barak Jung في حيدر أباد في خدمة النظام<sup>(٣)</sup> . وحكم الاثنان

(١) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16. A.W.M., February 2 1881, Shahr and Makulla, p. 1.

C.U. Aitchison, p. 108.

(٢)

(٣) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16, Shahr and Makulla, A.W.M., February 2, 1881, p. 1.

الأخوان الشجر بالتوالي . وكان هناك تعاون كامل بين الإخوة الثلاثة وهكذا كان لمثل الأسرة في حيدر آباد تأثير كبير في الجزيرة العربية لتدخله ومعاونته بالرجال والأموال والمعدات لأقربائه في حضرموت .

وفي عام ١٨٦٦ طرد السلطان غالب بن محسن رئيس الكثيرى على بن ناجى رئيس الشجر واستولى على الميناء . ورأى عبد الله رئيس القعيطى أن الاستيلاء على المسكلا سوف يتلو الاستيلاء على الشجر وأن اتصالاته مع الساحل سوف تنقطع ، ومن ثم طلب المعونة من إخوته الذين كانوا فى خدمة دولة حيدر آباد لمعاونته ضد السلطان غالب بن محسن . ومن ثم أرسل وزير النظام يطلب تدخل الحكومة البريطانية عسكرياً فى جانب رئيس الشجر ومطالبه للعادلة ، إلا أن الحكومة تلكأت فى التدخل أو فى السماح لحملة حربية بالتقدم من الشاطئ الهندى .

وفي أبريل ١٨٦٧ تمكن عواز بن عمر الذى عرف بلقب الحيدر أبادى ( السلطان جنج ) — وهو أخ رئيس القعيطى عبد الله — تمكن بعد حصار طويل للساحل من النزول قرب الشجر ، وهاجم السلطان غالب بن محسن واستولى على المدينة ، وقد حاول الكثيرون فى ديسمبر من نفس السنة استعادة الميناء إلا أن آل القعيطى ردوهم على أعقابهم ، وظلوا منذ ذلك الحين مسيطرين على الميناء والإقليم .

وقد اتصل رئيس الكثيرى بالمقيم كى يحصل على إذن من الحكومة البريطانية باستعادة الشجر بالقوة ، إلا أن الحكومة رأت أن تدخلها أمر غير مرغوب فيه ، وفى نفس الوقت أعلن وزير النظام عزمه على منع أى تدخل من جانب حيدر آباد فى شئون حضرموت .

وفي عام ١٨٧٣ وقع صلاح بن محمد نقيب المسكلا على معاهدة تعهد بموجبها هو وخلفاؤه من بعده بمنع استيراد وتصدير الرقيق من وإلى المسكلا وتواجها .



وتوفي نقيب المسكلا في نفس السنة وخلفه ابنه عمر بن صلاح الذي تعاون مع رئيس القعيطى ، إلا أن الأخير استغل فرصة السماح له بالبقاء مع ٦٠٠ من أتباعه في قلعة المسكلا ، وطالب عمر برد قرض زعم أن النقيب السابق قد اقترضه منه . وقد تم تسوية الأمر أخيراً سنة ١٨٧٣ بموجب معاهدة تنازل النقيب بمقتضاها عن نصف المسكلا وبندر بوروم في مقابل دفع ١٠٠,٠٠٠ ريال يخضم منها الدين .

كما قام آل القعيطى أيضاً في محاولة لتدعيم نفوذهم وبمعاونة أقربائهم في حيدر أباد بشراء سفينة أرسلوها إلى عدن ، إلا أنها احتجزت هناك ولم يفرج عنها إلا عندما تعهد رئيس القعيطى بإعادتها فوراً إلى بومباي وبعدم الهجوم على أى ميناء في حضرموت . وقد حاول هذا الرئيس مرة أخرى أن يحاصر المسكلا وهاجم القوارب الوطنية الراسية في الميناء ، ونتيجة لذلك أرغمته الإقامة على أن يدفع ٦١٤٢ روبية تعويضاً عما قام به أتباعه من نهب لثلاثة سفن ، كما تم تحذيره من مغبة مثل هذه التصرفات المعرّقة لاسير التجارة في المستقبل . وهنا نلاحظ مرة أخرى عدم تدخل الإقامة في المنازعات بين القبائل إلا عند ما تؤدى هذه المنازعات إلى تهديد المصالح البريطانية . ومن ناحية أخرى فقد طالبت الحكومة التأكيدات من دولة حيدر أباد بطرد جميع الأشخاص العاملين في خدمة النظام والذين يشتركون في النزاع القائم في حضرموت ویرسلون الأموال والأسلحة إلى أقاربهم هناك<sup>(١)</sup> .

وقد أدى تدخل عرب حيدر أباد في المنازعات بين الشعر والمسكلا إلى ازدياد المراسلات بين حكومة الهند وحكومة النظام ، حيث كان هناك ضغط كبير كي تمتع رعيتهما من التدخل في النزاع الناشب بين الشعر والمسكلا ، وكان لهذا التدخل من جانب حكومة الهند وتوسط المقيم في عدن ومنع أى عدوان من

ناحية البحر أثره في حماية المكلا التي هي مفتوحة من ناحية البحر وإن كانت محصنة بالنسبة لأي هجوم برى<sup>(١)</sup>.

إلا أنه في عام ١٨٧٦ لم يكن هناك أى مظهر لهبوط حدة العداء بدون تدخل السلطات فقام المقيم السياسى في عدن ممثلاً لسلطة الحكومة بزيارة الرئيسين ، وبناء على توسطه وقعت هدنة لمدة عامين . وفي نهاية هذه الفترة امتدت الهدنة عاماً آخر أى حتى مايو ١٨٧٩<sup>(٢)</sup>.

وقد بحث الجنرال لوك Loch بمهارة تاريخ النزاع بين الشجر والمكلا وحاول كذلك الوصول إلى تسوية للنزاع المالى ، إذ أنه كانت هناك ديون على المكلا للشجر ، وقد نجح لوك في إقناع نقيب المكلا بالموافقة من ناحية المبدأ على اتفاقية كانت أهم موادها أن تكون المدفوعات للشجر عن طريق المقيم في عدن وأن تجمع دخول المكلا للنقيب على أيدي مسئولين يعينهم هو ولكن بعد موافقة المقيم الذى من واجبه الاحتفاظ بالجزء الذى سيدفع للشجر . وهنا يبدو واضحاً بداية السيطرة البريطانية على الميناءين الهامين ، ونص مشروع الاتفاق كذلك على أن يفتح ميناء كل طرف للطرف الآخر مع تسهيلات في التبادل التجارى ، وأن يتنازل كل طرف عن مطالبه في التمويل من الطرف الآخر ، وأن لا يعاون أى طرف أعداء الطرف الآخر<sup>(٣)</sup>.

إلا أن جمداد الشجر تلكاً في الموافقة على مشروع الاتفاق وقد اقترح المقيم السياسى — بالنسبة لهذه الظروف — على الحكومة في ٣ يونيو ١٨٧٩ إبلاغ الطرفين بأن الحكومة لن تتدخل في المنازعات بينهما ، وأنه إذا لم يمكنهما تسوية خلافتهما عند نهاية الهدنة فإن لهما مطلق الحرية في محاربة بعضهما على

---

(١) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16, Shahr and Makulla, A.W.M., February 2, 1881, p. 2.

C.U. Aitchison, p. 109.

I.O.L., B. 23, p. 2.

(٢)

(٣)

البر ولن يسمح لها بالحصول على أية معونات بأى شكل من الأشكال من الهند ، كما أنه لن يسمح لها بالقتال فى البحر . وأن الذى سينتصر منهما ستعترف به الحكومة البريطانية كما على كل المناطق التى استولى عليها . وقد اعترضت حكومة بومباى على اقتراح المقيم الجنرال لوك .

وفى ٩ أغسطس ١٨٧٩ كتبت حكومة الهند : « . . . إن مثل هذا التصريح يعتبر تشجيعاً غير مباشر من الجنرال على قيام الحرب بين الطرفين لفض المنازعات بينهما ، وهذه الحرب قد تكون حتمية لفض المنازعات بينهما فى النهاية ، إلا أن الحكومة لا تعتقد أنه من المرغوب فيه إبلاغ الحاكمين بأن ليهما مطلق الحرية فى الحرب إذا رغبا فى ذلك ، وعلى النقيض من ذلك فإن رئيس حكومة بومباى يرى أنه يجب على المقيم أن يحذر كلا الرئيسين بشدة من نتائج الحرب بينهما وإراقة الدماء الذى سيكون نتيجة للصدام المفتوح ، ومن الهزيمة والآلام المحتمل أن يتعرض لها أى طرف منهما . وهو يعتقد أنه فى نفس الوقت يجب إبلاغهما بأنهما إذا كانا مصرين فى مسألة الحرب بينهما ويرفضان مبدأ التسوية أو توسط المقيم فى عدن ، فإن الحكومة البريطانية وإن كان يسوءها هذا الإصرار منهما فإنها سوف تفطرما سوف تتمخض عنه الأحداث وفى نفس الوقت سوف تحتفظ لنفسها بحق التدخل فى النزاع إذا رأت أن هذا التدخل ضرورى ، وأخيراً فإن حاكم بومباى يرى إبلاغ الرئيسين بأنه لن يسمح لأى من الطرفين بحلب أية معدات أو رجال أو مواد حربية من الهند وكذلك لن يسمح بأية عمليات بحرية لأن ذلك سوف يعرقل التبادل التجارى ويشجع القراصنة » .

ومرة أخرى تبدو واضحة أبعاد السياسة البريطانية ، فهى لا تمانع فى قيام الحرب بين حاكين عربيين ، بشرط أن لا تؤثر هذه الحرب على المصالح البريطانية ، وهى تحتفظ لنفسها بحق التدخل إذا ما رأت بادرة تهديد لتلك المصالح .

وعندما انتهت فترة الهدنة استعد جهادار الشجر لتجديد العدوان على

المسكلا ومن ثم جذب المقيم انقباه الحكومة للمشكلة ، مع إشارته إلى خطورة وقوع المسكلا في أيدي العثمانيين أو الإيطاليين أو الفرنسيين أثناء هذا النزاع ، وبالنسبة لهذه النقطة عبر الجنرال لوك<sup>(١)</sup> المقيم السياسى عن رأيه في ٢٩ نوفمبر ١٨٨٠ فقال : « إنه رغم وجود تبادل تجارى قليل في الوقت الحالى في المسكلا نتيجة الخوف من اندلاع القتال في أى وقت بين جمادار الشجر ونقيب المسكلا فإن المسكلا هي الباب والمفتاح الذى تمر منه وإليه كل تجارة حضرموت ، ولهذا فإنه من الواضح أن التجارة القائمة هناك يجب أن تستعيد نشاطها ، هذا بالإضافة إلى أن المسكلا هي الميناء الأكثر ملاءمة للدخول إلى حضرموت وأن أية قوى يمكنها الاستيلاء على المسكلا سوف يمكنها أن تستولى على كل حضرموت ، وإذا ما استولى الأتراك على المسكلا فإنهم سوف يمدون نفوذهم في الاتجاه الشرق لمقابلة الحملات المتجهة ببطء ولكن بتأكيد من اليمن شرقاً تجاه عمان . ولذلك يجب أن يكون مفهوماً بأن الحكومة التركية أو أية قوى أخرى<sup>(٢)</sup> تنظر إلى المسكلا على أنها مكان هام يستحق الاستيلاء عليه ، وهذه هي مخاوفي وهي أن النقيب عندما لن يجد المعاونة البريطانية فسوف يتلمسها من الأتراك .. وإذا لم يحدث ذلك فليس من المستبعد أن يبيع النقيب المسكلا للإيطاليين حتى ينتقم لنفسه ويمنع القميطى من الاستيلاء عليها » .

وبعد هذا التحليل الواضح لأبعاد المشكلة قدم الجنرال لوك ثلاثة اقتراحات يمكن اختيار أحدها لحل لها ، الأول أن يسلم النقيب المسكلا لجمادار الشجر في مقابل راتب شهرى على أن تضمن ذلك الحكومة البريطانية ، وفي هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة البريطانية قادرة على إجبار جمادار الشجر على دفع الرواتب المتفق عليها بانتظام وذلك بعقد محالفة دفاعية وهجومية معه

---

(١) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16, Shahr and Makulla A.W.M., February 2, 1881, p. 3.

(٢) الوثيقة السابقة ص ٤ .

تمنح الحكومة البريطانية الحق في الاستيلاء على كل أو جزء من المنطقة أو المكلا والشجر في حالة عدم تنفيذ الجمارك للاتفاقية . وأكثر من ذلك فإن هذا الاتفاق سوف يقيد الجمارك بعدم البيع أو التنازل عن أى جزء من الشجر والمكلا لأية حكومة أو قوى أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية « وهذا الترتيب قد يكون معقولا بالنسبة لجميع الأطراف ، إلا أنه من المشكوك فيه جداً أن يتنازل النقيب عن المكلا للجمارك » .

والاقتراح الثانى أن يتنازل النقيب عن نصف مدينة المكلا ونصف دخول الجمارك لأغراض تنمية دخول الجمارك ، وتقسيم هذه الدخول بين الرئيسين ، وإقرار الاستقرار فى المدينة وحماية النقيب من السلوك العدوانى للجمارك الشجر ، وتعيين ضابط بريطانى بمرتبة ألف ريال شهرياً يدفعها الرئيسان مناصفة فيما بينهما ، ويقيم هذا الضابط فى المكلا ، وقد لا يوافق النقيب على هذا التنظيم ، وحتى أنه إذا ما وافق مضطراً فإن الاتصال الوثيق الذى ينتج عن ملكية نصف مدينة صغيرة لكل من الرئيسين المتنازعين<sup>(١)</sup> قد يؤدى إلى صراع مفتوح بينهما مما يعرض الضابط البريطانى للخطر ، ولذا يجب أن ترافق هذا الضابط قوة لحمايته وبذلك تتدخل الحكومة البريطانية فى الصراع .

« والاقتراح الثالث أن تظل المكلا فى حوزة النقيب الذى يوضع تحت حماية الحكومة البريطانية على أن يدفع فى مقابل ذلك ١٠ دخل الإقليم وأن يوضع نظام يدفع بمقتضاه دين الجمارك على أقساط منتظمة من هذا الدخل » .

وكان الاقتراح الأخير هو الاقتراح الذى اعتقدت حكومة بمباى أن النقيب سوف يوافق عليه . وعند نقل وجهة النظر هذه إلى حكومة الهند أضافت أنه : « إذا ما امتنعت الحكومة البريطانية عن التدخل فى شئون

---

I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from (١)  
India, No. 16, Shahr and Makulla. A.W.M., February 2, 1881, p. 5.

حضر موت في الوقت الحاضر فسوف تواجهها مشكلات أكثر صعوبة في المستقبل .»

وعندما كانت هذه المقترحات محل الدراسة في كلكتا بدأ الصدام بالفعل واستولت قوات الشجر على بروم ، ومن ثم أرسلت السفينة فيلوميل Philomel البريطانية من عدن إلى المسكلا بتعليات لمنع أية عمليات بحرية . وكان على ظهر السفينة أحد المسؤولين في الإقامة ومعه تعليمات بأن يسعى للوصول إلى هدنة بين الطرفين المتنازعين لمدة عشرين يوماً يمكن فيها للرعايا الإنجليز مغادرة المنطقة .

وكان النقيب إلى حد ما غير راغب في الهدنة بعد أن طلب معاونة الكثيري الذين كانوا في طريقهم للانضمام إليه . أما الجمارك من ناحية أخرى فكان يسعى للوصول إلى هدنة لمدة ثلاثة شهور ليس عن رغبة في السلام ولكن لأمله في الحصول على الوقت اللازم لرشوة الكثيري ووضعهم إلى جانبه .

وفي ١٢ ديسمبر ١٨٨٠ بدأ أن النقيب يخاف من حلفائه من الكثيري أكثر من أعدائه فكتب إلى المقيم يعرض التنازل عن كل أراضي الحكومة البريطانية في مقابل راتب شهري قدره خمسمائة دولار له وخلفائه من بعده ، وأشار إلى أن هذا العرض إذا مارفضته بريطانيا فسوف يجد آخرين يقبلونه . وقد عبر المقيم عن اعتقاده في وجوب الموافقة على عرض النقيب لأن الحكومة البريطانية لا ترغب في أن يمتلك العثمانيون أو أية قوى أجنبية أخرى المسكلا . واقترح المقيم بأنه في حالة موافقة الحكومة على عرض النقيب فإنه يجب جمع مجلس من كبار التجار في المسكلا يكون من واجبه تحديد قيمة الضرائب على الصادرات والواردات ، وأن يمنع زيادة هذه الضرائب ، وأن تسلم قائمة بها على كل سلعة للمقيم في عدن للتصديق عليها ، وبنفس الطريقة يمكن إرسال مجموع هذه الضرائب شهرياً للمقيم في عدن الذي يسلم ممثل القعيطي في عدن أقساط الديون المستحقة لهم . ورأى المقيم أنه بعد دفع القسط المستحق للقعيطي من الديون وراتب

نقيب المكلا فإن الميزان التجارى بعد فترة من الوقت سيكون فى صالح المكلا.

وفى ٧ يناير ١٨٨١ أبرق المقيم بأن النقيب ينتظر بقلق الإجابة على العرض الذى قدسه ، وأنه صرح بأنه إذا لم يستلم الأجابة فى مدى أسبوعين فإنه سيضطر لتسليم المكلا إما للكثيرى — الذين هزموا فى غضون ذلك قوات الشجر ، أو لسلطان زنجبار أو للأتراك .

ومن ثم أصدرت حكومة الهند فى ١٨ يناير تعليماتها إلى الجنرال لوك بأن يسمى لتحقيق تسوية وبرق إليها بالنتيجة ، وفى غضون ذلك عليه أن يسعى لمنع أى عمليات بحرية وأن يحذر نقيب المكلا<sup>(١)</sup> من محاولة التنازل عن بلاده لأية قوى أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية وبناء على ذلك توجه مساعد المقيم السكا بن هنتر Hunter إلى الشجر والمكلا ، ووافق النقيب على الشروط المقترحة للتسوية إلا أن الجادار رفضها .

وفى ٢٥ يناير ١٨٨١ أرسلت حكومة الهند إلى حكومة بومباى برغبتها فى معرفة آراء الجنرال لوك عما إذا كان من العملى تهديد الشجر بالسفن الحربية البريطانية لمنع أى اعتداء منها ضد المكلا وقد أشار المقيم بأن الحكومة إذا أمرت الشجر بالامتناع عن المدوان البرى والبحرى فإن وجود قارب حربى بالقرب من المكلا سوف يحقق إطاعة هذا الأمر .

وهكذا كان موقف الحكومة البريطانية حينذاك ، فقد كان لها قليل اهتمام بالأماكن البعيدة عن عدن مثلاً المكلا والشجر<sup>(٢)</sup> ، هذا مع تمسك هذه الحكومة بأن لا تقع المكلا فى حوزة أية قوى أوروبية أو تركية لأن ذلك سوف يؤدى إلى تعقيدات ومشكلات بالنسبة لمسقط والخليج العربى ، واستيلاء

(١) الوثيقة السابقة ص ٦ — ٧ .

I.O.L., B. 23, p. 8.

(٢) :

الشجر على المكلا قد يكون إجراء عملياً بعكس استيلاء قوى أوروبية<sup>(١)</sup> أو تركية عليها ، فإن ذلك يحمل في طياته أخطاراً سياسية عميقة بالنسبة للمصالح البريطانية وهكذا بدا أن الاقتراح الوحيد هو الموافقة على عرض النقيب بتسليم إدارة بلاده للبريطانيين وفرض الشروط التي وافقت عليها المكلا والشجر ، وأنه يجب الضغط على الجمارك حتى يقتنع بالموافقة على هذه الشروط .

إلا أن حكومة الهند اقترحت حلاً للمشكلة أن تستولى الشجر على المكلا فقد « عرضت الشجر الآن أن تشتري المكلا ، ويعتقد المقيم أن المكلا ستوافق ، ونحن نعتبر هذا حلاً معقولاً للمشكلة ، إلا أننا فقط نشترط بأنه يجب أن تكون نصيحتنا ملزمة بالنسبة للشئون الخارجية وندفع في مقابل ذلك منحة مالية بسيطة إذا طلب ذلك . ومن الأهمية بمكان منع التدخل التركي في موانئ حضرموت » . وقد وافق وزير المستعمرات في ١٢ مارس سنة ١٨٨١ على هذا الترتيب إلا أن النقيب رفض تنفيذ اتفاقية البيع . ومن ثم رأى نائب الملك أنه يجب معاونة جمارك الشجر حتى ينفذ بنود الاتفاق الذي يبعد خطر التدخل الأجنبي . ويدعو غريباً أن تنضم بريطانيا إلى جمارك الشجر ضد نقيب المكلا الذي يطالب بخضوعه للحكومة البريطانية ، وهذا السلوك من جانب بريطانيا أدى بالنقيب إلى الاتصال بالأتراك الذين كانوا مستعدين لانتهاز الفرصة لتأكيد مطلبهم في السيادة على كل الجزيرة العربية ، وأرسل موسوروس باشا برقية في ٢٥ أغسطس ١٨٨١ إلى وزارة الخارجية البريطانية أكد له فيها بأن النقيب رعية تركية<sup>(٢)</sup> .

وفي النهاية وفي نوفمبر ١٨٨١ وتحت الضغط البريطاني سلم النقيب نفسه للقائد دراجون H.C.S. Dragon ونقل هو وأتباعه إلى عدن بينما امتلك

I.O.L., B. 23, pp. 8-9.

(١)

(٢) الوثيقة السابقة ص ١٠ .



جمادار الشجر المسكلا وتوابعها وملحقاتها . وانتقل النقيب السابق للمسكلا عن عدن إلى زنجبار ومعه عدد من الشيوخ والأنباع ، وفي عام ١٨٨٨ وافق على الراتب المقدم إليه .

وفي يوليو ١٨٨٢ وقع اتفاق مع جامدار الشجر والمسكلا تقاضى بموجبه راتباً بريطانيا من ٣٦٠ ريال شهرياً له ولخلفائه من بعده ، وفي نفس الوقت يدفع الجامدار مبلغ مائة ألف ريال للمقيم في عدن للاتفاق منها على النقيب السابق للمسكلا .

وبعد أن حددت بريطانيا مسئولية الجامدار عن الميناءين بدأت تنفذ أدوارها المرسومة ف عقدت في أول مايو ١٨٨٨ معاهدة الحماية مع الجامدار عبدالله ابن عمر وصدق عليها في ١٦ فبراير ١٨٩٠<sup>(١)</sup> .



# الفصل السادس

عدن قاعدة للتوسع البريطاني  
في البحر الأحمر



تحدثنا في الباب الأول من هذا الكتاب عن أهمية عدن بالنسبة لبريطانيا ،  
وقلنا فيما قلناه إن عدن تعتبر مركزاً هاماً للتوسع البريطاني في بلاد الصومال  
وشرق أفريقيا<sup>(١)</sup> ، ومن هنا كان لا بد لنا أن نخصص فصلاً لمناقشة هذا  
الموضوع ، أي لكي نوضح كيف استغلت بريطانيا قاعدتها في عدن للتوسع  
والاستعمار في البحر الأحمر وعلى طول الساحل الشرقي الإفريقي .

وللبحر الأحمر موقع فريد ، إذ أنه حلقة الاتصال بين البحار الشرقية  
والبحار الغربية ، وهو يقع عند التقاء قارات العالم القديم الثلاث ، وقد ظل هذا  
البحر على مدى العصور عاملاً فعالاً لربط البلاد المحيطة به بعضها ببعض ، فقد كان  
طريقاً للملاحة بينها ، ووسيلة تسهل التبادل التجاري ، وحينما تقدمت الملاحة  
وبدأت المواصلات مع الهند والصين وبقية بلاد الشرق الأقصى ازدادت أهمية  
هذا البحر ، إذ أن دوره لم يقتصر على نقل تجارة ومنتجات هذه المناطق إلى بلاد  
الشرق الأدنى فحسب ، بل أصبح هو الممر التجاري لتموين العالم الأوروبي بكل  
ما يلزمه من هذه التجارة وتلك المنتجات ، وأثر ذلك بالتالي على بلاد الشرق  
الأدنى وأهالي هذه المنطقة الذين جنوا ثروات طائلة من العمل في هذه التجارة  
ومن فرضهم للضرائب عليها عند مرورها في أراضيهم .

وعندما أرادت السياسة البريطانية التوسعية أن تستغل قاعدتها في عدن  
لتنفيذ أدوارها المرسومة في البحر الأحمر لم تجد الطريق ممهداً أمامها ، بل  
واجهتها الأطماع التوسعية الفرنسية في تلك المنطقة وكذلك المطالب التركية  
بالسيادة على كل الجزيرة العربية ، والمطالب المصرية بالنسبة للساحل الإفريقي من  
السويس حتى رأس جواردفوي<sup>(٢)</sup> .

M.L. Simonin, La Presqu'île d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques, p. 24. (١)

I.O.L., B. 8, Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea and the whole of Arabia, and on the Egyptian Claim to the whole of the Western Shore of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui, printed for the use of the Foreign Office, Hertzlet, March 10, 1874, p. 60. (٢)

### المحاولات المبكرة على الساحل الصومالى :

وقد بدأت العلاقات البريطانية بالساحل الصومالى منذ عام ١٨٢٧ عندما أرسل مبعوث بريطانى إلى قبيلة حبر أول للتعاقب على التعويض اللازم بعد أن نهب أفراد هذه القبيلة سفينة بريطانية تجارية فى بربرة<sup>(١)</sup> ، ودخل كبار رجال هذه القبيلة فى اتفاقية للسلام والتجارة فى فبراير من ذلك العام . وبمقتضى هذه الاتفاقية وافق شيوخ حبر أول على عدم القيام بنهب السفن التى ترفع العلم البريطانى ، وأن يقدموا لها الحماية اللازمة على أن تجدد السفن المملوكة لشيوخ القبيلة نفس المعاملة فى الموانئ البريطانية . كما وافق الشيوخ أيضاً على تعويض قبطان السفينة البريطانية عن خسائره وكذلك تعويض أسر الرجال الذين قتلوا عليها<sup>(٢)</sup> .

ولم تكن هذه العلاقات البريطانية بالساحل الصومالى تعنى التوسع أو فرض النفوذ حتى ذلك الوقت إلا أنه بعد سقوط عدن سنة ١٨٣٩ بدأت تبلور السياسة البريطانية التوسعية على سواحل البحر الأحمر والجزر المتناثرة على مياهه . وبدأ أنه من المرغوب فيه الاستيلاء على موقع حاكم فى موانئ تاجوره وزيلع على الساحل المقابل ، وفى ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠<sup>(٣)</sup> تقدم الكابتن مورسبى Moresby إلى تاجوره وعقد معاهدة للصداقة والتجارة - بصفته ممثلاً لشركة الهند الشرقية - مع السلطان محمد بن محمود حاكم تاجوره الذى وافق بمقتضى هذه المعاهدة على أن يبذل قصارى جهده لنقل الحاصلات من الأقاليم الداخلية فى إيفات وشوا والحبشة إلى الساحل ، وفى مقابل ذلك تعهدت سلطات عدن بتشجيع التجارة الداخلية فى تاجوره<sup>(٤)</sup> ، وإلى هنا فالمعاهدة خاصة بتشجيع

C.U. Aitchison, op. cit., p. 114.

(١)

Ibid., pp. 191-192.

(٢)

C.U. Aitchison, vol. XI, p. 114.

(٣)

I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 9-10.

(٤)

التبادل التجارى ، إلا أن المادة السابعة من هذه المعاهدة قيدت حاكم تاجوره بعدم الدخول فى أية علاقات سياسية أو تجارية مع قوى أوربية أو أية قوى أخرى فى حالة ما إذا كانت هذه العلاقات ماسة بالمصالح البريطانية دون الرجوع فى ذلك إلى السلطات البريطانية فى عدن ، وتعهدت شركة الهند الشرقية فى مقابل ذلك بأن لا تقوم بأى عمل عدائى ضد ولايات تاجوره<sup>(١)</sup> . وفى نفس الوقت الذى عقدت فيه هذه المعاهدة وافق سلطان تاجوره على بيع جزر موسى للحكومة البريطانية<sup>(٢)</sup> ، ويتكون أرخبيل موسى هذا من ثلاث جزر كبيرة نسبياً وخمس جزر صغيرة ، وكل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ولسكنها كانت صالحة لرسو السفن . وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطة استراتيجية هامة لأنها كانت تتحكم فعلاً فى بداية طريق القوافل الذى يسير مع وادى الحواش من الساحل إلى داخل الحبشة عبر بلاد الدناقل . ورغم أن الإنجليز اشتروا هذا الأرخبيل فإنهم لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعلياً ، ولم يرسلوا إليها حاميات عسكرية ، بل تركوها خالية قاحلة واقتصروا على الاحتفاظ بحقوقهم عليها<sup>(٣)</sup> .

### انجلترا ومحمد على :

عندما سحب محمد على قواته من اليمن فإنه ترك موانئ اليمن وتهامة لشريف الخا الشريف حسين فى مقابل أن يدفع لمحمد على باشا ٩٠.٠٠٠ ريال ألمانى سنوياً ، وكان هذا الرجل متأثراً من موقف السياسة البريطانية من محمد على فسلك سلوكاً معادياً ضد الإنجليز ، ورفع المكوس فى الخا بنسبة ٧٪ عما كانت عليه وأهان الرعايا البريطانيين ، ورفض إرسال المؤن إلى عدن ، وذهب إلى

---

C.U. Aitchison, op. cit., pp. 192-194.

(١)

Ibid, p. 114.

(٢)

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ١٣ — ١٤ .

أبعد من هذا كله عندما أنزل علم القنصلية البريطانية . وقد قدمت الحكومة البريطانية شكوى ضد هذا الرجل إلى الباب العالي ، وأرسلت بالفعل بعثة للتحري عن سلوكه .

إلا أنه بمقتضى التنازل للشريف حسين عن الحيا والموانئ البحرية الأخرى ، ثارت مشكلة سياسية كبيرة بالنسبة لمدى اتساع النفوذ التركى إلى الشرق حتى اليمن ، وتضمن ذلك مدى التهديد الواقع على عدن والتجارة البريطانية الهندية في البحر الأحمر ، وقد سجل الملازم باركر Barker بأن أية محاولة لعقد معاهدة مع زيلع لن تكون لها أية قيمة طالما بقى الشريف حسين يتقلد مقاليد الحكم في الحيا .

وقد اقترح المقيم السياسى فى عدن على مجلس الهند أنه لمواجهة المؤامرات الفرنسية مع شريف الحيا ، فإنه للحفاظ على المصالح البريطانية يمكن وضع الحيا تحت السلطة الشرعية لإمام صنعاء « الذى يجمع فى يده الآن القوة الكافية لاستعادتها »<sup>(١)</sup>.

وقد صدر التعليمات إلى الكابتن مورسبى Moresby بالتقدم إلى الحيا أولاً لاسترضاء الشريف حسين وتهيئة علاقات ودية معه ، وكذلك لعقد معاهدة مع حاكم زيلع ، وقد نجح الكابتن مورسبى فى تحقيق صلح مع شريف الحيا وعقد معه معاهدة تجارية<sup>(٢)</sup> ثم تقدم مورسبى فى سبتمبر ١٨٤٠ للدخول فى مفاوضات مع سيد محمد ألبار<sup>(٣)</sup> رئيس القبائل القاطنة فى زيلع وقائد جيش شريف الحيا هناك ، وكانت أسرته تمتلك زيلع تحت حكم الحيا منذ سنوات<sup>(٤)</sup> ، كما أنه كان

---

I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 14. (١)

I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 14-15. (٢)

C.U. Aitchison, p. 114. (٣)

I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 15. (٤)



يدفع جزية سنوية لحاكم المحما ، وتمكن السكا بتن مورسي من عقد معاهدة مع زيلع . وسجل مورسي أنه بدا واضحاً أن زيلع تابعة تماماً للمحما<sup>(١)</sup>.

وقد وقعت المعاهدة في ٣ سبتمبر ١٨٤٠ ، إلا أن رئيس زيلع أبدى رغبته في عدم كشف أنباء عقد هذه المعاهدة خوفاً من إغضاب الشريف حسين<sup>(٢)</sup>. وقد تضمنت هذه المعاهدة شرطاً بأنه لا يجوز أن تعقد حكومة زيلع أية معاهدات أو اتفاقات مع قوى أخرى دون الموافقة السابقة من السلطات البريطانية في عدن<sup>(٣)</sup>. وفي مقابل ذلك وعدت السلطات البريطانية بأن تبذل قصارى جهدها لمعاونة زيلع في إنماء مواردها<sup>(٤)</sup> التجارية ، وتمت أيضاً بمقتضى هذه المعاهدة عملية تنازل رئيس زيلع عن جزيرة باب للبريطانيين<sup>(٥)</sup>.

ويجب أن نوضح هنا أنه بينما وقعت هذه الأحداث فإن كل ولاية اليمن — والذي كان هذا الجزء من الساحل الإفريقي ملكاً لها — أصبحت في حالة من الفوضى والاضطراب بعد جلاء المصريين عنها ، كما فقد إمام صنعاء تهامة بعد أن استولى عليها بنو عسير وأشرف أبو عريش الذين لم يمدوا نفوذهم إلى إفريقيا ، وبذا خضعت زيلع وتاجوره لحكامها المحليين الذين لم يخضعوا لأية قوى أجنبية ومن ثم كان في مقدورها تماماً التنازل عن أى قطعة من أراضيها<sup>(٦)</sup>.

وزيلع نفسها ليس لها ميناء ، فإن سفينة حمولتها ٢٥٠ طناً لا يمكنها الاقتراب

---

I.O.L., B. 48, Memorandum by Sir E. Hertzlet, March 5, 1874. (١)

I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 15. (٢)

I.O.L., B. 48, Memorandum. (٣)

I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 15. (٤)

C.U. Aitchison, vol XI, p. 114. (٥)

Playfair, R.L., op. cit., p. 165. (٦)

مسافة أقل من ميل من الشاطئ ، ومع ذلك فإنها تسيطر على ميناء تاجوره المجاورة لها<sup>(١)</sup> ، وهذه نقطة لها أهميتها بالنسبة للتنافس البريطاني الفرنسي في المنطقة .

وفي عام ١٨٤٧ أصدر السلطان العثماني فرماناً بنقل ملكية مدينتي سواكن ومصوع لمحمد علي ، وقد أرسل لورد كاولي Cowley السفير البريطاني صورة من فرمان نقل الملكية إلى اللورد بالمستون . وقد أبلغ اللورد بالمستون اللورد كاولي بأن تدخل محمد علي في إدارة مينائي سواكن ومصوع على الرغم من أنه يتفق تماماً مع تصديق الباب العالي فإنه يعد تعدياً من جانبه على الحبشة ، تلك الدولة التي تسعى بريطانيا إلى عقد معاهدات تجارية معها ، وأن احتلال محمد علي لهذه الأماكن قد يعرقل سير التجارة ولذا « فإنه يجب إبلاغ الوزير التركي بأن حكومة جلالة الملكة تأمل أن لا يصدق الباب العالي على إجراءات مثل هذه لأنها سوف تؤدي إلى وقوع السلطات المصرية في صدام مع التجارة المشروعة لرعايا بريطانيين » .

ويمكننا هنا أن نشير إلى ما تكرر في الوثائق البريطانية المختلفة من أن المصريين كانوا يعاملون الرعايا البريطانيين معاملة حسنة ، ولا ريب أن تخوف بريطانيا من سيطرة محمد علي على هذه الأماكن له ما يبرره ، فهذا الوالي إذا ما شدد قبضته على سواكن ومصوع فسوف يتدخل في التجارة الإفريقية وسوف يحقق علاقات قوية مع المناطق الداخلية من القارة مما يؤثر بالتالي على التجارة والمصالح البريطانية . وهذا في الواقع هو السبب الرئيسي في وقوف الحكومة البريطانية هذا الموقف الصلب من السلطان العثماني كي يعدل موقفه ولا يتنازل عن سواكن ومصوع لمحمد علي .

وفي نفس العام الذي صدر فيه فرمان العثماني بنقل ملكية سواكن ومصوع إلى محمد علي أي في سنة ١٨٤٧ أنشئت قنصلية بريطانية في مصوع ،

كان الغرض منها في الواقع الوقوف على مجريات الأمور في تلك المناطق الهامة ، وأما الغرض الظاهري منها فكان لزيادة حجم التجارة مع الحبشة . إلا أن أكبر الحكام الأحباش كان يقيم في جوندار الواقعة بعيداً إلى الداخل ، وليس في تجرى الولاية القريبة من الساحل ، ولذا اقترح القنصل البريطاني بلودين Plowden تدعيم التبادل التجاري مع المناطق الداخلية من الحبشة عبر حنفيلة ، إلا أن حنفيلة هذه لم يكن لها ميناء جيد ، ولذا اقترح بلودين إنشاء ميناء هناك ، وتبعاً لذلك أرسلت مراسلة إلى الأدميرالية ومكتب الهند بالنسبة لذلك الموضوع ، إلا أنه أخيراً تقرر عدم إقامة هذا الميناء لصعوبة تنفيذ العملية .

وفي نفس العام ، استعادت تركيا سواكن واحتلت الأرض المواجهة لجزيرة مصوع ، وقد تشيع الممثل الفرنسي هناك للمطلب التركي واقترح القنصل بلودين أن تقوم الحكومة بإبلاغ الحكومة التركية بأنها لا تعتبر أن ملكية جزيرة مصوع تعطى أى حق في السيادة على الساحل .

واستمر الانجليز في تدخلهم على الساحل الإفريقي وتمكن القنصل بلودين من عقد معاهدة مع ملك الحبشة ، واحتوت هذه المعاهدة بين ما احتوت عيه من مواد على الارتباط التام « بفتح وضمان المرور بين ساحل البحر بالحبشة »<sup>(١)</sup> .

وفي عام ١٨٥٤ سلك الحاكم التركي لزيباع سلوكاً عدوانياً تجاه القنصل البريطاني بلودين ، ورأت الحكومة البريطانية أن لا تسكت على ذلك ومن ثم أرسل لورد ستراتفورد دي رد كليف مذكرة إلى الحكومة التركية قال فيها : أنه بالنسبة لوجود ممثل تركي في جزيرة معزولة « فإنه لا يمكن الاستجابة إلى آراء الباب العالي في المطالبة بإقليم لم يحتله مطلقاً » . وكان هذا أثناء حرب القوم ، وكانت هذه الالهجة الحادة من لورد ستراتفورد توضح تماماً وجهة النظر البريطانية بالنسبة لمطالب الباب العالي في الحبشة . ونتيجة لهذه المذكرة البريطانية أرسل الباب العالي بتعليماته إلى القائمقام في مصوع بعدم إساءة معاملة

البريطانيين ، إلا أن هذا كان بعيداً عن مطالب الحكومة البريطانية بالنسبة لمطالب الباب العالي في الحبشة ، ومن ثم أبدى لورد ستراتفورد الرغبة في أن ترسل مذكرة أخرى إلى الباب العالي بالنسبة لهذا الموضوع وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك .

وفي غضون ذلك الوقت ، استولى الملك تيودور على السلطة وأجبر الجلا والقبائل الأخرى في الحبشة على الاعتراف بسلطته وأبدى رغبة في الاستيلاء على مصوع حتى يكون هناك اتصال بين شمالي الحبشة والبحر الأحمر .

وقد أرسل الممثل البريطاني في مصر مذكرة إلى لورد ستراتفورد أشار فيها إلى « أن التجارة المباشرة مع الحبشة سوف تتقدم كثيراً بمجرد فتح قناة السويس » وكيف أن بعض الحكومات الأخرى سوف تحاول أن توجد لها مستعمرات على سواحل البحر الأحمر ، وتساءل عن مدى تعارض إقامة مثل هذه المستعمرات مع المصالح البريطانية « وهل من الممكن إقناع الباب العالي بالتنازل عن جزيرة مصوع للحبشة مما يعطى الأحباش منفذاً على البحر الأحمر » وقد وافق لورد كلارندون Clarendon على هذا الاقتراح وصدرت التعليمات إلى اللورد ستراتفورد كي ينصح الباب العالي بالتنازل عن مصوع التي بدأ أنها ليست بذات أهمية لتركيا كما أنها لن تستطيع مواجهة العمليات المتوقعة من حاكم الحبشة للاستيلاء عليها ، إلا أنه لم تتخذ إجراءات فعالة بالنسبة لهذه المسألة<sup>(١)</sup> .

### مقررات التفرغل البريطاني في الصومال :

ومع نهاية عام ١٨٥٤ نظمت بعثة من عدن — تحت إشراف حكومة بمباي — بغرض كشف المنطقة بين بربرة وزنجبار . وعين لقيادة هذه البعثة

الملازم بورتون Burton من جيش بومباي ومعه الملازمين هرن Herne وسترويان Stroyan وسبيك Speke ونجح بورتون في القيام برحلة تمهيدية موفقة إلى هرر ، التي لم يكن قد زارها أوربي حتى ذلك الحين . وتوغل سبيك في الإقليم الذي تقطنه قبيلة وارسنجلي الصومالية ، ومكث هرن وسترويان في بربرة أثناء السوق السنوية حتى يجمعوا معلومات وافية عن هذه الميناء . وتلاقى الضباط الأربعة في إبريل من عام ١٨٥٥ في بربرة بغرض مرافقة القافلة العائدة إلى أوجادن في الداخل ، إلا أن جماعة من الصوماليين — في غالبيتهم من قبيلة عيسى موسى — هاجمت أفراد البعثة ونتاج عن هذا الهجوم مقتل سترويان وأسر سبيك بعد إصابته ، إلا أنه تمكن من الهرب ، كما أصيب بورتون بإصابة بالغة ، وظل الملازم هرن فقط سليماً ، كما نهبت أمتعة ومهمات البعثة وهرع الباقون على قيد الحياة مع بعض الأنباع إلى القارب الذي حملهم ومعهم المصابين إلى عدن<sup>(١)</sup> وقد طلب من قبيلة خبر أول تسليم ومعاينة الذين دبروا هذا الاعتداء ، كما دعم هذا الطلب وجود الأسطول البريطاني في بربرة . وقد بذل كبار رجال القبيلة جهدهم لتنفيذ هذا المطالب دون جدوى ، لأن مدبري هذه الإغارة توغلوا في المناطق الداخلية واختفوا فيها . وأخيراً وافق البريطانيون على سحب أسطولهم من الصومال بعد أن تعهد الصوماليون بمقتضى المعاهدة التي عقدت بين الطرفين في عام ١٨٥٦<sup>(٢)</sup> ببذل أقصى الجهود للقبض على قتلة البريطانيين والسماح بحرية التجارة في أراضيهم ، وإنهاء الاتجار في الرقيق ، وأن يعاملوا باحترام أي وكيل بريطاني قد يكون مكلفاً بالتأكد من تنفيذ نصوص هذه المعاهدة<sup>(٣)</sup> .

واهتم الانجليز بالجزر المتناثرة في المنطقة واعتبروها ركائز تدعم سياستهم

Playfair, R.L., pp. 176-177.

(١)

C.U. Aitchison, op. cit., p. 114.

(٢)

Ibid., pp. 196-198.

(٣)

التوسعية والاستعمارية والاقتصادية ، فاستولوا في عام ١٨٥٦ على جزر كوريا موريا ، وجعلوها مستعمرة بريطانية وكان السبب الظاهري لاحتلال هذه الجزر الفقيرة هو محاولة استغلالها إلا أن الهدف الحقيقي من هذا الاستيلاء كان تشييد موقع بحري بين عدن ومسقط<sup>(١)</sup> .

واستمر الانجليز في سياستهم الرامية إلى الإستيلاء على الجزر ، فظهر اقتراح في نفس ذلك العام أى عام ١٨٥٦ بأن تستولى حكومة بومباي على جزيرة بريم التي تقع في مدخل البحر الأحمر ، وكان البريجادير كوجلان المقيم السياسي في عدن قد قدم تقريراً عن الجزيرة جاء فيه أنه إذا ماتم شق قناة السويس فإن احتلال بريم سوف يزيد الثقل البريطاني في تلك المنطقة كما أشار كوجلان إلى أن الفرنسيين يضعون أعينهم على الجزيرة ، وأن الحكومة الفرنسية أوصت باحتلالها ، وأوضح المقيم السياسي أيضاً بأن الجزيرة إذا كانت في أيدي البريطانيين فإنه يمكن بواسطتها منع تجارة الرقيق الضخمة المنقولة بين زيلع وتاجوره وساحل زنجبار وموانئ اليمن ، « وأن وضع قوة بحرية صغيرة في ذلك المكان سوف يكون كافياً لمراقبة المضائق وتفتيس أى سفينة تمر بها » ولم ينس كوجلان أن يشير إلى مسألة السيادة على الجزيرة « فالقوات البريطانية كانت قد احتلتها في مطلع القرن التاسع عشر ، إلا أنه من المحتمل أنه إذا سئل الباب العالي عن أية حقوق له فيها فإنه سوف يجيب بالإيجاب لأنه يطالب بكل اليمن رغم أنه لم يمارس أى سلطة على جزء كبير منه » . وكانت شركة الهند الشرقية قد استولت بالفعل على الجزيرة باسمها سنة ١٧٩٩ ، إلا أنه تم الجلاء عنها بموافقة لورد ولسلي Wellesley الذي لم يجد أية فائدة من احتلالها .

وفي ٢٦ يناير ١٨٥٧ أعاد الانجليز احتلالهم للجزيرة<sup>(٢)</sup> بادعاء أن ذلك أمر ضروري لبناء فغار فيها يرشد ضوء السفن الانجليزية التي تقطع البحر الأحمر

M.L. Simonin, p. 22.

(١)

I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 33-34.

(٢)

جيثة وذهاباً<sup>(١)</sup> .

وعلى أية حال فبعد احتلال الانجليز لجزيرة بريم ، واجهتهم هناك مشكلة خطيرة وهى مشكلة الحصول على المياه ، ليس فقط للاستهلاك اليومي بل أيضاً لتخزين كمية للطوارئ ، أى فى حالات تحطم قوارب المياه نتيجة لشدة الرياح أو لرفض العرب السماح لهم بالحصول على كميات زائدة . وقد أمكن للانجليز إقامة الأبنية الملائمة للسكنى ، وكذلك أقيمت المياه اللازمة ، وأمکن بذلك للانجليز الحصول على المياه من الشاطئ العربى المقابل للجزيرة<sup>(٢)</sup> . ورغم كل هذه الجهود فإن بريم لم تعد بشىء على الانجليز<sup>(٣)</sup> .

### مسألة خطوط البرق :

وقد أثارت إقامة ففارات ووضع ( كابلات ) خطوط البرق فى البحر الأحمر مسألة السيادة على الساحل والجزر المتناثرة فى هذا البحر . ففي عام ١٨٥٨ قررت الحكومة البريطانية مد خطوط البرق إلى الهند ومع نهاية ذلك العام أصدر لورد مالسبورى Malmesbury تعليماته للسفير البريطانى فى القسطنطينية السير بولور H. Bulwer كى يحصل من السلطان على فرمانات اللازمة التى تسمح بمد خطوط البرق على طول الأراضى التركية دون أية عوائق .

وقد حصل السفير البريطانى بالفعل على فرمانين ، الأول صادر إلى الحاكم العام فى بغداد والثانى إلى الحاكم العام فى المين ، وتضمن فرمانان : « إنه من

---

M.L. Simonin, p. 24.

(١)

I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 12 of 1858. Perim Island. Lieutenant I.M. Greig, Assistant Executive Engineer to Lieutenant N. Wilkins, Executive Engineer, August 1, 1857.

M.L. Simonin, p. 24.

(٣)

الضرورى لأغراض إقامة خط برقى بين عدن والهند ، مد أسلاك البرقى إلى الساحل فى نقطة أو نقطتين على الساحل العربى من المحيط شرق عدن ، وأنه على السلطات المحلية أن تمنع أية عراقيل قد توضع فى وجه تنفيذ هذه العملية »

وبعد صدور هذين الفرمانين أرسل المقيم السياسى فى عدن البريجادير كوجلان رسالة إلى الممثل البريطانى فى مصر المستر جرين Green أوضح فيها ملاحظاته ، فعلى الرغم من أن الفرمان « يعطى الحق فى مد أسلاك البرقى فى نقطة أو نقطتين على ساحل الجزيرة العربية بين عدن والهند » فإن ذلك لا يعنى فى الواقع أكثر من أن « يوافق الحاكم العام لليمن على السماح بأن تمتد الأسلاك فى أى مكان من الممتلكات التركية التى تمتد فى أقصى شرقها إلى مضائق باب المندب فقط » وأن مطالب الباب العالى التوسعية لا نهاية لها « فإن السلطان مستعد دائماً لادعاء السلطة على أية أراض إسلامية » ، وقد تشار الصعوبات أمام البريطانيين إذا ما أشير إلى أى اعتراف ضمنى بمثل هذه الادعاءات ، وحتى ذلك الوقت لم يكن معروفاً أى النقط على الساحل العربى شرق عدن يمكن اختيارها لوضع أسلاك البرقى ، ورأى المقيم السياسى فى عدن أنها من المحتمل أن تكون إحدى النقط الآتية : ( المكلا أو الشحر أو جزر كوريا موريا أو ماسيرا أو رأس الحاد ) .

ومن النقط الخمس السابقة فإن المكلا والشحر وماسيرا ورأس الحاد بها حكومات قوية<sup>(١)</sup> يمكنها تقديم الحماية الكافية لمنشآت الخط البرقى ، وأضاف كوجلان أن المكلا والشحر يحكمهما « رئيسان مستقلان وأنهما كثيراً ما أظهرنا نوايا ودية تجاه البريطانيين » وجزر كوريا موريا « هى الآن ملكية بريطانية » أما ماسيرا ورأس الحاد فهما تابعتان للإمام . وأوضح المقيم السياسى أنه « ما دامت لا توجد نقطة واحدة من هذه النقاط الخمس تتبع ولو حتى تبعية



إسمية للباب العالى ، فإن فرمان يعد لا قيمة له « لأن سلطة الباب العالى لا تتعدى مضائق باب المندب ، كما أنه من المحتمل أنه على طول الساحل من النخا إلى مسقط لا يوجد شخص واحد يستطيع قراءة فرمان .

كما أن كمبال Kemball القنصل البريطانى العام فى بغداد أرسل خطاباً عاجلاً إلى السفير البريطانى فى الآستانة أوضح فيه سبب عدم إرساله فرمان إلى عمر باشا — والى بغداد — بالنسبة لوضع أسلاك البرق على الساحل الجنوبى الشرقى للجزيرة العربية ، وهذا السبب هو ضرورة عدم الاعتراف بسيادة الباب العالى على القبائل الوطنية المقيمة على ذلك الساحل . وقد وافقت الحكومة البريطانية على مسلك كمبال وأرسلت تعليمات إلى المقيم السياسى فى عدن وزنجبار بعدم التصرف بأية طريقة قد يفهم منها أى اعتراف للحكومة البريطانية بأية مطالب أو امتيازات فى الأراضى المتنازع عليها .

وفى مارس ١٨٥٩ اختارت شركة برق الهند نقطاً على الساحل الغربى للبحر الأحمر لإقامة محطات البرق وهى السويس والقصير وسواكن . وقد قدم المستر جرين تبعاً لذلك طلباً إلى الحكومة المصرية كى توافق على إقامة محطة للبرق فى القصير ، وهى النقطة الوحيدة بعد السويس والواقعة داخل الأراضى المصرية ، لأنه على الرغم من أن المنطقة حول سواكن كان يحكمها والى مصر فإن سواكن نفسها كانت تحرسها قوات تركية ، كما أن حاكمها كان يعينه السلطان .

وقد أعطى والى مصر الإذن بإقامة المحطة فى القصير ، وقد أقيمت فوراً إلا أنه فى يونيو التالى قام بعض المصريين بتدمير هذه المحطة . وبناء على توصية القنصل البريطانى فى الاسكندرية وجه نظر الأدميرالية ليس فقط لوضع قوة بحرية فى البحر الأحمر بل ولوجوب تقدم الطرادات البريطانية لزيارة الموانئ

الرئيسية في هذا البحر ، وقد صدرت تعليمات الأدميرالية بذلك<sup>(١)</sup> .  
واستمر الانجليز في سياستهم التوسعية فاستولوا على كاران سنة ١٨٥٩<sup>(٢)</sup> .

#### النشاط الفرنسى :

قبل أن نناقش هذا النشاط الفرنسى نشير إلى حادثة صغيرة توضح مستوى العلاقات الفرنسية البريطانية في تلك الفترة ، ففي ابريل من عام ١٨٤٥ وصلت إلى عدن سفينة تجارية فرنسية إسمها ارشيميدس Arshimide قادمة من الصين ، وقد أرسل قائدها طلباً إلى السلطات في عدن يرجو إمداده بكمية من الفحم حتى يمكنه الوصول إلى السويس ، إلا أن المقيم السياسى في عدن الكابتن هينس أخبره بأن الكمية الموجودة محدودة ، وأنها مخصصة لأغراض الحكومة البريطانية ، ومن ثم قام القائد الفرنسى بشراء الفحم من أحد الوكلاء في عدن بسعر مرتفع وقد تحركت السفينة بعد ذلك إلى السويس ، وكانت أول سفينة بحارية فرنسية تمر في البحر الأحمر<sup>(٣)</sup> .

ولا ريب أن هذه الحادثة وإن كانت متواضعة القيمة من ناحية إلا أنها من ناحية أخرى توضح إلى حد كبير جوهر العلاقات الانجليزية الفرنسية في ذلك الوقت .

ومنذ عام ١٨٥٢ بدأت تقبلور الخططات الفرنسية في البحر الأحمر فقد سجل بلودين القنصل البريطانى في مصوع في ذلك التاريخ أن السفينة الحربية الفرنسية يوريديس Eurydice كانت تستطلع في البحر الأحمر طيلة العام السابق ، « كما أضاف بأنه متأكد من أن » الحكومة الفرنسية ترغب في الاستيلاء على نقطة على الساحل عندما تسنح لها الفرصة « إلا أن الحكومة الفرنسية من ناحية أخرى أكدت للورد كاولى بأنها لا تفكر في احتلال أية

I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 36-37.

(١)

M.L. Simonin, p. 22.

(٢)

I.O.L., Political Dep., Secret letters from Bombay, No. 22 of 1845. C. Haines to the Chief Secretary of the Government of Bombay, April 20, 1845.

(٣)

نقطة على الساحل الإفريقي<sup>(١)</sup>. وفي الواقع فإن فرنسا لم تقم حتى ذلك التاريخ إلا ببعض الدراسات عن البلاد التي تطل على البحر الأحمر، أما فترة تطبيق سياستها التوسعية كنتيجة لهذه الدراسة فإنها لم تبدأ إلا في عصر نابليون الثالث، وكان ذلك في عام ١٨٥٨. وكانت فرنسا في ذلك الوقت تفكر في اليوم الذي ستفتتح فيه قناة السويس، وكانت قد رأت أن إنجلترا قد احتلت جزيرة بريم سنة ١٨٥٧، وكانت ترغب أشد الرغبة في أن تحصل على قاعدة لها في تلك المياه<sup>(٢)</sup>. وفي مايو ١٨٥٩ قدمت شركة فرنسية في الآستانة طلباً للحصول على موافقة الباب العالي على شراء جزيرة سوقطره، وقد أرسل اللورد مالمسبوري إلى السير بولور البرقية التالية فور سماعه بذلك: «اجعل الباب العالي يرفض الجزيرة» وتسلم اللورد مالمسبوري برقية من السير بولور رداً على برقيته جاء فيها أن فؤاد باشا «يعتقد أن جزيرة سوقطره الواقعة عند فوهة البحر الأحمر مملوكة لإمام مسقط، ولكن إذا تبين أن الباب العالي له حق السيادة عليها فإنه سوف يصدر الأمر المطلوب». وقد أوضحت وزارة الهند بأنه يستخلص من الوثائق المتوفرة لديها، أنه منذ عام ١٨٣٥ «قامت الحكومة البريطانية بمحاولة لشراء الجزيرة من سلطان كشن، وفي انتظار إنهاء الاتفاق عسكرت قوة بريطانية في الجزيرة، إلا أن السلطان على أية حال لم يوافق على بيع الجزيرة<sup>(٣)</sup>، ولم يوافق حتى على التنازل عن جزء منها ليكون مستودعاً للفحم ومن ثم سحبت القوة البريطانية من الجزيرة<sup>(٤)</sup>.

وقد كتب للملازم ولستد J.R. Wellsted من الأسطول الهندي تقريراً هاماً عن سوقطره نشر من العدد الخامس من مجلة الجمعية الجغرافية الملكية Journal of the Royal Geographical Society في عام ١٨٣٥، وقد

I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 31. (١)

(٢) د. جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال ص ٢٧.

I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 37. (٣)

C.U. Aitchison, vol. XI, p. 118. (٤)

جاء في هذا التقرير أن هذه الجزيرة تقع على الطريق التجارى إلى الهند عن طريق البحر الأحمر ، وهى تسيطر على مدخله كما أنها ملاصقة لطريق السفن البريطانية التى تمر عن طريق الرأس وبذا فإن لها أهمية سياسية كبرى ؛ ومن ثم بدا واضحاً أنه من وجهة النظر البريطانية فإنه من الأهمية بمكان تلافى أى تدخلات أجنبية فى الجزيرة ولذا رأى إيرل أف مالمسبورى Earl of Malmesbury ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لإقناع صاحب سوقطره بعدم بيع الجزيرة للفرنسيين ، كما أنه اتصل بالمقيم السياسى فى عدن وحكومة بومباى بالنسبة لهذه المسألة<sup>(١)</sup> .

وفى ١٣ أكتوبر ١٨٥٩ قرر الإمبراطور الفرنسى أن الوقت قد أزف كي تقوم فرنسا بسياستها التوسعية على السواحل الإفريقية ، فأصدر تعليماته التى قضت بإرسال الكاتبين رسل Russel فى ذلك التاريخ إلى المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب وباللدخول فى مفاوضات مع النجاشى ، وكان عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل وخصوصاً منطقة خليج عادولى وجزيرة ديسك وميناء عيد وأراضى رأس على وعوينفو ، وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات ولكن كان عليه أن يعمل فى السرى وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لا يثير انتباه الإنجليز<sup>(٢)</sup> .

ووصل رسل بالفعل فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٦٠ على ظهر قارب تجارى اسمه اليمين إلى مصوع قادماً من الاسكندرية ومعه بعض الضباط والمرافقين الفرنسيين . وفى ١٧ ديسمبر تقدمت هذه البعثة الفرنسية إلى زولا فى خليج أدوليس وهى ميناء على مسافة نصف يوم من مصوع ، وفى ٢٩ من نفس الشهر تقدمت جماعة من عشرة أشخاص من أفراد البعثة إلى حاكم تجره للتفاوض معه<sup>(٣)</sup> ، ووقع رسل طبقاً لتعليمات حكومته على معاهدة مع ملك تجره ، وتقضى هذه

---

I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 37-38.

(١)

(٢) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٢ .

I.O.L. B. 8, Memorandum, pp. 39-40.

(٣)

المعاهدة بأن يتنازل الملك الإفريقى للإمبراطور الفرنسى عن المنطقة الواقعة بين حافة جبل جودام متضمنة زولا وممتدة حول خليج عادولى حتى جزر أوده وديسك ، كما طالب ملك تجره بالحماية الفرنسية وتعهد بأن لا يمنح أية امتيازات لأى دولة أوروبية دون الحصول على موافقة الإمبراطور الفرنسى .

وقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقاً ضخمة دون أن تكلفها أية نفقات ، وكان النجاشى مضطراً إلى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا وأن يتنازل لها عن جزء من الساحل والجزر القريبة منه كى تساعد هذه الدولة على الاحتفاظ بعرشه ، ولم تكن لديه القوة الكافية لوقف هجوم الأمهرا عليه . وكان رسل مضطراً بطبيعة الحال إلى الاحتفاظ بهذه المعاهدة سرية طبقاً لتعليمات حكومته إلى أن تقوم هذه الحكومة بالتصديق عليها فى باريس ، وكانت التعليمات واضحة فى هذا الشأن حتى يتجنب إغضاب الإنجليز<sup>(١)</sup> .

وقد كان لهذا النشاط الفرنسى انعكاساته القوية على السياسة البريطانية فى المنطقة ففي ١٦ يناير من نفس السنة قام البريجادير جنرال كوجلان المقيم السياسى فى عدن ومعه المستر بادجير Badger من عدن فى رحلة فى البحر الأحمر فزارا بريم ومصوع وخرائب أدوليس وزولا فى خليج أنسلى وديسك . وقد وجد كوجلان الأتراك فى مصوع تساورهم الشكوك من التحركات الفرنسية فى المنطقة .

وبعد أن فحص كوجلان خليج أنسلى جيداً خرج بنتيجة هامة وهى أن أدوليس وزولا لا تصلحان كمحطة بحرية للفرنسيين أو كستعمرة لهم هناك ، إلا أنه بمجرد أن رأى ديسك حتى اقتنع بأنها أفضل مكان لإقامة الأوروبيين ، كما أنها محطة بحرية ذات موقع استراتيجى هام ، وتسيطر تماماً على خليج أنسلى ، وكان رئيسها غائباً حينما وصل كوجلان ولكنه قابل ممثل الرئيس وهو شقيقه

---

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٣ - ٣٤ .

الأصغر وتبين من كلامه رغبته في الصداقة البريطانية . كما أبلغ ممثل السلطان المقيم السياسى أيضاً أن بعثة فرنسية قد جاءت وفحصت المكان ، وأن هذه البعثة أبلغت السكان بأن الجزيرة ملك لفرنسا وكذلك كل الإقليم حول زولا ، إلا أنه لم يعرف من الذى تنازل عن الجزيرة للحكومة الفرنسية . كما أخبر ممثل السلطان المقيم السياسى بأن الفرنسيين قد أبلغوه بأنهم سوف يقيمون تجارة رائجة مع الحبشة مما يؤدى بالتالى إلى ازدهار الأحوال فى الجزيرة ، وأن السفن الفرنسية سوف تأتى من الغرب بعد شهرين — من ذلك اللقاء — لامتلاك ديسك وتنفيذ بقيمة المشروعات .

وأوضح كوجلان أيضاً أن إمبراطور الحبشة اتخذ لنفسه لقب « سيد البحر والبر » وأنه من المحتمل أن يطالب بأحقية فى جزيرة ديسك « إلا أن ادعاه هذا سوف يكون ضعيفاً » وكذلك « فإن الباب العالى سيطالب بالجزيرة على أنها من ممتلكاته على الرغم من أنه يعلم جيداً بأن قائمقام مصوع لا يعلم تماماً المكان الذى تقع فيه هذه الجزيرة أو إذا كان سكانها يدفعون ضرائب للسلطان أم لا » .

وأشار كوجلان إلى أن هناك مطالب آخر بالجزيرة وهو نائب أركيكو الذى يمارس نوعاً من السلطة على القبائل المقيمة فى الأرض المواجهة للجزيرة ، وديوان جده هو الذى يعين هذا النائب ، إلا أنه فى الواقع كان شبه مستقل عن الباب العالى ، لأن القبائل فى المنطقة كانت خاضعة لسلطته الاسمية فقط .

وقد اعتبر كوجلان « أن هذه التحركات الفرنسية تستحق الاهتمام الشديد من جانب حكومة جلالة الملكة »<sup>(١)</sup> .

إلا أن الموقف الدولى فى ذلك الوقت لم يكن ليسمح لفرنسا بارتكاب أى شطط فى علاقاتها بانجلترا ، وترجع أسباب رفض الحكومة الفرنسية التصديق

على معاهدة رسل إلى الخطاب الذى كتبته وزير الخارجية الفرنسية إلى الامبراطور نابليون الثالث فى ٩ أبريل ١٨٦٠ والذى ذكر فيه صراحة « أننا لا نستطيع أن نقبل فى هذه الظروف الدقيقة الحالية مع ما فيها من الحرب الإيطالية ورجوع نيس وسافوى إلى فرنسا المقترحات التى عرضت علينا وأن ننفذها دون أن نتوقع إثارة مصاعب خطيرة من جانب إنجلترا » .

وبالرغم من هذه السلسلة من المحاولات الفاشلة ، فإن فرنسا قد نجحت فى أوبوك ذلك المكان الذى يمتاز بموقعه الممتاز قريباً من عدن عند بوزغاز باب المندب بين البحر الأحمر وخليج عدن وعلى ساحل بلاد الصومال<sup>(١)</sup> ، فى عام ١٨٥٩ غرق لامبرت Lambert ممثل القنصلية الفرنسية فى عدن عند عبوره من الحديد إلى تاجوره فى قارب وطنى مملوك لرئيس زيلع خارج مضائق باب المندب ، وقد أثار هذا الحادث بطريق غير مباشر مسألة السيادة على زيلع ، فقد اتهم حاكم زيلع بأنه حرض الوطنيين على قتل لامبرت .

وقد تقدم إلى مكان الحادث السكاپتن بليفير Playfair والسكاپتن شيرارد Sherard وبعد فحص دقيق منهما لكل الظروف التى لا بدت وقوع الحادث اتهميا إلى استنتاج بأنه حادث عادى تحطم بموجبه القارب الذى كان يستقله لامبرت عند اصطدامه بصخرة قرب جزر موسى . وقد أرسلت نسخة من التقرير الذى كتبته الضابطان البريطانيان إلى الحكومة الفرنسية<sup>(٢)</sup> .

إلا أن الوثائق الفرنسية تشير إلى أن هنرى لامبرت كان يقيم فى عدن منذ عام ١٨٥٥ كنائب قنصل للحكومة الفرنسية ، وأنه كان قد ساعد أبو بكر إبراهيم شيخ تاجوره مساعدة مالية مما دفع هذا الأخير إلى أن يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطئ الإفريقى ، ولكن خلافاً نشب بين لامبرت وحاكم زيلع ، وتسبب

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٥ - ٣٨ .

I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 37-38.

(٢)

في أن عمل هذا الحاكم على قتل لامبرت وهو على ظهر سفيلته بالقرب من جزيرة موسى في ٤ يونيو عام ١٨٥٩<sup>(١)</sup>. وأرسلت الحكومة الفرنسية بالفعل السفينة الحربية السوم La Somme إلى زيلع سنة ١٨٦٠ وقبض الفرنسيون على الحاكم شرمكي وعينوا آخر خلفاً له، ثم نقلوا شرمكي وبعض الوطنيين إلى الساحل العربي لحاكمته على جريمة قتل لامبرت<sup>(٢)</sup>. وقد انتقل الفرنسيون أولاً إلى الحديدة التي كانت تتبع لها زيلع وتاجوره إلا أن حاكم الحديدة رفض التدخل في الأمر، ومن ثم تقدم الكابتن الفرنسي إلى جدة وطلب من الحاكم العام لليمن التدخل في الأمر، إلا أنه هو الآخر فضل عدم التدخل<sup>(٣)</sup>. وأثناء هذه الأحداث مات شرمكي - الذي كان قد أصبح رجلاً مسناً - على ظهر السفينة الفرنسية في الميناء، ومن ثم غادرت السفينة الفرنسية ميناء جدة إلى فرنسا وعلى ظهرها بقية المقبوض عليهم.

وبعد ذلك اتصلت فرنسا بالباب العالي لطلب التعويض، ووافقت الحكومة التركية على دفع دية من ٣٠.٠٠٠ دولاراً لفرنسا، وأن تحول دخول اليمن إلى الحكومة الفرنسية إلى أن ينتهي دفع التعويض<sup>(٤)</sup>.

وبعد عودة الكابتن فليريودي لانجل قائد السفينة الحربية السوم إلى فرنسا، قدم دراسات وملاحظات أكدت لحكومة فرنسا أهمية إنشاء مستعمرة أو محطة بحرية على الساحل الشرقي لإفريقيا، كما أنه أرفق مع ملاحظاته طلباً كتبته بعض شيوخ الصومال من قبيلة حبر تاجملا إلى الإمبراطور الفرنسي طالبين فيه وضعهم تحت الحماية الفرنسية، ثم اقترح على وزير الخارجية شراء

(١) د. جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال ص ٣٩.

(٢) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 39.

(٣) I.O.L., B. 48, Memorandum by Sir E. Hertzlet, March 5, 1874.

(٤) I.O.L., P. 8, Memorandum, p. 39.



أراضى أوبوك ، وأحضر معه إلى باريس أحد مشايخ هذه الجهة وهو دنى أحمد أبو بكر بن عم أبو بكر إبراهيم شيخ تاجوره وصديق الفرنسيين .

وتباحث وزير الخارجية الفرنسية شاسلوب لوبا Chasseloup Laubat مع السكابتن دى لانجل فى مسألة أراضى أوبوك ، ثم أبدى وزير الخارجية الفرنسى وجهه نظره لوزير البحرية فى أنه ليست هناك لأى دولة أجنبية بشكل عام وتركيا بوجه خاص أى ادعاءات فى تلك المنطقة ، وأن الحكومة البريطانية ليس لها الحق فى الاعتراض على الترتيبات التى تقوم بها الحكومة الفرنسية فى هذا الصدد<sup>(١)</sup> .

وقد سجل كولكوهون Colquhoun القنصل العام البريطانى فى مصر فى بداية عام ١٨٦٢ أن شايفر Schaeffer أحد مستشارى السفارة الفرنسية فى الآستانة قد عبر مصر باسم مستعار وأنه كان يحمل مبلغاً كبيراً من المال ، « وأنه قد حضر لشراء قطعة من الأرض القريبة من البحر الأحمر » كى تكون محطة للأسطول الفرنسى .

وقد أخبر توفينيل وزير الخارجية لورد كاوى Cowley بأنه قد أرسل شايفر للعثور على محطة للفحم لتكوين السفن التجارية الفرنسية فى البحر الأحمر ، وأشار توفينيل إلى أن وزير البحرية الفرنسى قد رشح قطعة أرض صحراوية تدعى أوبوك كميناء آمن ذى مياه هادئة وأنه يأمل « أن يبنى هناك مخزن للفحم »<sup>(٢)</sup> .

ووقعت بالفعل معاهدة أوبوك فى باريس فى ١١ مارس سنة ١٨٦٤ ، ووقعها كل من توفينيل وزير الخارجية ودنى عبد الرحمن كممثل للمشايخ فى المنطقة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٩ — ٤٠ .

(٢) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 45.

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٤١ .

وتم التنازل عن أوبوك — الواقعة في منتصف المسافة بين بریم وتاجوره والمواجهة لعدن تماماً والتي هي أكثر قرباً إلى مضائق باب المندب من زيلع — نظير عشرة آلاف ريال. وتم الاستيلاء على هذا المكان رسمياً باسم الإمبراطور الفرنسي نابليون ورفع العلم الفرنسي هناك .

وفي عام ١٨٦٣ زار الجنرال كوجلان المقيم السياسي في عدن أوبوك ووجد أن الفرنسيين وضعوا بعض العلامات و « العوامات » لتحديد حدود الميناء ثم غادروا المكان، وأنهم بمجرد مغادرتهم لأوبوك قام السكان بنزع تلك العلامات والعوامات، وأنهم أنكروا على السلطان بيع بلادهم للفرنسيين، وأوضح كوجلان أيضاً بأن « ميزة أوبوك الوحيدة هي وفرة المياه العذبة بها ، لأنها من النواحي الملاحية غير ملائمة لكي تكون ميناء ناجحاً وأنها أيضاً بعيدة عن طريق السفن التجارية في البحر الأحمر »<sup>(١)</sup>.

كما صرح بليفير Playfair بأن الفرنسيين قد استولوا على أراض تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وأنه إذا كانت تركيا لا تباشر سلطاتها عن طريق رفع علمها وإرسالها لأحد الموظفين الأتراك في هذه المنطقة فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أنها هي الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل . كما أن أحمد باشا الحاكم العثماني للحديدة أعاد نفس هذه العبارات ، مما جعل الفرنسيين يشكون في أن هذه الجملة التي صدرت من عدن سوف تسير حتى تصل إلى الآستانة .

وكان من الطبيعي أن يتأثر المقيم السياسي في عدن من استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، إذ أن ذلك العمل كان يحمل في طياته تهديداً صريحاً لنمو عدن وتوسعها ، فقد كانت الأحوال في السنوات السابقة قد ازدهرت في عدن بسبب التجارة في البن اليمني وأيضاً بسبب التجارة الإفريقية التي كانت تنقلها

القوافل حتى زيلع وبربرة ثم بالسفن حتى عدن ولما كانت أوبوك أقرب إلى المنتجات الإفريقية من عدن ، فقد كان في استطاعتها أن تحتكر تجارة البن المصدر من هرر بوجه خاص ، وكان الإنجليز يقدرّون هذا البن الإفريقي بنفس الدرجة التي يقدرّون بها البن اليمني .

وبقي لإنهاء تلك العملية الخاصة بأوبوك أن يسلم وزير الخارجية الفرنسية ذلك الموضوع إلى وزير البحرية والمستعمرات ، وأصبحت هذه الأراضي تخضع لذلك الوزير من النواحي المالية والإدارية ، وأصبح على وزير البحرية أن يتخذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من تلك العملية لصالح الأسطول الفرنسي ، ولم ينس وزير الخارجية أن يلفت نظر زميله إلى المزايا التي يستطيع الحصول عليها من هذه الأراضي فكتب يقول : « إنني أعتقد فعلاً بأنه من اللازم لنفوذنا السياسي أن نتخذ قراراً نهائياً بخصوص تلك المناطق القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف أن نقوم عبثاً بهذه المظاهرة دون أن نغلقها أية نتيجة ، ومن ناحية أخرى فإن شق قناة السويس في المستقبل ، ووجود سفن حربية في البحر الأحمر وبحر الهند علاوة على إمكانية تحويل القوافل التي تصل الآن إلى تاجوره وزيلع وبربرة إلى محطة فرنسية ، كل هذه الإمكانيات تجعلني شديد الأمل في أن تجد علاقاتنا التجارية نقطة ارتكاز هامة في احتلالنا لهذه الأراضي » (١) .

وقبل شق قناة السويس كانت السفن التجارية تسير عن طريق رأس الرجاء الصالح وبعد أن أصبح شق القناة أمراً محتمل الوقوع لم يكن هناك أفضل من بناء الموانئ في البحر المتوسط والبحر الأحمر . وليس هناك من شك في أن إنجلترا كانت تقدر أهمية الوصول إلى نهاية سعيدة لهذه المشروعات الضخمة . على أنه كان واضحاً منذ البداية أن الإنجليز يعارضون تنفيذ مشروع شق قناة السويس ولكن دون جدوى ، ولقد كتبوا كثيراً عن مصاعب هذا المشروع ، فقد خشوا من تحول التجارة الأوروبية — نتيجة لشق القناة — إلى كل من

(١) د . جلال يحيى ، المصدر السابق ص ٤٥ — ٤٨ .

مارسيليا وتريستا المنافستين للنندن وليشربول ، إلا أن هذا الاحتمال كان بعيد  
الوقوع لأن كلا من مارسيليا وتريستا لم تكن لديهما السفن الضخمة التي تستطيع  
فيها منافسة إنجلترا ، وكذلك لم تكن لديهما المنتجات الهائلة كما هو الحال بالنسبة  
للموانئ البريطانية .

وكان الانجليز يعرفون دون شك أن تجارة البحر الأحمر سوف تتضاعف  
بعد شق القناة إلا أن الذي أثار مخاوف بريطانيا أكثر من ذلك هو تناقص  
نفوذها في مصر وفي الشرق كله وفي الهند أيضاً نتيجة « لتلك القناة التي يسعون  
في حفرها » . لأن شق هذه القناة سوف يسمح لكل الدول بالتوسع في الشرق ،  
أما في حالة عدم شقها فإن الانجليز سيظلون محافظين على مركزهم الممتاز في تلك  
الأنحاء <sup>(١)</sup> .

وهكذا عارضت إنجلترا مشروع القناة منذ البداية ، بل إن وقع الامتيازات  
التي منحتها الحكومة المصرية للشركة العالمية لقناة السويس في إنجلترا لم يقل  
عن وقع حملة بونابرت ، كما أن إنجلترا كانت ترى أن القناة ستفصل مصر فصلاً  
تاماً عن تركيا بحيث يمكن للوالى أن يعلن استقلاله في الوقت الذي يريد . ولما  
كانت قد أنشئت استحكامات قوية حول الاسكندرية وعلى طول الساحل  
المجاور لها للدفاع عنها ضد أى هجوم من جهة البحر ، فإن الحكومة الانجليزية  
استنتجت أن من السهل أن توضع فيها قوات فرنسية في حالة عجز القوات  
المصرية عن الدفاع عن القلاع ، لهذا رأت إنجلترا أن من أهداف مشروع القناة  
إكمال نظام الدفاع ، فإذا ما أمكن حفرها وإقامة استحكامات على جانبيها  
أصبح بالإمكان مقاومة أى جيش قادم من سوريا ، كما أنه في حالة نشوب الحرب  
بين إنجلترا وفرنسا كان بإمكان فرنسا — بعد شق القناة — أن تحتل مداخنها ،  
وفي هذه الحالة يسهل على أية حملة فرنسية أن تحتل عدن التي كانت حاميتها  
من الضعف في أوقات السلم إلى الحد الذي يجعلها غير قادرة على صد أية قوة

أوربية مما يهدد بتحكم فرنسا في التجارة الأوربية في المناطق الممتدة إلى شرق رأس الرجاء الصالح . وقد صدرت الأوامر إلى سفير إنجلترا في الآستانة لورد ستراتفورد دي روكليف بأن يبذل جهده للقضاء على المشروع في المهدي<sup>(١)</sup> .

إلا أن الإنجليز لم يستطيعوا منع تنفيذ المشروع ، ومن ثم طرحوا بعيداً فكرة الإصرار على منع تنفيذه<sup>(٢)</sup> ، وعدلوا من موقفهم مطابقين ما قاله المستر لويد جورج مرة من أن المبدأ المرن في السياسة هو أصلح المبادئ لحل المشكلات الخارجية والاستعمارية<sup>(٣)</sup> فتظاهروا بأنهم مسئولون عن المحافظة على هذه القناة ، ليس فقط لتحقيق مصالحهم السياسية ولكن أيضاً لتأمين مواصلاتهم البحرية في البحر الأحمر ومع الهند<sup>(٤)</sup> .

ومن ناحية أخرى ، استمر الفرنسيون في تنفيذ مشروعاتهم التوسعية على سواحل البحر الأحمر ففي يناير ١٨٦٩ اشترى فرنسيان هما ماس M.M. Mass وبوالكس Poillex مكاناً يسمى بندر الشيخ سعيد من الشيخ على ثابت شيخ قبيلة ها كورني في مقابل ٨٠.٠٠٠ ريال ، وذلك لإقامة وكالة فرنسية هناك . وهذا المكان مواجه تماماً لجزيرة بريم . وتضمن الامتياز رأس باب المندب والساحل إلى مسافة قصيرة على الجانبين ، وقد أوضح حاكم بريم أن ذلك المكان تابع للحكومة التركية ، كما أشار مساعد المقيم السياسي في عدن أيضاً إلى أن الأتراك رفضوا الموافقة على هذا البيع ، وأنهم أبلغوا الحكومة الفرنسية أن تحويل ملكية هذه الأراضي لم يتم بالطريقة الشرعية ، وقدموا احتجاجاً على ذلك . وقد أبدى الشيخ على ثابت دهشته من هذا المطلب التركي ، وقرر أن الأرض لم يحكمها أى حاكم من الأتراك وأنه يحكمها كما حكمها أسلافه منذ زمن طويل .

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفي ، مشكلة قناة السويس ص ١١ — ٢٢ .

M.L. Simonin, p. 28.

(٢)

(٣) أمين الريحاني ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٣٩ .

M.L. Simonin, p. 28.

(٤)

وقد صدرت التعليمات إلى المستر بارون Barron السفير البريطاني في الآستانة بأن يقوم باستطلاع رأى الباب العالي بالنسبة لهذه المسألة ، كما لمح لورد كلارندون Clarendon في تعليماته للمستر بارون بأن « السلطان هو صاحب السلطة الشرعية في الإقليم » على الرغم من أن بعض أجزائه تقع خارج مضائق باب المندب ، كما نصت التعليمات بأنه على بارون أن يبلغ الباب العالي بأن الحكومة البريطانية لن توافق على إقامة مستعمرة أجنبية في منطقة مجاورة تماماً لعدن .

وقد أكد وزير الخارجية التركي للمستر بارون بأن المشروع ليس بأية حال تحت حماية الحكومة التركية ، وأضاف أن الحكومة الفرنسية لم تعترف بهذا البيع وأن الشيخ على ثابت لا يملك الحق في بيع الأرض ، وأن الباب العالي يرغب في إرسال أسطول صغير من سفينتين أو ثلاثة إلى البحر لمنع وقوع الحوادث المشابهة .

ورغم كل هذه التأكيدات فقد سجل في الشهر التالي أن نفس الشركة الفرنسية قد اشترت المنطقة المسماة بالشيخ سعيد نهائياً ، إلا أنه تبين بعد ذلك أن الميناء ضحل جداً ففشل المشروع .

واستمر الباب العالي ينكر أحقية أية قوى في مناقشة مشكلة الأرض المتنازع عليها واقترح إعادة الأموال المدفوعة كضامن لها ، أو أن يسمح باستخدامها كمحطة أو كستودع للتجارة الفرنسية مع بقاء سيادة السلطان عليها .

وفي ديسمبر ١٨٧١ غادر الفرنسيون الشيخ سعيد نهائياً ، وفي الشهر التالي صدرت التعليمات إلى الحاكم التركي للحديدة بأن يؤكد للممثل القنصلي الفرنسي في عدن حقوق الباب العالي في أراضي الشيخ سعيد ، وينبئه بأن احتلال الأتراك لهذه المنطقة سوف يتحقق سريعاً<sup>(١)</sup> .

### التوسع المصري على سواحل البحر الأحمر :

كان السلطان العثماني قد أصدر فرماناً في عام ١٨٦٥ أعاد بموجبه لوالى مصر مسئولية إدارة ولايتى سواكن ومصوع<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٨٧٠ قرر وزير خارجية الخديو أنه بمقتضى فرمان الإمبراطورى الصادر فى عام ١٨٦٥ ، فإن ولايات مصوع وسواكن وتوابعهما داخلة ضمن الامتياز الذى منحه الباب العالى للحكومة المصرية ، وعين بالفعل حاكم مصرى لكل الساحل من السويس حتى رأس جواردفوى<sup>(٢)</sup>.

وفي خريف عام ١٨٧٣ زار قائد السفينة البريطانية دالوزى Dalhousie بربره فوجد السفينة الحربية المصرية « إرخا » هناك ، وقد تقدم ضابط مصرى وعاون فى إدخال السفينة البريطانية إلى الميناء ، وكان هذا الميناء تابع للمصريين ، وكانت السفينة المصرية قد مضى عليها قرابة عشرين يوماً فى بربره بعد أن أبحرت من مصوع ، وزارت الموانئ التركية والمصرية بما فى ذلك خليج أنسلى وزيلع وهى فى طريقها . وكانت السفينة الحربية المصرية تقوم بواجب الاتصال اليومى بالساحل ، وتنزل نحو خمسين رجلاً وتعيدهم قبل غروب الشمس ، كما رفع العلم المصرى على الساحل ، وكان من المعتقد أن قائد السفينة المصرية ينتظر وصول رؤساء قبيلة أحمد عزول التى تمكلك بربره للتفاوض معهم بخصوص الميناء والأرض ، كما كان من المتوقع أن تصل سفينة مصرية أخرى . وسجل قائد السفينة البريطانية بأنه « ليس هناك من شك فى أن الحكومة المصرية تعتبر بربره ومصوع جزءاً من أراضيها » .

وقد وجه المقيم السياسى فى عدن نظر وزارة الهند إلى تلك الحقائق ، كما قرر

(١) د . شوق عطا الله الجبل ، الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ص

٤٣ - ٤٢ .

أن التهديد الذى تواجهه عدن من جراء الاحتلال الدائم من جانب الأتراك والمصريين لبربره والأجزاء الأخرى على الساحل الإفريقى خارج البحر الأحمر، قد أوضحه المقيمون العامون السابقون وأنه لا يجد ما يضيفه إلى كلامهم<sup>(١)</sup>.

وأخذ المصريون يدعمون حكمهم على سواحل البحر وازداد نفوذهم بعد أن اضطر الباب العالى تحت ظروف خاصة إلى التنازل عن ممتلكاته على الساحل الصومالى إلى إسماعيل باشا خديو مصر الذى كان فى العام السابق قد استولى على هرر<sup>(٢)</sup>.

وقد أكد الخديو سيطرته على ذلك الساحل حتى أن الحكومة البريطانية عقدت معاهدة مع الحكومة الخديوية المصرية فى سبتمبر من عام ١٨٧٧ اعترفت فيها بالسلطة المصرية على أراضي سواحل الصومال حتى رأس حافون، هذا فى مقابل أن لا تتقاضى الحكومة الخديوية عوائد جمركية من السفن البريطانية أكثر من ٥٪ فى تلك السواحل. كما تعهد الخديو بعدم التنازل عن أية قطعة من هذه الأراضي لأى دولة أخرى، وكذلك بمنع تصدير الرقيق من تلك الجهات، وبأحقية بريطانيا فى مراقبة منع هذه التجارة على تلك السواحل<sup>(٣)</sup>.

ومنذ عام ١٨٨٢ دخلت القوات البريطانية مصر باسم حماية الخديو والمصالح الأوروبية، وبحجة سحق تمرد عسكري، ومؤكدة للجميع بأن الاحتلال مؤقت. ولكن وجود جيش الاحتلال كان بمثابة أمر واقع لا يغير دلالاته إبقاء العلاقات الرسمية بين مصر وتركيا، أو عدم المساس بالإدارات الدولية المختلفة التى فرضت على البلاد بحيث كان من المتوقع رغم عدم شرعية الاحتلال.

---

I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 61-62.

(١)

C.U. Aitchison, op. cit., p. 115.

(٢)

(٣) د. شوق عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر

ص ٣٥١ - ٣٥٢.



أن تنتقل السلطة العامة من وإلى مصر إلى ممثلي إنجلترا وأن تسلك إنجلترا من مصر المسلك الذى يمليه عليها وضعها الجديد . ولم يكن الإنجليز على استعداد لحكم مصر من لندن لما يترتب على ذلك من مشكلات وعقبات محلية ودولية ، كما أنهم لم يفكروا فى ضم مصر إلى أملاكهم أو فرض حمايتهم عليها ، أو فى القضاء على الأسرة الحاكمة طالما أنهم قد أعلنوا أنهم قد قدموا إلى البلاد لتثبيت سلطة الخديو<sup>(١)</sup> . إلا أنه مما لا شك فيه أن سقوط مصر فى يد الاحتلال البريطانى وسيطرة بريطانيا على ذلك الموقع الجغرافى الممتاز الذى ضمن لها السيطرة على قناة السويس ، كما سهل لها استخدام الموانئ المصرية الاتصال بين الشرق والغرب ، ليس من شك فى أن ذلك الحدث الخطير — أى الاحتلال — كانت له انعكاساته وانطباعاته القوية على المنافسة الدولية فى البحر الأحمر وعلى السواحل الإفريقية والعربية المطلة عليه ، فبدأت ذى بدء تم القضاء على المنافسة المصرية فى تلك الأنحاء بعد احتلال مصر ذاتها ، كما أنه تضاعفت المنافسة التركية بعد أن كان الباب العالى — كما قلنا — قد نقل مسئولية إدارة ممتلكاته على السواحل الإفريقية إلى وإلى مصر .

وهكذا بدأت بريطانيا بعد أن قويت قبضتها ، وشعرت بقوتها وتفوقها ، تنفذ أدوارها المرسومة فى المناطق المتنازع عليها . فأخذت فكرة إخلاء السواحل الإفريقية لخليج عدن من المصريين تتبلور لدى الحكومة البريطانية قرب نهاية عام ١٨٨٣ ، وكان أول من نادى بفكرة إخلاء بلاد الصومال هو الميجور هفتر ، فقد ادعى بأن التدخل الإنجليزى على الساحل الجنوبى لخليج عدن أمر ضرورى لسلامة عدن ذاتها . وكان هفتر زار بلاد الصومال وهرر وألم بأحوالها ورأى أن منليك الثانى ملك شوا كان يستعد مع قبائل الجالا للاستيلاء على هرر وأن قبائل الصومال كانت تهدد بإخراج الحاميات المصرية من زيلع وبربره .

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس ص ٣٣ .

وكانت هذه الموانئ في غاية الأهمية بالنسبة لتموين عدن ، وبالتالي مستقبل طريق الهند نفسه ، وقد اتفق السير إفلين بارنج في الرأي مع الميجور هنتر في أن الحكومة الخديوية<sup>(١)</sup> لا تستطيع الاحتفاظ بسلطانها على ممتلكاتها الإفريقية ، وأن الوقت قد حان لإجبار هذه الحكومة على إصدار تعليماتها بإخلاء السودان وسحب جميع جنودها وموظفيها منه<sup>(٢)</sup> ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه المقترحات<sup>(٣)</sup> .

وأغفلت الحكومة المصرية — نتيجة للاحتلال البريطاني — ما يحش به قلب السودان من ثورة توشك أن تنفجر كما انفجرت الثورة العربية في مصر<sup>(٤)</sup> ، ومن ثم تجمعت سحب الثورة في السودان ولم تلبث أن اندلعت وانضم إليها الكثير من الأنصار . وكانت الثورة نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والإدارية أحدثت الاضطراب والحركة في المجتمع السوداني في ذلك الوقت ، ولقد تبلورت هذه العوامل ووجدت زعيمها وفلسفتها في شخصية محمد أحمد المهدي وفي إعلانه المهدي<sup>(٥)</sup> .

وكانت نية إنجلترا معقودة على أن لا تدخل مع السلطان في مفاوضات تخص مصر ذاتها إلا بعد أن تستقر الأحوال في السودان ، ولكن هذا لم يمنع إنجلترا من أن تدع السلطان — كفاحية شكلية — كي يباشر سلطاته على موانئ الساحل المصري في البحر الأحمر ، وأن يحتلها بجنوده وذلك بوصفه صاحب السيادة ، إلا أن إرسال القوات العثمانية إلى تلك الأماكن كان يعنى الوصول إلى تسوية خاصة بجزء صغير من المسألة المصرية . وكانت إنجلترا قد

---

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولي في بلاد الصومال ج ١ ص ٧١ — ٧٢ .

(٢) C.U. Aitchson, op. cit., p. 115.

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولي في بلاد الصومال ص ٧٢ .

(٤) د . حسين فوزى النجار ، السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط ص ٢٣٣ .

(٥) د . جلال يحيى ، الثورة المهديّة ص ٢٠ — ٢١ .

أجبرت الحكومة الخديوية على إصدار أمرها بإخلاء السودان دون أن تستشير تركيا في هذا الأمر ، إلا أن قبول الباب العالي للدعوة البريطانية كان يحمل معنى الاعتراف بسلطة بريطانيا الفعلية في تقرير شئون مصر<sup>(١)</sup> . كما أن الباب العالي نفسه لم يكن مستعداً لأن يمارس سلطاته على تلك المناطق<sup>(٢)</sup> . وهدفت السياسة البريطانية إلى تقسيم السواحل بين باب المندب ورأس حافون إلى قسمين ، وتعامل كل قسم منهما معاملة خاصة : القسم الأول يمتد من باب المندب إلى زيلع ، وهو يحيط بأراضي أوبوك الفرنسية ، وكان مهدداً بأن يكون مجالاً للتوسع الفرنسي المقبل في تلك المنطقة ، أما القسم الثاني فيمتد شرقي زيلع حتى رأس حافون وأهم موانئه بربره . وقد اعترفت وزارة الخارجية البريطانية بأن الباب العالي قد قام بمباشرة سيادته على الأراضي الممتدة من بوغاز باب المندب حتى زيلع . وواضح أن هذا الاعتراف المتأخر كان يقصد منه أن تواجه السلطنة العثمانية التوسع الفرنسي المرتقب ، وكى تقوم بدلاً من بريطانيا في مواجهته . أما فيما يخص الجزء الثاني من السواحل فقد ادعت إنجلترا أنها قد رفضت مراراً الاعتراف « بادعاءات السلطان الخاصة بالسيادة على قبائل الصومال الموجودة بين زيلع ورأس حافون »<sup>(٣)</sup> .

#### التنافس الانجليزى الفرنسى :

وفي غضون ذلك الوقت عاود الفرنسيون نشاطهم في أوبوك بعد أن كانوا قد أهملوها منذ شرائها سنة ١٨٦٢ ، ففي أوائل عام ١٨٨٢ قتل بعض الصوماليين المستعمر الفرنسى أرنو Arnoux وكانت هذه الحادثة فرصة مواتية للبدء في

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى في بلاد الصومال ص ٧٦ — ٧٨ .

C.U. Aitchison, op. cit., p. 115.

(٢)

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى في بلاد الصومال ص ٧٨ — ٨٠ .

إقامة إدارة في أوبوك بشكل ما . وتم اختيار المستعمر الفرنسي لاجارد للذهاب إلى أوبوك للتفاوض مع المسؤولين المصريين هناك على عقد اتفاقية لتحديد الحدود .

وكان وصول لاجارد إلى خليج عدن سبباً في إثارة شكوك السلطات البريطانية التي كانت تستعد في ذلك الوقت للاستيلاء على ميراث مصر الواقع على الساحل الإفريقي لذلك الخليج . وكانت إنجلترا عازمة على أن لا تترك أيدي فرنسا حرة للعمل على مضايقتها في المناطق القريبة من عدن ، وخصوصاً في البقطة الهامة بالنسبة لهذه القاعدة البحرية . وهكذا بدأ التنافس البريطاني الفرنسي في المنطقة واضحاً جلياً اعتباراً من شهر مارس ١٨٨٤<sup>(١)</sup> .

وقام الميجور هنتر وبتعليمات من حكومته بمقدمات للاستيلاء على الساحل الصومالي ، فقام بزيارة زيلع وبربره وهرر ثم عاد إلى عدن . وفي يوم ١٤ يوليو ١٨٨٤ أبحر إلى بربره على ظهر سفينة حربية تابعة للهند ، ودعا هنتر كل مشايخ القبائل المحيطة ببربره للتفاهم معهم قبل الاحتلال النهائي ، واختارت السلطات البريطانية الحاكم الجديد لبربره وهو والش Walsh المساعد الثالث للمقيم السياسي في عدن<sup>(٢)</sup> . وتوصل هنتر إلى عقد معاهدة في ١٤ يوليو ١٨٨٤ مع مشايخ قبيلة حبرأول<sup>(٣)</sup> وقد تعهد هؤلاء المشايخ بموجب هذه المعاهدة بعدم التنازل عن أية قطعة من أراضيهم لأية دولة أخرى عدا بريطانيا ، وكذلك بالسماح للسفن البريطانية بالتجارة في كافة الموانئ التابعة لهم ، وتعهدوا كذلك بحماية الرعايا البريطانيين في أراضي حبرأول ، ومنع تجارة الرقيق والموافقة على تعيين الوكلاء البريطانيين في بربره وفي أي مكان آخر من أراضي حبرأول . كما نصت

(١) المرجع السابق ص ٨٧ — ٩٠ .

(٢) د . جلال يحيى ، المصدر السابق ص ١٠ .

C.U. Alitchison, op. cit., p. 115.

(٣)

المعاهدة أيضاً بأن هذه المعاهدة سوف تكون سارية المفعول في التاريخ الذي سوف تغادر فيه القوات المصرية بربره<sup>(١)</sup>.

وواصل البريطانيون تنفيذ سياستهم المرسومة ، فأرسلوا إنذاراً في أول أغسطس إلى الباب العالي بخصوص المحافظة على النظام في خليج عدن ، فقد أبقى اللورد جرانفيل إلى اللورد دافرين في الآستانة بأنه « ما لم تكن الحكومة التركية مستعدة لاتخاذ الخطوات السريعة لاحتلال زيلع طبقاً لاقتراحنا في ٢٩ مايو فسيكون من الضروري لحكومة صاحبة الجلالة أن ترسل قوة للمحافظة على النظام هناك » وفي نفس الوقت صرحت وزارة الخارجية البريطانية لهفتر بعمل الاستعدادات اللازمة لتقوية حامية زيلع بقوات من عدن ، كما صرحت له باحتلال المكان في حالة الضرورة دون الرجوع إلى لندن .

وجاء رد الباب العالي إلى لندن بالموافقة على إرسال قوات عثمانية إلى زيلع وتاجوره وسواكن ، كما طلب من إنجلترا تقديم تفسيرات سريعة عن الإجراءات التي اتخذتها في بربره وعلى طول سواحل بلاد الصومال . إلا أن إنجلترا لم تجب على هذه المذكرة التركية إلا بإرسال حملتها المستعدة من عدن إلى ساحل الصومال . وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها إلى هفتر في ٢٤ أغسطس عام ١٨٨٤ بإجلاء الحامية المصرية من بربره كما أبلغت إنجلترا الحكومة الخديوية بأنها لا تقبل أى تأخير في تنفيذ العملية وأن « على السلطات المصرية نفسها أن تسلك المايجور هفتر بمهمة إخلاء حامية بربره » .

وأجبرت الحامية المصرية على إخلاء بربره ، وفي ٥ أكتوبر عاد هفتر من بربره إلى عدن وأرسل منها الحامية البريطانية إلى الميناء المصري وأبقى الجنرال بلير Blaire المقيم السياسي في عدن إلى لندن « كل شيء هادي ، تم ترتيب كل شيء »<sup>(٢)</sup>.

Ibid., pp. 201-202.

(١)

(٢) د . جلال يحيى ، التنافس الدولي في بلاد الصومال ص ١١٣ — ١١٨ .

وفي وسط المنافسة الاستعمارية استطاع المستعمر الفرنسي لاجارد أن يعقد معاهدة مع سلطان تاجوره في ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ ، وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل سلطان تاجوره عن المنطقة من رأس على إلى قبة الخراب . وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ تنازل سلطان تاجوره عن رأس على وسجالو وقبة الخراب ، وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ تنازل كذلك عن أراض أخرى لفرنسا<sup>(١)</sup> .

ولا ريب أن انسحاب المصريين من الممتلكات الإفريقية زاد من عرامة التسابق الدولي على تلك المناطق واعتبرت الدول الاستعمارية هذه الممتلكات أرضاً خلاءً وحاولت الاستيلاء على ما تستطيع الاستيلاء عليه منها<sup>(٢)</sup> .

وفي نفس الوقت الذي احتلت فيه فرنسا تاجوره ، قام القنصل العام الألماني في القاهرة بالاستفسار من نوبار باشا عن « حقوق الباب العالي على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن » وقد أظهر هذا الاستفسار قلق الدول الأوروبية على مصير الأراضي المصرية في بلاد الصومال ومصير سيادة الدولة العثمانية وسلامة أراضيها بعد أن ضمنتها معاهدات لندن ١٨٤٠ وباريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨<sup>(٣)</sup> . إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه أن المعاهدة التي وقعها الخلفاء في ٣٠ مارس ١٨٥٦ على الرغم من أنها تضمنت نصاً بالحفاظ على أراضي الإمبراطورية العثمانية ، فإنها لم تحدد م تشكون هذه الأراضي<sup>(٤)</sup> .

إلا أن الاحتلال الفرنسي لتاجوره دفع إنجلترا إلى فكرة الحصول على معاهدات مع القبائل الساحلية وتوسيع نفوذها في بلاد الصومال ، فما أن طلب

---

(١) د . حسين فوزى التجار ، المصدر السابق ص ٢٣٧ .

(٢) د . محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ص ٤٤٨ .

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولي في بلاد الصومال ص ١٥٣ .

I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 33.

(٤)

للاجور هنتر التصريح له بعقد معاهدة مع قبيلة القضا بورسى صومال في خور كالنجالات حتى صرح له<sup>(١)</sup> ، وقد عقدت هذه المعاهدة بالفعل في ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢<sup>(٢)</sup> . وقد تعهد شيوخ هذه القبيلة بمقتضى هذه المعاهدة بعدم التنازل عن أراضيهم لأية قوى أخرى ، وبمنع تجارة الرقيق ، والسماح للسفن البريطانية بالقيام بالتجارة في الموانئ التابعة لهم<sup>(٣)</sup> .

وفي نفس الوقت صدرت التعليمات إلى هنتر بعقد معاهدات تشبه المعاهدة السابقة مع بقية القبائل ففي ٢٦ ديسمبر ١٨٨٤ عقد هنتر معاهدة أخرى مع قبيلة حبر تلجعله<sup>(٤)</sup> طبقاً للشروط والمواصفات التي طلبتها حكومة بومباي . وعقد هنتر معاهدة أخرى مع قبيلة العيسى صومال في ٣١ ديسمبر عام ١٨٨٤ بمجرد استلامه موافقة حكومة لندن بالبداية فيها . وكانت أراضي هذه القبيلة تمتد من زيلع حتى هرر وتجاور الأراضي التي ضمها الفرنسيون أخيراً<sup>(٥)</sup> . وهذه المعاهدة تطابق المعاهدات السابقة<sup>(٦)</sup> .

ثم عقد هنتر معاهدة جديدة في ١٣ يناير ١٨٨٥ تخص آخر جزء من ساحل الصومال ، وهو الذي تسكنه قبيلة حبر جرهاجس ، ويقع بين أراضي قبيلة حبر تلجعله في الغرب وأراضي قبيلة وارسنجالى في الشرق<sup>(٧)</sup> .

وفي عام ١٨٨٥ اتفقت حكومتا لندن وباريس على المحافظة على الوضع

---

(١) د . جلال يحيى ، المرجع السابق ص ١٥٧ .

(٢) C.U. Aitchison, op. cit., p. 115.

(٣) Ibid., pp. 204-206.

(٤) C.U. Aitchison, p. 115.

(٥) د . جلال يحيى ، المرجع السابق ص ١٥٨ .

(٦) C.U. Aitchison, p. 116.

(٧) د . جلال يحيى ، المصدر السابق ص ١٥٨ .

الراهن في ممتلكاتهما المطلة على خليج عدن . وكانت فرنسا ممثلة في زيلع عن طريق هنري نائب القنصل والتابع لقائد أوبوك ، أما إنجلترا فكانت ممثلة في الحميات الفرنسية وهرر عن طريق كنجسميل نائب القنصل التابع للمقيم السياسي في عدن . وامتاز هذان الممثلان بالحماس والنشاط وتسبب عن ذلك خلق مشكلات على الحدود بين الدولتين الأوروبيتين<sup>(١)</sup> .

وقد دعت بريطانيا موقفها في المنطقة بأن عقدت معاهدات الحماية مع القبائل المختلفة ، ففي ١٥ مارس ١٨٨٦ عقدت معاهدة الحماية مع قبيلة حبر أول<sup>(٢)</sup> . وقعها المايجور هنتر الممثل السياسي على الساحل الصومالي مع شيوخ القبيلة ، وتعهد هؤلاء بعدم القيام بأية اتصالات أو عقد اتفاقات أو معاهدات مع أية دولة أو قوى أجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية<sup>(٣)</sup> . كذلك عقدت معاهدة الحماية مع قبيلة حبر تلجعله في أول فبراير ١٨٨٦<sup>(٤)</sup> . وعقدت معاهدة أخرى في نفس التاريخ مع قبيلة حبر جرهاجس وهي تشبه معاهدات الحماية السابقة<sup>(٥)</sup> . وكان قد سبق لهنتر عقد معاهدة الحماية مع قبيلة وارسنجالى في ٢٧ يناير ١٨٨٦<sup>(٦)</sup> .

كما امتدت الحماية البريطانية إلى جزيرة سوقطرة ووقع سلطانها على معاهدة الحماية في عام ١٨٨٦ وهي تشبه المعاهدات السابقة<sup>(٧)</sup> .

وفي فبراير ١٨٨٧ وبعد مفاوضات طويلة توصلت الحكومتان الانجليزية

---

(١) د. جلال يحيى — ص ١٨٨ .

C.U. Aitchison, op. cit., p. 115. (٢)

Ibid., pp. 202-204. (٣)

C.U. Aitchison, p. 116. (٤)

Ibid., pp. 213-215. (٥)

C.U. Aitchison, p. 116. (٦)

Ibid., p. 118. (٧)



والفرنسية إلى اتفاق بالنسبة لمطالهما على الساحل الصومالي ، فاتفقت الحكومتان على أن تمتد الحماية البريطانية من خط الطول ٤٩° شرقاً إلى النقطة التي تقع عندها آبار لاهادو في نحو منتصف الطريق بين مصوع ورأس جيبوتي ، بينما يمتد الخط الذي يفصل بين الحميتين الإنجليزية والفرنسية إلى أباسوين Abbaswain وبايو Biyo وكابوبو Kabobo وجلديسا Gildessa وهرر . أما جزائر موسى وباب فقد دخلت ضمن حدود الحماية الفرنسية بمقتضى اتفاق عقد سنة ١٨٨٨ . ونصت الاتفاقية على تعهد كل من الحكومتين بعدم التدخل عبر خط التقسيم الذي يفصل بين الحميتين ، وعلى بقاء طريق القوافل الممتد بين زيلع وهرر عبر جلديسا مفتوحاً للتجارة . كما اتفقت الحكومتان على بذل كل الإجراءات الضرورية للقضاء على تجارة الرقيق ومنع استيراد الذخيرة والأسلحة إلى الأراضي التابعة لها<sup>(١)</sup> .

ولا ريب أن هذا الاندفاع البريطاني إلى سواحل البحر الأحمر كان لمحاولة سبق فرنسا من تحقيق انتصارات هناك . فإن الطريقة التي عقدت بها معاهدات الصداقة ومعاهدات الحماية مع القبائل الساحلية المتناثرة على البحر الأحمر ، والتوقيت المتقارب الذي تم فيه عقد هذه المعاهدات يوضح إلى حد كبير اهتمام بريطانيا بالمنافسة الفرنسية لها في تلك المناطق .

ومن ناحية أخرى ، فإن إنجلترا كانت تريد أن تؤمن مواقعها في عدن ، فهي تخطط وترسم حتى تبعد أي ظل لقوى أخرى غيرها في المناطق الملاصقة لتلك النقطة الاستراتيجية الحامية . وكما تبين من الفصل السابق فقد عقدت بريطانيا معاهدات الحماية مع القبائل العربية المختلفة في جنوب الجزيرة العربية ، كي تمنحها هذه المعاهدات أساسيد قوية لمواجهة الغدخل العثماني في تلك المنطقة ، وهنا أيضاً وعلى سواحل البحر الأحمر وفي الجزر المتناثرة فيه منحتها أيضاً معاهدات الحماية هذه الأساسيد لمواجهة المنافسة الأوروبية لها في تلك الأنحاء .



الفصل السابع  
النزاع العثماني البريطاني  
في الجنوب اليمني



لم يكن لدى العثمانيين قوات كافية تمكنهم من فرض سيطرتهم على المناطق التي أخلاها المصريون في البلاد العربية عامة<sup>(١)</sup> عام ١٨٤٠ و ١٨٤١ . إلا أنه في عام ١٨٤٩ انتهز السلطان عبد الحميد فرصة خلاف طفيف نشب في تهامة ، فأمر نائبه في جدة توفيق باشا بالتوجه إلى اليمن ومعه أمير مكة الشريف محمد بن عون على رأس قوة أبحرت من ميناء جدة ووصلت إلى الحديدة ، ومنها واصلت زحفها إلى صنعاء دون أن تلق أية مقاومة ، لأن الإمام المتوكل محمد بن يحيى كان قد توجه إلى الحديدة أثر سماعه الخبر بوصول توفيق باشا . واتفق معه دون مشاورة أعيان البلاد أن يصحبه إلى صنعاء ليعاونه في إخماد بعض القلاقل الداخلية . وقد أنكر أهل صنعاء على الإمام ذلك ، وتمكنوا من إرغام الأتراك على العودة من حيث أتوا ، ثم ألقوا القبض على المتوكل وأودعوه الحبس ونصبوا على بن المهدي إماماً<sup>(٢)</sup> ، وهكذا فشل الأتراك في استعادة اليمن .

وقد شجع شق قناة السويس العثمانيين على إعادة النظر في سياستهم العربية بقصد تقوية نفوذهم في الجزيرة العربية ، فأرسل الباب العالي رؤوف باشا على رأس قوة حربية لضم اليمن إلى الإمبراطورية ، وقد تمكنت القوات العثمانية من النزول في الحديدة وقد مرض رؤوف باشا بعد ذلك وتوقف نشاطه عند هذا الحد<sup>(٣)</sup> . وفي عام ١٨٧٢ تمكن خلفه أحمد مختار باشا قائد القوات التركية المرابطة بعسير من دخول صنعاء والقضاء على كل الخلافات الناشئة فيها وما حولها<sup>(٤)</sup> . وكان من أهم عوامل نجاح مختار باشا رغبة أهل اليمن في السلام وسأمهم من حكاهم المتنازعين<sup>(٥)</sup> .

Hogarth, Arabia, p. 111.

(١)

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ص ٢٦٦ .

Bury, G. Wyman, op. cit., p. 15.

(٣)

(٤) أحمد حسين شرف الدين ص ٢٦٧ .

Bury, op. cit., p. 15.

(٥)

وبالرغم من الحقيقة السابقة فقد وجد العثمانيون صعوبات جمة في الاستيلاء على سائر جهات اليمن ، وقامت ضدهم الثورات المتفرقة تحت زعامة بعض الأئمة ، إلا أن مختار باشا تقدم بعد استيلائه على صنعاء واستولى على عمران وكوكبان وشيبار ، كما احتل في جنوب اليمن ريمة وتعز . وقد اتخذ مختار باشا كل قسوة ممكنة للقضاء على المقاومة اليمنية وأمكنه بذلك أن يدعم النفوذ التركي في اليمن ، واستتب الأمر بالفعل للعثمانيين في اليمن فترة من الزمن <sup>(١)</sup> . وأراد الأتراك أن يستغلوا فترة الهدوء السائدة في اليمن في ذلك الوقت فاشترأت أعناقهم إلى جنوبي الجزيرة العربية ، وإلى تلك القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية . وقد بدأ التدخل التركي في منطقة جنوبي الجزيرة العربية في ٢٩ أغسطس ١٨٧٢ عندما أرسل المشير سيد أحمد مختار باشا وإلى اليمن خطاباً إلى السلطان فضل ابن محسن العبدلى سلطان لحج يدعو فيه إلى زيارة صنعاء واستمر المشير في خطابه قائلاً : « ... إنني أكتب إليك هذا الخطاب بتعليمات من سلطان المسلمين ، وإن السلطان بوجه نظره الآن نحو أقاليم اليمن وأنت واحد من حكام هذه الأقاليم ، وقد سمعت أنك خائف من الأتراك ، وقد دهشت لذلك دهشة كبيرة فكيف تخاف منا ونحن لم نؤذك ولم نؤذ أحداً ، ولذا يجب عليك في الوقت الحاضر وأنت صاحب الصفحة البيضاء والنظيفة أن تأت إلينا ونحن نعدك بالأمان تحت حماية الله ونبيه وسلطان المسلمين وحمايتنا » <sup>(٢)</sup> .

وقد قام سلطان لحج من جانبه بزيارة المقيم السياسى في عدن البريجادير جنرال شنيدر Schneider في ٢٤ أكتوبر حيث قدم خطاب المشير أحمد مختار

(١) دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، دكتور أحمد عزت عبد الكريم ،

د محمد بديم شريف ص ٣٥ .

(٢) Parliamentary Papers, F. 126, Correspondence Respecting Turkish Proceedings in the Neighbourhood of Aden. Inclosure 2 in No. 2. The Mushir Sayyid Moukhtar Pasha of Yemen to Shaikh Fadhl Bin Mohsin the Abdalee. Printed to both houses of Parliament of Her Majesty, 29 August 1872.

باشا الين وبين السلطان كيف أن مبعوث المشير دعاه إلى تقديم ولائه للباب العالى وللباشا بالتالى .

ولم يتردد المقيم السياسى بل اقترح على سلطان لحج بأنه يمكنه إجابة الباشا بلمهجة ودية وأن يقرر أنه متحالف ويتقاضى راتباً شهرياً من الحكومة البريطانية وأن هناك معاهدات وارتباطات قائمة مع هذه الحكومة وأنه أى السلطان لا يرغب فى القيام بعمل مثل هذا دون موافقتها .

ومن الواضح أن باشا الين قد تقدم بهذه العروض إلى سلطان لحج باعتباره أهم الرؤساء فى منطقة جنوب الجزيرة العربية كما أنه كان واثقاً من أنه لو قدم هذا الرئيس ولاه للباب العالى فسوف يتبعه رؤساء آخرون فى هذا المضمار . ومما يؤكد هذا الافتراض أن رئيس الحوشى مثلاً عندما طلب منه هو الآخر أن يقدم ولاه للباب العالى أجاب على مبعوث الباشا بأنه سوف ينتظر إلى أن يتخذ سلطان لحج قراره بالنسبة لذلك قبل أن يجيب على العرض المقدم إليه .

وقد أوضح المقيم السياسى أن إجبار سلطان لحج وغيره من الرؤساء على تقديم ولائهم لقوى أخرى سوف يغير ملامح العلاقات البريطانية الوطيدة مع هؤلاء الرؤساء ، فى ذلك الوقت كان كل الرؤساء يهابون الحكومة البريطانية ويطلبون منها المشورة فى شخص المقيم السياسى ، وهم يقومون بالفعل بتنفيذ رغباته ، إلا أنهم لو أجبروا على تقديم خضوعهم للسلطات التركية فى الين فإنهم لن يظلوا طويلاً يعتبرون الحكومة البريطانية كسلطة عليا بالنسبة لهم كما أنه سيمتبع ذلك الكثير من الأعمال المؤثرة على المصالح البريطانية ، فسوف يسيطر الأتراك على كل المنطقة المحيطة بعدن حتى أراضى العولقى ، ويتضمن ذلك موانئ شقرة وحوره . ومهما كان موقف الرؤساء إذا ما أصبحوا تحت السلطة التركية فإنه من المحتمل أن تتوقف المؤن التى تتدفق إلى عدن من المناطق الداخلية ، تلك المؤن والضروريات اللازمة لبقاء البريطانيين هناك . هذا بالإضافة إلى أن العمليات التجارية الضخمة التى تسير بين الأقاليم الداخلية وعدن سوف

تنتقل إلى أجزاء أخرى من البحر الأحمر نتيجة لضرائب المرور التي قد توضع عليها<sup>(١)</sup>.

ومع بداية يناير ١٨٧٣ بدأ التدخل التركي في جنوب الجزيرة العربية يزداد تلوفاً ، وبدأ سلطان لحج قلقاً من احتمال هجوم الأنراك على أراضيه ، واعتبرت الحكومة البريطانية أن هذا الإجراء إذا ما حدث فسوف تعتبره خطراً على مصالحها في عدن<sup>(٢)</sup>. وكان إيرل جرانفيل Earl Granville وزير الخارجية البريطانية يعتقد أن الباب العالي لن يقوم بأية إجراءات عدوانية ضد سلطان لحج إلا بعد الاتصال بالحكومة البريطانية . وقد طلب جرانفيل من السير هـ . إليوت H. Elliot السفير البريطاني في الآستانة أن يوضح للباب العالي : « أنه لضمان سلامة الأراضي البريطانية في عدن فإنه من الخطورة بمكان حدوث أى تدخل من جانب السلطات التركية في هذه المنطقة ضد حكام أصدقاء لبريطانيا العظمى »<sup>(٣)</sup>.

وبناء على تلك التعليمات اتصل السير إليوت بمخليل باشا وزير الخارجية التركي الذى أكد له بأنه لن تحدث أية عمليات تركية توسعية بجوار عدن دون تعليمات من الباب العالي الذى لن يعط مثل هذه التعليمات دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية . إلا أن خليل باشا أشار من ناحية أخرى إلى أن الباب العالي يعتبر لحج جزءاً من الأراضي اليمنية التى كانت فى ذلك الوقت خاضعة تماماً لسيادة السلطان ، وقد دعى حاكم اليمن رئيس لحج للحضور برفقة رئيس آخر لتقديم ولائهما وقد أطاع الرئيس الآخر هذا الأمر إلا أن رئيس لحج نهى أراضيه وأجبره على العودة ، ونتيجة لذلك رأى والى اليمن ضرورة معاقبة

---

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 2, Brigadier-General (١)  
Schneider to Mr. Gonne, Oct. 26, 1872.

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 1, Earl Granville to Sir H. Elliot, (٢)  
January 11, 1873.

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 2, Earl Granville to Sir H. Elliot, (٣)  
January 23, 1873.



المعتدين ، وأضاف خليل باشا « أن الموضوع كله سوف ينقل إلى حكومة جلالة المملكة التي على أية حال يجب أن تلاحظ الاحترام الكبير الذي تكنه تركيا للأراضي البريطانية »<sup>(١)</sup> .

وقد نصت وجهة النظر التركية على التعهد بعدم القيام بأية عمليات توسعية في منطقة جنوب الجزيرة العربية دون الاتصال السابق بالحكومة البريطانية . وهذا أمر مريح من وجهة النظر البريطانية ، إلا أن ادعاء الباشا بأحقية الباب العالي في استدعاء رؤساء المنطقة لتقديم ولائهم له لأن أراضي اليمن تابعة لسلطة الباب العالي ، هذا الادعاء يعد متناقضاً مع تأكيد الاحترام الكبير للأرض البريطانية . ومن ثم أعاد جرانفيل تأكيداته إلى السير إليوت بأن بوضوح للباب العالي بأن الحكومة البريطانية سوف تفظر بعدم الارتياح لأية عمائم قد تقوم بها السلطات التركية في اليمن ويكون من شأنها إقلاق المناطق المجاورة لعدن .

كما رأت الحكومة البريطانية — نتيجة للهجة التي تحدث بها خليل باشا — أنه من المرغوب فيه إخطار الحكومة التركية بأن المشكلة ليست مشكلة تلك الأرض التي تحتلها الحكومة البريطانية في عدن ، والتي ليست هذه الحكومة في حاجة إلى تأكيد احترامها من جانب الباب العالي ، بل إن المسألة هي وجوب إقلاع السلطات التركية في اليمن عن التدخل في شئون سلطان الحج والرؤساء العرب الآخرين في المنطقة والذين بينهم وبين الحكومة البريطانية علاقات ودية بزعم أن اليمن يتبع الباب العالي ، وأن هؤلاء الرؤساء يعيشون في أراض تابعة لولاية اليمن ، وهم بذلك يعتبرون رعايا للباب العالي ، واستمر إيرل جرانفيل بوضوح وجهة نظر الحكومة البريطانية في التعليمات التي أرسلها للسير إليوت . . « وأياً كانت حقوق الباب العالي في السيادة على اليمن فإنه من المعروف أن اليمن منذ عام ١٦٣٣ كان تحت حكم رؤساء عرب مستقلين عن

---

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 3, Sir H. Elliot to Earl Granville, (١)  
January 13, 1873.

الباب العالى ، وحكومة جلالة الملكة لا ترغب فى مناقشة هذه المسألة بصفة عامة ولكنها تود أن يحاط الباب العالى علماً — كما سبق الحال مع محمد على فى عام ١٨٣٩ — بأن حكومة جلالة الملكة ترغب فى احترام استقلال الرؤساء الوطنيين المقيمين بجوار عدن ، وأن حكومة جلالة الملكة لن تقف مكتوفة الأيدى إذا ما حدثت أية محاولة للانتقاص من سيادتهم»<sup>(١)</sup> .

وقد نفذ السير إليوت التعليمات الصادرة إليه من وزير الخارجية البريطانية وأعد مذكرة للمناقشة مع الباب العالى بخصوص العلاقات بين سلطان لحج وحكومة عدن<sup>(٢)</sup> . وقد جاء فى هذه المذكرة أن لحج تقع على بعد نحو خمسة عشر ميلاً من مقدمة حامية عدن وهى أهم مدينة فى الأراضى المنخفضة وهى تسيطر على الأراضى التى تعتمد عليها عدن فى المؤن والحبوب ، ويسلم سلطان لحج راتباً من الحكومة البريطانية لقاء الخدمات التى يقوم بها قومه من تقديم الطعام اللازم لعدن والمحافظة على أمن وسلامة الطرق ، وسلطان لحج هذا لم يكن أبداً تابعاً للباب العالى وقد حدث أن استدعى المشير فى صنعاء وعلى بعد لا يقل عن مائة وخمسين ميلاً هذا الرئيس الذى يتقاضى كما قلنا راتباً من الحكومة البريطانية ، وطلب منه أن يعلن خضوعه رسمياً للحكومة التركية إلا أن سلطان لحج أجاب على ذلك بأنه تابع للحكومة البريطانية ، إلا أن وزير الخارجية التركية لم يعلق على هذه الإجابة ولم يعطها أية أهمية . والواقع أنه ولمدة أجيال لم يمارس الباب العالى أية سيادة ولم يظهر له ظل من السلطة فى المنطقة المتنازع عليها ولذا فإن أية محاولة من جانب الباشا لإخضاعها سوف لا تقابل بالسكوت من جانب الحكومة البريطانية<sup>(٣)</sup> .

---

P.P., F. 126. C.R.T.P., No. 4, Earl Granville to Sir H. Elliot, (١)  
January 30, 1873.

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 5, Sir H. Elliot to Earl Granville, (٢)  
January 24, 1873.

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 5, Memorandum, (٣)  
January 24, 1873.

وقد وافق إيرل جرانفيل على تلك المذكرة التي اقترحت إليوت تقديمها للباب العالي<sup>(١)</sup>.

وفي فبراير ١٨٧٣ أبلغ السير إليوت الصدر الأعظم بامتنانه لتأكيدات خليل باشا بعدم القيام بأية إجراءات ضد سلطان لحج قبل الرجوع والتفاهم في ذلك مع الحكومة البريطانية ، فأجاب الصدر الأعظم بأنه قد فوض وزير الخارجية التركية تفويضاً كاملاً بالنسبة لهذا الموضوع ، ولكي يزيد الأمر تأكيداً اتخذ مجلس الوزراء التركي قراراً بذلك ووضع تحت موافقة السلطان .

وقد أبدى السير إليوت عند مقابله لخليل باشا امتنانه الكبير لما قاله الصدر الأعظم ، إلا أن خليل باشا علق على ذلك بأن مجلس الوزراء قد فوضه فعلاً بالنسبة لهذا الموضوع ، إلا أن مجلس الوزراء قرر في نفس الوقت أن يبذل وزير الخارجية جهده للحصول على موافقة الحكومة البريطانية بأن يقدم سلطان لحج خضوعه الأسمى للسلطان دون أن يلتزم بدفع أية ضرائب لخزانة الدولة العثمانية أو بتقديم أية خدمات لها . إلا أن إليوت علق على ذلك بأنه يأمل أن لا يقدم هذا الاقتراح للحكومة البريطانية لأنه متأكد تماماً من أنه لا يمكن الموافقة عليه . كما أشار إليوت إلى أن مشكلة الأرض المتنازع عليها ليست أمراً جديداً فمنذ عام ١٨٣٩ وعندما كان والى مصر مسيطراً على اليمن ، فإنه اعترف بأن الجبال الواقعة شمالى سهل لحج تشكل حدود اليمن ، وأضاف إليوت أن « حكومة جلاله الملكة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أى ضغط على القبائل المستقلة والتي تقطن المنطقة الواقعة قرب برازخ باب المنذب » وبدا أن الباب العالي لم يكن يود أن تسوء العلاقات بينه وبين الحكومة البريطانية ، وفي نفس الوقت كان راغباً في اختيار أفضل وسيلة للتراجع مع حفظ ماء الوجه بعد الموقف الذى وضعته فيه الإجراءات التهديدية لوالى صنعاء . « ولا ريب أن هناك

خوف كبير من أن أى تنازل من جانب السلطان قد يكون مظهرًا على ضعفه وانتقاص من سلطته على الأقاليم المعترف له فيها بالسلطة» (١).

ويبدو أن هذه الإجراءات كان لها أثرها فقد أبلغ الصدر الأعظم السير إليوت أنه أصدر أمراً إمبراطورياً للحاكم العام لليمن بأن يكف عن التدخل في شئون حاكم لحج أو مضايقته وأن يترك الأمور تسير في المنطقة المجاورة لعدن كما كانت قبلاً (٢).

إلا أنه مع بداية شهر مايو سنة ١٨٧٣ تطورت الأمور تطوراً جديداً ، فقد وصلت الأنباء إلى الحاكم العام للهند بأن الحاكم التركي لتعز أرسل إلى الوكيل التركي في عدن ينبئ بأن المشير في صنعاء أمر بمنح سلطان الحوشى راتباً شهرياً قدره خمسون ريالاً ، كما أن المشير أصدر تعليماته بأن تقدم قوة تركية إلى سلطان الحوشى لحماية بلاده ، وإذا كان ذلك قد حدث فعلاً فإنه يكون معارضاً لتأكيدات خليل باشا للسير إليوت (٣).

وقد عاق الحاكم العام للهند على الموضوع كله بأن مسألة أحقية الحكومة البريطانية في وضع الرؤساء العرب في المنطقة المتنازع عليها تحت حمايتها لها مظهرين : أولاً حقوق الحكومة البريطانية بالنسبة لادعاءات الحكومة التركية. وثانياً حقوق الحكومة البريطانية بالنسبة لموقف الرؤساء أنفسهم .

« وبالنسبة للمظهر الأول للمشكلة فإن الحاكم العام للهند يقدم فيما يلى الأدلة التى بنت عليها الحكومة البريطانية أحقيتها في وضع هؤلاء الرؤساء تحت حمايتها :

---

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 7, Sir H. Elliot to Earl Granville, (١)  
February 3, 1873.

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 10, Sir H. Elliot to Earl Granville, (٢)  
February 14, 1873.

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 13, the Viceroy to (٣)  
the Duke of Argyll, May 10, 1873.

أولاً : أن الرؤساء كانوا في القرن الثامن عشر كله مستقلين وبعيدين عن تدخل الأتراك ونفوذهم .

ثانياً : أن الحكومة البريطانية في واقع الأمر ارتبطت مع هؤلاء الرؤساء بمعاهدات واتفاقات وارتباطات دون الرجوع إلى تركيا أو أية قوى أجنبية أخرى ، وأنها قد تدخل معهم في ارتباطات أخرى جديدة إذا ما رأت ضرورة لذلك .

ثالثاً : أن الإجراءات الأخيرة التي قام بها المسؤولون الأتراك تعتبر ضارة بالمصالح البريطانية في عدن مثل عرقلة تنفيذ الانفاقات المعقودة مع الرؤساء العرب ، وهذه الانفاقات اللازمة لضمان هدوء الأحوال في عدن لا يمكن المناقشة حيالها .

رابعاً : أن رئيس أكبر وأهم قبيلة — أي العبدلي — قد طالب بإلحاح بالمساعدة البريطانية وطالب أيضاً بالحماية البريطانية .

خامساً : أنه بينما كان هؤلاء الرؤساء مستقلين عن تركيا فإنهم لم يكونوا كذلك بالنسبة لبريطانيا ، لأن الحكومة البريطانية منحتهم منذ بضع سنوات رواتب ومشاهرات وتدخلت هذه الحكومة لفض المنازعات القبلية بينهم . وقد اعتاد هؤلاء الرؤساء الحضور إلى المقيم كصديق ومرشد لهم في كل خلافتهم ، مع أن هذه المسائل تعتبر إلى حد كبير مسائل داخلية .

أما بالنسبة لحقوق الحكومة البريطانية مع الرؤساء أنفسهم فهي واضحة تماماً ، فبينما تعتبر الحكومة البريطانية أن لديها مطلق الحرية في اتخاذ أية إجراءات مع الرؤساء العرب — إذا ما رأت ضرورة ذلك — لضمان سلامة الممتلكات البريطانية في عدن ، فإنه ليس من أهداف الحكومة اتخاذ أية إجراءات عنيفة مع هؤلاء الرؤساء ، فالحكومة البريطانية تحاول المحافظة على الممتلكات الخاصة بها ، بموافقة الرؤساء أنفسهم وبعد التفاوض معهم .

وأشار الحاكم العام للهند : إلى أنه يجب مد الحماية البريطانية على قبائل

العبدلى والفضلى والعقربى والحوشى والعلوى والأميرى والصبيحى واليافعى والعولقى والتي عقدت معها معاهدات فى أوقات مختلفة<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمد جرانفيل على مذكرة حاكم الهند الأخيرة عند إرساله لتعليماته إلى السير إليوت فى ١٥ مايو ١٨٧٣ . فقد طالب جرانفيل بأن يكرر إليوت تأكيداتنه بخصوص تمسك حكومة جلالة الملكة فيما يختص باليمن ، وأشار إلى أنه يجب التمسك بهذه الآراء وذلك بالنسبة للتدخل التركى فى شئون القبائل العربية التى حددها الحاكم العام للهند عند المناقشات مع الباب العالى<sup>(٢)</sup> .

إلا أن الأمور تطورت بسرعة فقد جاءت أنباء مؤكدة إلى عدن بوجود قوات تركية فى أراضي الحوشى<sup>(٣)</sup> . وبدأت بالفعل تحركات للجنود الأتراك قرب عدن خلافاً للتأكيدات التى سبق أن أعطاها الباب العالى . ومن ثم طلب جرانفيل من إليوت أن لا يضيع وقتاً فى إبلاغ ذلك الأمر إلى الحكومة التركية « وأن يطلب إصدار تعليمات سريعة لسلطاتها فى اليمن لسحب القوات التركية الموجودة فى المنطقة والكف عن القيام بأية أعمال مقلقة للقبائل التى بينها وبين عدن معاهدات وعلاقات ودية ، والمزاينة للتأكيدات السابق إعطاؤها لحكومة جلالة الملكة من هذا الصدد »<sup>(٤)</sup> .

وقد اتصل السير إليوت بالفعل بالباب العالى مبيناً وجهات النظر

---

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 13, The Governor (١)  
General of India in Council to the Duke of Argyll, April 11, 1873.

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 13, Earl Granville to Sir H. Elliot, (٢)  
May 15, 1873.

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 14, Earl Granville to Sir H. Elliot, (٣)  
May 23, 1873.

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 15, Earl Granville to Sir H. Elliot, (٤)  
June 5, 1873.

البريطانية السابق ذكرها ، مع اتخاذ لهجة يشوبها التهديد حين قال : « ... وأن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات التركية قد أثرت على المصالح البريطانية في عدن ، وإن حكومة جلالة الملكة سوف تتخذ أية إجراءات قد تراها ضرورية للحفاظ على سلام وأمن المستعمرة البريطانية ، وإن مسئولية اتخاذ هذه الإجراءات الضرورية تقع على أولئك الذين فضلوا إثارة القلاقل في منطقة ظلت مستقرة مدة طويلة » .

وعاق وزير الخارجية التركية رشيد باشا على ذلك بأنه على الرغم من أنه لا يمكن الموافقة على مسألة تأثير المصالح البريطانية في حالة اعتراف الرؤساء العرب في المنطقة بسلطة الباب العالي ، فإنه يؤكد بأنه لن يتخذ أية إجراءات من شأنها أن تدهور العلاقات مع الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup> ، وأكثر من ذلك فإن الباب العالي نفسه عملاً منه على تحقيق رغبات الحكومة البريطانية سوف يأمر وإلى اليمين بسحب القوات التركية التي دخلت أراضى الحوشى<sup>(٢)</sup> .

وهناك أمر من اثنين : إما أن الحكومة التركية كانت في واد والسلطات التركية في اليمين في واد آخر ، بمعنى أن الحكومة كانت تصدر تعليماتها إلى وإلى اليمين الذى لم يكن يقوم بتنفيذ هذه التعليمات ، وإما أن الحكومة التركية كانت تحاول بالفعل مد نفوذها في منطقة جنوبي اليمين ، وفي نفس الوقت كانت تحاول جاهدة المحافظة على علاقاتها الحسنة مع الحكومة البريطانية ، فالحكومة التركية ترسل بتعليماتها إلى الحاكم العام لليمن بعدم التدخل في شئون القبائل المجاورة لعدن ، إلا أنه يتدخل ويرسل قواته إلى أراضى الحوشى وبالقرب من عدن ، وقد تكون هناك تعليمات سرية من الحكومة التركية إلى وإلى اليمين ليقوم بهذا التدخل . والافتراض الثانى هو الأقرب إلى الصواب ، أى أن

---

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 16, Sir H. Elliot to Earl Granville,, May 30, 1873. (١)

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 17, Sir H. Elliot to Earl Granville, June 1, 1873. (٢)

الحكومة التركية كانت تحرص على علاقاتها الودية مع الحكومة البريطانية وفي نفس الوقت تحاول السيطرة وبسط نفوذها ولو إسمياً على أراضي المنطقة المتنازع عليها . إذ أن والى اليمن لا مصلحة له في خلق نزاع مع القوات البريطانية في عدن ، كما أنه لن يستطيع مواجهة هذه القوات إذا ما دعمتها قوات عسكرية من الهند ، إلا إذا دعمت قواته هو الآخر قوات تركية أخرى ، أى أننا نرى أن الحكومة التركية هي التي كانت توعد إلى والى اليمن بهذه الإجراءات التوسعية . وسوف يوضح الفصل التالى هذه النقطة عند بحثنا لموضوع الحدود البريطانية التركية في المنطقة .

وعلى أية حال فقد بدأ التدخل التركي واضحاً في شهر مايو سنة ١٨٧٣ في بلاد الأميري ، وزاد الموقف اضطراباً على الحدود الجنوبية لليمن ، فالشيوخ كانوا متحالفين مع البريطانيين بمقتضى المعاهدات والارتباطات والمشاهرات ، وهم يلاقون مصاعب وتهديدات ضخمة من جراء مواجهة تصرفات الأتراك ، وبدأ أن موقف البريطانيين سوف يستمر مرعزاً في عدن إلى أن تصدر التعليمات إلى السلطات التركية بالإفلاع عن التدخل في شئون هؤلاء الرؤساء<sup>(١)</sup> .

وفي الخامس من يونيو توجه أحمد أيوب باشا والى الجديد إلى صنعاء ومعه تعليمات بسحب القوات التركية الموجودة في أراضي الحوشى ، وأن يحتشد في الابتعاد عن التدخل بأية طريقة من الطرق في شئون القبائل التي بينها وبين الحكومة البريطانية علاقات ولائية ، هذا إلا إذا صدرت إليه تعليمات بذلك التدخل من الباب العالى<sup>(٢)</sup> .

وفي أواخر يونيو ١٨٧٣ وصلت قوة من مائتي رجل من الأتراك ومثلهم

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 19, Brigadier-General Schneider to Mr. Gonne, May 12, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 20, Sir H. Elliot to Earl Granville, June 6, 1873.



من العرب غير النظاميين من قعطبه إلى الراحة عاصمة الحوشي في ذلك الوقت ، وكذلك وصل نحو خمسمائة من الجنود الأتراك إلى مورساد في أراضي الصبيحة ، وكان على القوات الموجودة في الراحة ومورساد أن تتلاقى في زائدة . وبدأ أن تعليمات الباب العالي بسحب القوات الموجودة في أراضي الحوشي لم تصل بعد إلى صنعاء<sup>(١)</sup> ، أو أنه كانت هناك تعليمات سرية بهذه التحركات التركية في أراضي القبائل التي بينها وبين الحكومة البريطانية علاقات ولائية .

وعندما استفسر السير إليوت عن مغزى الحوادث الأخيرة وكذلك عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات التركية ضد القبائل العربية الواقعة إلى جوار عدن في الشحر والمكلا . أجاب رشيد باشا وزير الخارجية التركي بأنه قد صدرت تعليمات بالفعل بانسحاب الأتراك من أراضي سلطنة الحوشي ، وإن كان قد شابت إجابته بعض التبرم نتيجة إصدار هذا الأمر<sup>(٢)</sup> . وهذا يؤدي ما ذهبنا إليه من أن السلطات التركية كانت تود التدخل بصورة أو بأخرى في شئون المنطقة المتنازع عليها واسكن بالحد الذي لا يعكر صفو العلاقات التركية البريطانية .

وعلى أية حال ، فقد استرسل رشيد باشا في إجابته إلى السير إليوت : « . . وليس الوقت الحاضر هو المناسب لتأكيد استقلال قبائل لحج التسعة والذي تنادى به الحكومة البريطانية . وكذلك الأمر بالنسبة لإقليم حضرموت . وكذلك لانود مناقشة شرعية المعاهدات التي عقدتها الحكومة البريطانية مع القبائل السابق ذكرها ، إلا أن الذي أود تأكيده هنا بدون تحيز ، هو أن سياسة الحكومة الإمبراطورية لم تحدث الكثير من التغييرات بالنسبة للأوضاع السائدة في اليمن ، ولم يقم جنودنا بأية أعمال إلا بأوامرنا » . واستمر رشيد باشا بوضع وجهة النظر التركية للسير إليوت بالنسبة لوجود جنود أترك في أراضي

---

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 21, Schnelder to the Duke of Argyll, June 27, 1873. (١)

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 23, Raschid Pasha to Sir H. Elliot, July 15, 1873. (٢)

الحوشي « . . . وهي الحادثة الوحيدة التي يمكن للحكومة البريطانية أن تتكلم عنها ، وهي ليست كافية لتوضيح الموقف ، وعلاوة على ذلك فإن حكومة الإمبراطورية بعد أن وصلت هذه الأنباء فإنها بدون تردد — ولو أن في ذلك إساءة لعلها — أسرعت بإصدار تعليماتها بسحب قواتها فوراً من أراضي الحوشي » .

أما بالنسبة لوجود مسئولين أتراك في شكا والمسكلا وكذلك في أراضي القبائل التسع المتحالفة أو بمعنى آخر الموالية للحكومة البريطانية فإن وزير الخارجية التركية لم يجد تفسيراً لذلك ، إلا أنه أشار إلى أن السفن التي تحمل العلم العثماني والتي تتردد على حضرموت فإنها تمر بفرض سد حافة السكان المتزايدة من جميع الضروريات . وأوضح رشيد باشا أن هذا يعني التقدم الحضارى والتقدم التجارى للمنطقة اللذان ترضى عنهما إنجلترا .

وأضاف وزير الخارجية التركي أن السياسة التركية في اليمن ترمى إلى المحافظة على حسن الجوار والعمل على التقدم التجارى مع الاحترام الكامل لعادات وتقاليد السكان في المناطق المجاورة « . . . ونحن نلاحظ بسرور أن القبائل المجاورة لعدن تحافظ على علاقاتها الودية مع السلطات الإنجليزية وكذلك نلاحظ بسرور أيضاً أن هؤلاء السكان يستفيدون تماماً من أسواق عدن ، وهدفنا في الواقع ليس إقلاق هذه الأحوال المستقرة » . وأنهى رشيد باشا كلمته بإعرا به عن أمله واعتقاده بأن تضع هذه التفسيرات الواضحة نهاية لقلق الحكومة البريطانية ، وتمحو أى ظل للشك الذى أثاره سلطان الحوشي بالنسبة للأهداف التركية<sup>(١)</sup> .

ورغم كل هذه التأكيدات فإن الوالى الجديد لليمن أحمد أبوب باشا — والذي قيل بأنه ذهب إلى اليمن بتعليمات لسحب الجنود الأتراك من أراضي

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 23, Raschid Pasha (١)  
to Sir H. Elliot, July 15, 1873.

الحوشى — لم يتم بسحب الجنود الأتراك من شكا بل دعم القوة التركية الموجودة هناك في ٢٦ يوليو ١٨٧٣<sup>(١)</sup>.

وعندما أبلغ رشيد باشا بالأنباء الأخيرة علق عليها بقوله «... أنه يجب على حكومة جلالة الملكة أن تتأكد من أن تعليمات محددة قد أعطيت للوالى الجديد لليمن كي يتتبع عن التدخل في شئون القبائل المتحالفة مع حكومة الهند بمعاهدات وارتباطات<sup>(٢)</sup>؛ ولتأكيد ذلك أبرق رشيد باشا برقية عن طريق مصر إلى والى الجديد لليمن بأن يسحب كل القوات الرابضة في المناطق التي جاءت في التعليمات التي أرسلت إليه أخيراً<sup>(٣)</sup>.

ورغم أن والى اليمن أحمد أيوب باشا كان قد أرسل إلى اليمن بتعليمات من حكومته بسحب الجنود الأتراك من أراضى الحوشى ومن أية أراض أخرى يدخل حكمها في علاقات ومعاهدات مع الحكومة البريطانية فإنه أرسل خطاباً في ٢٧ يوليو إلى سلطان الحجة ومعنونا باسم الشيخ فضل بن محسن ، ولم يذكر لقب السلطان وجاء في هذا الخطاب أن الإجابة التي سبق أن أرسلها سلطان الحجة إلى والى السابق لليمن أحمد مختار باشا بتاريخ أول يوليو قد وصلتته وأنه استخلص منها أن السلطان فضل قد سلم خطاب أحمد مختار باشا إلى الجنرال شفيدر المقيم السياسى ، وأضاف أحمد أيوب باشا أنه « يجب أن يكون مفهوماً أن الحكومة التركية لن تتنازل عن حقوقها المخولة لها بحق السلطة وأنها تدافع عن هذه الحقوق وتحميها ، ومن تسول له نفسه أن لا يقدم ولائه فإن الحكومة سوف تعاقب أولئك الذين يسيرون في طريق الضلال<sup>(٤)</sup> . وقد اعتبرت

(١) P.P., F. 126. C.R.T.P., Enclosure in No. 24, Brigadier-General Schneider to the Duke of Argyll, July 30, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 25, Sir H. Elliot to Earl Granville, August 5, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 26, Sir H. Elliot to Earl Granville, September 8, 1873.

(٤) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No 27, Ahmed Ayoub Pasha to Sheik Fadhil Bin Mohsin, July 27, 1873.

الحكومة البريطانية هذا الخطاب من الوالى الجديد لليمن إلى سلطان لحج مخافة صارخة للتأكيدات التى سبق أن قدمها الباب العالى للحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>.

ومن ثم اقترح البريجادير جنرال شنيدر المقيم السياسى فى عدن إرسال خطاب إلى أحمد أيوب باشا حتى يعلم أن المقيم على علم بالتعليمات والأوامر المعطاة له من الحكومة العثمانية . وقد أرسل شنيدر هذا الخطاب بالفعل وكان كالآتى : « . . . . نلفت نظر سعادتك إلى أن القوات التركية النظامية وغير النظامية التى أرسلها سلفكم أحمد مختار باشا إلى شكا فى أراضى الحوشبى لم تنسحب بعد ، وقد تلقينا إشارة رسمية منذ فترة وجيزة من حكومة جلالة الملكة بأن سيادتكم لديكم تعليمات من الآستانة من الباب العالى بسحب القوات السابق ذكرها من أراضى الحوشبى . ونحن نثق فى أن سعادتكم سوف تنفذون بدون إبطاء التعليمات المعطاة لكم بخصوص هذا الموضوع وأن تسمحوا بعودة الأمور إلى حالتها الطبيعية ، وذلك بعدم التدخل فى شئون الرؤساء والقبائل المحيطة بـعدن ، والتى بينهما وبين الحكومة معاهدات أو يتقاضون منها مرتبات »<sup>(٢)</sup> .

إلا أن الجنود الأتراك ظلوا رابضين فى شكا<sup>(٣)</sup> . ومما زاد الأمر تعقيداً أن والى اليمن أجاب على خطاب المقيم السياسى شنيدر والخاص بطلب سحب القوات التركية من شكا طبقاً للتعليمات المعطاة له من الباب العالى العثمانى ، أجاب الوالى بإنكار صدور أية تعليمات له بهذا الخصوص ، وأن إقليم الحوشبى

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 27, Brigadier General Schneider to Mr. Gonne, August 21, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 27, Schneider to Mr. Gonne, August 21, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 28, Sir John Kaye to Lord Tenterden, October 10, 1873.

تابع لولاية تعز<sup>(١)</sup>.

وقد نقلت هذه المعلومات إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ومن ثم اتصل  
لايرل جرانفيل بالسير إليوت وأبلغه بضرورة الاتصال برشيد باشا وزير الخارجية  
التركي كي يصدر تعليمات أكثر صرامة للوالى الجديد لليمن<sup>(٢)</sup>.

ومن المهم أن نوضح وجهة نظر والى اليمن أحمد أيوب باشا ، فقد أرسل  
هذا الوالى تقريراً إلى الصدر الأعظم أشار فيه إلى أن سكان إمارة الحوشى  
قد وافقوا بمحض رغبتهم فى أن يكونوا خاضعين للباب العالى ، وأن الوالى قد  
عين لحكمهم المشير على مانى أفندى ، وهم فى حالة هدوء وطاعة ، ولا يستلزم  
الأمر إرسال قوات حربية إليهم . ولكن لرغبة هؤلاء السكان الملحة فى أن  
يصبحوا رعية تركية فإن فضل محسن شيخ لحج أصبح عدواً لهم ، وأخذ يحيك  
المؤامرات ضدهم ، مما أدى إلى طلبهم الحماية التركية ، وأوصى والى اليمن بدفع  
قوة حربية إلى هذا الإقليم للمحافظة على حقوق الباب العالى ، كما أشار أحمد  
أيوب باشا إلى أن السلطان فضل سلطان لحج يقوم بجانب تدخله فى شئون  
إقليم الحوشى بالتدخل فى شئون سكان المنطقة المجاورة لزائدة والتي هى تحت  
حكم المشير على مانى أفندى وهى مقر الحكومة المحلية ، ولما ازدادت شكايات  
السكان أمر الوالى بأن ينحصر السلطان فضل بأنه إذا كانت له ممتلكات فى هذه  
المنطقة فسوف يسمح له بالمحافظة عليها شريطة أن لا يتعد على حقوق الآخرين ،  
وأن ينخضع لتعليمات الحكومة التركية ، وإلا فسوف تضطره السلطات التركية إلى  
ترك تلك المنطقة<sup>(٣)</sup> . وكان سلطان لحج يمتلك منزلاً فى شكا وكذلك قلعة عند

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 28, Schneider to the Duke of Argyll, October 10, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 30, Earl Granville to Sir Elliot, October 17, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 35, The Governor General of Yemen to the Grand Vizier, August 6, 1873.

حدود الحوشى<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن غالبية الحواشب نادوا برغبتهم في أن يكونوا رعايا أترك فإنهم طالبوا بأن يعيشوا في هدوء . ومن وجهة نظر والى اليمن « فإن العلاقات بين الحكومة البريطانية والقبائل المجاورة لعدن ليست علاقات بالمعنى المفهوم بل هى لا تعنى شيئاً فى الواقع سوى أن تلك الحكومة تمنح قايلا من المال لرؤساء القبائل المختلفة »<sup>(٢)</sup> ضمناً لولائهم لها .

كما اتخذ التدخل التركى شكلا آخر بالنسبة لسلطنة لحج ، ففي ٢٦ أغسطس زار السلطان فضل المقيم فى عدن ، وقدم شكوى ضد سلوك أخويه عبد الله وعبد الكريم وابن أخيه فضل بن الأول ، ويبدو أن فضل كان قد أرسل إلى تميز وصنعاء دون إذن من السلطان فضل ليقدّم طاعته وولاءه للسلطات التركية بالنيابة عن الأخوين عبد الله وعبد الكريم ، وأنه حمل معه عند العودة خطابات من الباشا تهدف إلى زعزعة مركز السلطان فضل فى بلاده . ولم يكن السلطان فى موقف يسمح له بتأديب هؤلاء المتمردين لأنهم يعيشون فى قلعة حصينة ، وهم يرفضون حتى الحضور إليه ، وأى اتجاه من جانبه لاستخدام العنف سوف يؤدى إلى حدوث صدام دموى . واقترح السلطان فضل أنه يجب أن توقف مرتبات أخويه لعدم إطاعتهم له ، وكذلك أن تتدخل الإقامة بأن تصدر تعليماتها بأن لا يزرع أحد الأراضى التابعة لهما ، إلا أن المقيم اعترض على الاقتراح الثانى واعتبر أن هذا الاقتراح يعد عقاباً ضمناً للزراع ، وإن كان لم يعترض على إيقاف المرتبات . وأرسل المقيم بالفعل تحذيراً باسم الحكومة إلى عبد الله وعبد الكريم وفضل بأنهم إذا استمروا فى أعمالهم المعارضة لرغبات وتعليمات السلطة الحاكمة فى لحج فإن الحكومة لن تتردد فى طردهم من بلادهم<sup>(٣)</sup> .

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 36, Ahmed Ayoob Pasha to Brigadier-General Schneider, October 9, 1873. (١)

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 35, The Governor General of Yemen to the Grand Vizier, August 7, 1873. (٢)

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 34, Brigadier-General Schneider to Mr. Gonne, August 26, 1873. (٣)

إلا أن الأمور تطورت بسرعة وأصبحت الأهداف التركية أكثر وضوحاً، ففي ٢٠ أكتوبر ١٨٧٣ هاجم بعض أتباع عبد الله أخ السلطان فضل سوقاً في لحج . وقد قمع السلطان فضل هذه الحركة بعد أن قتل اثنان وجرح عشرة من الجانبين . وتوسط الشيوخ بين السلطان وأخيه عبد الله الذي سلم ابنه وابن عبد الكريم كرهائن ضماناً على حسن مسلكه في المستقبل . إلا أنه بعد ذلك دخلت قوة تركية من خمسة وعشرين رجلاً من شكا إلى أراضى لحج واحتلت منزل عبد الله الحصين . وطلب قائد القوة وهو أحد الضباط الأتراك الرهائن من السلطان لأن عبد الله وأخاه عبد الكريم أصبحا رعية تركية وأن عليه المحافظة على مصالحهما . وقد تلسكأ السلطان في تنفيذ هذا الطلب ، ومن ناحية أخرى اتصل المقيم بالضابط التركي طالباً منه الانسحاب من أراضى لحج بسرعة وإلا فإنه سيصبح مسئولاً عن النتائج التي ستترتب على وجوده هناك . كما أوصى المقيم سلطان لحج بعدم مهاجمة الجنود الأتراك الذين نزلوا في منزل أخيه عبد الله لأن هذا التصرف إذا حدث سوف يعقد الأمور .

وبدا — من وجهة النظر البريطانية — أنه إذا لم ينسحب الجنود الأتراك من لحج فإنه يجب إرسال قوات بريطانية إلى هناك<sup>(١)</sup> .

وقد تلسكأ الضابط التركي في الانسحاب بقوته من أراضى لحج وقرر أنه في ذلك المكان بتعليمات من قائده وأنه يمثل حاكم تعز ، كما قرر أنه مسئول مسؤولية كاملة عن حماية عبد الله الذي هو رعية للباب العالي<sup>(٢)</sup> .

وبدا أن الأتراك يستغلون تماماً الصراع الناشب بين أفراد الأسرة الحاكمة في لحج وأنهم مصرون على السير في الشوط حتى نهايته . واتخذ الموقف طابعاً

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 31, Schneider to the Duke of Argyll, October 20, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 31, Schneider to the Duke of Argyll, October 22, 1873.

خطيراً ، وأمر نائب الملك في الهند المقيم السياسى فى عدن بأن يرسل قوات بريطانية لحماية سلطان لحج على أن لا تقوم هذه القوات بأى عمل من شأنه الوصول إلى حالة الحرب<sup>(١)</sup> .

وتم الاتصال بالسير إليوت لمناقشة المسألة مع الباب العالى . وقد قام إليوت باتصالات جديدة بالنسبة لهذا الموضوع، وتجددت التعليمات من الحكومة التركية إلى والى اليمز، بعدم التدخل فى شئون القبائل المستقلة وتحمله مسئولية أية إجراءات عدائية ضدها ، كما حذر السير إليوت رشيد باشا بأنه « إذا لم تتمسك الحكومة التركية بالتعهد السابق تقديمه لحكومة جلالة الملكة فى هذا الصدد، فإن حكومة جلالة الملكة لن تدع هذا الأمر يمر بسهولة » فأجاب رشيد باشا بأن التعليمات التى صدرت للوالى تعد كافية وأنه لا يعتقد أنها لن تنفذ ، كما أنه واثق تماماً من أن التعليمات الأخيرة سوف يكون لها التأثير المرجو<sup>(٢)</sup> .

وأرادت الإقامة أن تدعم قاعدتها فى لحج ، فأرسلت — بعد حصولها على التصديق اللازم من حكومة الهند — قوة من المدفعية والمشاة بقيادة الكولونيل ماكنزى Mackenzie فى يوم ٢٧ أكتوبر لمعاونة السلطان ، كما كانت هناك قوة أخرى من العرب الموالين للإقامة بقيادة الكابتن هنتر Hunter<sup>(٣)</sup> ، ولم تكن تلك القوات بقصد معاونة السلطان فى الخلافات الناشبة بينه وبين أفراد أسرته ، بل كانت بقصد مواجهة التدخل التركى المتزايد فى المنطقة . ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه أنه عند ما قام سلطان لحج بزيارة المقيم طالباً معاونته فى القبض على المنشقين عليه من أفراد أسرته ، فإن شنيدراً أجاب

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 31, The Viceroy of India to the Duke of Argyll, October 23, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 33. Sir H. Elliot to Earl Granville, October 14, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 34, Schneider to the Duke of Argyll, October 27, 1873.



عليه بأنه أى السلطان هو الحاكم فى بلاده ، وأنه يجب أن يكون قادراً على تنفيذ واجباته ، وأضاف شنيدر : « وأن تدخل الحكومة فى مثل هذا الموضوع سوف يضعف مركزه بين شعبه ، وأنتى متأكد من أن الحكومة لاتوافق على المشاركة فى الإجراءات ضد أخويه وأبنائهما<sup>(١)</sup> » أى أن إرسال تلك القوات البريطانية إلى الحج لم يكن بقصد معاونة السلطان ضد المتمردين عليه من أفراد أسرته ، بل إنه كان بمثابة مظاهرة مسلحة فى وجه التدخل التركى ، وكنوع من التهديد للقوة التركية الصغيرة الموجودة فى أراضى الحج . وإن كان هذا لا يبطل حقيقة أن السلطان هو الذى طالب بالمعونة البريطانية<sup>(٢)</sup> .

وفى ٧ نوفمبر ١٨٧٣ اتصل إليوت مرة أخرى برشيد باشا موضحاً له خطورة السياسة التى تسلكها السلطات العسكرية فى اليمن تجاه القبائل العربية التى عقدت الحكومة البريطانية معها معاهدات وارتباطات ، وأن الإجراءات التركية تتعارض تماماً مع التأكيدات التى سبق أن قدمها الباب العالى فى مناسبات كثيرة .

وحاول رشيد باشا أن يماطل فى الإجابة ، وتساءل إن كان السير إليوت قد عرض المسألة على الصدر الأعظم فأجابه إليوت بأنه أبلغه بها وكذلك حثه على اتخاذ إجراءات سريعة لتدارك الموقف ، ومن ثم أبلغه رشيد باشا بأنه سوف يرسل كامل باشا حاكم القدس إلى اليمن لكتابة تقرير عن الموقف السياسى للولاية ، ووعد بإرسال تعليمات إلى والى اليمن بعدم إقلاق القبائل المذكورة آنفاً . وقد أجاب إليوت على ذلك بأنه : « مما يدعو للسرور إعطاء مثل هذا الوعد إلا أنه مما يبطل قيمته أنه قد أعطى قبل ذلك أكثر من مرة دون أية نتيجة »<sup>(٣)</sup> .

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 5 in No. 36, Schneider to Mr. Gonne, October 20, 1873. (١)

H. Ingrams, The Yemen, p. 57. (٢)

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 41, Sir Elliot to Earl Granville, November 7, 1873. (٣)

وفي ١٦ نوفمبر وصل عزول أفندى باشا ومعه بعض المسئولين الأتراك إلى  
لحج ومعهم خطاب من الوالى يسأل فيه المقيم أن يساعده فى تحقيق السلام بين  
السلطان وأخيه عبد الله ، إلا أن المقيم أبلغ الباشا بأن الحكومة البريطانية تنتظر  
انسحاب القوات التركية من لحج والحوشى تطبيقاً للتعليمات والتأكيدات التى  
أعطاهها الباب العالى ، وأن السلطان لا يرغب فى تدخل الأتراك فى مسألة الاتفاق  
بينه وبين أخيه عبد الله ، وأنه من المطلوب خضوع الأخير بلا قيد ولا شرط  
للسلطان فضل . فأجاب عزول باشا بأن عبد الله رعية تركية وأنه لذلك جاءت  
قوات تركية لحمايته من السلطان . كما أشار إلى أنه لم تصله أية تعليمات بالنسبة  
للحوشى وبقية الرؤساء الذين عقدت معهم الحكومة البريطانية معاهدات  
وارتباطات (١) .

وأرسل قائد القوات التركية فى تعز بطلب من سلطان لحج الإذن بنقل  
بعض القوات التركية من شكا إلى زائده حيث يوجد للسلطان قلعة وحامية  
صغيرة هناك ، وقد أشار المقيم على السلطان برفض السماح بذلك وأن يذكر فى  
إجابته إلى قائد القوات فى تعز بأنه يعلم أن الحكومة العثمانية قد أمرت بسحب  
القوات التركية من إقليم الحوشى ، كما أشار المقيم أيضاً بعدم إرجاع الرهائن وأن  
يتحاشى السلطان أى صدام مع الفرقة التركية الراضية فى أراضيها حرصاً على عدم  
تعقد المسألة .

ومن ناحية أخرى ، أرسل المقيم خطابين إلى كل من المتصرف فى تعز والقائد  
التركي المقيم فى منزل عبد الله أخ السلطان فى لحج حيث أبلغهما أن الإجراءات  
التي اتخذها كل منهما أخيراً تتعارض مع التعليمات والأوامر التي أصدرتها  
الحكومة العثمانية (٢) .

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 42, Schneider to the Duke of Argyll, November 18, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 42, Schneider to Mr. Gomne, October 22, 1873.

وعندما تمعدت الأمور عند هذا الحد ، انتقلت المسألة إلى استامبول مرة أخرى ، واتصل السير إليوت بالصدر الأعظم ورشيد باشا وتحدث معهما خلال عدة مقابلات بالنسبة لمسألة استمرار احتلال القوات العثمانية لأراضي الحوشبي ، ومبيناً كيف أن حكومته تهتم بهذه المسألة اهتماماً حيوياً . وفي ١٤ نوفمبر أخبر رشيد باشا السير إليوت بأنه سيتم إرسال برقية فوراً إلى والي الين ، فقساءل إليوت عن التأكيدات التي يمكن إعطاؤها للحكومة البريطانية بأن هذه التعليمات سوف تنفذ وأنها ليست كسابقتها ، فقال رشيد باشا بأن مجلس الوزراء التركي قد اتخذ قراراً رسمياً بخصوص هذه المسألة وأنه لا يمكن تجاهل هذا القرار <sup>(١)</sup> .

وأرسل الصدر الأعظم بالفعل برقية إلى والي الين في ١٥ نوفمبر ١٨٧٣ جاء فيها : « .. إنني علمت من آخر خطاب منك بأن لحج ليست لها صلة بإقليم الحوشبي ، وأنه نتيجة لطلب بعض شيوخ الأقليم فإنك أرسلت بعض القوات إلى هناك ، وفي اعتقادي أنك أخطأت في إرسال تلك القوات إلى هناك ونتيجة لذلك فإنني أمرك بسحب هذه القوات فوراً ، وكذلك أمرك بأن تسحب القوات من أى جزء من أراضي لحج وأن تكتب إلى بما فعلته تنفيذاً لهذه التعليمات <sup>(٢)</sup> . ومن ناحية أخرى ، بدأ قلق الأتراك من وجود قوات بريطانية في لحج ، حتى أن موسورس باشا السفير التركي في لندن اتصل بأيرل جرانفيل وزير الخارجية البريطانية وسلمه خطاباً من رشيد باشا جاء فيه أن إرسال فرقة من خمسمائة جندي من عدن لمنع احتلال لحج بالقوات التركية يعد إجراء راجعاً إلى سوء الفهم الناتج عن موقف « شيخ لحج » ، ومن المحتمل أن وجود بعض الجنود الأتراك في أراضي لحج قد جذب أنظار السلطات البريطانية التي أثارها التقارير المبالغ فيها <sup>(٣)</sup> .

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 45, Sir H. Elliot to Earl Granville, November 14, 1873. (١)

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 48, The Grand Vizier to the Governor General of Yemen, November 15, 1873. (٢)

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 46, Raschid Pasha to Musurus Pasha, (Communicated to Earl Granville by Musurus Pasha, November 27, 1873). (٣)

كما تساءل السفير التركي عن الموقف إذا ما انسحبت القوات التركية من أراضي لحج والحوشي فهل ستسحب القوة البريطانية المرسلة من عدن هي الأخرى؟ وقد أجاب إيرل جرانفيل على هذا السؤال الهام مذكراً موسوروس باشا بالوعود السابق إعطائها من الباب العالي والتي لم تنفذ ، وأضاف جرانفيل : « ... إلا أنه بعد أن تنقته المسألة تماماً فإنني لا أتصور أن هناك أية فائدة تعود من استبقاء القوات البريطانية هناك »<sup>(١)</sup> .

ولإزالة الشكوك قام السير إليوت بالاتصال برشيد باشا وتساءل عما إذا كانت التعليمات الأخيرة سوف تطبق بالنسبة لكل القبائل التي عقدت الحكومة البريطانية معاهدات معها ، وكذلك هل يعد الباب العالي بعدم التدخل في منطقة جنوبي الجزيرة العربية ، فأجاب رشيد باشا بأن هذه هي روح التعليمات<sup>(٢)</sup> .

وبدا أن الدبلوماسية البريطانية قد انتصرت أخيراً ، فلم يكن يود الأتراك أن ينتهي بهم الأمر إلى صدام مكشوف مع البريطانيين ، ولعلمهم خسوا مغبة وجود قوات بريطانية في لحج ومواجهتها لقواتهم الصغيرة هناك ، ومن ثم انسحب الأتراك من أراضي لحج وشكا في ٦ ديسمبر ١٨٧٣ ، وبذا خلت المنطقة الواقعة بين لحج وتعز من القوات التركية<sup>(٣)</sup> .

إلا أن الحكومة البريطانية كانت لا تزال غير واثقة من تأكيدات الباب العالي ، ومن ثم أرسل السير إليوت مذكرة إلى رشيد باشا أشار فيها إلى أن تعليمات الحكومة التركية بخصوص سحب القوات التركية من أراضي

---

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 47, Earl Granville to Sir H. Elliot, November 27, 1873. (١)

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 50, Sir H. Elliot to Earl Granville, November 21, 1873. (٢)

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 53, Earl Granville to Sir H. Elliot, December 9, 1873. (٣)

الحوشي لم تشمل بقية القبائل التي عقدت معها الحكومة البريطانية معاهدات وارتباطات . واسترسل إليوت في مذكرته إلى رشيد باشا « ... وعلى الرغم من أنكم حين وضحت لكم فحوى البرقية أكدتم أنه يفهم من التعليمات أنها تعنى كل الرؤساء الذين بينهم وبين بريطانيا معاهدات فإنه من الضروري جداً تلافى أى سوء فهم فى المستقبل مما يجعل من الأهمية بمكان إرسال تعليمات إضافية إلى الوالى حتى لا يحدث أى لبس فى الموضوع » <sup>(١)</sup> .

وقد أجاب رشيد باشا بأن الباب العالى مخلص فى عزمه على تنفيذ الحل الذى أعلنه بالنسبة للقبائل موضوع النزاع « وآمل أن تقوم حكومة جلالة الملكة من جانبها بسحب القوات التى أرسلت من عدن » .

إلا أن السير إليوت أجاب على ذلك بأنه ليست لديه تعليمات بالنسبة لهذه القوات « هذا وقد سبق أن حذرت حكومة جلالة الملكة بأنها ستتخذ الإجراءات التى تراها ضرورية لحماية الأقاليم المهددة » <sup>(٢)</sup> .

وبعد انسحاب القوات التركية أخيراً من لحج أرسل المقيم البريطانى جنرال شنيدر إلى عبد الله بن محسن أخ سلطان لحج - والذى كان قد ثار على أخيه السلطان وانضم إلى الترك - طالباً مقابلته ، كما أبلغه أنه يعده بإعادته سالماً إلى بيته ، فأجاب عبد الله على ذلك بأنه تسره زيارة المقيم ليقدم له مظلمته . ووصل عبد الله بالفعل إلى المقيم فى يوم ٦ ديسمبر بصحبة أخيه عبد الكريم وابنه فضل . وقد عرض عبد الله شكواه التى تلخصت فى أنه الأخ الأكبر وأنه لم ينل حصة مناسبة فى أراضي لحج وفى دخل الحكومة ، وطالب بأن يمارس

---

P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 56, Sir H. Elliot to Raschid Pasa, November 30, 1873. (١)

P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 56, Sir H. Elliot to Earl Granville, December 2, 1873. (٢)

سلطة مساوية لسلطة أخيه السلطان ، إلا أن المقيم السياسى وجه نظره بأنه يجب أن يكون هناك حاكم واحد للسلطنة وأن الشيوخ والسادة فى الإمارة قد انتخبوا السلطان لحكمهم ، وأن عبد الله وأخاه وابنه كانوا رعية لسلطان الحج ، وأنهم ارتكبوا جريمة كبيرة بالثورة ضد السلطان وعطالبتهم بتدخل الأتراك بدلاً من طلب تدخل المقيم ، وأجاب عبد الله بأنه لم يتصل بالمقيم لأنه تلقى إهانة بالغة من المقيم السابق الذى رفض أن يمد يده لمصالحته ، فرد المقيم بأنه غير مسئول عن ذلك وأنه قد أرسل إليه يحذره من الاستمرار فى معارضة سلطان الحج ومن استمرار اتصاله بالأتراك وبعده أخيه السلطان على بن مانى الحوشى ، فأجاب عبد الله بأنه كان فى حالة أوجبت عليه أن يتقبل أية معاونه ضد أخيه السلطان وطلب أن تصفح الحكومة عنه بالنسبة لهذا السلوك .

إلا أن المقيم أخبره بأن خضوعه للأتراك وطلبه قواتهم لمعاونته فى غزو أراضى الحج بعد أن سلم الرهائن على حسن سلوكه قد عقد الأمور تعقيداً كبيراً وسبب قلقاً شديداً للحكومة البريطانية ، وأن هذا السلوك لا يمكن تجاهله ، ونتيجة لذلك طلب المقيم من عبد الله وأخيه عبد الكريم وابنه فضل أن يقدموا خضوعهم بلا قيد ، ولا شرط كما طالب المقيم بأن يخلى عبد الله منزله الحصن فوراً كي تحتله القوات البريطانية .

وقد أصيب عبد الله بالدهشة لقسوة هذه الشروط ، إلا أن المقيم السياسى البريجادير جنرال شنيدر تمسك بأن لا يحيد عن هذه الشروط قيد أنملة ، كما هدد أيضاً بأنه فى حالة عدم التنفيذ الفورى فإن القوات البريطانية سوف تستولى على منزل عبد الله بالقوة ، إلا أن عبد الله اعترض بأنه وأخاه عبد الكريم وابنه فضل لا يمكنهم هجر عائلاتهم وأنهم يفضلون الموت تحت أنقاض منازلهم عن التسليم تحت هذه الشروط القاسية المهينة .

فأجاب المقيم بأن الحكومة البريطانية لن تحارب النساء والأطفال ، وأن

على عبد الله أن يطمئن على العائلات ، وأن واجب المحافظة عليهم سيكون منوطاً بفضل بن علي ابن أخ السلطان وبإذن من السلطان .

وعلى أية حال ، فقد وافق عبد الله — مضطراً — بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عبد الكريم وابنه فضل على تنفيذ المطالب المقدمة إليه بلا قيد أو شرط .

وتبعاً لذلك وبتعليمات من المقيم تقدمت قوة بريطانية لتنفيذ المطلوب بقيادة الليفتنانت كولونيل إدوارد Edwards ، وتقدمت القوة إلى القلاع المحيطة بالمنزل يصحبها الكابتن هنتر Hunter مساعد المقيم السيامي وعبد الله وعبد الكريم وفضل ، وأمر عبد الله حاميته بالانسحاب ، وتم التنفيذ في شبه احتفال واستولت القوات على القلاع .

وأخلت العائلات المكان بالليل وبعد ذلك بقليل اقتاد الكابتن هنتر عبد الله وعبد الكريم وفضل إلى عدن وعليهم حرس من قوات عدن حيث انتظروا تعليمات الحكومة بالنسبة لهذا الموضوع .

وقام المقيم بتفتيش القلاع وتم فتح ثغرات فيها تمهيداً لتدمير المكان الذي كان الرمز المناوئ لسلطان لحج لمدة عشر سنوات ، والذي ساعد عبد الله وبعض أعضاء الأسرة المقيمين هناك في الثورة ضد سلطان لحج .

ومن وجهة النظر البريطانية كانت هناك نتائج حسنة بالنسبة لإذعان عبد الله وعبد الكريم وفضل بن عبد الله ، فقد رأت القبائل تدخل وقوة الحكومة البريطانية التي بدون أدنى مجهود لم تنجح فقط في إخلاء القوات التركية عن المراكز التي احتلتها مع إصابة مكاتنها في الصميم ، بل نجحت هذه الحكومة في بضع ساعات في تنفيذ العقاب الرادع بالرئيس الذي خلع رداء

الخضوع لحاكم المنطقة<sup>(١)</sup> الذي ارتبط بتقديم ولائه للحكومة البريطانية وبالحفاظة على مصالحها والذي يتقاضى راتباً منها .

وعلى أية حال ، فقد انتهت المناقشات الدبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والتركية بأن استخلص السفير البريطاني في الآستانة تأكيداً خاصاً من الحكومة التركية بأن التعليمات المرسلة للسلطات التركية في اليمن تنص على عدم التدخل في شئون الرؤساء الذين لهم علاقات مع بريطانيا ، وكان هذا هو الموقف العام في المنطقة حتى نهاية سنة ١٨٧٣ .

وقد أوضحت الحكومة البريطانية مراراً وجهة نظرها بأنها لن تسمح بأى تدخل من جانب المسؤولين الأتراك في شئون الرؤساء العرب الذين يتقاضون مشاهرات من الحكومة البريطانية ، وكان الباب العالي يطالب بسيادته على كل الجزيرة العربية ، إلا أن الحكومة البريطانية أبدت رغبتها في وجوب احترام استقلال الرؤساء العرب في المناطق المجاورة لعدن ، وأنها لا تنظر بعين الارتياح إلى أية محاولة « للقضاء على استقلالهم » وهناك تسع قبائل عقدت بريطانيا معاهدات معها دون الرجوع السابق إلى الباب العالي للحصول على موافقته لمعد مثل هذه المعاهدات والارتباطات . كما أوضحت الحكومة البريطانية وجهة نظرها في أن لها مطلق الحرية في عقد أية معاهدات أخرى إذا ما رأت ضرورة لذلك وهذه القبائل التسع هي : العبدلى — الفضلى — العقرى — الحوشى — العلوى — الأميرى — الصبيحى — اليافعى — العولقى ، ويجب أن نوضح أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك معاهدة منفصلة مع أمير دثينة ، إلا أن الأميرى كانت قد ارتبطت ضمن اتفاق ارتبط به سلطان الحج بعد ستة شهور من الاستيلاء البريطانى على عدن ، حيث تعهدت الحكومة البريطانية بدفع الراتب الذى كان يدفعه سلطان الحج حتى ذلك الحين للفضلى واليافعى



والخوشي والأميري ونتيجة لذلك كان أمير دثينة يتناول راتباً من الحكومة البريطانية منذ البداية وهذه النقطة لها أهميتها .

وقد أرسلت الحكومة العثمانية تعليماتها إلى والي اليمن تأمره بعدم التدخل في شئون القبائل المستقلة الواقعة في الجنوب ، وتحمله مسئولية أية إجراءات عدوانية ضدها . وقد استنكر الولاة الأتراك صدور مثل هذه التعليمات وأبدوا نوعاً من المعارضة للسلطة المركزية ، وإن لم يكن هناك ما يمنع من أن تكون هناك تعليمات سرية من جانب الباب العالي لهم بعدم التقيد بالتعليمات الرسمية السابقة . وأن الأمر لا يعد أن يكون تمثيلية حتى يمكن للحكومة التركية أن تجد ما ترد به على مطالب الحكومة البريطانية التي لم يكن الباب العالي يود السير في طريق معارضتها إلى حد الصدام المباشر معها . وعلى أية حال فبعد احتجاجات عديدة وبعد إرسال فرقة بريطانية إلى لحج انسحبت القوات والموظفون الأتراك من أراضي قبائل العبدلي والخوشي كما رأينا .

وفي نفس الوقت استخلص السفير البريطاني في الآستانة تأكيداً خاصاً من الحكومة التركية بأن التعليمات المرسلة للسلطات في اليمن تنص على عدم التدخل في أراضي كل الرؤساء الذين لهم علاقات مع بريطانيا .

إلا أن الأتراك بعد انسحابهم من أراضي العبدلي والخوشي لم ينسحبوا من إمارة دثينة ، وهذه الإمارة تقع في أراضي الأميري ، وشمالاً أراضي الخوشي وتحتل قبيلة العلوي الشريط الضيق بينهما . وكان من الطبيعي أن يستولى الأتراك على هذه الإمارة عند تقدمهم إلى أراضي الخوشي وإلى لحج وكذلك فإنه من وجهة النظر البريطانية يجب أن يتبع انسحابهم من أراضي الخوشي والعبدلي انسحابهم أيضاً من أراضي الأميري<sup>(١)</sup> .

---

(١) I.O.n., Aden Delimitation. The History of the Question, and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali. P.J. Maitland, Brigadier General Resident of Aden, India Office, July 28, 1902, pp. 1-2.

ونتوقف قليلا عند إمارة دثينة هذه المتنازع على أراضيها لتلقى بعض الضوء على أحوالها ، فمنذ عام ١٨٧٢ اختير الأمير على بن مقبل أميراً لها بعد وفاة عمه ، وقد اعترفت الحكومة الهندية بهذا الاختيار ، واستمر الراتب الشهري من خمسين ريالاً لعل بن مقبل في مقابل تعهده بالحفاظ على سلامة وأمن الطرق التجارية الواقعة في أراضيها ، وقد حدث هذا الاعتراف بعل بن مقبل كأمر لدثينة قبل أن ينزل الأتراك إلى الحديدة في حملتهم لاستعادة اليمن<sup>(١)</sup> .

واضطر على بن مقبل إلى تقديم خضوعه الأسمى للباب العالي بالرغم من تأكيد السكاكين هنتر بأنه في نفس الوقت أبدى رغبته للإقامة في عدن في التمسك بارتباطه مع البريطانيين . وفي مايو ١٨٧٣ زار على مقبل عدن لشرح الموقف حيث أبلغ أن هناك تفاهماً ودياً بين الحكومتين البريطانية والتركية ، كما أبلغه المقيم بالنصيحة المعتادة وهي الابتعاد عن أى عمل من شأنه إغضب الأتراك<sup>(٢)</sup> .

ولما رفض على بن مقبل تقديم خضوعه التام للأتراك سنة ١٨٧٣ قبضوا عليه وتم نقله إلى تعز حيث لاقى كل قسوة وإهانة وعين الأتراك بدلاً منه عمه محمد مسعد مديراً لدثينة ، وبعد ذلك بوقت قصير هرب على بن مقبل من تعز واستقر في خرافة بين التلال وعلى الطريق إلى عدن وكان من الصعب الوصول إليه هناك ، وقام على بجمع الضرائب من القوافل كالمعتاد .

وقد أبلغ الوالى المقيم السياسى فى عدن بأن دثينة والقرى المحيطة بها هى جزء من ولاية قطبة التركية ، وأن على مقبل قد انتخب فقط أميراً لخرافة والقرى المحيطة بها ، إلا أنه من الوجهة الفعلية لم يكن هناك شك فى أن على مقبل كان

---

I.O.L., B. 13, Confidential. Zhal-Turkish Aggression, J.W. (١)  
Schneider Political Resident at Aden, July 27, 1876.

I.O.L., Aden Delimitation, p. 2.

(٢)

قد انتخب أميراً لدثينة قبل ظهور القوات التركية في قعطبة سنة ١٨٧٣<sup>(١)</sup>.

وقد اتصل على مقبل بالمقيم السياسى فى عدن طالباً معاونته ، ونتيجة لذلك أصدر لورد دربى Derby تعليماته إلى السفير البريطانى فى الآستانة كى يتصل بالباب العالى حتى يتخذ الإجراءات اللازمة بالنسبة للسلطات التركية فى اليمن حتى تكف « عن التدخل فى شئون قبيلة الأميرى التى هى من بين القبائل التى تعهدت الحكومة التركية بعدم التدخل فى شئونها . . وأنه إذا لم تنسحب القوات التركية فوراً فإن الأزمة التى ثارت بالنسبة للحج قد تتكرر مرة أخرى ، مما يؤدى إلى خطر الصدام المسلح الذى تلافاه البلدان فى العام السابق بجهد كبير » .

ونتيجة لهذا الاتجاه العنيف الذى اتخذته الحكومة البريطانية أذعن الباب العالى لدرجة أنه أرسل أمراً إلى صنعاء بسحب القوات التركية من دثينة .

وفى غضون ذلك الوقت قتل محمد مسعد — مدير دثينة المعين من قبل الأتراك — أثناء محاولته جمع الضرائب فى أحد أقاليم الأميرى . وحاول المتصرف فى تعز — قبل انسحاب القوات التركية من دثينة — أن يقنع على ابن مقبل بالاعتراف بحقوق السلطان فى السيادة على بلاده كشرط أساسى للسماح له باستعادة كرسي الإمارة ، وعند ما رفض على ذلك أفغعت السلطات التركية بعض شيوخ الإمارة بتوقيع وثيقة بأنه ليس لعلى بن مقبل الحق فى حكم الإقليم وأنهم انتخبوا عبد الله بن محمد مسعد لرئاستهم ، ومن ثم طالب على مقبل بالمساعدة البريطانية كى يستعيد سلطته فى الأميرى . وقد سجل المقيم السياسى فى عدن الجنرال شنيدر فى سبتمبر ١٨٧٤ بأن المتصرف فى تعز كتب إلى على بن مقبل يعينه مديراً ويأمره بأن يعتبر نفسه تابعاً لقائمقام قعطبه . وقد لفت نظر الحكومة التركية إلى ذلك وأن هذا العمل يعد مخالفاً لتعهداتها السابقة إلا أنها أجابت بإجابات مراوغة

وفي يونيو ١٨٧٥ أرسل السفير البريطاني في الآستانة مذكرة إلى الباب العالي أشار فيها إلى استمرار أحمد أيوب باشا الوالي التركي لليمن في عدم إطاعة تعليمات الحكومة التركية مما أدى إلى عدم تنفيذ الوعود التي تكفلت بها تلك الحكومة، وطالب بإرسال تعليمات سريعة لسحب أية قوات تركية قد تكون في أراضى القبائل التسع المشار إليها خصوصاً من دثينة. وقد أجابت الحكومة التركية على ذلك بأنها قد أمرت بالفعل بسحب قواتها من أراضى تلك القبائل<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لضغط الحكومة البريطانية على الباب العالي انسحبت القوات التركية النظامية من دثينة وبقيت هناك بعض القوات غير النظامية وبعض الموظفين الأتراك لشد أزر المدير المعين من قبلهم وأصبحت المسألة معقدة للأسباب الآتية :

أولاً : طالب الحاكم العام لليمن بدثينة والقرى التابعة لها باعتبارها جزءاً من ولاية قعطبة التركية ، لأنها قد جمعت منها الضرائب بالفعل وسلمت للمسؤولين الأتراك .

ثانياً : مارس الأتراك حقوق السيادة على دثينة أكثر من ثلاثة أعوام على الرغم من الاحتجاجات المستمرة التي قدمتها وزارة الخارجية البريطانية بالنسبة لهذا الموضوع .

ثالثاً : أن شيوخ دثينة والشيوخ الآخرين في القرى المحيطة بها — تحت التهديد أو الترغيب — انتخبوا رئيساً غير على مقبل للامارة إلا أنهم في نفس الوقت أكدوا على بأنهم مستعدون لتجديد خضوعهم له إذا سئحت لهم الفرصة .

وقد صور المقيم في عدن مخاوفه من استمرار التدخل العثماني في دثينة فقال

أنه : « ليس هناك ظل من الشك في أن على مقبل قد أبعد عن السلطة لأنه رفض الاعتراف بسيادة الباب العالي ، فهو يتناول راتباً من الحكومة وقد قلت له أن يقول ذلك إذا ما ضغط عليه العثمانيون ، وقد قاسى على مقبل من اعتماده على الحكومة البريطانية بدلا من خضوعه للأتراك ولو اختفى على من قرية خرافة فمن المحتمل أن يحل محله عميل للعثمانيين مما يؤدي إلى انتشار النفوذ التركي في الإقليم التالي أى في أراضى العلوى ثم أراضى الصبيحى وسلطنة الحواشب ، ومن ثم تضطرب أحوال سلطان الفضلى و سلطان لحج . وأؤكد أنه في حالة انسحاب الأتراك فسوف ينتخب على بن مقبل أميراً لدثينه ، إلا أن العثمانيين لن يسحبوا قواتهم من هناك إلا تحت ضغط كبير من حكومة جلالة الملكة »<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لمذكرة المقيم السابقة أرسل السير إليوت مذكرة شديدة اللهجة في ١٢ سبتمبر ١٨٧٦ إلى وزير الخارجية التركي أشار فيها إلى أن تأكيدات حكومة الإمبراطورية - العثمانية - لم تنفذ وأن هناك محاولات لضم جزء من أراضى الأميرى إلى الممتلكات العثمانية ، وأن الحكومة البريطانية لا يمكنها الاستمرار إلى أجل غير محدود تجدد الاحتجاجات التى لا يلبثت إليها ، وأن حكومته كانت تتوقع إرسال تعاميات محددة بسحب كل المسؤولين العثمانيين وكذلك القوات العثمانية النظامية وغير النظامية وكذلك أن يمنع المسئولون العثمانيون من التدخل في أراضى الأميرى وخصوصاً الامتناع عن وضع شروط لعودة الأمير على مقبل إلى السلطة .

وفي غضون ذلك الوقت كان للاحتجاجات البريطانية بعض الأثر فانسحب العثمانيون من بعض مناطق دثينة إلا أنهم لم ينسحبوا من كل الإقليم . كما صدر تصريح مشترك من والى اليمن وقائد الجيش العثمانى فى اليمن ، وقد نص هذا التصريح

على عودة مشيخة دثينة إلى الأمير على مقبل ، وكذلك على أمر للشعب في المشيخة بإطاعته ، وهكذا تم تنفيذ مطلب الحكومة البريطانية بالنسبة لمقبل . إلا أن هذا التصريح من ناحية أخرى كان يحمل في طياته نوعاً من السيادة العثمانية على إمارة يقناول رئيسها راتباً من الحكومة البريطانية إلا أنه كان من المعتقد أن هذا قد تم على أيدي المسؤولين المحليين الأتراك لتغطية انسحابهم من الإمارة .

ومن وجهة النظر البريطانية فإن أمير دثينة كان يقناول راتباً من الحكومة البريطانية منذ الاستيلاء على عدن وبذلك اعتبرت إمارته داخلية في منطقة النفوذ البريطانية مثل أراضي قبائل العبدلي والفضلي والحوشي الملاصقة لهذه الإمارة . والنقطة الثانية أن الحكومة البريطانية دحضت مراراً أية أحقية للعثمانيين في التدخل بأية طريقة من الطرق في البلاد التابعة للأميرى ، وأن الحكومة العثمانية قد وافقت رسمياً على المطلب البريطاني بعدم القيام بالتدخل في ذلك الإقليم . والنقطة الثالثة أن المسؤولين الأتراك في اليمن - رغم التأكيدات العديدة من الباب العالي - لا يطيعون الأوامر المعطاة لهم ، فقد قاموا بحبس أحد الحكام الذين يقناولون راتباً من الحكومة البريطانية ، كما أنهم عاونوا رئيساً منافساً ، وعندما اضطروا للكف عن هذا السبيل أعطوا لأنفسهم الحق في تعيين الأمير الشرعى في منصب الرئاسة وكأنه رعية عثمانية ، وهم لم يكفوا عن التدخل في أراضي الأميرى بعد إعادة على مقبل إلى منصبه ، فهو قد اشتكى مراراً إلى المقيم السياسى في عدن من الاعتداءات والمؤامرات التي حاكها العثمانيون ضده <sup>(١)</sup> .

وهكذا تعارصت وجهات النظر البريطانية والعثمانية إذ كان من رأى العثمانيين أن إمارة دثينة جزء من ولاية قعطبة التركية بينما اعتبرها الإنجليز جزءاً من أراضى الأميرى إحدى النواحي القسمة المتعاقدة مع الحكومة البريطانية . ومن هذه النقطة برزت مسألة تعيين خط للحدود بين منطقتى النفوذ العثمانية والبريطانية فى جنوبى اليمن والتى سيوضحها الفصل التالى .

\* \* \*





## الفصل الثامن

النزاع على تعيين الحدود

في جنوب اليمن



عندما فتح الأتراك العثمانيون بلاد اليمن في مطلع القرن السادس عشر كانت حدودها تمتد من جنوب نجد والحجاز في الشمال إلى خليج عدن في الجنوب ، ومن حدود عمان والربع الخالي شرقاً إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غرباً<sup>(١)</sup> . إلا أنه بعد الفتح العثماني الثاني سنة ١٨٧٢ تغيرت حدود ولاية اليمن وأصبح يحدها من الجنوب القبائل التسع الموالية للنفوذ البريطاني<sup>(٢)</sup> .

وكان الباب العالي يطالب بسيادته على كل الجزيرة العربية إلا أن الحكومة البريطانية أبدت وجهة نظرها مراراً في وجوب احترام « استقلال الرؤساء العرب » في المناطق المجاورة لعدن .

### مسألة خط البرق التركي بين تعز وعدن :

وتجدر الإشارة إلى مسألة خط البرق التركي بين تعز وعدن ، تلك المسألة التي كان من نتائجها بزوغ مسألة الحدود بين منطقتي النفوذ العثمانية والبريطانية في جنوب اليمن ، فبجانب مسألة الخلاف حول وضع إمارة دثينة كانت مسألة خط البرق من المسائل التي أوجبت - من وجهة النظر البريطانية - ضرورة تعيين الحدود بين منطقتهم والمنطقة العثمانية .

وقد بدأت هذه المسألة في عام ١٨٧٥ ببرقية أرسلها وزير الخارجية التركي إلى السفير التركي في لندن أوضح فيها الوزير « ... أنه من المرغوب فيه إقامة خط للبرق بين تعز وعدن ، ويمر بالضرورة بلحج والمناطق الأخرى ، إلا أنه من المتوقع أن تقوم القبائل الموالية للإنجلترا بوضع العراقيل في سبيل تحقيق هذا المشروع مما يؤدي بالسلطات التركية إلى استخدام القوة ضد هذه القبائل ولتلافي سوء الفهم فإنه يجب إحاطة رئيس الوزراء البريطاني بالموضوع كله » .

(١) أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني ، صفة جزيرة العرب ص ٥١ .

Bury G. Wyman, op. cit., p. 20.

(٢)

وعندما طلبت الحكومة البريطانية آراء المقيم السياسى فى عدن بالنسبة لذلك المشروع أجاب الجنرال شneider فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٥ بأنه « يبدو لأول وهلة أن الشيوخ الذين سيمر خط البرق بأراضيهم سوف يطلبون راتباً سنوياً مقابل موافقتهم على ذلك ». واسترسل المقيم فى تعليقه على هذا المشروع ، فنساءل عن كيفية التصرف عند حدوث أى تدمير للممتلكات التركية أو إهانات للرعايا الأتراك ، فهل سيتك أمر معاقبة المنتسب للأتراك أم للبريطانيين فى حالة عدم تقديم الشيوخ للتضحية الكافية ، وأكد المقيم بأن هذا الأمر سوف يحدث اضطراباً ليس من السهل تهديته ، كما أنه فى نفس الوقت سوف يفتح باباً للمناقشة فى مسألة حقوق الباب العالي العثمانى فى المناطق المجاورة لعدن ، أن إقامة هذا المشروع سوف تتطلب إيجاد عدد من المسؤولين الأتراك والشرطة التركية على طول هذا الخط ، وأنه إذا ما حدث ذلك فإن وجودهم سوف يعتبر نوعاً من الاعتراف بسيادة السلطان على القبائل التى عقدت معها الحكومة البريطانية معاهدات وارتباطات . وعبر المقيم عن اعتقاده بأن اقتراح الحكومة التركية يعد أمراً مزعجاً لسلطان الحج وأنه سوف يعترض عليه .

وقد بنى لورد سولسبورى رأيه بالنسبة لهذا المشروع على آراء الجنرال شneider السابقة فرأى أنه بالنسبة لمشروع خط البرق فإنه يعتقد بأن التعقيدات التى يحتمل أن تنتج عن إقامته تجعل من المرغوب فيه أن يقوم السير إليوت الصغير البريطانى فى الاستئانة بعدم تشجيع هذا المشروع بكافة السلطات الخولة له « .. إلا أن سولسبورى لا يمانع فى إقامة هذا الخط بشرط أن يتم ذلك على يد شركة بريطانية وبمعاونة الحكومة العثمانية » . أى أن يسمح للموظفين والعمال الأتراك بالعمل سواء فى إقامة الخط أو حمايته وأن يدفع تعويض صغير للقبائل التى سيمر الخط فى أراضيها فى سبيل حمايته على أن يوزع هذه المبالغ المقيم السياسى فى عدن سنوياً ثم يستعيدا مرة أخرى من الحكومة التركية .

فإذا ما تمت الموافقة على ذلك فإنه من الضروري عقد اتفاق رسمي يعترف فيه الباب العالي بحقوق الحكومة البريطانية بالنسبة للقبائل موضع النزاع .

(١٨٦٠) وتطورت الأمور بسرعة فوصل رجل يوناني يدعى كوستاري Costari إلى عدن وتبين أن الباب العالي قد أرسله كوكيل لمشروع خط البرق في عدن ، وقد أبلغ هذا الوكيل السكاكين هنتر مساعد المقيم بأنه من المرغوب فيه إقامة خط برق فرعي بين تعز وعدن وأنه أمر بأن يبلغ مدير شركة البرق الشرقية بأن القوات التركية سوف تتخذ مواقعها على طول هذا الخط لحمايته . ولما وصلت هذه الأنباء إلى لورد سولسبوري أصر على رأيه في أن إقامة هذا الخط يجب أن تتم على يد شركة بريطانية وبالشروط التي سبق أن قدمها ، كما أصدر تعليماته إلى السفير البريطاني في الأستانة كي يبحث تطورات هذا المشروع .

وفد قام سير إليوت بالاتصال بثابت باشا وزير الخارجية التركي وأبلغه وجهة النظر البريطانية بالنسبة لإقامة هذا الخط كما حصل سير إليوت على تأكيدات من مدير إدارة البرق التركي بأن إقامة هذا الخط لا يمكن أن تتم في ذلك الوقت .

وتبعاً لذلك اقترح لورد سولسبوري أن يقوم السفير البريطاني في الأستانة بتقصي حقائق الموضوع جيداً وأن تبلغ له التعليمات بأن يؤكد بطريقة ودية مشاعر الحكومة البريطانية بالنسبة لهذا المشروع ، فإذا ظهر أن هناك اتجاهات فعلياً لتنفيذ إقامة خط برق بين تعز وعدن فعليه الاعتراض إلا إذا تمت الموافقة على أن تقوم بالعمل شركة بريطانية على أن يمول الباب العالي المشروع . كما أن على السير إليوت أن يشير إلى أن الاعتراض لا يشمل فرع خط البرق البحري بين مخا وعدن والذي تريد السلطات التركية إقامته ، وقد نقلت وجهات النظر هذه إلى الباب العالي في ٢٣ مارس سنة ١٨٧٨ ومن ثم أهمل الموضوع كلية (١) .

### عملية تعيين الحدود :

ونتيجة لكل تلك الأحداث ، لمحاولة الحكومة العثمانية استغلال مسألة خط البرق هذه للتدخل في المناطق الجنوبية التي ارتبطت بحكامها بمعااهدات مع الحكومة البريطانية ونتيجة للخلاف على وضع إمارة دثينة وهل هي واقعة داخل منطقة النفوذ التركية أم البريطانية ، وفي محاولة لإجلاء ذلك الغموض وللقضاء على المنازعات المستمرة ، صدرت التعليمات إلى المقيم السياسي في عدن في مارس ١٨٧٧ بأن يسعى لتنظيم تسوية مع والي اليمن لتنظيم الحدود بين الممتلكات العثمانية والقبائل التسع المتعاقدة مع الحكومة البريطانية . إلا أن الأمر ظل معلقاً حتى عام ١٨٨٠ حينما أرسل السكولونيل هنتر ومعه فرقة من قوات عدن تحت قيادة الليفتنانت كولونيل ستيفنس Stevens بغرض تحديد الحدود الفعلية لأراضي الأميري<sup>(١)</sup> والتي تقع فيها إمارة دثينة .

### تقرير هنتر :

في ٢٤ فبراير ١٨٨٠ وضع هنتر تقريراً عن المشكلة جاء فيه أنه عندما استعاد علي بن مقبل ممتلكاته في النهاية تبين له أنه قد فقد خمس قرى نتيجة خضوع رؤسائها سواء طواعية أم بالقوة للحكومة العثمانية<sup>(٢)</sup> .

كما أشار هنتر في تقريره أيضاً إلى أن بلاد الأميري تمتد شرقاً حتى قرية خريبة وجبل حرير ، بينما يحدها في الغرب جبل جحاف ، أما الحد الشمالى فيمكن القول بأنه الخط الذى يضم قرى السرافى والشاعرى وهى فى أيدى الأتراك العثمانيين « وخلف هاتين القريتين تقع بعض القرى التابعة للأمير — على ابن مقبل — والبعض الآخر يطالب بها الأمير » . وقد أوضح هنتر في

I.O.L., Aden Delimitation, pp. 3-4.

(١)

I.O.L., B. 136, Confidential. Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation, June 18, 1902.

(٢)

خربطته<sup>(\*)</sup> بالنقط الخط المار بين السرافى والشاعرى ، وأظهر كذلك خطأ أبعد قليلا إلى الشمال أسماء « خط الحدود القديم الملاصق للأميرى » . وقد علق ميتلاند Maitland المقيم السياسى فى عدن على ذلك بأن كلاً من التقرير والخريطة يشوبهما بعض الغموض ، وأضاف المقيم إلى ذلك قوله « . . . » وإننى أعتقد أن هنتر قد اعتبر أن الخط من السرافى إلى الشاعرى خط تقريبي يوضح الأراضى التى فى حوزة الأمير بالفعل على الرغم من أن قرى الشاعرى الحقيقية تقع وراء هذا الخط » .

ويبدو أن النفوذ التركى كان إذ ذاك متغلغلا فى بلاد الأميرى إذ أن الأمير على مقبل — الذى تبنى الإنجليز رعاية مصالحه — لم يكن قوياً أو محبوباً من المشايخ ، ولذلك فإن بعض الرؤساء فى إمارة دثينة قد عاونوا ابن عمه ومنافسه على السلطة عبد الله بن محمد مسعود . ونتيجة لذلك ، سجل المقيم السياسى بأن الأحوال فى هذه الإمارة غير مستقرة وأنه ليس من المتوقع أن تستقر تحت هذه الظروف بدون وجود ممثل بريطانى فى المنطقة ومعه قوة بريطانية مسلحة .

وبينما أوضح تقرير هنتر بصفة عامة ما كان يمتسكه على بن مقبل بالفعل على الهضبة وقت زيارته فإنه لم يشر سوى إلى « خط حدود الأميرى القديم » على الخريطة . ويمكن القول بصفة عامة أن هنتر قد جعل سلسلة جبل جحاف هى الحد الغربى لأراضى الأميرى ولذا فهو على وجه الخصوص ضم القرى الواقعة شرق السلسلة الجبلية ، أما بالنسبة للأقليم غربى السلسلة فإن الشيوخ التابعين لإمارة دثينة لم يكن يعرف عنهم حينذاك سوى الفذر اليسير .

وقد علق الجنرال لوك Loch على تقرير السكولونيل هنتر بأنه نتيجة لفشل المحاولات للوصول إلى تسوية مع الأتراك بالنسبة لحدود الأميرى « فإنه يجب مواجهة حقيقة استمرار العدوان التركى » ، ومن ثم اقترحت الحكومة البريطانية

---

(\*) لم ترفق الخريطة مع المذكرة .

تشكيل لجنة لتحديد حدود إقليم دثينة على أن تضم هذه اللجنة ضابطاً بريطانياً بالاشتراك مع السلطات التركية، إلا أن الحكومة العثمانية لم توافق على ذلك، وعلاوة على ذلك فإن هذه الحكومة نادت بالمطلب القديم للسلطان العثماني أي بحقه في السيادة على كل الجزيرة العربية، وكذلك احتجت الحكومة العثمانية على شراء الحكومة البريطانية لأراض معينة قرب عدن من سلطان لحج. وقد أجاب لورد جرانفيل على ذلك برسالة بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٣ أعرب فيها عن دهشة الحكومة البريطانية لتجدد الادعاءات التي سبق التصريح بعدم قبولها وقرر «... أن حكومة جلالة الملكة ليس لديها أية رغبة في الانسحاب من نقطة تتمسك بها بإصرار» وكذلك فإنها لا تعترف بأحقية الباب العالي في إثارة المشكلات مثل تدخله في شئون حكام لحج ودثينة وأضاف لورد جرانفيل «أن تحديد الحدود يعد أمراً لازماً لمنع استمرار المناقشات بين الحكومتين»<sup>(١)</sup>.

وقد عبر الماجور هنتر F.M. Hunter مساعد المقيم السياسي في عدن عن مخاوفه بالنسبة للتدخل التركي في المنطقة واقترح — كما يبدى في الفصل الخامس — عقد معاهدات الحماية مع القبائل المختلفة المجاورة لعدن وكذلك اقترح هنتر معاونة أمير دثينة على مقبل ومنحه معاشاً شهرياً<sup>(٢)</sup>. إلا أن المقيم في عدن الليفتنانت جنرال شنيدر كانت له وجهات نظر مخالفة لمقترحات هنتر، فعلى مقبل أصبح غير قادر على السيطرة على ما كان يسمى بأراضي الأميري، فقد انضمت بعض القبائل إلى جانب الأتراك بينما استقل البعض الآخر، وقد قامت الإقامة العدنية بالفعل بتقديم المعاونة الأدبية والمادية لمقبل، إلا أنه استمر رغم ذلك غير قادر على استعانة ما يطالب به، واسترسل شنيدر «... وأنا أعلم أن الحكومة البريطانية غير مستعدة لمعاونة رئيس

I.O.L., Aden Delimitation, pp. 4-5.

(١)

I.O.L., B. 30, Confidential. Memorandum regarding the Relations with the Tribes in the vicinity of Aden, especially to in reference to the Amir of Zhali, by Major F.M. Hunter, C.S.I. Assistant Political Resident at Aden, September 28, 1885.

(٢)



ضعيف بقوة خارجية ضد رغبة قبيلته ، ويبدو لى أن الوقت قد حان للإبلاغ على مقبل بأنه تحت الظروف القائمة فإن الحكومة البريطانية لا ترغب في معاونته أكثر من ذلك » كما أبدى شديد وجهه نظره في أنه يجب تلافى أى صدام مع الأتراك دفاعاً عن مصالح على مقبل<sup>(١)</sup> .

وقد وافقت حكومة الهند على المقترحات السابقة مبيّنة وجهة نظرها في أن فرض الحماية على القبائل العربية من الشيخ سعيد حتى حدود عمان سوف يمنع أى تدخل أجنبي في عدن أو بين عدن ومسقط وأنه بهذه الطريقة سوف يضطر العثمانيون إلى الموافقة على تحديد خط الحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية في المنطقة<sup>(٢)</sup> .

ولما أعارت الحكومة العثمانية المطالب البريطاني بخصوص وضع خط الحدود آذاناً صماء اقترح لود دافرين Dufferin في أغسطس ١٨٨٦ أنه « . . إذا لم يوافق الأتراك على تحديد الحدود فإنه يمكن تحديدها دون موافقتهم وإجبارهم على احترامها » أما بالنسبة للأميرى « . . فإنه يمكن إعطاء الأتراك بعض الامتيازات إذا كان يجعلهم ذلك يوافقون على الدخول في اتفاق » لتحديد خط الحدود ، وأضاف دافرين أنه عند التعامل مع القبائل الأخرى فإنه من الضروري « تجنب وضع أى مناطق تابعة للأتراك داخل حدودنا » .

وهكذا — وكأوضح في الفصل الخامس من الكتاب تم عقد معاهدات الحماية مع القبائل المجاورة لعدن وعلى ساحل حضرموت ، أما بالنسبة للأميرى فقد أرجى الأمر لحين القيام بدراسة أعمق عن أحوالها ، ورأى الجنرال هوج Hogg في ٧ أكتوبر ١٨٨٩ « أنه من غير المستحسن في الوقت الحالى عقد معاهدة

---

(١) I.O.L., B. 30, Memorandum by Lieutenant General J.W. Schneider, C.B., October 1, 1885.

(٢) I.O.L., B. 41, Secret Dep. British Protectorate over the Arabian Coast from Shalkh Said to Oman (Muscat), E.N., November 1, 1887.

للحماية معها لأن عقد مثل هـ — هذه المعاهدة سوف يؤدي إلى تعقيدات لا داعي لها»<sup>(١)</sup>.

وهذا يوضح مرة أخرى مدى تغافل النفوذ التركي في أراضي هذه القبيلة حتى أن البريطانيين أحجموا عن عقد معاهدة للحماية معها خوفاً من الدخول في صراع مكشوف مع العثمانيين الذين يسيطرون على المرتفعات الواقعة في أراضي هذه القبيلة ، ونتيجة لذلك نشط البريطانيون لإنهاء عملية تخطيط الحدود .

### بعثة الكابتن وهب

صدرت التعليمات إلى الكابتن وهب R.A. Wahab للقيام على رأس بعثة لمسح الأقاليم التي تحتلها قبائل لها علاقات مع الإقامة في عدن ، ولم يأت في التعليمات أى ذكر عن مسألة الحدود وإن كان من المعلوم أن هذه البعثة كلفت بدراسة ومسح الخطوط التي تمثل الحدود الفعلية . كما صدرت التعليمات لوهب أيضاً بعدم الدخول في أراض تركية . ومن الواضح أن مثل هذه التعليمات لا تسهل دراسة إقليم مثل دثينة حيث كان الأتراك لا يزالون متمسكين ببعض القرى الواقعة داخل حدود أراضي الأميري ، وأن أية خريطة في مثل هذه الظروف من الصعب اعتبارها نافعة للأغراض السياسية<sup>(٢)</sup> . وفي الواقع كان من الصعوبة بمكان أن تقوم بعثة الكابتن وهب بتحديد الخط الفعلي للحدود ، ولا نقصد هنا حدود إمارة دثينة بل الحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية . وقد كانت هذه الإمارة هي المنطقة التي تداخلت فيها حدود منطقتي النفوذ ، فأمر دثينة على بن مقبل موال للأتجليز ، إلا أن الأتراك يحتلون عدة قرى تابعة للإمارة وهكذا كان من الصعب وضع خط فعلي للحدود خصوصاً وأن الكثير من القرى والقبائل في المنطقة كانت موالية للأتراك .

(١) I.O.L., B. 136, Confidential. Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation, June 18, 1902.

I.O.L., Aden Delimitation, p. 6.

(٢)

وعلى أية حال فقد وصف الكاتبين وهب أراضى الأميرى بأنها « تحدها في الشمال والغرب — العربية التركية — أما من ناحية الشرق فحدودها غير محددة إلى حد ما » وذكر وهب أيضاً أن نقطة الحدود التركية وأن دثينة تبعد عن عدن بسبعة وثمانين ميلاً<sup>(١)</sup> .

وقد نشر تقرير الكاتبين وهب في عام ١٨٩٣ إلا أنه لم يبين امتداد خط الحدود على الخريطة<sup>(\*)</sup> التي أرفقها بالتقرير ، إلا أن هذا التقرير احتوى من ناحية أخرى على قائمة بالقرى التركية والأميرية والحوشية والتي لو وضعت في أماكنها على الخريطة فإنها توضح إلى حد ما الخط الذي اقترحه وهب لمسافة كبيرة على طول حدود القبائل .

وهناك كذلك خط يوضح الموقف الفعلي ، حيث رسم وهب خط الحدود بنفسه إلا أن هذا الخط لا يتفق مع الخريطة المطبوعة والتقرير وهذا الخط يسير أعلى سلسلة جبل مارس غرباً إلى حيث تقع قرية أكمة الشوب ثم إلى الاتجاه الجنوبي بصفة عامة تاركاً مينادى والعرب وجالاس وجليلة للأتراك .

ويستمر الخط جنوباً ويمر قرب دثينة ثم يتجه إلى الأراضى المنخفضة واضعاً عدداً كبيراً من التلال والأودية المأهولة في جانب الأتراك قبل أن يلتف في الاتجاه الغربي إلى تيبان . وهذا الخط الذي رسمه وهب يعطى للأتراك أراض أكثر مما كانوا يمتلكون فعلاً سنة ١٨٨٠ . وتجدر هنا الإشارة إلى ما علق به المقيم السياسى في عدن من أن « الأتراك نجحوا إلى حد كبير في توغلهم في داخل مناطق جنوبى الجزيرة العربية دون إثارة انتباه كبير » .

وقد استمر التدخل التركى في بلاد الأميرى حتى بعد إعادة الأمير على ابن مقبل إلى السلطة إلا أنه بعد انسحاب القوات التركية في ذلك الوقت فإن

الأمر اتخذ شكل الغزوات والإغارات التي امتدت فترات معينة<sup>(١)</sup>.

ونستخلص مما سبق أن بريطانيا لم تدخل في أى اتفاق رسمى مباشر مع الأميرى حتى عام ١٨٨٠. وكذلك اتفقت مذكرة المقيم السياسى وتقرير السكاين وهب على ترك السهل شرقى جبل جحاف وشمالى دثينة للأتراك، وهذه المنطقة ترغب حكومة الهند فى طردهم منها كما أن تقرير السكاين هبتر وخريطة سنة ١٨٨٠ تؤكد أحقية الأتراك فى أغلب هذا السهل وفى كل القرى مثل أكمة وصالح وجليلة وغيرها<sup>(٢)</sup>.

ومات على بن مقبل فى سبتمبر ١٨٨٦ وانتخب ابن عمه شايف بن سيف خلفاً له ووافقت الحكومة البريطانية على هذا التابع، وبدا الأمير لأول وهلة غير موثوق فيه من جانب سلطات عدن مثلما كان الحال مع على بن مقبل، إلا أن شايف أمكفه أن يوحد كل شيوخ ورؤساء الأقاليم بطريقة عجز منها سلفه.

وعقدت كما قلنا فى الفصل الخامس معاهدات الحماية مع قبائل الحوشى والعلوى ويافى السفلى، إلا أن الأمور فى دثينة ظلت معلقة، هذا بالنسبة للجانب البريطانى أما الأتراك فقد ظلوا فى حالة ركود بالنسبة لهذه المنطقة بين عامى ١٨٩٢ و ١٩٠٠ وكان ذلك بسبب اهتزاز قبضتهم على اليمن نتيجة لثورات العرب ضدهم فى بداية تسعينات القرن التاسع عشر، وقد قدم الأمير شايف حمايته لبعض المسئولين الأتراك الذين التجأوا إلى بلاده بل وطلب من أفراد قبيلته منع العرب الثائرين من تتبع الأتراك المنسحجين إلى بلاده، ونتيجة لهذا السلوك الودى وعرفاناً بحميلة فإن السلطات التركية المحلية فى اليمن لم تقم بعمل ما من شأنه مضايقة الأمير<sup>(٣)</sup>.

I.O.L., Aden Delimitation, p. 6.

(١)

I.O.L., B. 136, Confidential.

(٢)

I.O.L., Aden Delimitation, pp. 6-7.

(٣)

## الأحوال في اليمن :

يمكننا هنا أن نلقى نظرة سريعة على العلاقات بين العرب والترك عموماً ، وفي اليمن بوجه خاص ، لأن الأحوال في اليمن أثرت تأثيراً خطيراً على الأحوال في منطقة جنوب الجزيرة العربية . وعلى أية حال فقد ازدادت الكراهية بين العرب والترك في غضون القرن التاسع عشر نتيجة لانتشار الفساد الذي عم كافة أجزاء الإمبراطورية العثمانية<sup>(١)</sup> وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الكراهية بين العرب والترك النتائج التي أسفرت عنها حركة التنظيمات التي شرعت الدولة في تنفيذها منذ مطلع القرن التاسع عشر والتي اصطفت بالصيغة المركزية . فقد حاولت الدولة أن تتخلص من نظام الالتزام في جمع الضرائب<sup>(٢)</sup> ، وأن تستعويض عنه بنظام آخر للجباية أكثر ملاءمة لمصالح السكان ، وبنظام آخر لإدارة الولايات بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية مرتبطة بالحكومة المركزية مباشرة<sup>(٣)</sup> .

وعندما خضع اليمن للعثمانيين تولى الأتراك جمع الضرائب من اليمنيين حتى يتمكنوا من تغطية نفقات الحامية العثمانية في اليمن وأن ينفذوا بعض المشروعات هناك ، إلا أن غالبية الولاة والمتصرفين العثمانيين استغلوا جمع الضرائب لمصلحتهم الشخصية واستبدوا في تحصيلها بشتى الطرق وأعنف الوسائل مما أثار حقد اليمنيين وأشعل نيران ثورتهم ضد الحكم العثماني<sup>(٤)</sup> ، وقد سُمّت القبائل اليمنية هذا الاستبداد التركي فقامت تحت قيادة الإمام الزيدى بمحاصرة صنعاء سنة ١٨٩٢<sup>(٥)</sup> واشتدت وطأة هذا الحصار الذي استمر لمدة شهرين ونصف فشلت خلالها

---

Zenine 2. Arab Turkish Relations, p. 36. (١)

Engelhardt : La Turquie et le Tanzimat, vol. I, p. 108. (٢)

(٣) توفيق على برو ، العرب والترك ص ٥ .

(٤) نزيه مؤيد العظم ، رحلة في بلاد العربية السعيدة ص ١٥٤ .

(٥) عبد الله عبد الكريم الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢١٩ .

القوات التركية المحصورة في التخلّص من الحصار<sup>(١)</sup> . وعندما اشتدت وطأة  
المقاومة على العثمانيين في اليمن انهالت البرقيات من الحديدية على الأستانة لطلب  
الإمدادات العسكرية اللازمة لإخماد الثورة<sup>(٢)</sup> ومن ثم أرسل السلطان العثماني  
القائد التركي أحمد فيضي باشا إلى الحديدية لقمع الثورة وعينه والياً لليمن<sup>(٣)</sup> . وقد  
تقدم فيضي باشا على رأس قواته وقضى على الحصار وتمكن من دخول صنعاء .  
وكان الاعتقاد السائد لدى العثمانيين في ذلك الحين أن الدسائس البريطانية هي  
التي حركت الثورة ضدّهم في اليمن ، على الرغم من أنهم لم يدركوا القوائد التي قد  
تجنّها بريطانيا من ذلك . غير أن الأتراك اهتموا بتوثيق علاقاتهم بالأمارات  
الواقعة إلى الجنوب في قطّبه ولحج والضالع وأراضى الحوشبي كما بيّنا ، فكانت  
حكومة اليمن العثمانية تمنح من جانبها سلاطين وأمراء ومشايخ تلك المناطق  
إعانات مالية لتحقيق العلاقات الودية معها مثل ما فعل البريطانيون . إلا أن  
بريطانيا من ناحية أخرى كانت تهدف إلى تأمين قوافل التجارة الصادرة من  
عدن إلى بقية أجزاء اليمن من عدوان القبائل اليمنية ، لهذا كانت تحرص على  
إيجاد منطقة موانئ لها أو على الأقل مهادنة لتتوسط المنطقة الواقعة بين حدودها  
في عدن وحدود ولاية اليمن العثمانية . وقد كان الاحتمال العثماني لليمن مفيداً  
للمصالح التجارية البريطانية إذ أن الإدارة اليمنية قبل مجيء العثمانيين لم تكن في  
استطاعتها كبح جماح القبائل مما عرقل مرور القوافل التجارية بين عدن والمناطق  
الداخلية اليمنية ، ويرجع ذلك إلى ضعف الأئمة الزيدود وتنافسهم ، وعدم وجود  
سلطة مركزية قوية في اليمن ، إلا أن الأمور تغيرت بعد وصول الأتراك فحيثما امتد  
نفوذهم أدى ذلك إلى سلامة طرق القوافل وتأمينها ؛ إلا أن طمع الأتراك فيهم  
في فرض ضرائب مرتفعة في الحديدية والموانئ اليمنية الأخرى أدى إلى اتجاه

---

(١) عبد الواسع بن يحيى الواسعي ، تاريخ اليمن ص ٢٧٥ .

(٢) Harris, A Journey through the Yemen, p. 101. (٢)

(٣) هانز هول فرتز ، اليمن من الباب الحلفي (ترجمة خيرى حماد) ص ١٨٩ .

الجزء الأكبر من التجارة اليمنية إلى عدن التي كانت ميناءً حراً<sup>(١)</sup>.

إلا أن الأتراك واجهوا الثورات والقلقل من جديد في كل مكان نتيجة للاستبداد والظلم الذي مارسه الحكام ، إلى أن عزل الوالي أحمد فيضي باشا سنة ١٨٩٧ ، وحل محله الوالي حسين حلمي باشا ، فاستبشر أهالي اليمن خيراً كثيراً بمقدمه ، وقتئذٍ وعدمهم بإقامة العدل ، وأصر على عزل الذين أساءوا التصرف من الموظفين العثمانيين ، وقام بالفعل بإصلاحات كثيرة<sup>(٢)</sup> إلا أنه لم يلبث أن عزل وحل محله عبد الله باشا ، إلا أن الباشا الأخير لم يتمكن من حماية حدود اليمن من عدوان الإنجليز الذين توسعوا في الجنوب وسيطروا على الضالع سنة ١٩٠٢ كما أن هذا الوالي لم يستنكر عدوانهم على المنطقة مما أغضب الباب العالي الذي أمر بزميله وعين خلفاً له توفيق باشا والياً على اليمن<sup>(٣)</sup>.

وقد قدمنا تلك اللوحة السريعة عن الأحوال في ولاية اليمن العثمانية كي نوضح أسباب ركود الأتراك بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٠ وعدم قيامهم بالتدخل في مناطق جنوبي الجزيرة العربية بصورة فعالة .

إلا أنه في عام ١٩٠٠ تجدد النشاط التركي مرة أخرى في دثينة وقدمت الإمارة شكوى إلى المقيم للتدخل الخطير من جانب المسؤولين العثمانيين في قطبة وفي مقابل ذلك قدم والي اليمن شكوى من عدوان الأمير . ولما لم يكن هناك أحد في عدن لديه فكرة عن شخصية الأمير شايف أو عن الأحوال في إقليمه ، فإن الحقيقة الوحيدة التي كان من الممكن استخلاصها هي أن المشكلات القديمة قد تجددت .

Harris, op. cit., pp. 115-116.

(١)

(٢) الواسمي ، المصدر السابق ص ٢٩٠ .

(٣) أحمد يحيى أحمد العرشي ، بلوغ الرام في شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من الملك وإمام ص ٨٣ - ٨٤ .

### بعثة الماجور ديفيز :

ونتيجة لذلك اقترح المقيم السياسى فى عدن أن يقوم المساعد السياسى الأول فى عدن الماجور ديفيز Davies بزيارة قعطبة وهضبة دثينة كى يسجل المجرى الحقيقى للأمور هناك . كما اقترح حاكم الهند وجوب اقتناص الفرصة القائمة وذلك بأن يعرض على الأتراك خط حدود للحماية البريطانية على أساس الخريطة التى رسمتها بعثة المسح سنة ١٨٩١ — ١٨٩٢ .

وقد قام الماجور ديفيز بالفعل بزيارة دثينة وقدم تقريراً أوضح فيه أخطاء خط الحدود الذى قدمه وهب سنة ١٨٩٢ وأن الأماكن الوحيدة التى تعتبر بملكية الأتراك هى أربع قرى من الشاعرى هى جليلة وجالس وأكمة الحجفر والعرب وقد ظلت هذه القرى الأربع — حتى بعد عودة الأمير على بن مقبل — تحت النفوذ التركى الذى عين شيخاً لها كان يجمع الضرائب للأتراك . ولم يكن هناك أحد من المسئولين الأتراك أو أية قوات تركية فى هذه القرى سوى فى جليلة حيث كانت هناك قوة تركية صغيرة . وقبل وصول الماجور ديفيز إلى دنالى ببضعة أسابيع فقط استولى الأتراك على تل منعزل يسمى جبل شهيد على بعد نحو نصف ميل جنوب شرق جليلة ووضعوا حامية هناك ، وهذا التل يسيطر تماماً على طريق القوافل ، وكان لابد من وجهة النظر البريطانية من معارضة وجود قوة مسلحة تركية فى هذا المكان ، وقد سجل ديفيز أيضاً أن الأتراك كانوا يسمعون للاستيلاء على مافارى وهو إقليم صغير يمتد جنوبى جبل جحاف ويقع على بعد أربعة أميال جنوب غربى دثينه . ومع التسليم بما جاء فى تقرير ديفيز فإن المقيم السياسى جذب انتباهاً خاصاً إلى الاحتلال العسكرى لجبل شهيد الذى اعتبر فى حد ذاته أمراً خطيراً .



### البعثة الألمانية للكلونيل وهب :

وفي غضون ذلك الوقت قدم الأتراك طلباً لتحديد الحدود مع البريطانيين ، ورأى حاكم الهند أنه من الأفضل انتهاز فرصة تقديم هذا الطلب غير المتوقع فوراً . وعينت بعثة بريطانية لتنفيذ ذلك برئاسة الكولونيل وهب الذي سبق له أن قدم تقريراً عام ١٨٩١ - ١٨٩٢ وعين ضمن البعثة أيضاً لليفتنانت كولونيل أبود Abud وهو ضابط بريطاني مكثت له خدمته كمساعد سياسي من معرفة الكثير عن القبائل المجاورة لعدن ، وعين الأتراك أيضاً بعثة لنفس السبب (١) .

وكانت قوة الحرس التي رافقت البعثة البريطانية تتكون من مائة وخمسين رجلاً وفرقة من المشاة الوطنيين وبعض المهندسين العسكريين وفرقة من عدن (٢) . وتقابل الضباط البريطانيين والأتراك في دثينة في نهاية فبراير ١٩٠٢ ، إلا أن الأتراك طالبوا مرة أخرى بمطلبهم القديم بسيادة السلطان على الجزيرة العربية كلها مما لم يستطع الممثلون البريطانيون الموافقة عليه . كما رفض الأتراك الاعتراف بأحقية أمير دثينة في أية أراضٍ إلا إذا كان ذلك بمقتضى فرمان سلطاني (٣) ، كما لم يستجب المبعوثون الأتراك إلى احتجاجات الممثلين البريطانيين بأن مثل هذه الادعاءات التركية قد رفضتها الحكومة البريطانية منذ زمن طويل . ثم اقترح الأتراك خطأً لحدودهم يمتد من التلال الشرقية قرب رأس ممر الخريبة في اتجاه غربي يسير شمالاً السكبار تماماً ثم إلى مسافة ميل ونصف ميل من دثينة ، وعند وصول هذا الخط إلى التلال الغربية يسير معها إلى مافارى ، وكان الأتراك قد استولوا على هذا الإقليم بعد وصول البعثة البريطانية

I.O.L., Aden Delimitation, p. 7.

(١)

I.O.L., B. 140, Confidential, Aden Boundary, C.G.C., January 20, 1903.

(٢)

I.O.L., Aden Delimitation, p. 7.

(٣)

إلى دثينة بوقت قصير ووضعوا فيه حامية تركية ، وعين قائم مقام قعطبة شيخاً لجمع الضرائب من المافارى وكذلك من أقاليم التلال الجنوبية الغربية وهى الأزرقى والحراى والحيدى . وقد طالب الأتراك بكل تلك الأقاليم على أنها ممتلكات تركية ، وطبقاً لهذا الخط الذى اقترحه الأتراك لتحديد الحديد فإنه لم يبق للأمير دثينة — إذا ما نفذ هذا الخط — سوى قرية دثينة على الهضبة والأودية الضيقة التى تتجه إلى الهضبة وبلادى العلوى وأراضى القطيبي .

ورغم أن الأتراك هم الذين طالبوا بتحديد الحدود فإن سلوكهم العام فى تلك الفترة كان عدوانياً فقد وضعوا الحاميات على خط الحدود الذى اقترحوه لتدعيم موقفهم ، كما تم عزل أمير دثينة عن كل قراه على الهضبة مما جعله يواجه صعوبات خطيرة من حيث حصوله على المؤن كما لم يسمح لأى فرد من البعثة البريطانية بعبور ذلك الخط حتى ولو كان ذلك مجرد إحضار علف للدواب من القرى المجاورة . كما أنه فى بعض المناسبات أطلق الأتراك النار على بعض أفراد البعثة البريطانية عند محاولتهم القيام بذلك<sup>(١)</sup> . وفى ٢٠ مارس ١٩٠٢ سجل المقيم بأن بعض الجماعات المسلحة والموالية للأتراك تتدخل فى عملية مسح الأرض ، وتتحرش بأفراد البعثة البريطانية ، وأنه دعم الحرس بنصف فرقة من المشاة البريطانيين<sup>(٢)</sup> ، وأكثرت من ذلك وجد المبعوث البريطانى ما جعله يعتقد بأن الأتراك يسعون لإثارة القبائل المحلية ضد الإنجليز فى ناحيتهم من خط الحدود . وكان هناك حشد كبير خلف تيبان ، وكان ذلك بغرض الهجوم على معسكر البعثة البريطانية . إلا أن الشيوخ رفضوا قيادة رجالهم لتنفيذ هذه العملية إلا إذا تقدمهم الأتراك فى الهجوم على المعسكر البريطانى وهكذا فشلت هذه الخطة<sup>(٣)</sup> .

I.O.L., Aden Delimitation, p. 8.

(١)

I.O.L., B. 140, Confidential. Aden Boundary C.G.C., January 20, 1903.

(٢)

I.O.L., Aden Delimitation, p. 8.

(٣)

إلا أنه في ١٢ أبريل ١٩٠٢ جاءت الأنباء بهجوم مدير من تعز على معسكر البعثة البريطانية ، ومن ثم طالب الكولونيل وهب بتدعيم البعثة بقوة بريطانية إضافية وكذلك بمدفعين من مدافع الجبال ، وطالب المقيم السياسى بالفعل بإرسال قوة بريطانية من المشاة والمدفعية لتدعيم قوة البعثة ، وفي نفس الوقت أعرب عن قلقه على سلامة أفرادها . وفي ١٢ مايو من نفس السنة صدرت التعليمات للمقيم بتدعيم البعثة بأية قوات يراها ضرورية لتدعيم موقفها . وفي أول يونيو صرح المقيم السياسى بأن القوة التركية المرابطة في هضبة دثينة قد ارتفع عددها — مع استبعاد حرس البعثة التركية — إلى ثمانمائة رجل ومعهم ثمانية مدافع (١) .

ورغم كل تلك الظروف نجحت البعثة البريطانية في مد دائرة دراسة المنطقة في الاتجاه الغربى ، وكان ذلك قبل وضع الحاميات التركية على خط الحدود الذى اقترحه الأتراك ، كما نشط المبعوثون البريطانيون في جمع المعلومات الخاصة بمشكلة الحدود وسجلوا أن ممتلكات أمير دثينة والتي كان يسيطر عليها وقت وصولهم إلى الإمارة تمتد إلى الغرب والشمال الغربى خلف جبل جحاف — أى أنها وراء الحدود التى جاءت في البحث الذى قدمه الكولونيل وهب سنة ١٨٩١ — ١٨٩٢ وتضم أراضى الأمير بالفعل كل وادى تيبان وكل القرى التى تقع على الهضبة ، وتضم كذلك أكمة الشوب عدا قرى الشاعرى الأربعة وهى جليلة وجالاس وأكمة الحجفر والعرب والتى تكون منطقة تركية داخل أراضى الأميرى ، وبالنسبة للقرى الواقعة بين هذه المنطقة التركية وجبل جحاف فإن أمير دثينة كان يجمع الضرائب باستمرار لمدة عشر سنوات قبل وصول البعثة البريطانية سنة ١٩٠٢ ، كما أن كل الأراضى التى طالب بها حتى العدوان التركى الأخير سنة ١٩٠٢ كانت تحت سيطرته الفعلية .

وهكذا تبلورت المشكلة عن ثلاثة خطوط للحدود :

أولاً : الخط الذى سجله المبعوثون البريطانيون كحد لإمارة دثينة .

ثانياً : الخط الذى قدمه وهب فى تقريره سنة ١٨٩٢ .

ثالثاً : الخط الذى طالب به الأتراك سنة ١٩٠٢ .

وكان الأمير نفسه متفقاً فى مطالبه مع الخط الذى سجله المبعوثون البريطانيون ويتفق هذا الخط أيضاً مع الخط الذى رسمه هنتر Hunter سنة ١٨٨٠ . إلا أنه لا يتفق مع الخط الذى أورده وهب فى تقريره سنة ١٨٩٢ . وقد قدم المقيم السياسى فى عدن ميتلاند Maitland فى سنة ١٩٠٢ تعليلاً لهذا الاختلاف بين الخطين البريطانيين ، فقد لاحظ أن الخط الذى رسمه وهب كان خاطئاً ولا يمثل الواقع . . « وأسباب ذلك ليست عسيرة الفهم فإن التعليمات التى صدرت لوهب خولت له حق دخول الأراضى التركية ، ومن المحتمل أن مساعديه عند وصولهم إلى الحاجز التركى سادهم الاعتقاد بأن كل القرى الواقعة إلى الغرب كانت أيضاً تركية وهذا هو الاحتمال الأقرب إلى الصواب ، هذا بالإضافة إلى أنه كان يرافق الجماعة القائمة بالمسح المساعد الوطنى السياسى فى عدن محمد صالح جعفر الذى طرد منذ بضع سنوات لإساءته استغلال منصبه . وقد اعتاد هذا الرجل أن يأخذ من الرؤساء نصف معاشاتهم مع الهدايا الهندية ، ومن المعتقد الآن أنه عندما رفض الأمير شايء إعطائه ما يطلب فإنه سعى للتأمر عليه بقشوية الحقائق وحجز الرسائل ومنعه من الاتصال بالمقيم ، وهناك شك أيضاً فى أن يكون محمد صالح جعفر على صلة بالأتراك وأنه يتعاطى منهم أموالاً . وأياً كان الأمر فإن السكولونيل وهب نفسه كان أول من اعترف بأن خط الحدود الذى جاء فى تقريره سنة ١٨٩٢ ليس صحيحاً ، كما قرر وهب بأنه ليس مسئولاً عن ذلك لأن التعليمات التى أعطيت له حينذاك كانت عن طريق

الإقامة العدنية ، الأمر الذى يعنى فى هذه الحالة مسؤولية المساعد الوطنى «<sup>(١)</sup> .  
وأشار المقيم فى عدن أيضاً إلى أن « اخلط التركى أيضاً بعيد عن الصواب . وقد  
رفضت حكومة جلالة الملكة الموافقة على أية ادعاءات فى أقاليم التلال جنوب  
وجنوب غربى دثينة عدا جزء من الجيدى وأنا آمل عند اتخاذ القرار النهائى أن  
لا يكون هناك تراجع عن الموقف الذى سبق أن اتخذته لورد دربى Derby سنة  
١٨٧٤ وكذلك الموقف الذى اتخذته لورد جرانفيل سنة ١٨٨٣ » .

وقد طالبت الحكومة البريطانية باستمرار بعدم تدخل الأتراك فى  
الأراضى التى تحتلها القبائل التسع المعنية . ومن جهة النظر البريطانية فقد فشل  
الأتراك فى تقديم أية براهين تؤيد أحقيتهم فى أى جزء من أراضى الأميرى  
عدا قرى الشاعرى الأربعة والأتراك ليست لديهم خرائط للمنطقة وهم لم يقدموا  
أية وثائق أو أسانيد تدعم مطالبهم ، وبدا أنهم يعتمدون على ادعاءاتهم التى  
رفضها البريطانيون فى أحقية السلطان فى حكم كل الجزيرة العربية ، أما أمير دثينة  
فعلى النقيض من ذلك لديه البراهين التى تظهر ملكيته السابقة عن طريق  
أسلافه للأراضى التى يحكمها ، ولديه الدليل الوثائقى الذى هو عبارة عن جمع  
الضرائب فى تلك الأراضى فى السنوات السابقة على وصول البعثة البريطانية  
سنة ١٩٠٢ .

ولم تكن المشكلة مشكلة حدود يجب تسويتها بين بريطانيا وتركيا فقط ،  
بل إن المسألة كانت بالإضافة إلى ذلك نزاعاً على أراضى دثينة لأن هضبة دثينة  
لها أهميتها بالنسبة للمخططات البريطانية ، وقد أبرز المقيم السياسى ذلك فى  
عام ١٩٠٢ حين قال أن « دثينة تعتبر هامة لعدن فى المستقبل كاستشفى للقوات ،  
والمسافة إلى دثينة من عدن — تبلغ نحو تسعين ميلاً . ويمكن مد خط حديدى  
صغير إلى مسافة كبيرة ويتكاف نفقات قليلة ، وأن وضع ما بين ٢٠٠ — ٣٠٠  
جندى فى هذا الإقليم المرتفع البارد أثناء شهور الصيف سوف يكون له أثره

الكبير في رفع كفاءة الحامية وتحسين الأحوال الصحية للجفود ، وأن إنشاء مصحة سوف يسمح لكل الرتب بفرصة تغيير المناخ . وأنا أقول ذلك لأن هضبة دثينة سوف تكون لها قيمة كبيرة لنا عند امتلاكها وهذا الرأي بعيد عن النواحي السياسية ، إلا أن هناك أسباباً على جانب كبير من الأهمية توضح أهمية تمسك حكومة جلالة الملكة بمواقفها بالنسبة لأراضي الأميري لأن الأمر سوف يؤثر على علاقاتنا مع كل القبائل الخاضعة لنفوذنا في المنطقة ، ولدى من المعلومات ما يؤكد أن كل الرؤساء والشيوخ يراقبون باهتمام شديد نتيجة ما يعتبرونه صراعاً بين الحكومتين البريطانية والتركية . ونحن لا نملك في عدن قوات ضخمة مثلاً هو الحال على حدود الهند ، والقبائل تتأثر فقط بما تراه أمامها وبمن يشعرها بقوته ، وأسس نفوذنا عليها تركز أساساً على المال ، وثانياً على استعدادنا لحمايتها من التدخل التركي . فإذا ما فشلنا الآن في حماية أراضي الأميري ، فإن النتيجة هي القضاء التام على نفوذنا أو على الثقة في كلامنا ، وسوف تغير بعض القبائل ولائها سريعاً ، وسوف يشجع ذلك امتداد النفوذ التركي . كما أن القبائل إما أن تظهر ميلها إلى الأتراك أو تحارب بالفعل إلى جانبهم لأن معنوياتها ستكون قد ضعفت كثيراً » واسترسل المقيم موضحاً عمق السياسة البريطانية « . . . . . وهناك صعوبات عملية تواجه مسألة تحديد الحدود ، فالأمير سوف يغضب إذا ما قمنا باستقطاع جزء من أراضيها الحالية ، وقد تصرف الأمير شايف بمنتهى الاعتدال على الرغم من أنه حائق الآن لوجود الأتراك في ممتلكاته فإذا ما أخبرناه أن السبب الرئيسي من معاونته هو الاستيلاء على ممتلكاته في النهاية فإنه سوف يلقي بنفسه في أحضان الأتراك كلياً ، وأنه إذا ما فعل ذلك فسوف يطرد البعثة البريطانية من بلاده وسوف تكون هذه نتيجة غاية في السوء »<sup>(١)</sup>.

وكلام المقيم السابق بوضح إلى حد كبير كيف كانت تتلاعب السياسة البريطانية بمقدرات السكان في المنطقة ، فهي من ناحية تقف في وجه التدخل التركي في المنطقة بادعاء أنها إنما تدافع عن القبائل العربية ، إلا أنه طبقاً لتصريحات البريجادير جنرال ميتلاند المقيم السياسى فى عدن بالنسبة لأهمية هضبة دثينة يتبين أن بريطانيا لم تسكن تهتم بمسألة تحديد الحدود في حد ذاتها فقط ، وإنما المسألة كانت اهتماماً منها بدثينة وبتحقيق الاستيلاء النهائى عليها ، ولم تسكن مسألة الحماية التي قدمتها بريانيا لأمير هذه الإمارة سوى محافظة على الأرض التي سوف تحتفظ بها لنفسها في النهاية ولم يكن أمير دثينة سوى وسيلة لتحقيق الهدف النهائى الذى سمته بريطانيا إلى تحقيقه .

ولا ريب أن موقف الأتراك في اليمن كان يهم بريطانيا تماماً ، لأنه لا توجد حدود طبيعية بين القبائل التي رأت تركيا أنها تحت حكمها وبين عدن ، وفي الواقع كانت هناك بضع قبائل تعيش على جانبي خط الحدود وتقدم خضوعاً مزدوجاً<sup>(١)</sup> ، وأصبحت الأمور في بلاد الأميري غامضة على البريطانيين ، واقتربت وزارة الهند في ٢٧ يونيو ١٩٠٢ على وزارة الخارجية البريطانية أن تتقدم البعثة البريطانية لوضع خط الحدود « بفرض تحديد حدود المحمية البريطانية شرق الهضبة أو الوادى المرتفع بين سلسلة جبل جحاف والغلل على الجانب الآخر من الهضبة » . وقد أبلغ حاكم الهند بعد ذلك بموافقة وزارة الخارجية البريطانية على « توجيه المبعوث البريطانى لدعوة زملائه الأتراك للتقدم مع خط الحدود شرق هضبة الأميري إلى الصحراء أو إلى حد من بقية المحمية حول عدن » كما اقترح وهب على حاكم الهند في ٢٤ يوليو ١٩٠٢ عقد اتفاقات للحماية مع العولقي العليا واليافعى العليا ، إلا أن وزارة الهند قدمت اقتراحاً إلى وزارة الخارجية بتأجيل النظر في مسألة معاهدات الحماية إلى أن تتمكن البعثة البريطانية من أن تلتق ببعض الضوء على مواقع القبائل المعنية مع اقتراح آخر

بأنه : « في غضون ذلك يمكن التمسك بموقف صلب على أساس التصريحات السابقة عن هدف حكومة جلالة الملكة في إيقاف التدخل التركي في ممتلكات القبائل التسع ، وأن البعثة عند قيامها بواجباتها فإنه يمكنها أن تبتسك بأن قبائل العواقي والياقي تضم كل القبائل التي لها هذا الاسم سواء عليها أم سفلى » .

وقد سلم السير نيكولاس أوكونور Nicholas O'Connor السفير البريطاني في الأستانة مذكرة إلى وزير الخارجية التركي طالب فيها باعتبار الياقي إحدى القبائل التسع . كما أبلغ السفير البريطاني وزارة خارجيته بأنه قد تم الاتفاق مع الحكومة التركية على البدء فوراً في تحديد الحدود في الاتجاه الشمالي الشرق حتى الصحراء وأنه بذلك دخلت الياقي ضمن القبائل التسع ، وبدا أن حكومة الهند قد اعتبرت منذ البداية أن الياقي بصرف النظر عن كونها عليها أم سفلى هي إحدى القبائل التسع التي احتواها إنذار لورد جرانفيل سنة ١٨٧٣ وأنه بخطاب وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٢ وافقت حكومة جلالة الملكة على وجهة نظر وزارة الهند بالنسبة لتحديد حدود الياقي العليا وأنه لا يمكن فصلها عن الياقي السفلى ، وأنها تدخل ضمن حدود القبائل التسع التي احتواها إنذار ١٨٧٣ ، وأن الحكومة التركية بموافقتها على تحديد الحدود في الاتجاه الشمالي الشرق في اتجاه الصحراء قد وافقت ضمناً على وجهة النظر هذه . إلا أن المبعوثين الأتراك رفضوا الاعتراف بأن الياقي هي إحدى القبائل التسع المعنية ، وأصبح المبعوثون البريطانيون غير قادرين على اتخاذ أية خطوة لتنفيذ التعليمات المعطاة لهم ، فقد اختار الكولونيل وهب المكان المسمى أكمة الشب كنقطة بداية مناسبة ، إلا أنه قبل أن تتقدم البعثة البريطانية إليها ، كان لا بد من التأكد من سلامة المواصلات ، كما أن المقيم سجل في ١٦ ديسمبر بأن الكولونيل وهب اعتبر بأنه بدون الوثام مع الياقي فإنه يبدو مستحيلاً على البعثة أن تتقدم في أراضي هذه القبيلة ، ونصح بمنح سلطان الياقي إعانة مالية . وفي ١٩ ديسمبر ١٩٠٢ اقترحت وزارة الدولة نتيجة لذلك



تقديم إعانة مالية عاجلة للسماح للبعثة بدخول أراضى اليافعى مع التمسك بعدم التصديق على الحماية فى ذلك الوقت . وبعد التشاور مع الإقامة فى عدن تم الاتفاق على أن يدفع لليافعى ١٠.٠٠٠ ريال ، إلا أن المقيم قدم اقتراحاً آخر فى ٢٩ ديسمبر بوجوب التعهد لليافعى بأن الحكومة تعتبرهم إحدى القبائل النسع ، وأنه لن يسمح باحتلال تركى لبلادهم . وفى ٤ يناير ١٩٠٣ سجل المقيم بأن رؤساء اليافعى — مع اعتراض واحد منهم فقط — قد وافقوا على دعوة بالحضور إلى دثينة فى مدى أسبوع أو عشرة أيام ، وأنهم من المحتمل أن يرفضوا قبول المعونة المالية ويطلبوا بمرتبات شهرية ومعاهدة للحماية ، وحث بشدة على وجوب صدور تعليمات إليه بالموافقة على شرطهم وأن يسمح له بأن يعطيهم مشاهرات ، وأن يعقد معهم معاهدة للصدقة والسلام . وكان السير Nicholas O'Connor قد أبقى فى ٢٦ ديسمبر ١٩٠٢ بأنه لا يجد « مانعاً » بالنسبة للعلاقات مع الأتراك — على الحماية وأن حكومة جلالة الملكة قد قررت أنه من الضرورى مراعاة لليافعى ، إلا أنه من المرغوب فيه عدم التماذى فى ذلك إلا حسب الضرورة»<sup>(١)</sup> .

وفى ٦ يناير سنة ١٩٠٣ تعرضت البعثة البريطانية لموقف خطير ، فقد تعذر اتصالها بالجنوب ، ولم يمكنها التقدم إلى الشمال الشرقى لاحتلال الأتراك لجليلة بقواتهم وكذلك لاحتلال الفرق الوطنية لمواقع أخرى نتيجة للاتجاه العدائى الذى اتخذته الأتراك . وفى ٩ يناير ١٩٠٣ أبقى وزير الدولة إلى حاكم الهند برقية جاء فيها : « أن السفير البريطانى فى الآستانة قام مرة أخرى بالضغط على الباب العالى كى يرسل تعليمات سريعة لمبعوثيه لمقابلة البعثة البريطانية فوراً عند أكمة الشب ، والتقدم من خط حدود اليافعى تجاه الصحراء ، وفى اللحظة المناسبة فإنه سوف تصدر التعليمات إلى أوكونور السفير البريطانى فى الآستانة كى يبلغ

الباب العالى بأنه إذا لم ترسل التعليمات السابق طلبها وأنه إذا لم يطعها المبعوثون الأتراك فإن البعثة البريطانية سوف تقوم وحدها بوضع خط الحدود ، وأن أية محاولة للتدخل فى خطوط مواصلاتها سوف تواجه بكل قسوة ، وأكثر من ذلك ، فإنه سوف تستخدم القوة لطرد القوات التركية أو العربية من أراضى الأميرى ، وكذلك للقضاء على أية محاولة يقوم بها الأتراك لإعادة احتلال المواقع التى انسحبوا منها أو إقامة مواقع جديدة فى أراضى الأميرى المتنازع عليها ، وكذلك سوف تستخدم القوة للقضاء على المؤامرات التى قد يدبرها الأتراك والعرب التابعين لهم ضد القوات البريطانية . وتساءلت البرقية عما إذا كانت القوات البريطانية كافية لطرد الأتراك من أراضى الأميرى ، وقد تسلم المقيم السياسى فى عدن هذه البرقية فى ٩ يناير وأجاب عليها فى ١١ يناير بالنسبة لكفاية القوات الموجودة فى المنطقة ، فقال « إن القوات الموجودة فى دثينة غير كافية لطرد الأتراك سريعاً من أراضى الأميرى ، كما أن القوات الموجودة فى عدن ليست كافية ، ولا يمكن إرسال إمدادات منها إلى هناك ويلزم لتعزيز القوات والمحافظة على المواصلات إرسال لواء كامل يضم المشاة البريطانيين وبطاريات المدفعية الجبلية البريطانية من الهند وكذلك إرسال قوة مناسبة بالإضافة إلى اللواء المطلوب إذا ما حاولت البعثة البريطانية دخول أراضى اليافعى دون موافقة القبيلة » .

وفى ١٤ يناير أرسل المقيم السياسى فى عدن ينجى حاكم الهند بأن الأتراك قاموا بتدعيم موقع جليمة وحاميات قطعبة بإزادة قوة الأولى إلى ٥٠٠ رجل معهم ٦ مدافع والثانية إلى ٣٤٠ رجل ومدفعين وأنه نتيجة لذلك أصبحت قواتهم قرب دثينة أقوى من القوة البريطانية ، كما جذب الكولونيل وهب الانتباه إلى زيادة القوات التركية فى جليمة فى أراض غير تابعة للأتراك واقترح لذلك زيادة الحرس المرافق للبعثة ، كما أشار إلى أن الأتراك قد وضعوا فى جبل بافارى وجحاف ٦٠٠ من العرب الموالين لهم ، وذلك بعد انسحاب القوات التركية النظامية من تلك المواقع .

وفي ١٤ يناير ١٩٠٣ تقابل السير أوكونور السفير البريطاني في الآستانة مع السلطان للتباحث في مسألة تحديد حدود عدن ، حيث أبلغه السلطان بأنه قد أرسل تعليمات إلى السلطات التركية في اليمن تقضى بتسريح القوات غير النظامية وبعدم التدخل في حقوق أمير دثينة التي مارسها قبل سنة ١٩٠١ وإبلاغ المبعوثين العثمانيين بأن يعترفوا باليافعى كإحدى القبائل التسع المعنية ، وبأن يأمر المبعوثين العثمانيين بالتقدم إلى أكمة الشب كي يحددوا الحد الشمالى الشرقى إلى الصحراء .

إلا أن هذه التأكيدات لم توضع موضع التنفيذ، واستمرت مسألة الحدود معاملة بين الطرفين . وفي ٢٠ يناير ١٩٠٣ أرسل نائب الملك في الهند إلى وزير الدولة برقية أكد له فيها أن الأتراك يسوفون فقط وأنهم غير جادين في تنفيذ ما وافقوا عليه<sup>(١)</sup> .

والواقع أن الأتراك كانوا يريدون جمع الشعوب العربى فى المنطقة ضد الانجليز ، كما أنهم حاولوا ماطلة منافسيهم فى المنطقة حتى يتكون السند العربى اللازم لتنفيذ هذه الخطط ، إلا أن الظروف فى اليمن والقتال والثورات التى واجهت الحىم التركى هناك أدت إلى انحسار المد التركى المتغفل فى جنوب الجزيرة العربىة . وسوف يوضح الفصل التالى اتفاقية الحدود بين منطقتى النفوذ البريطانىة والتركىة فى المنطقة وانسحاب الأتراك من اليمن .



# الفضل التاسع

اتفاقية الحدود ١٩١٤

وانسحاب الأتراك من اليمن



## موقف البريطانيين :

لا ريب أن مسألة تحديد حدود عدن قد أضافت أعباء جديدة على دار الإقامة البريطانية في عدن ، فإن تلك المسألة أوجبت على المقيم السياسي إرسال كتيبة بريطانية وفرقة من المشاة الهنود للإقامة في إمارة دثينة . وأبدت حكومة الهند مخاوفها من أنه إذا ازداد التدخل التركي في المنطقة فإن ذلك سوف يؤدي بالتالى إلى زيادة حجم القوات البريطانية .

إلا أنه من وجهة النظر البريطانية ، كانت هناك أسباب أخرى للاحتفاظ بالقوات البريطانية في الأراضي موضع النزاع ، فإن معاهدة الحماية تتطلب بقاء تلك القوات هناك ، لأن انسحاب تلك القوات من دثينة قد يؤدي إلى أن ينسحب الأمير من إمارته ويلجأ إلى عدن . إلا أن المقيم السياسي الجنرال دى براث De Brath أوضح أهمية تلافى قيام الأمير بهذا الإجراء « فإن معاونة قواتنا معنويًا لتدعيم سلطة الأمير سوف تنتصر مع الوقت على تمرد رجال القبائل ، ولذا فإنه يجب وضع قوات بريطانية هناك لتجبر رعية الأمير على الطاعة » . وأبدى المقيم السياسي مخاوفه إذا لم توافق الحكومة على هذه السياسة « فإن النفوذ التركي سوف يتبع المؤامرات التركية في بلاد الياقى والدوينى ، وإن القوات البريطانية إذا لم تواجه هذا التدخل التركي فإن النتيجة ستكون رجحان كفة ( البرنامج الإسلامى ) Pan Islamitic Programme في اليمن .

كما أبدى المقيم وجهة نظره بأن العرب عندما يرون القوات البريطانية القوية والمسلحة بالأسلحة الحديثة قريبة منهم ، فإنهم سوف يكونون أكثر انصياعاً لدار الإقامة في عدن ، « وأنه يتعين علينا اتخاذ سياسة جديدة تماماً خارج قلعة عدن ، وهذه السياسة تتطلب ممثلاً وقوات أكثر للمحافظة على سلطة أمير غير محبوب — من أفراد شعبه — ولقاومة ( البرنامج الإسلامى في اليمن )

ولتسوية المنازعات القبلية ، وللتمسك بمكانتنا بين العرب »<sup>(١)</sup> .

ولاريب أن مسألة المقاومة البريطانية للبرنامج الإسلامى فى اليمن تدعو للتساؤل . . . فمن دعاة هذا البرنامج وواضعوه وماهى أهدافه ووسائله ؟ وفى الواقع لم نجد فى الوثائق أو المراجع المختلفة إشارة إلى أن الأتراك قد ألهبوا الشعور الدينى الإسلامى فى الجزيرة العربية ضد الإنجليز فى عدن ، بل لم تقم ضدهم ثورة أو حركة دينية بالمعنى المفهوم سوى ما قام به الشريف إسماعيل شريف مكة فى عام ١٨٤٦ عندما التف حوله العرب فى الجنوب واتجه بهم إلى عدن لطرد النصارى منها كما أوضحنا ذلك فى الفصل الثانى من هذا الكتاب ، كما أن الأئمة الزيديين لم يكونوا فى موقف يسمح لهم بوضع برنامج إسلامى ضد الإنجليز فى عدن .

ورغم كل ذلك فإن تكرار ما نادى به المقيم من أنه هناك برنامجاً إسلامياً فى اليمن ، وأن على الإقامة البريطانية فى عدن أن تواجه هذا البرنامج ، فلا بد أن تكون هذه الدعوة الإسلامية موجهة أصلاً ضد الإنجليز فى عدن ، ونحن لا نستبعد أن يكون الأتراك الذين يحتل سلطانهم العثمانى منصب الخلافة الإسلامية قد استغلوا عامل الدين لتأليب القبائل ضد الإنجليز فى مناطق الجنوب ، وأن بعض القبائل قد انضوت تحت لوائهم متأثرة بهذا العامل القوى .

ولاريب أن النفوذ العثمانى كان يمتد فى الجزيرة العربية على مساحات أوسع من النفوذ البريطانى ، إذ كانت بريطانيا تختار فقط الاستراتيجية التى يهملها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيراً بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها ، وهذا الفارق المساحى الذى يعتمد على أساس تاريخى مع ما كان يصاحبه من

---

I.O.L., B, 158, Confidential 1906. Aden Policy. Notes by Sir (١)  
Lee Warner and Sir Hugh Barnes on Government's Letter No. 119  
dated August 9, 1906 (Pol. No. 1455/06). H.S. Barnes, September 5,  
1906, pp. 1-2.



نفوذ معنوى للخليفة العثمانى فى الجزيرة العربية بل فى غالبية العالم الإسلامى يجعلنا نقول إن الجزيرة العربية ككل كانت تخضع أساساً للنفوذ العثمانى<sup>(١)</sup> المتمثل فى القوات العسكرية الموجودة فى أماكن متفرقة من الجزيرة ، أما النفوذ البريطانى فكان يمتد فقط على نقط معينة ويعتمد بصفة عامة — مع استثناء ميناء عدن — على معاهدات الحماية الشكلية ودفع الرواتب للسلطين والأمراء .

وعلى أية حال ، فقد وافقت حكومة الهند على اقتراحات المقيم السابقة ، وأضافت إليها بأنه لا بد لضمان الهيبة البريطانية المتمثلة فى المقيم السياسى فى عدن الاحتفاظ بحامية فى دثينة الواقعة على بعد ٩٥ ميلاً منها ، وذلك لأن المفاخ فى عدن غير صحى ، وكذلك لأنه لا يمكن تدريب القوات البريطانية فى عدن ، وأنه من الضرورى تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية لضمان وصول المؤن إلى عدن ، كما كان من رأى حكومة الهند أيضاً أن التحركات البريطانية تجاه المناطق الداخلية تجمل المقيمة البريطانية فى عدن فى موقف يسمح لها بالسيطرة على تجارة الأسلحة .

إلا أن مقترحات حكومة الهند هذه لم تكن تمثل الواقع فإن التقارير الإدارية تورد كلاماً مخالفاً بالنسبة لحالة عدن الصحية ، فالتقرير الخاص بـعدن عن عامى ١٩٠٤—١٩٠٥ يشير إلى أن الصحة العامة جيدة فى التواهى والملا . أما بالنسبة لتدريب القوات البريطانية فى عدن فليست هناك شكوى من ذلك منذ تم تهديد الطريق بين عدن والشيخ عثمان مما سهّل عملية تدريب القوات .

وكذلك الحال « بالنسبة للسياسة البحرية الأدميرالية والحاجة للاتصال مع الداخل ، فإن المنافسة تبدو بلا معنى ، فإذا كنا فى حالة سلام مع تركيا فإنه لن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بحامية فى دثينة ، وإذا كنا فى حالة حرب معها فإن ألف رجل لا يكفون للحصول على المؤن المطلوبة » .

---

(١) السيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ص ١٩٠ .

« أما بالنسبة لتجارة الأسلحة فإنه من الواضح أن وجود حامية في هضبة دثينة لا يسمح لها بالسيطرة على التجارة على خط الحدود الطويل مع الأتراك ، وقد أثبتت التجارب بأنه لا يمكننا السيطرة على تجارة الأسلحة دون اتفاق دولي مخلص ، وأنه لا يمكننا أن نؤمن لا الخليج الفارسي (العربي) ولا البحر الأحمر دون عقد مثل هذا الاتفاق المخلص » .

ومن وجهة النظر البريطانية بدا تساؤل عما « إذا كان تأكيد الحد الثابت لحميمتنا والاتفاق مع الأتراك بخصوص ذلك يتطلب نبذ السياسة الهادئة التي اتبعت من قبل بخصوص ترك القبائل لاختيار حكامها وحل شئونها دون تدخل منا ، ويقال إننا منحنهم حايقتنا ، ولكن من الواضح أن هذه الحماية هي لمواجهة الأتراك أو الغزو الأجنبي وليس أكثر من ذلك ونحن سوف نزيد مصاعبنا بوضع قوات لنا على مسافة مائة ميل من البحر ، ودخل الحدود التركية مما يجعلنا نظهر بمظهر المهدد للمدن المقدسة ونخلق عداوة مع طليعة الحركة الإسلامية » <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن المحاولات التركية للتغلغل في مناطق جنوبي الجزيرة العربية كانت السبب المباشر في عقد معاهدات الحماية مع غالبية سلطنات الجنوب ، وعلى الرغم من المناقشات الدبلوماسية بين الحكومتين العثمانية والبريطانية بخصوص تحديد حدود منطقتي النفوذ البريطانية والتركية ، فإن المؤرخ هاريس <sup>(٢)</sup> W.B. Harris يؤكد بأن الاحتلال العثماني لليمن كانت له آثاراً حسنة بالنسبة للمصالح البريطانية ، فالإدارة اليمنية قبل مجيء الأتراك لم تكن لديها القدرة على السيطرة على القبائل مما عرقل مرور القوافل التجارية بين عدن والمناطق اليمنية ويرجع ذلك إلى ضعف الأئمة الزيود وعدم وجود سلطة مركزية قوية في اليمن ،

I.O.L., B. 158, Confidential. Aden Policy, H.S. Barnes, (١)  
September 5, 1906.

Harris, W.B., A Journey through the Yemen, p. 116. (٢)

إلا أن الأمور تغيرت بعد وصول الأتراك ، فحيثما امتد نفوذهم ساد الأمن وازدهرت التجارة .

وليس من شك في أن وجود ساطة مركزية قوية ومدعمة في اليمن كان له تأثيره على انتظام التبادل التجاري ، إلا أن الأتراك عندما بدأوا توغلمهم في مناطق الجنوب تصدى البريطانيون لهم وعقدوا معاهدات الحماية مع السلاطين في المنطقة حتى تكون لهم أسانيد قوية في مواجهة المد التركي ، بل وأكثر من ذلك أرسلوا قواتهم إلى إمارة دثينة المتنازع عليها ، وكاد يحدث صدام خطير بين الإنجليز والأتراك في تلك المنطقة . ولم يكن الأمر نزاعاً على أراض أو حدود ولكن الأمر كان لضمان تأمين ميناء عدن ولإبعاد أى ظل لقوى خارجية عن هذا الميناء وتقديرأ لقيمة هذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة .

### موقف الأتراك :

لم يستمر النزاع طويلاً بين البريطانيين والأتراك بالنسبة لعملية تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ كل منهما ، ولم يكن ذلك نتيجة لنصر عسكري لإحدى الدولتين أو لنجاح دبلوماسي لأحد الفريقين ، بل إن المسألة حلت على صعيد اليمين ذاته وبمسيداً عن خطوط الحدود المقترحة ، فإن العثمانيين الذين اتخذوا لهم من اليمن كله بل من الجزيرة العربية كلها عمقاً لهم وظهيراً أثناء مواجهتهم للإنجليز في الجنوب واجهوا في اليمن نفسه ثورات عارمة مسلحة أدت إلى تأرجح موقفهم في اليمن ، مما أدى بالتالى إلى انحسار المد التركي المتغلغل في إمارات الجنوب . ويمكن القول باطمئنان أن الأحداث التي وقعت في اليمن نفسه كانت لها انعكاساتها وتأثيراتها العميقة على المنافسة العثمانية البريطانية في جنوب الجزيرة العربية ، فمع السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر اندلعت الثورات والقتال ضد العثمانيين في اليمن مما أدى بالمشير

عبد الله باشا إلى أن يطلب مدداً من بلاده<sup>(١)</sup> وقد بلغت خطورة هذه الثورات حدّاً لم تبلغه قط في الأعوام السابقة ، ولم يكن لدى المشير سوى قوات قليلة ، ولما طلب من الدولة العثمانية أن تنجده بأربعين ألف رجل لم تستطع الحكومة تحقيق مطلب المشير ، ومن ناحية أخرى فقد كان لدى ثوار اليمن الكثير من الأسلحة الجديدة وأكثرها مهربة إليهم بحراً . والواقع أن تهريب هذه الأسلحة إلى ثوار اليمن يثير بعض التساؤل فالعروف أن السواحل اليمنية « أعز من جبهة الأسد » لأن المدفعية التركية كانت تقوم بحمايتها على الدوام<sup>(٢)</sup> .

وتبدو لأول وهلة إمكانية الصلة بين الانجليز في عدن والأئمة الزيدود في شمال اليمن ، وإمكانية تدعيم الانجليز للامام ورجاله بالسلاح والعسّاد ، لأننا نجد العديد من الحركات القوية المسلحة ضد الأتراك في اليمن ، ومادامت الموانئ اليمنية أعز من جبهة الأسد لأن المدفعية العثمانية ساهرة على حمايتها ، فلن يكون هناك سوى طريق واحد لتدفق الأسلحة وهو الطريق البري ، والحدود بين الانجليز ومحبياتهم في الجنوب وبين العثمانيين في اليمن حدود طويلة لا يمكن السيطرة عليها ، ومن هنا يبدو واضحاً إمكانية تدفق الأسلحة من مناطق الجنوب أى من الانجليز إلى الأئمة في الشمال . ونحن لم نجد في الوثائق والمراجع ما يؤكد هذه الصلة بين الانجليز وأئمة اليمن ، وإن كنا في نفس الوقت لا نستبعد إمكانية حدوث هذا الاتصال ، لأن عرامة الحركات المسلحة اليمنية ضد الأتراك وفعالية تأثيرها نتيجة للتسلح بالأسلحة الحديثة يجعل الشك في هذا الاتصال قائماً خصوصاً لوجود المصلحة المشتركة بين الطرفين بالنسبة للعدو المشترك بينهما ، فالإمام الزيدى يدفعه طموحه إلى محاولة الاستئثار بالسلطة في اليمن ، والانجليز يريدون إبعاد خطر المنافسة التركية لهم في مناطق الجنوب ، فلا بأس إذاً إذا ما اتفق الطرفان على القضاء على النفوذ العثماني في اليمن كله ، فإن انشغال

(١) المقطع ع ٣٩٨٤ ٨ مايو ١٩٠٢ .

(٢) المقطع ع ٤٠١٤ ١٢ يونيو ١٩٠٢ .

العثمانيين بالقضاء على الثورات في شمال اليمن سوف يجعل منافستهم وتدخلهم في شئون جنوب الجزيرة أقل تأثيراً ، كما أن الأئمة إذا ما أمكنهم القضاء على السيادة التركية فإنه يمكنهم إقامة دولة مستقلة عن دولة الخلافة الإسلامية . ويجب هنا أن نوضح أن زيود اليمن لم يعترفوا لآل عثمان بالخلافة الإسلامية وأنهم ظلوا يلقبون إمامهم بلقب أمير المؤمنين لأنهم يقولون بأن الخلافة لقرشى عامة ولزيدى خاصة<sup>(١)</sup> .

وعلى أية حال فبعد وفاة الإمام المنصور بويح ابنه يحيى بالإمامة ، وأعلن لقبه بالمشوكل<sup>(٢)</sup> ، واتخذ قفلة عذر عاصمة له<sup>(٣)</sup> . وقد بدأ الإمام يحيى فور توليه الإمامة في تنظيم المقاومة ضد الأتراك<sup>(٤)</sup> ، وهاجم بالفعل الحامية التركية في صنعاء والتي خرجت للتصدي له ، وجرت بين الفريقين بعض المناوشات إلا أن القوات التركية انسحبت إلى صنعاء<sup>(٥)</sup> . وبعد هذه الهزيمة تمكن الإمام على رأس بعض القبائل اليمنية من حصار صنعاء ، وتحت وطأة الحصار انسحبت الحامية التركية — بعد الاتفاق مع الإمام — إلى حراز<sup>(٦)</sup> ، وهكذا دخل الإمام يحيى صنعاء في ٢١ أبريل عام ١٩٠٥<sup>(٧)</sup> .

وبمجرد أن وصلت هذه الأنباء إلى الحكومة العثمانية حتى بادرت

(١) د . أحمد عزت عبد الكريم ؛ د . محمد بدیع شریف ، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ص ٣٥ .

(٢) أمين الريحاني ، ملوك العرب ج ١ ص ١٤٧ .

(٣) أحمد شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ص ٢٦٩ .

(٤) Bremond E., Yemen and Saoudia, p. 72.

(٥) أحمد شرف الدين ، المصدر السابق ص ٢٦٩ .

(٦) حسين بن أحمد العرشي ، بلوغ المرام في شرح مسك الختام ص ٨٦ .

(٧) Bremond, op. cit., p. 72.

بإرسال أحمد فيضى باشا<sup>(١)</sup> على رأس حملة قوية لتدعيم موقف الأتراك في اليمن . وقد تمكن فيضى باشا من التقدم من الحديدة إلى صنعاء التي انسحب منها الإمام وتمكن الأتراك بالفعل من استعادة صنعاء في الأيام الأولى من سبتمبر عام ١٩٠٥<sup>(٢)</sup> ، وانسحب الإمام إلى شمارة ، وتعبه فيضى باشا إلى هناك إلا أنه هزم هزيمة قاسية<sup>(٣)</sup> وارتد إلى صنعاء بعد أن فقد نصف جيشه<sup>(٤)</sup> وكانت معركة شمارة هذه نقطة تحول في مجرى التاريخ اليمنى وسميت اليمن بعدها بمقبرة الأناضول<sup>(٥)</sup> .

وقد كلفت هذه العمليات الحربية المستمرة الدولة العثمانية الكثير من المال والرجال ولذا فضلت أن تلجأ إلى طريق المفاوضة<sup>(٦)</sup> مع الإمام للوصول إلى الصلح ، إلا أن هذه المفاوضات تعثرت ليمسك كل من الطرفين بموقفه .

ولم تقم الدولة العثمانية بعمل إيجابى لإقرار السلام في اليمن سوى عزلها للوالى أحمد فيضى باشا سنة ١٩٠٨ وأرسلت بدلا منه حسن تحسين باشا المعروف بسياسته المعتدلة ليعمل على تهدئة الموقف في اليمن<sup>(٧)</sup> .

وقد رأى تحسين باشا أن يعترف للإمام يحيى بوضع خاص في اليمن ، وأن يسمح له بإقامة أحكام الشريعة الإسلامية بين أتباعه وفي المنطقة التي في

---

(١) أحمد شرف الدين — المصدر السابق ص ٣٦٩ .

(٢) عبد الله عبد الكريم الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٢٠ .

(٣) أحمد شرف الدين من ص ٢٦٩ — ٢٧٠ .

(٤) Jacob, Kings of Arabia, p. 11.

(٥) أحمد شرف الدين ص ٢٧٠ .

(٦) نزيه مؤيد العظم ، رحلة في بلاد العربية السعيدة ص ١٥٨ .

(٧) محمد بن أحمد عيسى العقيلي ، من تاريخ الخلاف السليمانى ص ٥٣٧ .

حوزته واتفق الجانبان على أن يراعى كلا منهما مصالح الآخر<sup>(١)</sup>.

على أن حالة الهدوء النسبي التي عمت اليمن في عهد تحسين باشا لم تكن ترجع إلى سياسته القائمة على التفاهم والاعتدال فحسب بل كانت ترجع أيضاً إلى حالة عامة من الهدوء شملت معظم أجزاء الإمبراطورية العثمانية ، وذلك بسبب قيام ثورة عام ١٩٠٨ في تركيا التي أعلنت الدستور وأبدت رغبتها في حل المشكلات الملحة بالنسبة للعناصر المكونة للإمبراطورية .

وعند ما خلع السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٩ ونصب أخوه محمد رشاد مكانه واستولت جمعية الاتحاد والترقي على مقاليد الحكم توقع الإمام سياسة أكثر مرونة معه<sup>(٢)</sup> غير أن الأمر لم يستمر طويلاً فقد تبين أن الاتحاديين يميلون إلى المركزية وإلى تتركب عناصر دولتهم<sup>(٣)</sup> ، وهكذا لم تستمر الحالة الهادئة نسبياً فترة طويلة فقد عزل حسن تحسين باشا وحل محله كامل بك متصرف تعز إلا أنه لم يبق في الولاية أكثر من ستة أشهر<sup>(٤)</sup> ، فقد أرسل الاتحاديون محمد علي باشا في يونيو عام ١٩١٠ والياً على اليمن لتنفيذ سياستهم<sup>(٥)</sup> التي ترمي إلى تتركب عناصر الدولة . وقد وصل الوالي الجديد في الوقت الذي تجددت فيه الاضطرابات ، وكان يؤمن بسياسة العنف والقسوة وقمع كل اضطراب والقضاء على نفوذ الإمام يحيى مهما كلفه الأمر ، وهكذا بدأت الثورة من جديد وحاصرت قوات الإمام صنعاء مرة أخرى حصاراً شديداً<sup>(٦)</sup> . وقد

---

(١) عبد الواسم بن يحيى الواسعي اليمني ، تاريخ اليمن المسمى فرجة الموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ص ٢١١ .

(٢) العرشي ، المصدر السابق ص ٨٢ .

(٣) السيد مصطفى سالم ص ٧٨ .

(٤) D.G. Hogarth, Arabia, p. 121.

(٥) العرشي ، المصدر السابق ص ٧٨ .

(٦) عبد الواسم بن يحيى الواسعي اليمني ص ٣١٤ .

استمرت المناوشات بين المحاصرين والحامية التركية ونتج عن ذلك الكثير من الخسائر في الجانبين<sup>(١)</sup>.

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد أرسلت الحكومة العثمانية حملة بقيادة أحمد عزت باشا إلى اليمن<sup>(٢)</sup> ، وبعد أن تجمعت الحملة في الحديدة زحفت إلى صنعاء لفلح حصارها ، ولم يكن الطريق إليها مفتوحاً بل واجهت القوات المتقدمة مقاومة عنيفة ، ورغم ذلك فقد تمكن عزت باشا من دخول صنعاء وإنهاء حصار القبائل لها .

وكانت الحكومة العثمانية قد منحت أحمد عزت باشا سلطات واسعة لإقرار الأمور في الولاية ، وقد تبين له بعد كل الصعاب التي واجهت الحكم العثماني في اليمن منذ حملة سنة ١٨٧٢ أن الحل الأمثل لمشكلة اليمن هو عقد صلح مع الإمام يحيى باعتباره زعيم الحركة المسلحة المناهضة للأتراك في اليمن ، وقد اجتمع عزت باشا بالإمام بالفعل في قرية دعان واتفقا على شروط الصلح<sup>(٣)</sup> .

وكان من أهم أسباب موافقة الحكومة العثمانية على الصلح هو التهديد الخطير الذي واجهته دولة الخلافة بعد هجوم إيطاليا على طرابلس<sup>(٤)</sup> فقد بدأت إيطاليا ضرب طرابلس الغرب بالقبائل من البحر ، وبدأت تنزل جنودها إلى الشاطئ . بالفعل في أواخر سبتمبر سنة ١٩١١ . وتبدو أهمية هذه الحرب لأنها أجبرت الباب العالي على الموافقة على الصلح مع الإمام ، فانهزام الجيوش العثمانية في طرابلس ووقوع الأخيرة في أيدي الإيطاليين أظهر خطأ السياسة التي أدت

---

(١) Wavell, A.J.B., A Modern Pilgrim to Mecca, p. 227.

(٢) Hogarth, p. 121.

(٣) الواسعي ، المصدر السابق من ص ٣١٧ - ٣٢٠ .

(٤) Helfritz, H., The Yemen. A Secret Journey, p. 124.



إلى سحب غالبية القوات التركية من طرابلس لمواجهة متطلبات القتال الناشب في اليمن ، وكان لهذا الإجراء أثره في إضعاف الحماية التركية في طرابلس مما سهل الأمر أمام إيطاليا<sup>(١)</sup> ؛ وهكذا عقد صلح دعان سنة ١٩١١ الذي اعترف فيه الإمام بالسيادة العثمانية مقابل الاعتراف له بالإشراف على شئون القضاء والأوقاف وتعيين الحكام<sup>(٢)</sup> وأصبح محمود باشا أول والٍ مدني لليمن .

وأخذت سلطة الإمام تزداد توثقاً ، وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ صدر فرمان إمبراطوري أعلن في صنعاء ، وقد نادى هذا فرمان بسياسة الوفاق مع الإمام « بغرض تحقيق السلام بين المسلمين » . وقد كفّل هذا فرمان بعض الأسس من بينها أن القانون المدني والجنائي في اليمن يجب أن يوضع على أساس الشريعة الإسلامية وليس على أساس القانون التركي .

وأصبح نفوذ الإمام قوياً في صنعاء وفي بقية الأقاليم التي اعترفت بسلطته ، إلا أن هذا النفوذ كان يتضاءل كلما اتجهنا ناحية الساحل ، ولم يكن معترفاً به في عسير حيث قام هناك زعيم آخر هو الإدريسي ، وكان ينتهج سياسة معادية ضد الأتراك والإمام على حد سواء .

وأثناء الحرب التركية الإيطالية سنة ١٩١٢ قصف الإيطاليون ساحل اليمن متخذين من مصوع قاعدة بحرية لهم وقد أثر هذا القصف على الرعايا البريطانيين ، الذين كانت تتركز في أيديهم نسبة كبيرة من تجارة البحر الأحمر تأثيراً خطيراً . أما الأتراك فلم يتأثروا كثيراً بهذا القصف للساحل اليمني لأنهم لم تسكن لديهم دفاعات بحرية على طول هذا الساحل عدا في الشيخ سعيد ، هذا بالإضافة إلى أنهم سحبوا قواتهم إلى المناطق الداخلية قبل أن يقوم الإيطاليون بقصف الساحل .

(١) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ص ١٣٣ .

(٢) أحمد شرف الدين ، المصدر السابق ص ٢٧١ .

وقد ظاهر الإيطاليون الإدريسي بالمال والعتاد ، وقد أثر ذلك على اليمن أكثر من قصفهم لساحله ، لأن الإدريسي تمكن من الاستيلاء على جزر فارسان ، وأصبح في موقف التهديد المباشر للأتراك في داخل اليمن . إلا أن الأتراك استطاعوا استعادة جزر فارسان وبدا هناك نوع من التفاهم مع الإدريسي لأنهم وافقوا على تعيينه حاكماً على عسير<sup>(١)</sup> .

وقد سقنا هذا الموجز للأحداث في اليمن كي يمكننا أن نوضح التفاعلات التي حدثت في جنوب الجزيرة العربية ونلاحظ أول ما نلاحظ ذلك التغيير أو الخط الجديد للسياسة العثمانية أى الالتزام بسياسة المهادنة سواء مع الإمام تلك القوة الكبرى التي فرضت نفسها على مجريات الأمور في اليمن ، وكذلك أسلوب المهادنة مع الإدريسي في عسير مع أن هاتين الشخصيتين كانتا أعداء الدولة العثمانية في الجزيرة العربية .

وتمشيًا مع سياسة المهادنة هذه وعلى الرغم من تمسك الدولة العثمانية سنوات عديدة بمبدأ السيادة العثمانية على كل الجزيرة العربية ، فقد اضطرت الحكومة العثمانية إلى قبول مبدأ تحديد الحدود بطريقة فعلية بين اليمن وجنوب الجزيرة العربية ، وفي هذا القبول اعتراف بالنفوذ البريطاني في منطقة من الجزيرة العربية وهو ما كانت ترفضه دائماً دولة الخلافة ، على أن الدولة العثمانية اضطرت لذلك الاعتراف لعدة أسباب : فإن الحروب مع إيطاليا سنة ١٩١١ ومع دول البلقان سنة ١٩١٢ والثورات والقتال في اليمن وبزوغ قوى جديدة هناك أدى بالدولة العثمانية إلى عدم الاعتماد على اليمن كي يكون ظهيراً لها في صراعها مع الإنجليز في مناطق الجنوب ، بل أصبح اليمن نفسه غير تابع تبعية تامة للسلطة العثمانية بعد الاعتراف بمسألة الإمام وبسلطته القضائية والإدارية .

وهكذا عندما أثيرت مرة أخرى مسألة تحديد الحدود بين منطقتي النفوذ

البريطانية والعثمانية البريطانية في جنوب الجزيرة العربية كان للأسباب السابقة أثرها في قبول الحكومة العثمانية مبدأ المفاوضة لعقد اتفاقية الحدود .

وقد اختير كل من السير ادوارد جراي وإبراهيم حقي باشا لعقد هذه الاتفاقية . وبعد المفاوضة بين الطرفين وافقا على تثبيت البروتوكولات التي وقعها المبعوثون العثمانيون والبريطانيون في أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ .

كما تمسك المفاوض العثماني بأن السلطان لن يتنازل بأى وجه من الوجوه عن الأراضي التي تبلغ مساحتها نحو ٥٥٠ ميلا مربعا والملاصقة لجبل نعمان — حصن مراد — والواقعة ضمن حدود قبيلة الصبيحي القديمة .

واتفق الطرفان بعد ذلك على أن حدود الأراضي العثمانية تتبع خطا مستقيما يبدأ من أكمة الشوب ثم تسير ناحية الشمال الشرقى نحو صحراء الربع الخالى بانحراف ٤٥°، وهذا الخط يلتقى في الربع الخالى عند خط العرض ٢٠° مع الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدىء من نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبي لخليج عجير فاصلا الأراضي العثمانية في سنجق نجد وأرض قطر وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية الإنجليزية العثمانية والخاصة بالخليج الفارسي (العربي) والمناطق المجاورة له والمؤرخ في ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ .

كما اتفق الطرفان على إنهاء التصديق على هذه الاتفاقية وتبادل الوثائق الخاصة بها في لندن في فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر (\*) .

وقد أرسل مشروع الاتفاق إلى الأستانة في ٢٦ فبراير ١٩١٤ ، وتم توقيع الاتفاق بالفعل في ٩ مارس وأرسلت نسخة من المشروع إلى وزارة الهند بتاريخ ١٦ فبراير .

---

(\*) جاء ذكر في نص الاتفاقية عن الملاحق A.B.C. وعن الحرائط الخاصة بخط الحدود ، إلا أنه لم ترفق بالاتفاقية هذه الملاحق والحرائط .

وبعد توقيع الاتفاق في ٩ مارس<sup>(١)</sup> تم تبادل وثائق التصديق في لندن في ٣ يونيو سنة ١٩١٤ .

ولم يكن عقد هذه الاتفاقية أنه قد أقيم خط فعلي للحدود بين المنطقتين البريطانية والعثمانية في الجزيرة العربية ، أو أن هذا الخط تضمنه وتحافظ عليه قوات الفريقين ، ففي الواقع أن بعض القبائل كانت تعيش على جانبي خط الحدود وكان من الصعب أن تقدم ولاءها لأحد الطرفين .

ونستطيع أن نقول إنه لم تكن لهذه الاتفاقية نتائج هامة أو حاسمة ، فقد وافق الإنجليز على عقدها كي يحصلوا من السلطان العثماني على اعتراف بشرعية وجودهم في قطعة من الجزيرة العربية التي طالما نادى السلطان نفسه بسيادته عليها كلها ، وكذلك وافق الإنجليز على عقدها للاتفاقية لإمكان إبعاد أي تدخل تركي ولإبطال أية إدعاءات تركية في مناطق قريبة من عدن . أما الأتراك فقد وافقوا على عقدها كما قلنا سيراً على مبدأ المهادنة مع الأعداء ، وذلك نتيجة للظروف الخطيرة التي كانت تواجهها الدولة العثمانية في ذلك الوقت .

وعلى أية حال فلم تكذب بضعة أشهر على توقيع اتفاقية الحدود حتى اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤<sup>(٢)</sup> ، وقد قام الجنرال شو حاكم عدن بإبلاغ السلطان علي بن أحمد بن علي سلطان لحج أن بريطانيا أصبحت في حالة حرب مع تركيا ، كما أصدر حاكم عدن منشوراً وعد فيه العرب بالمحافظة على حرمة البلاد المقدسة وحرمتها .

وقد أبدى السلطان السير علي بن أحمد سلطان لحج امتنانه لهذا الوعد البريطاني بالمحافظة على الأراضي المقدسة ، ولا ريب أن هذا الموقف من السلطان

---

British Documents on the origins of the war 1898-1914, (١)  
Edited by G.B. Gooch, D., Litt, F.B.A., and Harold Temperley, Litt.  
D., F.B.A., Vol. X, Part II, No. 211., pp. 340-341.

Ingrams, The Yemen, p. 62.

(٢)

يؤكد ما ذهبنا إليه من أن سلطنة لحج أصبحت منذ ستينيات القرن التاسع عشر إحدى دعائم الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة العربية<sup>(١)</sup>.

وكان لانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب انعكاساته في الجزيرة العربية فقد أرسلت الحكومة التركية قوات ضخمة من الأستانة إلى الحديدة ومعها معدات وذخائر كثيرة، كما أصدرت الحكومة تعليماتها إلى والي محمود نديم بصنعاء لحشد قوة ضخمة لاحتلال عدن ضمن خطة عسكرية دبرتها مع حلفائها الألمان للسيطرة على مضيق عدن ومداخل البحر الأحمر. وقام والي اليمن بيث عيونته في لحج وبعض سلطنات الجنوب لاستطلاع الأنباء، كما أرسلت بعض وحدات المدفعية من صنعاء إلى تعز.

وفي غضون ذلك الوقت اتصل محمود بك نديم بالإمام يحيى وطلب منه أن يسعى لاستمالة سلطان لحج إلى جانب الأتراك، وكان السلطان علي بن أحمد سلطان لحج قد سبق له الاتصال بالإمام يحيى بخصوص الموقف الفاجع عن الحرب، وكانت وجهة نظر سلطان لحج تتلخص في أن الدولة العثمانية قد خاطرت بكيانها بسبب دخولها هذه الحرب «وأن معظم أهل الإسلام يكرهون ذلك لأن مصالح الإسلام والمسلمين مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها». ومع أن الإمام كان يعلم وجهة نظر سلطان لحج هذه فإنه لم يسمعه إلا أن يكتب إليه بما طلبه منه محمود بك نديم. أما سياسة الإمام نفسه فكانت الثأني والتظاهر بالحياد المشوب بالعطف والميل إلى الأتراك دون إظهار العداء للبريطانيين. ولا ريب أنه كان يقصد من هذا الموقف المتوازن انتظار الفرصة المناسبة للاستفادة من هذه الحرب.

أما السلطان علي بن أحمد سلطان لحج فقد فاتح بعض مشايخ الين التابعين

---

(١) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ص ٢٠٧

(٢) أحمد حسين شرف الدين، الين عبر التاريخ ص ٢٧٥.

للدولة العثمانية في أمر حيادهم في تلك الحرب ، وعدم مظاهرتهم للأتراك ، لأن نزول الأتراك للقتال في عدن سيؤدي إلى الإضرار بمصالح اليمن بسبب الحصار البحري الذي ستضربه بريطانيا على ساحل اليمن ، وطلب السلطان أن يسعى مشايخ اليمن لتهديئة التحركات التركية وأن السلطان من جانبه سوف يقنع حكومة عدن بأن لا تحاصر سواحل اليمن وأن تعتبر اليمن ولاية محايدة .

وفي الواقع فإنه من الصعب أن نصدق أن سلطان الحج قد شدته مساعيهِ الحميدة فقط كي يطلب من مشايخ اليمن عدم معاونة الأتراك في حربهم ضد الإنجليز في عدن ، كما أن تعهده بإقناع حكومة عدن بعدم محاصرة سواحل اليمن يجعل من غير المقبول أن تكون هذه الإجراءات نابعة من السلطان وحده ، والأقرب إلى المنطق أن تكون محاولات السلطان هذه لتأليب مشايخ اليمن ضد الأتراك هي بإيعاز من السلطات في عدن .

على أن مجهودات سلطان الحج في هذا السبيل لم تجد نفعا فقد جاء وفد من مشايخ اليمن إلى قرية جول مدرم في أرض الحواشب وطلبوا مقابلة سلطان الحج أو ممثل له ، فقابلهم الأمير محسن فضل ووجد أنهم جاءوا لاستمالة سلطان الحج لكي يشترك في الحرب ضد الإنجليز كما سلموه كتاباً من وإلى اليمن ، يدعو فيه لذلك ويستحثه على نصرته الدين « و نرجو من دياتكم وديانة كافة إخواننا مرأء الحج وجميع عائلتكم السكريمة البدار لنصرة الدين الحنيف » .

كما لمح المشايخ لمبعوث السلطان بالفوائد التي سيجنفها السلطان من مخالفتهِ للأتراك ، وبالمشاكل والصعاب التي سيواجهها إذا لم تتحقق هذه الحافزة ، فأول فائدة سيجنفها من مخالفتهم هي أنهم سوف يسلمون عدن إليه بعد فتحها وطرد الإنجليز منها . والأسطول الألماني القوي سيهاجم عدن من البحر في الوقت

الذى سيهاجها فيه الأتراك من البر ، كما أن الطائرات «سوف تدك عدن وتجعلها رماداً»<sup>(١)</sup> وفي حالة عدم مخالفة السلطان للأتراك فسوف يواجه ما تواجهه عدن من غزو وتدمير .

إلا أنه قد فات هؤلاء المشايخ ، بل فات والى اليمن نفسه أن سلطان لحج قد أصبح السير على بن أحمد وأنه إحدى الدعامات القوية للوجود البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية ، ولذا أعار السلطان ومبعوثه هذه المقترحات آذاناً صماء .

وكان الموقف خطيراً بالنسبة للإنجليز فى المنطقة ، فقد كان للأتراك فى هذه الجهة نحو ١٤٠٠٠ مقاتل<sup>(٢)</sup> مستعدين لمهاجمة عدن وشبه جزيرة الشيخ سعيد ، كما انضم إليهم الآلاف من الحواشب واليوافع والصبيحة . وجزيرة الشيخ سعيد جزيرة صغيرة تابعة للساحل الجنوبى الغربى الذى يتصل ببلاد الصبيحة . ولم تقف إنجلترا مكتوفة الأيدى أمام هذا الخطر الذى يهددها من الشيخ سعيد بل أرسلت السفن الحربية إليها حيث تم تدمير الآبار والحصون والمستودعات<sup>(٣)</sup> ، ثم استولت عليها فى النهاية . وقد أغضب هذا العدوان البريطانى على الشيخ سعيد الإمام يحيى وقدم احتجاجاً بالفعل إلى السلطات فى عدن ، وقد أجاب السكرنل جاكوب على هذا الاحتجاج بأن الضرورة الحربية هى التى أجبرت الإنجليز على ضرب الشيخ سعيد وأنهم سوف ينسحبون منها قريباً<sup>(٤)</sup> .

ثم دمر الإنجليز قلعة تربة وغيرها من الحصون فى تلك الناحية وغنموا بعض قطع المدفعية ، وظنوا أنهم بذلك قد أوقفوا الأتراك فى زحفهم على عدن ،

(١) العبدل من ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(٢) Ingrams, p. 62.

(٣) أمين الريحانى ، ملوك العرب ص ٢٦٥ - ٣٦٧ .

(٤) Jacob, op. cit., p. 159.

إلا أن الأمر لم يستمر سوى سبعة أشهر وأعاد الأتراك احتلالهم للشيخ سعيد<sup>(١)</sup> .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تقدمت القوات التركية المرباطة في جنوب اليمن بقيادة سعيد باشا قائد حامية تعز<sup>(٢)</sup> وهاجمت الدكيم في أراضى لحج واستولت عليها بسهولة<sup>(٣)</sup> ، ثم تقدمت القوات التركية إلى الحوطة عاصمة لحج ، ومن ثم أرسلت السلطات في عدن قوة من حامية المدينة إلى الشيخ عثمان حتى يمكنها بعد ذلك التقدم إلى لحج لصد الهجوم التركي<sup>(٤)</sup> .

ثم بدأت طلائع القوات التركية في الظهور حول الحوطة واحتدم القتال ، وكان جانب من قوة حامية عدن قد وصل إلى الحوطة ، إلا أنه وصل بعد فوات الوقت ، وانهمزم اللحججيون<sup>(٥)</sup> هم ومن معهم وتمكن سعيد باشا من احتلال الحوطة في ٥ يوليو ١٩١٥ بعد أن فر السلطان منها إلى عدن ومعه بعض رجاله ، وما كاد يصل إلى أبواب المدينة حتى أطلق البريطانيون عليه النار ظانين أنه ومن معه طلائع قوات سعيد باشا ، وقد أصيب السلطان بجراح خطيرة توفي على إثرها في عدن<sup>(٦)</sup> .

ويعزو أمين الريحاني أسباب استيلاء الترك السريع على لحج إلى تقاعس حامية عدن التي أرسلت إلى لحج للدفاع عنها لأن « شدة الحرارة وقلة الماء وفرار المهجانة للأجورين أخرت الجنود في الطريق وحالت دون الغاية المقصودة » كما أن بعض الجنود الهنود — المسلمين — عصوا ضباطهم لأنهم كرهوا أن

---

(١) أمين الريحاني ، المصدر السابق ص ٣٦٦ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٧٧ .

(٣) العبدلي ص ٢١٦ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٦٦ .

(٥) العبدلي ص ٢١٦ .

(٦) أحمد حسين شرف الدين ص ٢٧٧ .



يحاربوا إخوانهم المسلمين ، والحقيقة التي لا ريب فيها أنهم أبطأوا أو تقاعسوا عن نجدة سلطان الحج .

وعلى أية حال فقد دخل الأتراك إلى الحج واستولوا على قصور السلاطين ، ففر إلى عدن من سلم من الأسرة الحاكمة وبعض الأهالي . وعند ما خلف السلطان عبد الكريم السلطان على كان أول عمل له هو أن احتج احتجاجاً شديداً على الحكومة البريطانية لأنها لم تقم بواجب المعاهدة المبرمة بينها وبين أجداده فقبلت حكومة لندن الاحتجاج وعزلت حاكم عدن وقائد الحامية التي بها .

وقد أقام سلطان الحج ومعه أسرته في عدن طيلة أيام الحرب وعاشوا على ما تدفعه حكومة عدن لهم ، بينما كانت ممتلكاتهم في الحج في حوزة الأتراك<sup>(١)</sup> .

أما الأتراك فبعد استيلائهم على الحوطة زحفوا على الشيخ عثمان ، واحتلوها في ٦ يوليو ، واسكن النجدة التي وصلت بعد ذلك من عدن أخرجت الأتراك من الشيخ عثمان في ٢٠ يوليو ، فعادوا إلى الحج وتحصنوا فيها<sup>(٢)</sup> .

ورغم أن إنجرامس Ingrams يؤكد أن القوافل التجارية كانت تسير بحرية بين عدن والمناطق الداخلية عبر الخطوط البريطانية والتركية<sup>(٣)</sup> ، فإن أحمد فضل بن علي محسن العبدلي يؤكد أن الباشا بعد استيلائه على الحج أمر بمنع دخول القوافل إلى عدن ، ثم عدل عن ذلك فضرب على البضائع المتجهة من الحج إلى عدن ضرائب فادحة ، وأذن بدخولها إلى عدن<sup>(٤)</sup> ، أي أن حرية التجارة بين الحج وعدن كانت مشروطة بدفع الضرائب الفادحة .

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٦٦ .

Ingrams, op. cit., p. 62.

(٣)

(٤) العبدلي ص ٢٣١ .

وبعد أن استعاد البريطانيون الشيخ عثمان انحصرت العمليات الحربية بين الطرفين في شكل مناوشات<sup>(١)</sup>، ولم يحاول الأتراك مهاجمة عدن أو الشيخ عثمان، وكذلك لم يحاول الإنجليز زحزحة الأتراك من معاقلهم في لحج . وقد أصدر الجنرال وليام ولن قائد الجيش البريطاني في عدن — في محاولة منه لتبرير موقف حكومته المتخاذل من محيبتها في لحج — أصدر منشوراً في مايو سنة ١٩١٦ جاء فيه : « أنه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين في لحج، ولكن الإمبراطورية البريطانية واسعة جداً ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحداً بعد الآخر بالتعاقب بحسب الخطط التي رسمتها الدولة . . . . وسيأتى الوقت الذى نفكر فيه في مصير الأتراك في أرض العرب » ويجب أن نتقبل ما جاء في المنشور بالحذر، فلو كان لدى القائد البريطانى القوة الكافية لطرد الأتراك من لحج لما توانى عن القيام بذلك، إذ أن الوجود التركى في لحج يؤثر على وصول المؤن اللازمة إلى عدن، كما أن سقوط أراض واقعة تحت الحماية البريطانية في أيدي الأتراك، وعدم قيام الإنجليز بتنفيذ معاهدة الحماية، ومعاونة من قبل حمايتهم يصيب مكانة بريطانيا في الصميم، ويقلل من هيبتها في المنطقة .

أما موقف الأتراك فكان سيئاً للغاية فقد انتشرت الأوبئة بينهم وفتكت بهم فتكا ذريعاً<sup>(٢)</sup>، ولهذا فهم أيضاً لبعدهم عن الوطن الأم، ولقلة الإمدادات بل لانتقطاعها لم يخاطروا بمهاجمة عدن الحصينة .

ولا ريب أن بعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى وعن مركز حكومتيهما كان سبباً في ذلك الهدوء العجيب بينهما « فعندما أمن الإنجليز على

Bremond, E., op. cit., p. 80.

(١)

(٢) المبدل س ٢٢٩، ٢٣١ .

مركزهم في عدن والشيخ عثمان تركوا لحجاً للأتراك ، ولما أمن الأتراك على الحج ونواحيها تركوا عدن للانجليز وقنع كل بما ملكت يده»<sup>(١)</sup> .

وظل هذا الموقف الهادي قائماً بين الطرفين في جنوبي الجزيرة العربية إلى أن عقدت الهدنة بين الدول المتحاربة في ٣١ سبتمبر سنة ١٩١٨ .

وفي صباح اليوم التالي لعقد الهدنة ، كتب السلطان عبد الكريم سلطان الحج إلى الميجور جنرال ستيوارت حاكم عدن ، « إنني في قلق عظيم منذ البارحة لعدم إشعاري بكيفية قبول الهدنة مع بقاء بلادنا تحت يد الأعداء » . وقد أجابه الميجور جنرال ستيوارت بأن تركيا قد قبلت جميع الشروط البريطانية وأنها قد سلمت بلا قيد أو شرط ، كما طمأن السلطان بأنه سوف يعود إلى مزاولة سلطانه الرئاسية في الحج في وقت قريب<sup>(٢)</sup> .

وقد نصت اتفاقية فرساي على انسحاب الأتراك من مناطقهم في آسيا وأفريقيا<sup>(٣)</sup> ، كما كان على الجنود الأتراك في اليمن أن يسلموا أنفسهم للسلطات البريطانية في عدن<sup>(٤)</sup> .

وقد قام الميجور جنرال ستيوارت بإرسال نواب عقد الهدنة رسمياً إلى علي سعيد باشا قائد القوات التركية في الحج<sup>(٥)</sup> ، كما أبقى أيضاً إلى والي التركي محمود نديم بصنعاء يطلب منه تطبيق اتفاقية الهدنة فيما يخصه ، وتلى ذلك صدور التعليمات من الآستانة بانسحاب القوات التركية من اليمن<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٢) العبدلي : المصدر السابق ص ٢٤١ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٧٧ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٤٠٣ .

(٥) العبدلي : المصدر السابق ص ٢٤١ .

(٦) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٧٧ .

وتقدم سعيد باشا إلى عدن وسلم سيفه للانجليز<sup>(١)</sup> ، وتجمعت القوات العثمانية في اليمن ثم انتقلت إلى عدن ومكثت بها أياماً ثم نقلت إلى جزيرة مالطة فالأناضول<sup>(٢)</sup> ، وانتهى بذلك عصر الاحتلال التركي لليمن .

وبعد انسحاب الأتراك من لحج تقدم السلطان عبد الكريم فضل الذي أقام في عدن طيلة سنوات الحرب ، ومعه جماعة من العبادل وبرفقتهم الميجور جنرال ستيوارت وجملة من الضباط البريطانيين ودخلوا مدينة الحوطة في احتفال كبير ، وألقى الميجور جنرال ستيوارت خطاباً بهذه المناسبة : « يا صاحب السمو ، إني ها هنا أرحب بكم في هذا اليوم في عاصمة مملكتكم ممثلاً للدولة البريطانية ولأكون وسيلتها في إقعادكم على كرسي سلطنتكم » .

كما قرأ ستيوارت رسالة تهنئة خاصة من الملك البريطاني لسلطان لحج بهذه المناسبة .

وقد أجاب السلطان عبد الكريم بخطاب أبدى فيه عن امتنانه وشكره العميقين لمن أعانوه على العودة إلى منصبه الرئاسي « وإني من صميم فؤادي أقدم الشكر الجزيل لجلالة الملك جورج الخامس إمبراطور الهند على تهنئته السامية ، وعلى هذه التعطفات الملوكية نحونا ، وإني اليوم كلّي ألسن ثناء على وفاء دولة جلالته بإعادتي إلى وطني وعلى حسن الجميل الذي قوبلنا به مدة إقامتنا بالحفاوة والتكريم في عدن ، فهذا الصنيع العظيم يجعلني وسائر عائلة العبادل مدينين لجلالته وقيد إخلاص نحو دولته ما دمنا في هذه الديار » .

ولا ريب أن هاتين الكلمتين المتبادلتين بين الجنرال والسلطان توضحان إلى حد كبير مستقبل العلاقات بين بريطانيا و سلطنة لحج .

---

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٦٩ .

(٢) عبد الله عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٢٥ .

(٣) العبدلي : المرجع السابق ص ٢٦١ ، ص ٢٦٢ .

وبعد انحسار المد التركي عن المنطقة ونتيجة لموالاته سلطان الحج التامة  
للإنجليز ، انفرد هؤلاء بالسيطرة على مقدرات منطقة جنوب الجزيرة العربية ،  
وابتعد آخر ظل لقوى أجنبية عدام في المنطقة ، فبمد منافسة دولية بين إنجلترا  
وفرنسا ومصر وتركيا ، أمكن لإنجلترا في النهاية أن تدعم نفوذها وتؤكدده  
في المنطقة تأميناً وحماية لمدن ، وتقديراً لتلك المنطقة الاستراتيجية الحاكمة .



# الفصل العاشر

أسلوب الحكم البريطاني

في الجنوب اليمن





في الواقع ، لم يقبلور أسلوب الحكم البريطاني في جنوب اليمن إلا في وقت متأخر ، وعلى وجه التحديد ابتداء من عام ١٩٣٧ عندما أصبحت عدن ومناطق الجنوب تابعة لوزارة المستعمرات مباشرة . وبذا تصبح مناقشة أسلوب الحكم البريطاني خارجة عن التحديد الزمني للرسالة ، إلا أننا رأينا أنه لاستكمال الصورة أن نتعرض بإيجاز لأسلوب السياسة البريطانية في جنوب اليمن منذ سقوط عدن سنة ١٨٣٩ حتى قيام الثورة والاستقلال .

### السياسة البريطانية :

عند ما نبحث أسلوب السياسة البريطانية في الجنوب اليمنى سوف نستعيد شذرات مجاء في فصول سابقة من هذا الكتاب . وقد كان السكايتن هينس أول مقيم سياسي في عدن بعد احتلالها سنة ١٨٣٩<sup>(١)</sup> ، وكان هدفه الأول وضع أسس الدفاع الدائم عنها حتى يمكن مقاومة أى هجوم مفاجئ عليها ، وكذلك كان عليه أن يجعل القبائل العربية في حالة هادئة حتى يمكنه تشييد التحصينات اللازمة للدفاع . وقد نجح هينس في تحقيق هذين الأمرين ، وبدأت سلسلة من الأعمال الإنشائية على طول الخليج .

ومع نهاية شهر يناير من عام ١٨٣٩ ، بدأت بريطانيا في تنفيذ سياسة التهدة في المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور في عدن بما يحقق في النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية<sup>(٢)</sup> .

وقد اتبعت بريطانيا سياسة مرنة في جنوب اليمن ، ولهذا السياسة مظاهر شتى ، أولها المعاهدات الولاية ثم الرواتب الشهرية أو السنوية التي اختلفت باختلاف مكانة كل أمير ، ومدافع الترحيب والتوديع لمن ينجىء إلى عدن من

---

Richard H. Sanger, The Arabian Peninsula, p. 204.

(١)

Playfair, R.L., op. cit., p. 164.

(٢)

السلاطين أو يسافر منها ، ثم منح الألقاب والنياشين ، وكذلك تخصيص الهدايا الموسمية لهؤلاء السلطين ، والتدخل في السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام ، والتحزب لبيت طامع في الملك على بيت مالك أو عكس ذلك ، وأخيراً وإن كان يصح أن يكون الأخير أولاً ، المحافظة على استقلال كل سلطان وأمير تحقيقاً لمصالحهم ولمصلحة بريطانيا ، وقد عقدت بريطانيا هذه المعاهدات الولائية مع غالبية هؤلاء السلطين والأمراء والشيوخ بعد احتلالها لعدن مباشرة .

وكانت سياسة السكاكين هينس أول مقيم سياسى فى عدن مبنية على قاعدة فرق تسد لأن الحكومة أو بالأحرى إدارة شركة الهند حينذاك لم تشأ أن تمتد بما يحتاج إليه من الجنود لحماية عدن ، فإذا ثارت إحدى القبائل على الإنجليز كان الحاكم البريطانى يثير قبيلة أخرى عليها<sup>(١)</sup> .

وقد جاء فى كتاب أرسلته إدارة شركة الهند إلى السكاكين هينس المقيم السياسى فى عدن : « . . . . . حرض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تحتاج إلى قوات بريطانية . . . . . وأنه وإن كان هدر الدماء مما يؤسف له ، فمثل هذه السياسة تفيد الإنجليز فى عدن لأنها توسع الثلمة بين القبائل »<sup>(٢)</sup> .

كما كان الإنجليز فى بعض الأحيان يتدخلون فى شئون أصحاب المشاهرات ليصلحوا مثلاً بين صديقين متخاصمين من أصدقائهم ؛ فيورثهم التدخل مسئولية توجب عليهم الاستمرار ، فيستمررون محكمين ومسيطرين<sup>(٣)</sup> .

كما استغل السكاكين هينس الأقليات السكانية المقيمة فى عدن ، فنجده يستعين باليهود هناك حتى يكونوا عيوناً له على العرب ، ويعترف المقيم السياسى

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

Jacob, Kings of Arabia, p. 45.

(٢)

(٣) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٠ .

بأن « . . . أحسن من ينقلون الأنباء إلينا هم اليهود ، وقد وظفتهم معى سراً ، وخصوصاً اليهود المقيمون فى عدن ، وهم يعملون فى خدمة الحكومة ، وقد أعطونى معلومات تضم حقائق هامة . . وقد قمت باستغلال فرصة وجودهم فى أماكن متفرقة . . فى صنعاء وقعطبة وتعز ولحج والمناطق المجاورة لعدن ، وقد كافأتهم بمبالغ تافهة<sup>(١)</sup> .

وقد تبين للانجليز عند احتلالهم عدن أنه يجب لحمايتها وجود جيش كبير يقيم فيها ، وقد يعجزون مع ذلك عن حمايتها إذا لم يكن لعدن منطقة كالدرع يصونها من هجمات العرب الذين يحيقون بها من الجهات الثلاث أى من الشرق والغرب والشمال وبحار بون بشراسة ويعتصمون بالجبال المنيعه ، فالتحذت بريطانيا لذلك سياسة لين تدعّمه الشدة ، وبدأت المفاوضات ، وابتاع الانجليز من الأراضى ما لم يستطيعوا أخذه بالسياسة ولم يشاءوا أخذه بالقوة ، فتم لعدن الدرع الذى تحتاج إليه وهو خط يمتد من الفدير على البحر غرباً إلى دار الأمير شمالاً ، ومنها شرقاً بشمال إلى أم العمدة على البحر ، ثم أقام الانجليز فى هذه المنطقة الانجليزية الاستحكامات العسكرية ونقلوا إليها الجنود من الهند ، وظلت عدن مع ذلك فى خطر دائم من العرب المحيطين بها من كل جانب .

وقد يتكلف الدفاع عن عدن ألف ريال على الأقل يومياً إذا فرض أنه يتعين أن يقيم بها عشرة آلاف جندي بريطاني ، كما يتكلف الدفاع عن المنطقة التى قدرت أنها درع منيع ألف ريال أخرى ، ونفترض أن حكومة الهند كانت قادرة على أن تسيطر على العرب فى المنطقة فإنها ستضطر إلى مضاعفة قواتها العسكرية فتتضاعف النفقات لتدفع عن هذه القبائل غارات عرب الجبال . والنتيجة أنهم كلما توغلوا فى المنطقة زادت النفقات والأخطار ، فالولاء إذاً خير من العداء ، على أنه لا بد للانجليز هناك من قوة ترهب الزعماء فى المنطقة ،

I.O.L., Secret Letters from Bombay, No. 37 of 1845, Captain Haines to the Chief Secretary to Government of Bombay. April 25, 1845.

وبعد ذلك تمنحهم انجلترا الرواتب الشهرية ويكون لها من الصداقة والإذعان ما أريد .

وإذا كان كل أمير يتقاضى من الانجليز نحو ٤٠٠ ريال كل شهر باستثناء سلطان الحج ، وأن في كل إمارة زعماء يتقاضون مثل هذا المبالغ ، فإن مقدار ما تدفعه بريطانيا ضماناً لولاء الأمراء ورجالهم يبلغ نحو ٧٨٠٠ ريال كل شهر ، أى أنها توفر ضعفها كل يوم ، وبمعنى آخر أن عشرين ألف جندي بريطاني للدفاع عن عدن يقوم مقامهم بعض الأمراء والسلطين<sup>(١)</sup> .

كما أن موقع عدن الاستراتيجي الهام كان يحتم وجود هدوء نسبي كى تستفيد بريطانيا منها فائدة محققة ، وعلاوة على ذلك فإن عدن كانت في غاية الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، « فالطريق التجارى الذى تعبر خلاله منتجات انجلترا والهند سيحقق التبادل التجارى مع اليمن وحضرموت ، هذا بالإضافة إلى أن التجارة مع المشاطىء الإفريقي الشرقى سوف تتركز في سوق عدن »<sup>(٢)</sup> . لسكل ذلك كان لابد من هدوء الأحوال في عدن ، ولئن يتحقق ذلك الاستقرار بوجود القوات البريطانية فقط ، ومن ثم بدت واضحة أهمية العلاقات الودية مع الحكام العرب في المنطقة ضماناً لولائهم ، وربط هذه العلاقات بالمشاهرات المالية<sup>(٣)</sup> . وكان هذا هو دور الولاء والعطاء واتخذت العلاقات طابعاً واحداً بين بريطانيا والقبائل المجاورة لعدن أى تلك المعاهدات الولاية المتشابهة .

إلا أنه منذ بداية التدخل العثماني في منطقة جنوبى الجزيرة العربية في

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٤٩ — ٣٥٠ .

(٢) I.P., F. 23, Correspondence relating to Aden, No. 16, Minute by the Governor of Bombay, September 23, 1837.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٨٠ — ٣٨٢ .

سبعينات القرن التاسع عشر ، أصبح النفوذ البريطاني مهدداً تهديداً خطيراً ، وبدا واضحاً من وجهة النظر البريطانية ضرورة الانتقال من دور الولاء والعطاء ، أى من دور المعاهدات الولائية إلى دور جديد يؤمن النفوذ البريطانى ويدعم بقاءه ، ولم يكن هذا الدور الجديد سوى الحماية التى فرضت على الرؤساء العرب بموجب معاهدات عقدت بينهم وبين الحكومة البريطانية . ولم يكن القصد بطبيعة الحال حماية العرب من الأتراك ، بل كان عقد هذه المعاهدات أساساً للدفاع عن عدن<sup>(١)</sup> ، ولإبعاد أى ظل لقوى أجنبية عن هذه النقطة الاستراتيجية الحاکمة .

وهكذا يبدو واضحاً أن الحماية التى فرضتها بريطانيا على القبائل المحيطة بـعدن لم تكن من مقاصدها السياسة الأولى ، أى أنها اضطرت لعقدها درءاً للأخطار التى هددت عدن نتيجة للتدخل التركى فى المنطقة<sup>(٢)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أنه بينما كانت سياسة القبائل العربية تختلف من قبيلة إلى أخرى ومن حاكم إلى حاكم ، فإن السياسة البريطانية كان ينفذها المقيم السياسى فى عدن وفق رغبات حكومة بومباى وحكومة الهند ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية فى لندن ، والحكومة البريطانية أيضاً<sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من أن أبعاد السياسة البريطانية فى سلطنات ومشيخات وإمارات الجنوب اليمنى كانت تتغير من آن لآخر طبقاً لتغير المقيمين السياسيين فى عدن ، فإن هذه السياسة كانت تلتزم بصفة عامة بعدم التدخل فى شئون القبائل إلا بالقدر الذى يحقق المحافظة على المصالح البريطانية<sup>(٤)</sup> .

H. Ingrams, The Yemen, p. 58.

(١)

(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٢ .

H. Ingrams, p. 53.

(٣)

Jacob, op. cit., p. 252.

(٤)

ولم تكن علاقات بريطانيا بسلطنات ومشيخات وإمارات الجنوب تعنى السيطرة الإدارية عليها ، بل إن الأمر لم يتعد في بعض الأحيان سوى عقد المعاهدات الولائية ومنح المشاهرات ثم عقد معاهدات الحماية دون تدخل فعلى في شئون هذه السلطات ، أى أن القصد الفعلي من عقد هذه المعاهدات لم يكن سوى تأمين عدن والمحافظة عليها ، وكذلك تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية ضماناً لوصول المواد التموينية إلى عدن ، وضماناً لانتظام التبادل التجاري بين عدن والمناطق الداخلية .

وظلت عدن منذ سقوطها في أيدي البريطانيين في عام ١٨٣٩ تابعة لحكومة بومباي ، إلا أن حكومة الهند كانت تتدخل أحياناً في شئون عدن حتى إنها عينت أحد حكامها سنة ١٩٠٦ دون الرجوع إلى حكومة بومباي<sup>(١)</sup> مما أثار بعض المناقشات ، إلا أن عدن على أية حال ظلت من الوجهة الرسمية تابعة لحكومة بومباي حتى عام ١٩٣٢ ، وقد أعلن في ذلك التاريخ أن عدن أصبحت ولاية تابعة مباشرة لحكومة الهند ، وأنها أصبحت غير تابعة لحكومة بومباي ، إلا أن هذا التغيير في التبعية لم يؤد إلى أى تغيير في الأوضاع في عدن ذاتها<sup>(٢)</sup> .

وكانت إنجلترا حتى ذلك التاريخ تهتم بالميناء فقط ، فهي تسعى لزيادة التبادل التجاري مع الأقاليم المحيطة ، وكذلك تسعى لتركيز التجارة بين الشرق والغرب في ميناء عدن حتى تمنح الأرباح الطائلة من التبادل التجاري بصفة عامة ، ومن تجارة إعادة التصدير ( الترانسيت ) بصفة خاصة . ولم يتدخل الإنجليز في شئون إمارات الجنوب اليمنى كما قلنا إلا بعقد المعاهدات الولائية ثم معاهدات الحماية معها دون تدخل فعال في شئونها . وقد أشار أحد حكام عدن وهو

---

(١) I.P., B. 158, Notes by Sir W. Lee Warner and Sir Hugh Barnes on Government of India's Letter No. 119, dated August 9, 1906 (Pol. No. 1455/06), H.S. Barnes, September 9, 1906.

(٢) Gillian King, Imperial Outpost Aden its Place in British Strategic Policy, p. 46.

السير توم هيكنبوتام Sir Tom Hickinbotam إلى أن كلا من حكومتى الهند وبومباى عاملت عدن على أنها مدينة صغيرة تابعة لبومباى<sup>(١)</sup> ، أى أنهما لم تعطيا الاهتمام الكافى لتحسين الأوضاع الإدارية والصحية والتعليمية والاقتصادية بالنسبة لسكان عدن ذاتها وإنما كان الاهتمام الرئيسى موجهاً لزيادة التبادل التجارى فى الميناء .

وعلى أية حال ، فقد ظلت عدن وسلطنات ومشيخات وإمارات الجنوب الواقعة تحت الحماية البريطانية تابعة لحكومة الهند بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٦<sup>(٢)</sup> . وقد أورد كنج أن العرب فى عدن طالبوا بأن تقيم عدن لوزارة المستعمرات مباشرة مما اضطرت معه بريطانيا إلى أن تغير الوضع السياسى لعدن من ولاية تابعة لحكومة الهند إلى مستعمرة للتاج ، وتحت الإدارة المباشرة لوزارة المستعمرات منذ أول أبريل سنة ١٩٣٧ مع ضمان استمرار عدن كميناء حر<sup>(٣)</sup> . إلا أن الأقرب إلى المنطق ، أن يكون السبب فى تحويل تبعية عدن من حكومة الهند إلى وزارة المستعمرات هو أن بريطانيا شعرت فى ذلك الوقت أن حكمها فى الهند ذاتها على وشك الانتهاء وأن الهند على أبواب الاستقلال<sup>(٤)</sup> ، ومن ثم كان لابد من هذا التحويل حتى تستمر بريطانيا مسيطرة على هذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة بين الشرق والغرب . وكان هذا هو السبب الرئيسى فى انتقال السلطة الإدارية فيها من حكومة الهند إلى وزارة المستعمرات<sup>(٥)</sup> .

---

Sir Tom Hickinbotam, Aden, p. 1.

(١)

(٢) فحطان محمد الشعبى : الاستعمار البريطانى وممركتنا العربية فى جنوب اليمن ( عدن والإمارات ) ص ٤٢ .

G. King, op. cit., pp. 46-47.

(٣)

(٤) فحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ٤٢ .

(٥) The Middle East, A Survey and Dictionary of Arabia.... etc., p. 35.

وبمقتضى المرسوم الملكي الصادر فى عام ١٩٣٧ ، تحوات السلطنات  
والمشيخات والإمارات فى جنوب اليمن إلى محمية عدن الغربية ومحمية عدن  
الشرقية ، كما احتفظت بريطانيا لنفسها بموجب هذا المرسوم بحق التشريع  
والإدارة فى كل أنحاء المحميات ، وأصبحت عدن بذلك العاصمة الإدارية  
والاقتصادية للمنطقة كلها<sup>(١)</sup> .

ورغم نقل الساطة الإدارية فى عدن من حكومة الهند إلى وزارة المستعمرات  
منذ عام ١٩٣٧ ، فقد ظل التأثير الهندى مسيطراً عليها عدة سنوات ، حتى أنه  
على سبيل المثال ظلت الروبية الهندية هى العملة المتداولة هناك حتى عام ١٩٥١  
حيث حل محلها شلن شرق أفريقيا . وحتى وقت قريب كان هناك بعض النفوذ  
للهنود الذين — لأغراض تجارية فقط — كانوا يودون بقاء البريطانيين فى  
عدن ويتمسكون بالوضع الراهن Status Quo حرصاً على مصالحهم الاقتصادية ،  
وكثيراً ما تدخل هؤلاء التجار الهنود فى شئون المستعمرة<sup>(٢)</sup> .

وبعد هذا التغيير الإدارى ، سعى الإنجليز كى يقووا قبضتهم ويدعموا  
نفوذهم فى شئون السلطنات والإمارات والمشيخات<sup>(٣)</sup> ، وهنا مرة أخرى نجد  
أن السياسة البريطانية هى ذلك الجسم الحى الذى تعهده الساسة الانجليز بالتربية ،  
وساعد فى نموه الزمان<sup>(٤)</sup> ، فى السنوات المشحونة قبل اندلاع الحرب العالمية  
الثانية وأهمية تأمين ميناء عدن الخطير ، استدعى الأمر إعادة النظر فى علاقات  
بريطانيا بالسلطنات والإمارات والمشيخات ، واستدعى الأمر سيطرة بريطانية  
فعلية على هذه الوحدات السياسية الصغيرة ، كما نرى أن احتمالات وجود  
البترول فى المنطقة شجذت هم البريطانيين فى سبيل السيطرة على مقدرات

(١) قططان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ٤٦ — ٤٣ .

G. King, op. cit., p. 47.

(٢)

(٣) قططان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ٤٣ .

(٤) أمين الريحانى — المصدر السابق ص ٣٨٠ .



الحميات ، تقديرأ منهم لشرابين الحياة في القرن العشرين . ومما يؤكد هذا الرأي أن بريطانيا عقدت أولى معاهدات الاستشارة مع سلطان القعيطى سنة ١٩٣٧ عندما تواترت الأنباء بوجود البترول فى هذه السلطنة الحضرموتية ، ثم عم هذا النوع من المعاهدات ككل المنطقة .

وبموجب المعاهدات الجديدة والتي كانت فى الواقع عبارة عن مواد جديدة أُضيفت إلى معاهدات الحماية السابقة ، استطاعت بريطانيا أن تدعم نفوذها فى السلطنات والمشيخات والإمارات بشكل أقوى عن ذى قبل ، وألزم كل سلطان أو أمير أو شيخ بقبول نصيحة الحاكم البريطانى فى عدن أو المستشار البريطانى فى المنطقة الذى يعينه ذلك الحاكم . كما ألزمت هذه المعاهدات السلاطين بأن يضعوا نصيحة الحكومة البريطانية موضع التنفيذ دائماً<sup>(١)</sup> .

ونتيجة لتبعية عدن المباشرة لوزارة المستعمرات ، أصبح لعدن حاكم كان أيضاً يقود القوات البريطانية فى المنطقة<sup>(٢)</sup> .

وسار التطور الدستورى فى عدن على غرار الصورة المعهودة التى ألقنها وزارة المستعمرات فى نقل المستعمرات إلى الحكم الذاتى ... ونص مرسوم عدن الصادر فى عام ١٩٣٦ على أن يتولى حاكم عدن رئاسة المجلس التنفيذى الذى يضم السكرتير السياسى للحكومة والسكرتير المدنى وعدداً من الأشخاص الذين يختارهم ملك بريطانيا ، إلى جانب محكمة عليها اختصاصات واسعة فى القضايا المدنية والجزئية . ونص المرسوم على استئناف أحكام هذه المحكمة أمام المحكمة العليا فى بمباى ثم إلى مجلس الملك فى لندن . وعندما نالت الهند استقلالها فى عام ١٩٤٧ ، نقلت اختصاصات الاستئناف إلى محكمة الاستئناف فى أفريقية الشرقية . وتم تأليف مجلس تشريعى فى عام ١٩٤٧ ضم ثمانية من الموظفين

(١) قحطان محمد الشعي : المصدر السابق ص ٤٣ .

(٢) The Middle East, A Survey and Dictionary of Arabia.... etc., p. 35.

وثمانية آخرين من غير الموظفين، تولى الحاكم العام تعيين أربعة من الفئة الأولى وجميع أفراد الفئة الثانية .

وفي يوليو عام ١٩٥٥ ، تم انتخاب بعض الأعضاء لهذا المجلس لأول مرة ، وظل الحاكم العام يملك الصوت المرجح في هذا المجلس الذى ضم ثمانية عشر عضواً نصفهم من غير الموظفين يعين الحاكم خمسة منهم بينما ينتخب الشعب الأربعة الآخرين ، مقابل تسعة من الموظفين يختار الحاكم خمسة منهم بينما يشترك الأربعة الآخرون في عضوية المجلس بحكم المناصب التى يشغلونها .

ولم يكن انتخاب أربعة أعضاء في المجلس التشريعى ليرضى حتى حزب رابطة عدن المعتدل بالرغم من أن هذا الحزب فاز بثلاثة منها ، ولذا فهو لم يرض في الواقع حزب الجبهة القومية المتحدة التى قاطعت الانتخابات في ديسمبر ١٩٥٥ ، وحاولت استبدال السيطرة البريطانية على المستعمرة بحكم عربى وطنى .

وانتهز حزب رابطة عدن زيارة اللورد لويد وكيل وزارة المستعمرات لعدن في مايو ١٩٥٦ وقدم إليه بعض الاقتراحات لتحقيق مزيد من الخطوات في طريق الحكم الذاتى ، وتضمنت هذه الاقتراحات إقامة مجلس تشريعى منتخب ووزارة منتخبة ، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في المستعمرة ، وخفض عدد الموظفين الإنجليز في المناصب العليا .

ولم تحمل الكلمة التى ألقاها اللورد لويد في المجلس التشريعى إبان تلك الزيارة آمالا كبيرة في تحقيق تقدم سريع في طريق التطور الدستورى ، إذ قال إنه : « ليس ثمة من سبب يحول دون توقعكم الحصول على مزيد من التطور الدستورى في الوقت المناسب ، ومن حق الكثيرين منكم أن يتطلعوا إلى تولى شطر أكبر من المسئولية في شئون الحكم ، وليس ثمة سبب يحول دون تحقيق هذه الرغبة ، ولكننى أريد منكم أن تفهموا أنه ليس من المنطق ولا من المعقول ولا من مصلحة سكان المستعمرة حقاً أن تتطلعوا في المستقبل القريب إلى

أى هدف يتجاوز الحصول على درجة طيبة من الحكم الذاتى الداخلى » .

وأنتهى اللورد كلامه قائلاً إن حكومته تود أن توضح « أن أهمية عدن  
من الناحيتين العسكرية والاقتصادية ضمن إطار جامعة الشعوب البريطانية هي  
من النوع الذى يرغب الحكومة على التقيد بمسئولياتها تجاه المستعمرة » .

وكانت اللمحة الاستعمارية التى جاءت فى خطاب اللورد لويد نموذجاً  
للموقف الذى اتخذته الحكومات المتعاقبة فى تعاملها مع المستعمرة<sup>(١)</sup> .

وفى نوفمبر ١٩٥٧ أعلنت الحكومة البريطانية عن تغييرات دستورية  
جديدة فى المجلسين التنفيذى والتشريعى . ونص الدستور الجديد الذى تحول  
إلى قانون فى نوفمبر ١٩٥٨ على أن يضم المجلس التشريعى الجديد إثنى عشر  
عضواً منتخباً وخمسة أعضاء بحكم مناصبهم فى الحكومة وستة معينين ورئيساً  
يعينه الحاكم العام .

وقد أزلت هذه الترتيبات الجديدة الأغلبية التى كانت الموظفين فى  
المجلس التشريعى ، وعهدت بالمسئولية<sup>١</sup> عن دوائر التعليم والأشغال العامة  
والمواصلات والعمل والخدمات الاجتماعية والصحة إلى خمسة من أعضاء المجلس  
التشريعى على أن يكون ثلاثة منهم من المنتخبين .

وظل الحاكم محتفظاً بالسلطات التشريعية والتنفيذية فى يديه ، إلا أن  
اللغة العربية أصبحت للمرة الأولى اللغة الرسمية الثانية والبديلة عن الإنجليزية فى  
المجلس التشريعى .

وقد حملت معارضة هذه الاقتراحات ومعارضة تحديد الحق فى الانتخاب  
نحواً من ٧٣٪ من مجموع الناخبين على تلمية طلب اتحاد العمال فى عدن بمقاطعة  
الانتخابات التى جرت فى يناير ١٩٥٩ . وكان النص على تحديد الحق فى

الانتخاب يقضى بمنح الحق لكل ذكر تجاوز الواحدة والعشرين من عمره ويكون من الرعايا البريطانيين ، إما لأنه مولود في المستعمرة أو لأنه قد أقام في عدن سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة وأصبح رعية بريطانية ، وبشرط أن تنطبق عليه بعض الشروط بالنسبة للدخل والملكية . وهكذا بلغ عدد الذين لهم حق الاقتراع في عام ١٩٥٩ نحو ٢١٥٥٤ شخصاً من ١٨٠.٠٠٠ شخصاً . وهذا الترتيب سمح للهنود والصوماليين بالاقتراع لأنهم يحملون رعية جامعة الشعوب البريطانية ، بينما منع ذلك على غالبية العرب ، إما لأنهم لا يملكون الشروط المالية المطلوبة ، أو لأنهم من أبناء اليمن الذين كان عددهم يزيد على السبعين ألفاً ، كما كان هناك نحو ستين ألفاً من العرب الذين لا حق لهم في الانتخاب من أهل المحميات .

وأدت مقاطعة الانتخابات إلى انتخاب اثني عشر شخصاً من المعتدلين لعضوية المجلس التشريعي ، اختارهم نحو ٥٠٠٠ ناخب فقط . وقد نجحت المقاطعة نجاحاً كاملاً في منطقة مصافي الزيت التي كانت تعتبر معقلاً لاتحاد العمال ، ورحبت الدوائر الاستعمارية بغياب جميع الزعماء الوطنيين عن المجلس التشريعي الجديد ، لكن هذا الغياب لم يبشر بحلول الهدوء في المستعمرة ، إذ أن حرمان الزعماء السياسيين من الأعمال السياسية في بلادهم — وإن كان هذا الحرمان نتيجة لعمليهم هم — قد ضاعف من عرامة الاضطرابات وخاصة في صفوف العمال .

وقد ادعت وزارة المستعمرات أنها لا تستطيع بالطبع من الناحية النظرية أن تقبل « المبدأ القائل بأن مقاطعة أى حزب للانتخابات يعطى لهذا الحزب الحق في الطعن في القرارات التي يمكن أن تصدر فيما بعد عن المجلس التشريعي » .

وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تعمل العناصر القومية على زيادة

حوادث الإضراب في المستعمرة ، وقد وقع نحو ١٨٤ إضراباً في عام ١٩٥٩ مما عرض الحياة الاقتصادية كلها لأعظم الأخطار .

وكانت النتيجة الفورية لهذه الفترة من القلق السياسي والاضطراب أن تقدمت الحكومة بمشروع قانون في أغسطس ١٩٦٠ في محاولة من جانبها لاحتواء أعمال الإضراب . وهدف القانون الجديد إلى العثور على طريقة فعالة لنسوية الخلافات ، إلا أنه أغفل حقيقة الحالة في عدن ، فهو ينص على تقييد حرية النقابات في الإضراب في المستقبل ، ونص كذلك على حرية أصحاب الأعمال في وقف العمل لإكراه العمال على قبول شروطهم ، وعلى عهدة رؤساء الأعمال في تحقيق النسويات الودية لأية منازعات عمالية . أما الخصومات العمالية التي لا يمكن تسويتها بالطرق الودية ، فتتحال إلى محكمة عمالية خاصة في وسعها طبقاً للنصوص الواردة في القانون أن تفرض الأحكام المزمرة على أطراف النزاع . كما ضمن القانون للعمال حرية تنظيمهم النقابي . ونص مرسوم آخر صدر في نفس الوقت على إقامة مجالس خاصة لتحديد الأجور والتقدم بالتوصيات اللازمة عن أوضاعها وطريقة دفعها وأوضاع العمل .

وليس من شك في أن هذا القانون جعل الإضرابات أمراً غير مشروع ، وقد قرر اتحاد عمال عدن الإضراب العام في ١٥ أغسطس ١٩٦٠ احتجاجاً على هذا القانون أي في موعد عرضه على المجلس التشريعي . وأدى الإضراب إلى إغلاق الميناء والمطار والحوانيت والمطاعم ، وأقر المجلس التشريعي القانون بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً مقابل ثمانية . وبالرغم من تعرض هذا التشريع للنقد الشديد ، إلا أنه حقق شيئاً من الهدوء النسبي في العلاقات الصناعية في المستعمرة ، وإن لم يضع حداً للنظرة المعادية لبريطانيا والمتزايدة في حداثتها عند القادة النقيامين الذين تضمنت أهدافهم إخراج بريطانيا من عدن والإطاحة بالدستور القائم<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة لمحمية عدن الغربية والشرقية فقد شكلت مجموعة صغيرة من الضباط السياسيين البريطانيين ومساعدتهم من العرب ولهم مركز رئاسة في عدن ، وكان واجبهم ينحصر في إعطاء المشورة للحكام المحليين عند ممارستهم لسلطاتهم على أراضيهم منذ لم تمارس الحكومة البريطانية حكم الحميات مباشرة<sup>(١)</sup> . إلا أن بريطانيا بوضعها لضباط بريطاني بجانب السلطان أو الشيخ أو الأمير في الوحدات السياسية الصغيرة المتناثرة في جنوب اليمن لم تكن تعنى بطبيعة الحال أن يكون هذا الضباط مجرد مستشار لرئيس القبيلة ، بل هو في واقع الأمر الحاكم الفعلي الذي يراقب أعمال هذا الرئيس حتى لا يخرج عن حظيرة السياسة البريطانية .

وقد عقدت معاهدات الاستشارة مع سلطان الواحدي سنة ١٩٤٩ ، ومع سلطان كشن وسوقطرة سنة ١٩٥٤ ، وكلاهما من الحمية الشرقية ، هذا بينما وقع على هذه المعاهدة سلاطين الفضلي والعلوي العليا واليا فعي السفلى وشريف بيحان وأمير دينة في عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ ؛ وفي عام ١٩٥١ وقع شيخ العلوي العليا على معاهدة مشابهة<sup>(٢)</sup> . ثم عمت المعاهدات كل المناطق الواحدة بعد الأخرى ، وكان آخرها تلك التي وقعها السلطان علي عبد الكريم فضل سلطان لحج في عام ١٩٥٢<sup>(٣)</sup> .

وبعد توقيع معاهدات الاستشارة هذه ظلت السلطنات والمشيخات والأمارات بمنأى عن الحكم البريطاني المباشر . ومعاهدات الاستشارة هذه ضمنت بعض السيطرة في النواحي القضائية والتشريعية لمحاولة خلق نوع من السيطرة البريطانية على هذه الوحدات السياسية الصغيرة .

---

(١) The Middle East, A Survey and Dictionary of Arabia..., etc., p. 35.

(٢) G. King, op. cit., p. 56.

(٣) قحطان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ٤٣ .

إلا أن الأمور تطورت سريعاً ، وأدت هجرة نحو ٤٠.٠٠٠ من سكان الحميات إلى عدن حيث امتصتهم قوة العمل فيها ، هذا بالإضافة إلى بعض التحسن الذى شاب وسائل الاتصال بين الحميات والعالم الخارجى ، وكذلك انتشار أجهزة الراديو الصغيرة ، كل هذا وضع حداً لانعزال السلطنات والمشيخات والإمارات وربط كل أجزاء المنطقة بالعالم الخارجى . وقد قام بعض الحكام بإصلاحات محدودة ، إلا أن الغالبية لم تفعل ذلك ، ومن جهة أخرى فإن بريطانيا — بمقتضى معاهدات الاستشارة — كانت تملك البصحة فقط <sup>(١)</sup> .

وفى الواقع ، من الصعب أن نتقبل أن بريطانيا بدأت تفكر فى محاولة إقامة اتحاد بين سلطنات ومشيخات وإمارات جنوب اليمن بفرض القيام بإصلاحات فى هذه الوحدات السياسية الصغيرة ، وقد رأينا فيما سبق كيف قامت سياسة الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن على أساس استمرار تجزئته إلى تلك الكيانات الصغيرة وكيف عمد الاستعمار إلى استخدام كافة الوسائل لتدعيم هذه التجزئة وبث الفرقة أحياناً بين هذه الكيانات الصغيرة .

إلا أن الأقرب إلى المنطق أن تكون بريطانيا قد وجدت أن عامل استثمار المنطقة واستغلالها وبالذات استثمار البترول المرتقب يتطلب منها إعادة تنظيم الأوضاع القائمة والتي اعتمدت عليها فى الماضى ولم تعد تلائم هذه المرحلة من مراحل تاريخ المنطقة <sup>(٢)</sup> .

وقد أثبت مسألة إقامة اتحاد بين سلطنات ومشيخات وإمارات جنوب اليمن لأول مرة فى بداية خمسينات القرن والعشرين . فقد قدم السير كندى تريفاسكس Kennedy Trevaskis — الذى كان مستشاراً للحمية الغربية

G. King, p. 57.

(١)

(٢) قططان محمد الشعي : المصدر السابق ص ١٢٩ — ١٣٠ .

— مشروعاً للمناقشة مع حاكم عدن ومستشاريه بخصوص إقامة هذا الاتحاد ، وقد نقل هذا المشروع إلى لندن لمناقشته . وكان المشروع غاية في البساطة ، ويقضى بإقامة اتحادين منفصلين واحد للأمارات الشرقية وآخر للأمارات الغربية ، وأن يكون رأس هذا النظام هو المستشار الأعلى للحماية ، وهو أيضاً حاكم عدن . وأن تتكون حكومتا الاتحادين كل منهما من مجلس أعلى ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي من أعضاء معينين وأن تنحصر مسؤولية الاتحاد في أعمال المواصلات والتعليم والصحة العامة وأن تخضع كل هذه الأمور للسلطة المركزية للاتحاد<sup>(١)</sup> .

إلا أن هذا المشروع أهمل مؤقتاً إلى أن بعثه حاكم عدن السير توم هيكينبوتام من جديد في عام ١٩٥٤ . فقد رأى هيكينبوتام « أن الثقافة المتزايدة في المنطقة والتي تتوسع بسرعة غريبة تحمل معها الأخطار الجسيمة للقضاء على الأوضاع القديمة ما لم نعمل من الآن لتغيير هذه الأوضاع ، وإذا وجد البترول فستكون هناك نتيجة واحدة هي الانتعاش الاقتصادي ، وسيؤدي هذا حتماً إلى تسليط الضغوط القوية لتغيير الأوضاع ، وسوف يولد ذلك حالة خطيرة للغاية إن لم نخطط للمستقبل من الآن بحكمة وقدرة ودراية . ومن الواضح إذن أن الوضع السياسي الحالي قد أصبح قديماً ولا يتناسب وهذه الحالة ، بل لن يستطيع الاستمرار في هذا العالم المتطور بسرعة دون أن يتعرض الأمن والسلام في المنطقة لأخطار جسيمة . والسؤال الآن هو كيف نستطيع أن نجتمع هذه المناطق مع بعضها البعض إقتصادياً وسياسياً بدون أن يكون هناك تغيير عملي يقضي على عوامل الربط بين السكان ورؤسائهم وبيننا »<sup>(٢)</sup> .

G. King, op. cit., p. 57.

(١)

Sir Tom Hickinbotam, Aden, p. 164.

(٢)



فلاستعمار البريطانى إذاً لا يمانع حسب مخططة الحديث أن يقوم بتغيير الأوضاع بشرط أن يكون هذا التغيير شكلياً ولصالحه . وقد بادر حاكم عدن السير توم هيكنبوتام فى ٨ يناير عام ١٩٥٤ باستدعاء سلاطين ومشايخ المحمية الغربية وألقى فيهم خطاباً يلقى الكثير من الأضواء على التغييرات التى حدثت فى المنطقة بعد ذلك . وقد جاء فى ذلك الخطاب أن « حكومة جلالة الملكة قد ارتبطت معكم ومع أسلافكم بمعاهدات منذ سنين عدة ، وفى أثناء هذه المدة نشأ شعور متبادل من الاحترام والتفاهم بين حكوماتكم وحكومتى ، ولقد قطعنا شوطاً فى توطيد الأمن فى المحميات لولاه لما أمكن تحسين بلادكم وتقديم شعوبكم ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى هذا الاحترام المتبادل ، وبقيادتكم لشعوبكم ، وإلى معاونتكم الوثيقة معى ومع مستشارى ، ونتيجة لهذا الأمر بالذات تحقق الاستقرار السريع وتوسعت الخدمات الاجتماعية وجلب التقدم الزراعى الخير لبعضكم ، ولقد كان معظم هذا التقدم نتيجة مباشرة لسياسة حكومة صاحبة الجلالة التى اعتمدت مصروفات سنوية لشئون دفاعكم وللمحافظة على أمن بلادكم ولموظفى الزراعة والتعليم والصحة والسياسة الذين طالموا عونكم وأرشدوكم ، كما اعتمدت مساعدات مالية لأجل استمرار خدماتكم الاجتماعية وتوسيعها لتحسين أراضيكُم ، وستستمر هذه السياسة مهما كانت نتائج محادثاتنا فى هذا الصباح ، ولقد تعاوتن من جانبكم بنية خالصة ، وكان من دواعى سرورى أن أرى تقدماً فى إداراتكم بالرغم من احتياجكم للموارد المالية الكافية ، ولقد أثمرت جهودنا المشتركة فقطعنا شوطاً فى الطريق المؤدية إلى السعادة والرفاهية ، إلا أن الطريق لا يزال أمامنا طويلاً ، ولقد بلغنا على كل حال نقطة يصعب بعدها إحراز أى تقدم إن لم تحدث تغييرات أساسية ، ولن نجد القوة التامة ما لم تحدث هذه التغييرات .

« إنسكم يا رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد ، ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة بعضها كبير وبعضها صغير ،

وبعضها غنى وبعضها فقير ، وكل واحد منكم ينفرد بقوة أمنه وبتسكيلاته الصحية وبمدارسه وجماركه وينفق عليها في الغالب من موارده القليلة . إن كل واحد منكم يباشر سلطاته ضمن حدود بلاده ، ولكن ليس لأحدكم بصفته الشخصية أى كلمة في شئونكم كجموعة لماذا؟ لأنكم متفردون تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية وأحياناً خصوصياتكم القديمة ، وبقائكم على هذا التفكك ستجدون صعوبة متزايدة في المحافظة على كياناتكم الاقتصادية .

« ولست أدري كيف تستطيع بلادكم أن تتطور سياسياً وأنتم على هذا الحال ، فمنذ حضوري إليكم كحاكم عام كان هذا الموضوع شغلي الشاغل ، ولقد وضعت مع مستشاري مشروعاً لمستقبل الحميات يرمى إلى إزالة الفرقة ، تلك العقبة الكوود التي تقف في سبيل التقدم . وفي رأيي فإنه من الضروري أن تتحدوا ، لأنه بدون قوة الاتحاد سوف تفشلون حتماً ، ولن تتمكنوا من احتلال المنزلة اللائقة بكم في هذا العصر الحديث . وسوف تبدأ صورة التوحيد متواضعة تمكنكم من الاحتفاظ بسلطاتكم ضمن حدودكم القبلية بينما توحدهم كشعب . إن الاتحاد الذي يحول بخاطري قد أعد بحيث يعطيكم نصيباً متزايداً في أن تسيّر الحميات كجموعة ، وبحيث تستفيدون اقتصادياً عن طريق توحيد بعض المرافق .

« وبهذه الطريقة وبها فقط يمكنكم تأمين مستقبل شعوبكم . وقد تتساءلون عما إذا كانت هناك أى خطط للاتحاد قد وضعت ؟ وأجيب على ذلك بأن خططاً قد وضعت فعلاً بتفصيلات تامة ، وسوف أطلب مشورتكم بشأنها . وفي نيتي أن أستشير منكم خير من يستطيع تقديم المشورة دون تحمل مشقة . وأرى أن أعطيكم اليوم صورة عامة فقط لنواياي ، فسيكون هناك كما أتمنى اتحادان أحدهما في الجهة الغربية من الحميات ، والآخر في الجهة الشرقية ، أما اليوم فإن الجهة الغربية هي التي تهمننا ، وهي الجهة التي تقع فيها بلادكم . وسوف تقوم سلطات الحميات الشرقية بتوحيد نفسها ، وإنني أعلن أن

المباحثات تدور الآن بين رؤساء تلك السلطنات والمستشار المقيم هناك ، وأود هنا أن أدلى ببيان عن البلاد التي لها الحق في عضوية الاتحاد ، وجميع ما يترتب على الاتحاد من فوائد . إننى أرى أن البلاد التي لها الحق في عضوية الاتحاد هى فقط التي ترتبط بمعاهدات استشارية مع حكومة صاحبة الجلالة . أما البلاد التي ليس لها الحق فستظل تتلقى الإرشاد والمعونة من المعتمد البريطانى المحمية الغربية كما هو الحال فى الماضى ، وعندما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية سيتوقف اشتراكها فى الاتحاد على موافقة دول الاتحاد .

« سيكون فى مشروع الدستورين الموضوعين للاتحادين كثير من النقاط المتشابهة ، ففي المشروعين مثلاً : سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوباً سامياً للمحميات ، وسيكون المجلسان متشابهين . أما الشكل العام لإدارة الاتحاد المقترح فهو كما يلى : « مندوب سام يتمتع بنفس السلطات التي يتمتع بها الحاكم العام ، ومجلس رؤساء يضم إليه رؤساء البلاد الداخلة فى الاتحاد ، ومجلس تنفيذى يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء ، وعضوين من المجلس التشريعى والمستشار المالى والمستشار القانونى تحت رئاسة المستشار العام ، وسيكون المستشار العام اللقب الجديد للمعتمد البريطانى . ومجلس تشريعى يتألف من أعضاء يمثلون البلاد الداخلة فى الاتحاد وأعضاء يمثلون الإدارة . لا أود أن أشغالكم اليوم بكثير من التفاصيل ، إلا أنه ينبغى أن تعلموا ما هى اختصاصات المندوب السامى والمجالس ، فبالاختصار سيكون المندوب السامى رئيساً للاتحاد وفى خدمتكم فى كل حين كما هو الآن يقدم المعونة والإرشاد ، ويكون مسئولاً عن علاقاتكم الخارجية وشئون أمنكم واتخاذ الإجراءات اللازمة المناسبة فى الطوارئ الخطيرة .

« أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيقوم بمعالجة سياسة الاتحاد والمشروعات العامة ، كما أنه سيكون الهيئة التي تقر القوانين .

« أما المجلس التنفيذي فسيمعالج شئون الإدارة اليومية ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان سير الاتحاد كما ينبغي .

« وسيضطلع المجلس التشريعي بالمهام التي يدل عليها اسمه ، أى أنه سيكون الجهة التي تدرس فيها التشريعات التي يقدمها المجلس التنفيذي ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها .

« وهذا ما يتعلق بالشكل العام . والآن فلننتقل إلى أعمال إدارة الاتحاد ، والأمور التي سنعالجها في هذه المرحلة محدودة ، وهذه الأمور هي التعليم والصحة والمواصلات والجمارك والبرق والبريد ، أما بقية الأمور فستعالج كما في الماضي إما بواسطةكم إذا كانت تخص شئونكم الداخلية ، أو بواسطةي فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع . وسوف تتساءلون عما سيحدث عندما يسلم دخل الجمارك الذي تعتمدون الآن عليه إلى حد بعيد إلى إدارة الاتحاد ، والجواب على ذلك هو أن إدارة الاتحاد ستستلم المواصلات والتعليم والصحة ، وهي خدمات تنفقون أنتم عليها الآن ، وهكذا تتخلصون من تحمل نفقات كبيرة ، وفضلاً عن هذا سوف لا تتكبد بلادكم خسائر مالية نتيجة لاشتراكها في الاتحاد ، وأود أن أوضح هذا توضيحاً كافياً ، وأن أكرر القول بأنه لن تكون هناك خسائر مالية . . . بل في الواقع يحتمل أن يكون هناك ربح مادي بعد قيام الاتحاد .

« ليس من المقترح الآن أن يصبح أى أمر آخر تابعاً للاتحاد ، إلا أنكم في المستقبل ستترغبون دون شك في أن تصبح أمور أخرى تابعة للإدارة المركزية : وعندما يحين ذلك الوقت سيكون لكم الحق في المطالبة بتعديل قوانين الاتحاد ليصبح ذلك ممكناً . أما ضمان حدود بلادكم ، فباستثناء الشئون المتعلقة بالاتحاد ، فإن سلطاتكم ستظل على ما هي عليه في الاقتراح الذي رسمته والذي أرجو أن أناقشه معكم في القريب العاجل .

« باختصار فإن الاقتراح الذي أطلب موافقتكم عليه مبدئياً فقط

لا تفصيلياً هو كالاتى : قيام نظام اتحادى تحت سلطة المندوب السامى على الأسس التى أشرت إليها سابقاً ، وهى تشكيل مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى ، وأن يختص الاتحاد فى الوقت الحاضر بشئون الجمارك والتعليم والصحة والبرق والبريد والمواصلات ، وبالإضافة إلى ذلك ستكون لإدارة الاتحاد سلطة فرض ضرائب على الواردات إلى الحميات والصادرات منها ، إلا أن إدارة الاتحاد سوف لا تتمتع بهذه السلطة إلا بموافقة المجلس التشريعى وموافقتكم كمجلس رؤساء ، ويجب على أن أنبهكم إلى أن الحصاد لا يتم إلا بالعمل الشاق وفى الوقت الذى يريده رب العباد ، فلا تتصوروا أنه بمجرد قولكم نتحد يتم الاتحاد ، فالإتحاد الفاجح لا يتحقق إلا بالعمل الشاق والتعاون من جانب الرؤساء والشعب ، وبالرغبة الخالصة فى التفاهم ، إننا هنا ومساعدى لتقديم المعونة والإرشاد لكم . وإذ ارغبتم فسوف نتقدم معاً لبناء الاتحاد فى الحميات الغربية ، والاتحاد يمكنكم من القيام بدور هام فى إدارة شئون الحمية الغربية كمجموعة . وفى نفس الوقت تحفظون بسلطاتكم داخل أقاليمكم ، فإذا كننا متفقين على هذه الخطوط فإنى أطلب منكم أن تتركوا لى والمستشارى المهمة الضخمة ... مهمة وضع التفصيلات التى سأطلب منكم المشورة بشأنها ، وبعد ذلك أطلب منكم التشاور معى كما فعلتم اليوم ، وأرجوا أن أنتمكن من الوصول إلى اتفاق نهائى على خطة مفصلة لرفعها إلى حكومة صاحبة الجلالة »<sup>(١)</sup> .

إلا أن مشروع الاتحاد تعرض لهجوم شديد من الدول العربية . . من مصر واليمن والسعودية . وانتقلت أنباء ذلك إلى الحميات ، واتهم الشعب هناك حكامه بالخيانة<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم ترك المشروع مجمداً لمدة سنتين على اعتبار أن الاستعمار يتشاور بخصوصه مع الرؤساء حتى لا يقال أنه فرض عليهم فرضاً

(١) قحطان محمد الشعبي ص ١٣٣ — ١٣٧ .

G. King, op. cit., p. 59.

(٢)

وطبق على الفور<sup>(١)</sup>.

وفي مارس سنة ١٩٥٦ أثبتت مسألة الاتحاد مرة أخرى ، إلا أن شكوك الرؤساء في أن إقامة هذا الاتحاد قد تحد من سلطاتهم أرجأت الوصول إلى اتفاق بخصوصه حتى عام ١٩٥٨<sup>(٢)</sup>.

وفي ١١ فبراير سنة ١٩٥٩ أعلن في عدن إقامة « اتحاد إمارات الجنوب العربية » ، وكان ذلك بحضور وزير المستعمرات وحاكم عدن وستة رؤساء في الحماية الغربية هم شريف بيحان وسلاطين الفضلي والعودلي ودينه والعلوي العليا واليافي السفلى ، الذين وقعوا على دستور اتحاد إمارات الجنوب العربية ووقعوا على معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية . وطبقاً لهذه المعاهدة قدمت المملكة المتحدة تعهدات بحماية دول الاتحاد من الأخطار الداخلية والخارجية وتقديم المعونة المالية والعسكرية وأن تعمل على تقديم لاتحاد . كما تعهد اتحاد الإمارات من ناحية أخرى بعدم الدخول في معاهدات أو اتفاقات أو مراسلات أو أية علاقات أخرى مع أية دولة أجنبية أخرى أو أية منظمة دولية بدون موافقة حكومية المملكة المتحدة<sup>(٣)</sup>.

وقد ابتدأ الاتحاد الفيدرالي كما قلنا بست إمارات ، ثم انضمت إليه بقية الإمارات .

وفي الواقع فإن مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربية هو نفس المشروع الذي عرضه الحاكم العام البريطاني في عدن السير توم هيكنبوتام على سلاطين وشيوخ وأمراء جنوب اليمن سنة ١٩٥٤<sup>(٤)</sup>.

ومع ذلك فإن هذا الاتحاد لم يغير من أوضاع الإمارات المشتركة فيه ،

(١) قحطان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ١٣٨ .

G. King, p. 59.

(٢)

Ibid., p. 62.

(٣)

(٤) قحطان محمد الشعبي ، ص ١٤٠ — ١٤١ .

إذ أنها بقيت كما كانت قبل تكوين هذا الاتحاد، فكل إمارة ظلت تحتفظ بأنظمتها العشائرية وحدودها وجماركها، وظلت القيود والحواجز ومختلف مظاهر التجزئة بين الإمارات نفسها سارية المفعول. وكل الذي حدث عبارة عن تغيير شكلي، فالسلطة ظلت بيد البريطانيين، ولو أن بعض اختصاصات إدارة الحاكم البريطاني نقلت إلى الوزارة الشكلمية التي أنشئت منذ تكوين الاتحاد.

وفي أبريل من عام ١٩٦١ زار المستر ماكليود وزير المستعمرات البريطاني عدن وبقية المنطقة، وعقد عدة اجتماعات مع موظفي وزارة المستعمرات في عدن ومع وزراء حكومة عدن وأعضاء المجلس التشريعي ومع الوزراء - السلاطين - في حكومة الاتحاد الفيدرالي مستهدفاً من وراء ذلك وحدة عدن والاتحاد في حكومة واحدة.

وفي ١٢ يناير سنة ١٩٦٢ ألقى الحاكم العام البريطاني في عدن السير تشارلس جونسون خطاباً بمناسبة افتتاحه لدورة المجلس التشريعي، وأعلن رسمياً أن سياسة بريطانيا هي الجمع بين عدن والإمارات<sup>(١)</sup>، وفي يناير سنة ١٩٦٣ أعلن رسمياً انضمام عدن إلى الاتحاد<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تطورت السياسة البريطانية في المنطقة من سياسة تعميق التجزئة والفرقة بين السلطنات والإمارات والمشيخات إلى « سياسة الضم والائتلاف اللذين هما خير من الفرقة والخلاف ». فعندما انتشرت أنباء وجود بترول في الجنوب وجدت بريطانيا أن الأمر يتطلب منها إعادة تنظيم الأوضاع القائمة بحيث يمكنها في النهاية السيطرة الفعلية على مناطق الجنوب، ومن ثم تفتق الذهن الاستعماري عن الاتحاد الفيدرالي الذي يمكنه - من وجهة النظر البريطانية - القيام

(١) المصدر السابق ص ١٥٦ - ١٦٠ .

بالحرركات الإصلاحية المطلوبة . فهل قامت بريطانيا بالفعل بهذه الحرركات  
الإصلاحية ؟

وللاجابة عن هذا السؤال سوف نقوم بمحاولة لإمطاة اللثام عن غوامض  
أسلوب الحكم البريطاني في جنوب اليمن وعمما قام به الاستعمار البريطاني  
— الذى دام هناك نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً — بالنسبة للنواحى الإدارية  
والتعليمية والصحية والسكانية والحربية والاقتصادية والقضائية والمواصلات .

### أسلوب الإدارة البريطانية :

رأينا فيما سبق أن منطقة الجنوب اليمنى تتكون من الناحية الإدارية من  
مدينة عدن ومن السلطنات والإمارات والمشيخات . ومنذ استيلاء الإنجليز على  
عدن سنة ١٨٣٩ ، وضعوها تحت حكمهم المباشر بصفة مستمرة تقديراً منهم  
لأهمية هذا الميناء الاستراتيجى الهام ، وقد عرضنا لتطور الوضع السياسى لعدن  
وتغير تبعيتها من حكومة بومباى إلى حكومة الهند ثم إلى وزارة المستعمرات ،  
وإن لم يؤد هذا التغير فى الوضع السياسى إلى أية انعكاسات فى عدن ذاتها ،  
وظل الحاكم العام البريطانى مسيطراً على كافة السلطات التشريعية والتنفيذية  
والقضائية فى المدينة<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة للسلطنات والإمارات والمشيخات ، فلم تحكمها بريطانيا حكماً  
مباشراً مطلقاً ، وهذه الوحدات السياسية الصغيرة التى يبلغ تعدادها أكثر  
من عشرين وحدة ، تقباين أمورها ويسود كلامها وضع خاص ، ولكل منها  
نظامها الداخلى الذى تحكم به وتدار بواسطته . ولاشك أن هذا النظام الإدارى  
القبلى البدائى الذى يسيطر على كل جزء من هذه الأجزاء إنما هو فى الحقيقة



تعبير عن واقع التجزئة البشعة الذى جعل من هذه القبائل وحدات سياسية لسكل منها رئيس محلى ، وإلى جانبه المستشار البريطانى الذى كان يسيطر على الإدارة فى القبيلة وتقع بيده مقاليد السلطة الحقيقية . وهكذا عاش سكان كل سلطنة أو إمارة أو مشيخة ضمن هذه الحدود المرسومة المصطنعة وكأنهم أجنب عن المنطقة الجاورة لهم ، ولا يمكن للشخص فى ظل هذه الحدود السياسية المفتعلة أن ينتقل من إمارة إلى أخرى إلا ويتوقف عند حاجز بنهه إلى أنه قد تجاوز حدود سلطنته أو إمارته أو مشيخته وأنه بات فى حدود سلطنة أو إمارة أو مشيخة أخرى ، وتسمى هذه الحواجز « الخشبة » وهى عبارة عن نقطة تفتيش تدفع عندها الرسوم الجمركية على البضائع والسلع .

وعلى الرغم من وجود بعض الإدارات البدائية المحلية فى كل من هذه القبائل ، إلا أنها كانت فى حالة سيئة من الفوضى والارتجال<sup>(١)</sup> ، وفى الواقع فإن الإنجليز لم يستحدثوا هذه التجزئة بين شعب جنوب اليمن إلا أنهم فى بعض عهودهم — خصوصاً عند بداية احتلالهم لعدن سعوا لتعميق هذه التجزئة . وهم بعد أن تبنا اتحاد الإمارات لم يحاولوا القضاء بطريقة فعلية على هذا التفتت السكانى فى جنوب اليمن .

#### التعليم :

لم يوجه الاستعمار البريطانى طيلة عهده فى جنوب اليمن كبير اهتمام إلى النواحي التعليمية وإنشاء المدارس المختلفة<sup>(٢)</sup> ، فهو لم ينشئ منذ احتلال عدن سنة ١٨٣٩ حتى الاستقلال سنة ١٩٦٧ سوى مدرسة ثانوية واحدة للبنين فى عدن نفسها تتسع لبضع مئات من الطلبة ، وسوى مدرسة ثانوية أخرى للبنات ، هذا بجانب بعض المدارس الابتدائية فى عدن .

(١) قططان محمد الشعي ، المصدر السابق ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢) أمين الريحاني ، المصدر السابق ص ٣٤٦ — ٣٤٧ .

أما في الإمارات فلا توجد سوى بضع مدارس صغيرة سميت تجاوزاً بالمدارس الابتدائية ، وهي في الحقيقة عبارة عن كتاتيب لا تعلم غير القراءة والكتابة .

والسياسة التعليمية في عدن — في عهد الاحتلال — كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى إعداد موظفين لمكاتب الحكومة وتلبية مطالب الشركات من الموظفين الصغار ، بينما تخصص الوظائف الكبرى للأوروبيين .

وقد جعل الاستعمار لهذه المدارس القليلة مناهج بعيد كل البعد عن تنقيف الطالب ليصبح مواطناً صالحاً . وكانت المواد الدراسية تدرس في عدن في المرحلة الثانوية باللغة الإنجليزية التي فرضها الاستعمار وجعل منها اللغة الرسمية للبلاد .

وكانت السياسة التعليمية في الإمارات مرتبطة تمام الارتباط بالسياسة الاستعمارية في عدن ، فمدير المعارف الإنجليزي كان يقوم بتخطيط السياسة التعليمية في تلك الإمارات .

ومما زاد الحالة التعليمية سوءاً عدم وجود تعليم بمعنى الكلمة في شمال اليمن — قبل ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ — وبذا لم يستطع أبناء جنوب اليمن أن يعوضوا هذا القصور في النواحي التعليمية فالأوضاع التعليمية في شمال اليمن أكثر تأخراً منها في الجنوب<sup>(١)</sup> .

#### الصحة العامة :

تنتشر الأمراض والأوبئة انتشاراً مروعاً في جنوب اليمن ولاشك أن انعدام الرعاية الصحية يساعد على انتشار الأمراض والفتك بالمواطنين .

وكانت توجد في عدن مستشفى الماسكة اليزابيث الحكومي ومستشفى سلاح

الطيران البريطاني في التواهي ومستشفى الإرسالية الاسكتلندية في الشيخ عثمان ،  
ومستشفى مصافي البترول في البريقة .

وفيا عدا هذه المستشفيات القليلة في مدينة عدن نفسها ، فإنه لم تكن توجد  
في كل منطقة جنوب اليمن غير مستشفى صغير في المكلا وآخر في سلطنة الكثيري  
وثالث في أبين ورابع في لحج ، إلا أن هذه المستشفيات الأخيرة ليست  
مستشفيات بالمعنى المفهوم بل هي لا تعدو أن تكون عيادات كبيرة .

أما ما يسمى بالوحدات الصحية الموجودة في بعض القرى في الإمارات  
فليست في الحقيقة غير صيدليات صغيرة يشرف عليها مساعدون صحيون من  
أبناء المنطقة بمد تلقى تدريبات بسيطة للقيام بالإسعافات الأولية . ويوجد  
في المنطقة بعض الأطباء أغلبهم من الإنجليز والهنود ، ويتمركزون في مدينة  
عدن ، أما بقية المناطق التي تكون الجزء الأكبر من المنطقة فلا يوجد بها غير  
عدد قليل من الأطباء لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة<sup>(١)</sup> .

#### المواصلات :

لقد وجه البريطانيون اهتمامهم لربط أجزاء مستعمرة عدن بشبكة حديثة  
من الطرق المرصوفة جيداً ، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للإمارات فلا يوجد بها  
حتى الآن سوى بعض الطرق القليلة الصالحة لاستعمال السيارات ، إلا أنها في  
غالبيتها ليست ممهدة تماماً<sup>(٢)</sup> .

وبالرغم من استخدام السيارات كوسيلة هامة من وسائل النقل ، فإن الجمل  
مازال إحدى وسائل النقل الهامة خصوصاً في حضرموت .

(١) المصدر السابق ص ٨٣ -- ٨٤ .

(٢) The Middle East, A Survey and Dictionary of Arabia...,  
etc., p. 39.

وأهم الطرق الموجودة هي التي تربط عدن بالإمارات الواقعة على حدود اليمن<sup>(١)</sup> ، وأهم هذه الطرق هو طريق عدن — تعز<sup>(٢)</sup> ، وهو يمتد من عدن شمالاً عبر لحج إلى قعطبة ثم إلى تعز . وهناك طريق آخر يمتد من عدن غرباً إلى أراضى الصبيحي . ويمتد الطريق الشرقى من عدن على طول الساحل حتى رايده ، ثم إلى بيجان<sup>(٣)</sup> . وأطول الطرق هو الطريق الساحلى الممتد من عدن إلى سلطنة الفضلى ثم أحور في سلطنة العولقي السفلى ثم إلى سلطنة الواحدى ثم المسكلا في سلطنة القعيطى وهذا هو الطريق الرئيسى الذى يربط عدن بخضرموت وطوله لا يقل عن ثلثمائة وخمسين ميلاً .

وقد سهلت هذه الطرق زيادة التبادل التجارى ونقل البضائع من عدن والمسكلا إلى المناطق الداخلية ، إلا أنها بلا شك قد خدمت قوات الاحتلال البريطانية بشكل إيجابى حيث سهلت لها سرعة التنقل والحركة بين الإمارات . وهناك قليل من الخطوط الجوية الداخلية تحتكرها شركة الطيران البريطانية فيما وراء البحار بواسطة فرعها في عدن .

أما المواصلات البحرية فتتكاد تقتصر على الخط البحرى بين عدن والمسكلا ، أما بقية الموانئ الصغيرة والمراسى على طول ساحل المنطقة فيقتصر استعمالها على استقبال بعض السفن الشراعية فقط .

أما السكك الحديدية التي تعتبر شريان المواصلات الداخلية في العصر الحديث فهي معدومة تماماً في جنوب اليمن<sup>(٤)</sup> .

---

(١) فحطان محمد الشعبي - المصدر السابق ص ١٢٢ .

G. King, p. 44.

(٢)

The Middle East, op. cit., p. 44.

(٣)

(٤) فحطان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ١٢٤ — ١٢٥ .

### النظم القضائية :

منذ بداية الاحتلال البريطاني لعدن سنة ١٨٣٩ نظمت شئون القضاء فيها طبقاً لمواد القانون العام في إنجلترا ، وأنشأ البريطانيون في عدن محكمة عالية ومحكمة ابتدائية للجرائم المدنية .

أما سلطنات ومشيخات وإمارات جنوبي اليمن فتحكمها أساساً التقاليد والعادات القبلية التي تختلف من قبيلة إلى أخرى إلا أنه في بعض الإمارات خصوصاً في سلطنة القعيطى تطبق أحكام الشريعة الإسلامية<sup>(١)</sup> .

### الوضع الاقتصادي :

تشتغل الغالبية العظمى من السكان في عدن بالتجارة ، وتعتمد عدن على تجارة الوارد وعلى التبادل التجاري مع المناطق المجاورة . وتسيطر على السوق شركات احتكارية أجنبية كبيرة ، أما التجار العرب فأغلبهم من التجار الصغار .

وتتحكم البنوك الأجنبية في اقتصاديات البلاد كتتحكم الشركات الأجنبية فيها ، وجميع البنوك في عدن أجنبية وغالباً بريطانية ما عدا فرع البنك العربي الذي فتح حديثاً هناك . ولم تستطع رؤوس الأموال الوطنية أن تنشئ بنكاً واحداً تعتمد عليه البلاد .

وعدن ميناء حر يتقاضى رسوماً على البضائع قيمتها ٣ ٪ فقط ، ولهذا فالسلع هناك رخيصة الثمن إلى حد كبير ، ورغم هذا كانت تصل واردات ميزانية حكومة عدن ( المستعمرة ) إلى حوالى أربعة ملايين من الجنيهات سنوياً ، عدا واردات أمانة الميناء التي لا تدرج في الميزانية العامة حيث تعتبر

أمانة الميناء حكومة داخل حكومة<sup>(١)</sup> . وقد أنشئت أمانة الميناء هذه منذ عام ١٨٨٨ ، وأوكلت إليها أساساً إدارة شئون الميناء والقيام بالإصلاحات الضرورية فيه . وقد قامت هذه الأمانة ببعض الأعمال الهامة في هذا الصدد ، وعلى سبيل المثال فإنها في عام ١٩٥٢ خصصت مليونين من الجنيهات لتعميق مياه الميناء وأصبح في إمكان السفن الضخمة الرسو فيه .

ورغم إنجاز العديد من الإصلاحات في الميناء فإن دخول الميناء لم تستمر في الزيادة كما كان متوقعاً فإن إغلاق قناة السويس سنة ١٩٥٦ أوضح إلى حد كبير أن عدن ما هي إلا ابنة للقناة ، فبعد شهرين من إغلاقها في نهاية نوفمبر سنة ١٩٥٦ تذاقست كمية البضائع المتداولة وكذلك حجم النقد في البنوك بنسبة ٨٠٪ .

ومنذ بداية ستينيات القرن العشرين بدأت أهمية عدن في التناقص ، فإن ازدهار التجارة في عدن كان يرجع أساساً إلى التجارة في المؤن مثل السكر والأرز والشاي ، إلا أن البلاد المجاورة بدأت في استيراد هذه المؤن من الدول المصدرة لها مباشرة دون وساطة عدن ، وهكذا فقدت عدن القيمة التي كانت تستحوذ عليها من تجارة المرور ( الترانسيت ) ، وتناقصت بالتالي العمليات التجارية بين عدن والسعودية وأستراليا وأثيوبيا وحتى منتجاتها مع اليمن التي كانت تعتمد على ميناء عدن بصفة رئيسية في تسويق منتجاتها — لأنها لم يكن لديها ميناء مساعد لاستقبال السفن التجارية الضخمة — ويرجع ذلك إلى أنه تم إصلاح ميناء الحديدة على البحر الأحمر وقام بالفعل بالتجارة المباشرة دون وساطة عدن<sup>(٢)</sup> ، وكذلك من أسباب تناقص العمليات التجارية في عدن استقلال بعض البلاد المجاورة مثل الصومال وإصلاح ميناء جيبوتي وميناء مصوع .

(١) قحطان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ٨٧ — ٨٨ .

G. King, pp. 43-44.

(٢)

هذا هو  
المراد  
من  
الكتاب  
الذي  
هو  
معلق  
على  
الكتاب

وكانت توجد في عدن لجنة استشارية من التجار وفيها عضو يمثل حكومة عدن (المستعمرة) وهذه اللجنة تخطط للتجارة ، كما توجد غرفة تجارية لها علاقة وثيقة بحكومة عدن (المستعمرة) . وأغلب أعضاء اللجنة الاستشارية للتجارة والغرفة التجارية من مديري الشركات الأجنبية ، ومن التجار الهنود ولا شك أن سلطات الاحتلال كانت تسيطر على التجارة بمختلف أنواعها<sup>(١)</sup> .

وأن أهم الأعمال في عدن هي تلك المتصلة بالميناء ، ونحو ١٥٪ من قوة العمل تعمل في الأعمال الخاصة بهذا الميناء . ويعمل بعض السكان في الأعمال التجارية وفي معمل تكرير البترول<sup>(٢)</sup> . ويرتكز اقتصاد عدن بصفة عامة على ثلاثة أمور : الميناء ومعمل التكرير ، وقيادة الشرق الأوسط البريطانية<sup>(٣)</sup> .

ومنذ الحرب العالمية الثانية لعب البترول دوراً حيوياً في اقتصاديات عدن وأهميتها كمحطة لتكرير البترول بعد أن قررت الشركة البريطانية للبترول إقامة مصافي للبترول هناك في عام ١٩٥٢ ورصدت لها مبلغ خمسة وأربعين مليوناً من الجنيهات . وكانت عدن تعتمد في احتياجاتها البترولية بصفة أساسية على عبدان<sup>(٤)</sup> . وبعد تأميم الدكتور مصدق لبترول إيران سنة ١٩٥٤ ، أمكن لمصافي عدن الجديدة تكرير البترول الوارد من إمارات الخليج ثم بدأت أخيراً في تكرير البترول الوارد من حضرموت . وتبلغ سعة المصافي الآن نحو خمسة ملايين طن من البترول<sup>(٥)</sup> .

وقد قدمت مصافي البترول ٣٠٠ فرصة عمل للبريطانيين و ١٨٠٠ للعرب ،

(١) قحطان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) The Middle East, op. cit., p. 37.

(٣) G. King, p. 41.

(٤) Ibid., p. 44.

(٥) قحطان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ٩٠ .

كما قدمت البترول اللازم للاستهلاك المحلي في عدن والإمارات والسفن المارة بالميناء<sup>(١)</sup>.

### الوضع الاقتصادي في الإمارات :

إن أهم مظاهر الحياة في سلطنات ومشيخات وإمارات جنوب اليمن هي العمل في الزراعة<sup>(٢)</sup> وتربية الماشية ، أما في المناطق الساحلية فإن أهم الأعمال هناك هي تلك المتصلة بصيد الأسماك<sup>(٣)</sup>.

وأهم الزراعات في المنطقة هي القطن في أبين ولحج وأحور ودينة وهو المحصول النقدي . وقد أدخلت زراعته في أبين في عام ١٩٤٧ ثم توسع المشروع وأنتجت التربة القطن الطويل الثيلة الممتاز . ومنذ أن قام المشروع تكونت في أبين لجنة تشرف على العمل وسميت بلجنة أبين . وكانت هذه اللجنة تقع تحت سيطرة مدير الزراعة الإنجليزي وبشترك في عضويتها المعتمد البريطاني لحمية عدن الغربية ومدير اللجنة التنفيذي وهو الآخر إنجليزي والضابط السياسي الإنجليزي في المنطقة ثم بعض أهالي سلطنة الفضلي واليا فعي لقيام المشروع في أراضي هاتين السلطنتين ، إلا أن السيطرة على سير العمل في المشروع كانت للإنجليز بطبيعة الحال .

وبجانب مشروع أبين لزراعة القطن ، هناك مشروع لحج أيضاً ، وكان بالإمكان أن يلعب هذان المشروعان دوراً هاماً في رفع مستوى المعيشة في المنطقة لولا عدم وجود الكفاءات الفنية في اللجنة المشرفة على سير العمل في هذين المشروعين . إلا أنه بصفة عامة صادف مشروع لحج للقطن بعض النجاح ، ولم يتعرض للهزات المالية التي تعرض لها مشروع أبين .

G. King, p. 44.

(١)

The Middle East, p. 37.

(٢)

(٣) قحطان محمد الشعي ، المصدر السابق ص ٩١ .



ويقدر محصول القطن في المنطقة كلها بنحو أربعين ألف بالة سنوياً تدر نحو مليونين من الجنيهات ، إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال مخصص للموظفين الإنجليز وغيرهم من الأجانب المسيطرين على عمليات الشحن والتصدير. ومع هذا التأخر وسوء الإدارة في المشروعات الزراعية القليلة فإن الاستعمار البريطاني يتفاخر بأنه أدخل مشروعات زراعية إصلاحية في المنطقة في الوقت الذي لا يوجد فيه أية مشروعات زراعية في اليمن نفسه قبل ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للثروة البترولية في إمارات جنوب اليمن ، فقد بدأ النشاط في التنقيب عن البترول منذ عام ١٩٣٨ عندما قدمت شركة النفط العراقية ( البريطانية ) طلباً للبحث عن البترول في كل أراضي الحمية ، وفي عام ١٩٥٨ زارت مجموعة من الجيولوجيين أراضي ثمود ، وفي العام التالي قدم طلب آخر للحصول على امتياز لاستغلال الثروة البترولية . وقدم حاكم عدن مسودة اتفاق بخصوص ذلك إلى كل من سلطان القعيطي و سلطان الكثيري اللذان تمسك كل منهما بأراضي ثمود على أنها تابعة له إلى أن اتفقا على أن يقسما أية أرباح ناتجة منها إلا أن المفاوضات توقفت مع الشركة البريطانية في أبريل سنة ١٩٦٠ لأنها لم توافق على شروط الحاكمين العربيين<sup>(٢)</sup>.

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ عقدت اتفاقية بين شركة نان أمريكان للزيت و سلطنتي القعيطي والكثيري لاستخراج بترول ثمود في حضرموت واستثماره<sup>(٣)</sup>. وفي يوليو ١٩٦٣ وقعت شركة نان أمريكان للزيت اتفاقاً آخر مع إمارة المهرة<sup>(٤)</sup>، والواقع أن هذه الاتفاقيات شملها الكثير من الإجحاف بالنسبة لمصافي

---

(١) قططان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ٧٨ - ٨٠ .

(٢) G. King, p. 75.

(٣) قططان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ٩٢ .

(٤) G. King, p. 76.

(٤)

حصّة المنطقة من الأرباح<sup>(١)</sup> ، ولا شك أن هذه الانفاقيات قد عقدت بموافقة بريطانيا ، لأن حكام المنطقة كانوا مقيدين بمقتضى معاهدة الحماية والاستشارة والمعاهدة مع اتحاد الجنوب بعدم إقامة أية علاقات مع أية دولة أو منظمة إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية .

### الوضع العسكرى :

لقد أشرنا فى مواضع عديدة من هذه الرسالة إلى أهمية عدن الاستراتيجية ، وكيف أقام الإنجليز فى عدن قاعدة حربية لهم ، إلا أنه بطبيعة الحال من المتعذر إعطاء صورة حقيقية لهذه القاعدة البريطانية لما كان يشوب ذلك من السرية والغموض .

إلا أننا سنشير إلى القوات الوطنية التى نظمها بريطانيا فى المنطقة ، فى عدن ( المستعمرة ) كانت توجد قوات صغيرة لحفظ الأمن ، وتتكون من الشرطة وهى تابعة لقائد شرطة عدن الإنجليزى .

أما فى الإمارات الغربية فأقيم فى أول الأمر جيش الحرس الوطنى والقوات المحلية التى كانت خاضعة لحاكم عدن مباشرة تحت اسم حرس الحكومة ، وكان أفراد هذا الحرس يتقاضون مرتباتهم من مموّنة خاصة منحتها الحكومة البريطانية .

أما القوات الثانية التى تكون منها الحرس الوطنى فهى قوة الحرس القبلى ، حيث كان لكل إمارة قبل إعلان الاتحاد الفيدرالى فى عام ١٩٥٩ قوة عسكرية صغيرة لحماية الأمن الداخلى تعرف بالحرس القبلى . وبعد قيام الاتحاد الفيدرالى تكونت قيادة لهذه القوات الصغيرة وتكون من مجموعها الحرس الوطنى للاتحاد .

---

(١) قحطان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ٩٣ — ١٠١ .

أما جيش الاتحاد فقد أنشأه الإنجليز من أفراد قبائل الإمارات الغربية وجعلوه تابعاً لجيش البريطانى مباشرة . وقد قام حاكم عدن فى محاولة منه لدعم الاتحاد الفيدرالى بتسليم هذا الجيش فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ إلى حكومة الاتحاد ، وسمى بجيش الاتحاد منذ ذلك الحين .

وجيش الاتحاد أو جيش محمية عدن هذا ظلت تموله الحكومة البريطانية ، وظل تابعاً لقيادة الشرق الأوسط البريطانية .

أما فى الإمارات الشرقية فكان هناك جيش البادية ، ويتكون من بعض أفراد قبائل حضرموت ويخضع مباشرة لسلطات الاحتلال البريطانية فى عدن .

أما بالنسبة للقوات البريطانية فى عدن فإنه تجدر الإشارة فقط إلى أن عدن هى إحدى القواعد الثلاث الرئيسية التى تعتمد عليها الاستراتيجية الحربية البريطانية . وقد أكد هذا هارولد واتكنسن وزير الدفاع البريطانى حيث قال فى تصريح له فى مارس سنة ١٩٦٢ : « أن القواد البريطانيين أجروا تغييراً أساسياً فى سياسة الدفاع بحيث تعتمد القوات البريطانية على ثلاث قواعد فى بريطانيا وعدن وسنغافورة »<sup>(١)</sup> .

### مسألة الهجرة إلى عدن :

منذ الاحتلال البريطانى لعدن سنة ١٨٣٩ وسكانها أخذون فى الزيادة بصفة مستمرة ، فعند بداية الاحتلال كان عدد السكان نحو ٦٠٠٠ نسمة ، وبعد ثلاث سنوات فقط ارتفع العدد إلى ١٥٠٠٠ نسمة ، ثم وصل العدد إلى نحو ٢١٠٠٠ نسمة سنة ١٨٥٦<sup>(٢)</sup> . وبعد نحو قرن من الزمان أى فى عام ١٩٥٥

(١) المصدر السابق ص ١١١ - ١٢١ .

Hunter F.M., op. cit., p. 26.

(٢)

أصبح مجموع السكان ١٣٨٤٤١ منهم ١٠٦٤٠٠ من العرب ، ١٥٨٠٠ من الهنود و ١٠٦٠٠ من الصوماليين و ٤٤٠٠ من الأوروبيين و ٨٠٠ من اليهود . وفي عام ١٩٦٣ ارتفع عدد السكان إلى ٢٢٠.٠٠٠ نسمة . ويشكل اليمنيون وعرب الإمارات جزءاً كبيراً من فيض هجرة القوى العاملة الآتية إلى عدن في السنوات الأخيرة<sup>(١)</sup> .

وقد عملت سلطات الاحتلال في عدن منذ وقت طويل على فتح باب الهجرة الأجنبية إلى عدن ، ومكنت الكثير من العناصر الأجنبية الاستيطان فيها ، كما سهلت لهم سبل العيش في شكل وظائف في الحكومة والشركات . ونتيجة لهذه الهجرات المستمرة ، أصبحت عدن ملتقى لكثير من الحضارات والشعوب ، وعندما زار الفرنسيون عدن سنة ١٧٠٩ لم يجدوا فيها غير العرب وبعض اليهود وألبانيان ، إلا أنها بعد الاحتلال البريطاني فيها « من المذاهب الدينية مائة مذهب »<sup>(٢)</sup> .

ولم يكتف الاستعمار بإعطاء الأجانب كل التسهيلات في عدن بل لقد تمكن للكثيرين منهم أن يصبحوا مواطنين شرعيين حسب تعريف الاستعمار للمواطن العدني ، وامل الغريب فعلا هو أن يعتبر الإنجليز العرب من أبناء اليمن نفسه دخلاء على عدن مع أنهم مع إخوانهم أبناء عدن والإمارات أصحاب الحق الشرعي فيها .

وقد رمى الإنجليز من مخطط استجلاب الأجانب إلى عدن أن تصل أعدادهم إلى نسبة كبيرة إلى حد تجعلها تساعد الاستعمار ضد الحركات الوطنية .

وقد تنهت العناصر الوطنية في عدن إلى خطورة الهجرة الأجنبية

G. Kling, p. 41.

(١)

(٢) أمين الريحاني ، المصدر السابق ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

وطالبت بإيقاف سبل الهجرة ، وأمام هذا الضغط اضطر الإنجليز إلى إصدار قرار يقيد الهجرة الأجنبية إلى عدن ، إلا أن هذا القرار لم يتمخض إلا عن منع أبناء اليمن من دخول عدن<sup>(١)</sup> .

وقد أخذت هجرة الأجانب إلى عدن شكل طوفان من التجار والموظفين غالييتهم من الهند ، كما أن اليهود عند انتقالهم من اليمن إلى إسرائيل ساروا عبر عدن وذهب معهم نحو ٢٠٠٠ من عدن أيضاً كما ، أن هناك حركة مستمرة للعرب من اليمن والإمارات إلى عدن<sup>(٢)</sup> .

#### الجاليات الأجنبية في عدن :

##### الأوروبيون المدينون :

ويقدر عددهم بحوالى ألف نسمة وأغلبهم من الإنجليز وهم يشغلون الوظائف الرئيسية فى الحكومة والشركات ولذا فهم يسيطرون على سياسة البلاد واقتصادياتها<sup>(٣)</sup> .

##### الجالية اليهودية :

ويجب أن نشير هنا إلى ذلك التعاطف اليهودى البريطانى منذ بداية الاحتلال البريطانى لعدن سنة ١٨٣٩ وكيف عاون اليهود سلطات الاحتلال فى عدن<sup>(٤)</sup> ، وكان اليهود حتى عام ١٩٤٨ أهم الجاليات الأجنبية فى عدن ووصل عدد أفرادها إلى نحو ٨٠٠٠ نسمة وكانوا يسيطرون بالفعل على جزء كبير من

(١) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ١٠٣ - ١٠٥ .

(٢) The Middle East, op. cit., p. 37. (٢)

(٣) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ١٠٥ .

(٤) I.O.L., Secret Letters from Bombay No. 37 of 1845, C. Haines to the Chief Secretary to Government of Bombay, April 25, 1845.

اقتصاديات عدن ويعملون لصالح الاستعمار . وعند دخول العرب الحرب ضد إسرائيل في عام ١٩٤٨ ، تجاوب الشعب العربي في عدن مع العرب وقام بحركات ضد اليهود الذين تشيعوا لإسرائيل فأحرق الحى اليهودى في عدن وأحرق أيضاً بعض المدارس والمتاجر اليهودية . ومن ثم اضطر الكثير من اليهود إلى الهجرة من عدن ، ولم يبق منهم إلا عدد ضئيل ، إلا أنهم بدأوا يعودون مرة أخرى حسب مخطط صهيونى لترويج البضائع الإسرائيلية في عدن تساعدهم في ذلك السلطات الاستعمارية التى فتحت سوق عدن للبضائع الإسرائيلية .

وكان عدد لليهود في عدن قبل الاستقلال نحو ألف نسمة مكنتهم الاستثمار الانجليزى من استعادة سيطرتهم على جزء كبير من تجارة البلاد واقتصادياتها . إلا أنه نتيجة للثورة والاستقلال فإن نشاطهم قد تعاقص كثيراً .

#### الجالية الهندية :

ويقدر عددها طبقاً للأحصاء الأخير سنة ١٩٦٣ بنحو ١٠ر٠٠٠ نسمة . وقد عمد الاستثمار في سنواته الأخيرة في عدن إلى فتح باب الهجرة للهنود ، وقدم لهم كل التسهيلات والمساعدات والوظائف ، كما منحتهم حكومة عدن (المستعمرة) حق الانتخاب للمجلس التشريعى في عدن ، بل وصل الأمر إلى حد تعيين المستر جوشى أحد أفراد الجالية الهندية عضواً في المجلس التشريعى ثم أسند له منصب وزير الأشغال العامة والطيران المدنى في وزارة عدن (المستعمرة) .

وقد اتخذت الجالية الهندية في أبريل سنة ١٩٦١ موقفاً عدائياً صريحاً من قضية الشعب التحررية ، وذلك عند زيارة المستر ما كلويد وزير المستعمرات لعدن ، ففي الوقت الذى قابل العرب هذه الزيارة بالمظاهرات والمطالب القومية قابلتها الجالية الهندية بالترحيب<sup>(١)</sup> . وفي الواقع فإن الهنود كانوا لأغراض تجارية

---

(١) فحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ١٠٦ .

فقط يودون بقاء الإنجليز في عدن ويتمسكون بالوضع الراهن حرصاً على مصالحهم الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

#### الجالية الصومالية :

ويقدر عدد أفرادها بنحو عشرة آلاف نسمة وبالرغم من هذا العدد الكبير فإن مزاجتهم لأبناء البلاد في أرزاقهم ليست خطيرة كما هو الحال بالنسبة للجاليات الأخرى ، ولا شك أن الارتباطات التاريخية والمصالح المشتركة بين العرب والصوماليين جعلت هذه الجالية بعيدة عن الخطط الاستعمارية الذي رمى إلى تسخير الأقليات لمقاومة الحركة الوطنية .

#### جالية الهندو المسلمين :

ويقدر عدد أفراد هذه الجالية بنحو عشرة آلاف نسمة ، إلا أن هذه الجالية بالذات تتميز بالتفاعل مع العرب وعاداتهم في عدن وقد اختلط كثير منهم بالشعب العربي أكثر من اختلاط الجاليات الأخرى وتزواج الكثير منهم مع العرب فانقطعت صلة نسبة كبيرة منهم بوطنهم الأصلي ، وأصبحوا ينظرون إلى عدن كوطن أول لهم ، فهم يعيشون كما يعيش العرب ويتكلمون العربية ويتعاملون بها في أعمالهم وحياتهم .

## الحركة الوطنية

لا ريب أن محاولة الكتابة عن الحركة الوطنية في جنوب اليمن في الوقت الراهن تعتبر أمراً صعباً بل مستحيلاً ، فنحن قد التزمنا في هذا الكتاب الاعتماد بصفة تكاد تكون كاملة على الوثائق الأصلية التي أمكننا التوصل إليها من دور المحفوظات البريطانية . ولا شك أن الاعتماد على الوثائق الأصلية في الكتابة التاريخية يجعل هذه الكتابة أقرب ما تكون إلى الدقة ؛ إلا أنه حتى الآن لم يمتد اللثام عن تفاصيل ووثائق الحركة الوطنية في الجنوب اليمني ، مما يجعل اعتمادنا في الكتابة عنها على بعض المراجع وبخاصة تلك التي كتبها بعض زعماء الحركة الوطنية . ومن هنا سوف نعرض بسرعة على هذا الموضوع إلى أن تتوفر الوثائق الخاصة به ، ومن ثم نحاول أن نقدم بحثاً وافياً عن تلك الحركة العظيمة التي أمكنها أن تقيم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية على أنقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً .

ونحن إذا تتبعنا خطوات الاستعمار منذ استيلائه على عدن في عام ١٨٣٩ ، نجد أنه قد اتخذ سياسة مرنة يغيرها طبقاً للموقف ، فهو يعمق التجزئة بين القبائل حرصاً على مصالحه ، ثم هو يضم هذه القبائل إلى بعضها في صورة اتحاد بينها مرة أخرى حتى يمكنه السيطرة عليها جميعاً ، وهو يستقدم الأجانب من الخارج حتى يقيم له سنداً من غير أهل البلاد ، إلا أن هذا كله لم يجد نفعاً ، فقد بدأت الحركة الوطنية بشكل واضح منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ولا شك أن الثورة المسلحة التي نشبت في الجنوب في عام ١٩٦٣ لم تبدأ من فراغ ، وإنما كانت تنويعاً لمراحل متتابعة من النضال ، فبعد إعلان الاستعمار البريطاني فصل عدن عن إدارة حكومة الهند في عام ١٩٣٦ ، أخذت عناصر بورجوازية المدينة — والتي برزت كقوة محركة للنشاط الاقتصادي والتجاري — أخذت تعمل على خلق تكتل سياسي منذ عام ١٩٤٩ أطلقت عليه اسم الجمعية



العدينية ، وأخذت هذه الجمعية تطالب بالوظائف لأبناء عدن تحت رمز « عدن للعدينيين » ودعت إلى إعطاء عدن الحكم الذاتي وفصلها عن الجنوب وضمها إلى السكومنولث البريطاني ، واستطاعت هذه الجمعية أن تستقطب حولها بعض العدينيين وذلك لمواجهة العصبية القبلية في الريف .

ولم تستطع الجمعية العدينية أن تلعب دوراً بارزاً في الحركة الوطنية نظراً لانحصارها في عدن وعدم امتدادها للريف .

ونتيجة لإدخال مشروعات زراعة القطن ، وعودة بعض المثقفين الذين أكملوا دراساتهم الجامعية ، وعودة عدد كبير من المهاجرين العرب من أندونيسيا والحبشة والهند والسعودية والسودان إلى عدن بأموالهم ، وشعورهم بأن الجاليات الأجنبية تشكل منافساً خطيراً ضدها ، تكثفت هذه العناصر في تنظيم سياسي عبر عن حقيقة الصراع بين القوى البورجوازية الوطنية القومية المتحالفة مع السلاطين والأمراء ، واتخذ هذا التنظيم السياسي لنفسه اسماً هو رابطاء أبناء الجنوب العربي عام ١٩٥١ .

ولا شك أن الرابطة كان لها نوع من الانتشار والشمول بالنسبة للجنوب كله ، لأنها لم تتركز في عدن كما كان الحال بالنسبة للجمعية العدينية ، بل إنها مثلت البورجوازية الريفية المتحالفة مع السلاطين ، فنشبت صراع مرير بينها وبين بورجوازية عدن المتخوفة الأخيرة من سيطرة السلاطين على الرابطة ، يضاف إلى ذلك شعور ابن المدينة بالتفوق الاجتماعي والثقافي الذي يستلزم قيادته للحركة الوطنية .

وقد استطاعت الرابطة أن تلعب دوراً أبرز من الدور الذي لعبته الجمعية العدينية نظراً لشمول نظرتها وارتباطها بالسلاطين ، ولكن الرابطة نفسها لم تسلم من الصراعات الداخلية بين العناصر الأسرية من القيادات الأساسية وبين القيادات الثانوية الشابة والمضادة للأسرية .

ونتيجة للصراع الداخلى فى الرابطة ، انشقت العناصر الشابة عن الرابطة وكونت إلى جانب بعض المستقلين الجبهة الوطنية المتحدة ، وذلك نتيجة إصرار القيادات الأساسية فى الرابطة على ممارسة الوصاية الفكرية على التنظيم<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن من أهم أسباب قيام الجبهة الوطنية المتحدة أن قلة من زعماء رابطة أبناء الجنوب فرضت اشتراك الرابطة فى انتخابات المجلس التشريعى الموالى للبريطانيين فى عدن ، فما كان من العناصر الشابة إلا أن استقلت وكونت مع بعض المستقلين — كما قلنا — الجبهة الوطنية المتحدة التى قامت بمقاطعة انتخابات المجلس التشريعى الخاضع للاستعمار<sup>(٢)</sup>.

وقد اعتمدت المقاطعة على بعض الأسس ، فإن قانون الجنسية حرم على الكثيرين من أبناء الريف وأبناء الشمال اليمنى الاشتراك فى الانتخابات ، وأعطى امتيازات كثيرة لأبناء الجاليات الأجنبية ، هذا إلى جانب كثرة المعيينين فى المجلس التشريعى ، وتقييد حقوق الانتخاب والترشيح بمستوى الدخل ، مما أدى إلى حرمان الكثيرين من ذلك الحق . وهكذا تمت معارضة تلك الانتخابات تحت اسم الجبهة الوطنية المتحدة فى عام ١٩٥٥ .

ولا شك أن صدور قانون الجنسية الذى حرم العمل السياسى على كثير من أبناء اليمن الشمالى والريف ، وفتح الباب على مصراعيه لأبناء الجاليات المستوطنة ، أدى إلى التفكير فى العمل النقابى الذى يتيح لكل العرب من أبناء الشمال والريف فرص العمل ، والذى يؤثر بدوره تأثيراً مباشراً على العمل السياسى . وعندما انشقت العناصر الشابة من الرابطة وشكلت مع بعض العناصر المستقلة ( الجبهة الوطنية المتحدة ) بدأت تفكر بجدية فى العمل على خلق حركة

---

(١) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية ( على عبد العليم . خالد عبد العزيز . عبد الفتاح إسماعيل . فيصل عبد اللطيف ) كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية ص ٢٢ — ٢٤ .

(٢) قحطان محمد الشبى ، المصدر السابق ص ٢١٩ .

عمالية قادرة على ممارسة نشاط سياسي واسع ، خاصة وأن الكثيرين من الذين يجرمهم قانون الجنسية في مستعمرة عدن من الاشتغال بالسياسة وجدوا أمامهم فرصة مواتية للنشاط النقابي الذي يعكس نفسه بالضرورة على النشاط السياسي ، وهكذا تشكلت نقابات الطيران والمعلمين وأمانة الميناء وغيرها ، وشكلت في مجموعها المؤتمر العمالي في عام ١٩٥٧ . وقد استطاع هذا المؤتمر أن يلعب دوراً ملحوظاً في الحركة النقابية والسياسية ، ولكنه لم يسلم من الصراع بين العناصر السياسية والعناصر الشابة أيضاً<sup>(١)</sup> .

وقام الاستعمار بدوره المعتاد في تفتيت الحركات الوطنية بأن أعلن على لسان الحاكم البريطاني لعدن في عام ١٩٦٠ أن عدن في حاجة إلى المزيد من الأحزاب السياسية ، وكان يستهدف من ذلك بعثة الطاقات الوطنية وامتصاصها في أحزاب عديدة . ومرعان ما غمرت عدن بعد هذا النداء البريطاني أحزاب أخرى جديدة ، حتى أصبح في عدن وحدها خمسة عشر حزباً وهيئة سياسية ، هذا مع الإحاطة بأن عدد سكان عدن هو نحو ٢٢٠,٠٠٠ نسمة فقط ، ولا ريب أننا نلمح بوضوح أصابع السياسة البريطانية وراء هذه الانقسامات والتطاحن الحزبي .

وتألفت أكثر هذه الأحزاب من عدة أشخاص ، ولا يتعد عدد أعضاء الحزب الواحد في بعض الأحيان أصابع اليدين ، بل إن أكثر هذه الأحزاب لم تكن في الواقع سوى أحزاب شخصية تتكون من رئيس أو أمين عام وبعض الأصدقاء ، فهي إذاً ليست سوى « شلل » للأصدقاء لا تحمل من مقومات الأحزاب إلا الاسم فقط .

وإذا أردنا أن نصف هذه الأحزاب والهيئات في المنطقة لوجدنا أنها أشكالاً وأنواعاً .. البعض منها سائر في ركاب المخطط الاستعماري بالكشوف ،

---

(١) اللجنة التنظيمية للجهة القومية ، المصدر السابق ص ٢٤ - ٢٦ .

والبعض منها يلتقي مع المستعمر في مخططاته وإن تظاهر بالوطنية المقتنعة ، والبعض منها انتهازية محضة ، والبعض وطنية لا شك في ذلك ، ولكنها تتخبط وتاف وتدور حول نفسها ، وجميع هذه الأحزاب لا تستند إلى قاعدة شعبية ، بل لم تستطع أن تقوم بأى عمل ملموس ، والنتيجة في حالة كهذه هو انحصار الاستعمار والرجعية ، وتشنت العناصر الفضالية وركود الكفاح القومى .

وقد كتبت الكثير من الصحف الوطنية في عدن في مسألة ركود الحركة الوطنية ، وقد جاء في مقال في صحيفة الحقيقة المدنية<sup>(١)</sup> في ٢٠ يناير ١٩٦٢ «... لنسكن صرحاء مع أنفسنا... ولنعترف بالحقائق... أليس نضال شعبنا في ركود وجود؟ ثم هل هناك ارتباط أو حتى صلات منتظمة بين المناضلين ومختلف أجزاء يمننا؟ ومن منا لم يستشعر الفراغ السياسى على المستوى الجماهيرى؟... الهياكل ذات الشكل الوطنى التى قامت منذ سنين لتتفنى بالشعارات القومية والوطنية ، ولتنصب من نفسها ممثلة لأمانى شعبنا وأهدافه ، هل أدت وتؤدى دورها وتحمل مسؤولياتها الفضالية كما يجب أم حتى إننا لا نلمس لوجودها أثراً أو حساباً؟.. رابطة أبناء الجنوب التى قامت منذ اثنتى عشرة سنة من صفوة من شبابنا المثقف الواعى ، والتى كنا ننظر إليها ونرى فيها النواة لتنظيم سياسى قوى جاد ، والتى التقت حولها جماهير شعبنا مدة من الزمن ، تحوالت إلى هيئة هزيلة بعد أن خسرت كل أعضائها ومناصرىها الذين ساءهم أن يروها ترفض مجارة التطورات الكبيرة التى شهدتها العديد من الأقطار العربية وتصر على اعتبار عدن والإمارات التى تشكل جنوب اليمن كياناً قائماً بذاته لا تربطه بشمال اليمن رابطة الاشتراك فى تكوين إقليم اليمن الواحد»<sup>(٢)</sup> .

ووسط هذه الظروف بدأ التفكير عند كثير من الشباب — بعد عقم العمل السياسى — يتجه إلى ضرورة البحث عن أسلوب آخر للعمل الوطنى ،

(١) الحقيقة المدنية ، ٢٠ يناير ١٩٦٢ .

(٢) قططان محمد الشعبى المصدر السابق ص ٢١٦ - ٢١٩ .

أسلوب يكون أكثر فعالية وتأثيراً ، هذا إلى جانب أن الحركة الوطنية حتى ذلك الحين ظلت متمركزة في عدن ، ولم تستطع أن تنسرب إلى الريف ، وأن تربط نشاطه بنشاط المدينة . وفي هذه المرحلة بدأ التفكير في العمل المسلح كأسلوب قوى وفعال تتخذه الحركة الوطنية بعد أن تأكد فشل الأسلوب السياسي .

ولا شك أن اندلاع الثورة في شمال اليمن في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ كان دفعة كبيرة إلى اتخاذ هذا الأسلوب الجديد ، أي أسلوب العمل المسلح ، فقد وفرت الثورة في الشمال الخلفية والعمق للعمل المسلح في الجنوب ، كما كان العامل الحاسم في المسألة هو وصول القوات المصرية إلى اليمن الشمالي ، مما وفر إمكانيات دعم ضخمة سواء في السلاح أو المال .

وهكذا بدأت المباحثات بين التنظيمات السرية في الجنوب حول ضرورة توحيد الجهود ، وبعد أن تمت الانصالات بين التنظيمات السرية ، أعلن قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل<sup>(١)</sup> في أكتوبر ١٩٦٣ لتمثل صفحة جديدة وحاسمة في تاريخ الحركة الوطنية .

وهكذا ومع نهاية عام ١٩٦٣ لجأ الوطنيون إلى أسلوب الكفاح المسلح ، وارتكزوا على عنصرين : التنظيمات السياسية داخل مدينة عدن ، وحرب العصابات في المناطق القبلية الوعرة التي يمكن الاحتماء بها ، والتي أمكن إرسال المعونات والسلاح والذخيرة إليها عن طريق اليمن الشمالي .

وقد اعتبر حادث إلقاء قنبلة في مطار عدن بمثابة الإنذار لقيام الكفاح المسلح ، وقد جرح في هذا الحادث المندوب السامي البريطاني وخمسة آخرون . وقد أعلنت على إثر ذلك حالة الطوارئ .

كما اندلعت حرب العصابات في جبال ردفان ضد حكومة الاتحاد التي

(١) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية ، المصدر السابق ص ٢٧ - ٢٩ .

أصبحت عاجزة عن مواجهة الموقف ، فطلبت معاونة القوات البريطانية ، وبررت بريطانيا إرسال قواتها إلى هذه المناطق النائية والتي لم يسبق لها أن دخلتها بأن هذه الحرب تدبر من اليمن الجمهوري ، واقترح الانجليز وضع مراقبين دوليين عبر الحدود مع اليمن الشمالي ، إلا أن الحكومة اليمنية رفضت ذلك لعدم اعترافها بحدود سياسية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي .

ولمواجهة هذا السكفاح المسلح ، كان على بريطانيا أن تدعم مركز حكومة الاتحاد التي صنعتها ، ولهذا الغرض دعت ممثلي الأحزاب والهيئات التي تشترك في الحكم إلى عقد مؤتمر في لندن سنة ١٩٦٤ ، وأبدت استعداداً لإشراك بعض عناصر المعارضة ، ولكن لم يذهب إلى لندن سوى أعضاء الحكومة .

واستمر المؤتمر من ٩ يونيو إلى ٤ يوليو ١٩٦٤ ، وتناول موضوعين رئيسيين : تحديد موعد للاستقلال المقيد ، وبحث العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكام الولايات .

وقد انتهى المؤتمر إلى الاتفاق على مبادئ أولية ، إلا أن حكومة الاتحاد لم تتمكن من إبرام معاهدة بهذا الشأن ، ومن هذه المبادئ تسليم بريطانيا بالتخلي عن السيادة في عدن ، وذلك حينما يحل موعد الاستقلال قبل عام ١٩٦٨ . كما وافقت حكومة الاتحاد على احتفاظ بريطانيا بالقاعدة البحرية ، على أن يتم تحديد وضعها في اتفاقية دفاع خاصة ، ولهذا الغرض تقرر عقد مؤتمر آخر في مارس ١٩٦٥ .

وشرعت بريطانيا في تسليم الشرطة إلى حكومة الاتحاد ، كما أخذت تشكل نواة جيش يشرف عليه سلطان لحج باعتباره وزيراً للدفاع ، إلا أنه لم يقدر لمؤتمر لندن الثاني أن ينعقد ، فقد تحولت أغلبية الأعضاء في مجلس عدن التشريعي إلى جانب الوطنيين<sup>(١)</sup> .

(١) د . صلاح العقاد ، جزيرة العرب في العصر الحديث ص ١٣٧ - ١٣٨ .

وبينما كانت حكومة الاتحاد تفاوض الاستعمار ، كانت هناك جموع  
الناشرين تخطط بالدماء مستقبل جنوب اليمن ، وإننا هنا نسجل أن « أول شهيد  
في المعركة المسلحة ضد الاستعمار بقيادة الجبهة القومية هو أول من فتح النار  
على العدو محدداً انطلاق الثورة الشاملة إلى كل مناطق الجنوب . إن الشهيد  
البطل راجح بن غالب لبوزه وكل الشهداء الذين لم ييخلوا ببذل الروح في سبيل  
الوطن يستحقون كل آيات التمجيد والخلود »<sup>(١)</sup> .

وهكذا لم يكن أمام الاستعمار في مواجهة هذه الثورة الوطنية المسلحة ،  
وأمام الثوار الذين استخدموا السلاح والأرض والجبال والمغارات بمهارة سوى  
أن يحمل عصاه ويرحل .

وهكذا أمكن للثورة المسلحة ، وللثورة الوطنية المسلحة وحدها أن تقيم  
بكل شرف وبكل عزة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، والتي قامت على  
أنقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً .

---

(١) الميثاق الوطني ، تجربة الثورة المسلحة ( تمت الموافقة على الميثاق الوطني في المؤتمر  
الأول للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل المنعقد في الفترة بين ٢٢ — ٢٥ يونيو  
١٩٦٥ ) .





(المصادر)



## أولا : المصادر العربية

### ( أ ) وثائق لم يسبق نشرها :

— دار الوثائق التاريخية القومية ببغدادين — محافظ الحجاز عام  
١٢٥٤هـ - ١٢٥٥هـ .

### ( ب ) وثائق منشورة :

— د. شوقي عطا الله الجبل

الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ )  
مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . مطبعة لجنة البيان العربي —  
القاهرة ١٩٥٩ .

### ( ج ) مراجع عربية :

— أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني

صفة جزيرة العرب — القاهرة — مطبعة السعادة ١٩٥٣

— أحمد حسين شرف الدين

الين عبر التاريخ — القاهرة — مطبعة السنة المحمدية ١٩٦٣

— د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

مشكلة قناة السويس ( ١٨٥٤ - ١٩٥٨ ) القاهرة — معهد البحوث  
والدراسات العربية ١٩٦٧ .

— د. أحمد عزت عبد الكريم و د. دكتور محمد بدیع شریف

دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة — القاهرة — الإدارة الثقافية  
بجامعة الدول العربية ١٩٥٨ .

— د. أحمد نغرى

البن — ماضيها وحاضرها — القاهرة — معهد الدراسات العربية  
العالية ١٩٥٧

— أحمد فضل بن على محسن العبدلى

هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن — القاهرة — المطبعة السلفية  
( ١٣٥١ هـ )

— السيد مصطفى سالم

تكوين البن الحديث ( البن والإمام يحيى ) — القاهرة — معهد  
الدراسات العربية العالية ١٩٦٣

— أمين الريحانى

ملوك العرب أو رحلة فى البلاد العربية ج ١ — بيروت — المطبعة  
العالية ١٩٢٥ .

— أنور الرفاعى وبسام كردعلى

جزيرة العرب جغرافيا — دمشق — مطبعة العلوم والآداب ١٩٤٩

— توفيق على برو

العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ( ١٩٠٨ — ١٩١٤ ) القاهرة  
— معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٠

— د. جلال يحيى

( ١ ) التنافس الدولى فى بلاد الصومال — القاهرة — دار المعرفة ١٩٥٩

( ٢ ) الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان ،

القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩

- د. جمال زكريا قاسم  
الخليج العربى — القاهرة — جامعة عين شمس ١٩٦٦
- حسين بن أحمد العرشى  
بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فى من تولى ملك اليمن من ملك وإمام  
القاهرة — مطبعة البريتيرى ١٩٣٩
- د. حسين فوزى النجار  
السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط — القاهرة — مكتبة النهضة ١٩٥٣
- د. حسين مؤنس  
الشرق الإسلامى فى العصر الحديث — القاهرة — مطبعة حجازى ١٩٣٨
- ساطع الحصرى  
يوم ميسلون — صفحة من تاريخ العرب الحديث — بيروت — مطبعة  
الكشاف ١٩٤٧
- د. سيد نوفل  
الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة — القاهرة  
دار المعرفة ١٩٦٠
- سيدبو  
خلاصة تاريخ العرب — ترجمة محمد بن أحمد عبد الرازق — تهذيب  
عبد الرحمن الشرقاوى الشرشيمى . القاهرة — المطبعة البهية ١٣٠٩ هـ
- صلاح البكرى اليافعى  
١ — فى جنوب الجزيرة العربية — القاهرة — مطبعة مصطفى البابى  
الحلبى — ١٩٤٩ .

٢ — تاريخ حضرموت السياسى — القاهرة — المطبعة السلفية ١٣٥٤ هـ .

— د . صلاح العقاد

١ — الاستعمار فى الخليج الفارسى — القاهرة — مطبعة الأنجلو ١٩٥٦ .

٢ — جزيرة العرب فى العصر الحديث — معهد البحوث والدراسات

العربية ١٩٦٩ .

— عبد الرحمن الرافعى

تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر — ج ٣ — عصر

محمد على — الطبعة الأولى — القاهرة مطبعة النهضة ١٩٣٠ .

— عبد الله بن عبد الكريم الجرافى

المقتطف من تاريخ اليمن — القاهرة — مطبعة عيسى الحلبى ١٩٥١ .

— عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى

١ — البدر المزيل للحزن فى فضائل اليمن ومحاسن صنعاء — القاهرة —

مطبعة التضامن الأخوى ١٣٤٥ هـ .

٢ — تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن —

القاهرة — المطبعة السلفية ١٣٤٦ هـ .

— عزة النص

أحوال السكان فى العالم العربى — القاهرة — معهد الدراسات العربية

العالية — ١٩٥٦ .

على عبد العليم — خالد عبد العزيز عبد الفتاح إسماعيل —

فيصل عبد اللطيف .

كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية — دار الطليعة بيروت ١٩٦٨

— قحطان محمد الشعبي

الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن ( عدن والإمارات )  
القاهرة — دار النصر ١٩٦٢

— لجنة الجغرافيا المدنية

جغرافية عدن وبلاد العرب — نشرتها دائرة المعارف في عدن ، القاهرة  
مطبعة النيل ١٩٣٢

— د. محمد أنيس

الدولة العثمانية والشرق العربي ( ١٥١٤ — ١٩١٤ ) — القاهرة مطبعة  
الأنجلو المصرية ١٩٦٣

— محمد بن أحمد عيسى العقيلي

الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ — القاهرة —  
دار الكتاب العربى ١٩٦١

-- د. محمد فؤاد شكرى

مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع  
عشر — القاهرة — دار المعرفة ١٩٥٧

— هانز هيلفرتز — اليمن من الباب الخلفى — ترجمة خيرى حماد —  
القاهرة — مطبعة الأنجلو المصرية ١٩٦٦

— تزيه مؤيد العظم

رحلة فى بلاد العربية السعيدة من مصر إلى صنعاء — سبأ ومأرب ،  
القاهرة — مطبعة الحلبي ١٩٣٧

— يحيى بن الحسين بن المؤيد اليمنى — أنباء الزمن فى أخبار اليمن —  
برلين ١٩٣٦

(د) الدورات العربية :

(١) معارف عامة

— دائرة المعارف الإسلامية

(٢) جرائد

— جريدة المقطم — القاهرة (١٩٠٣/١٩٠٢)

\* \* \*

ثانياً : المصادر الأجنبية

(١) وثائق لم يسبق نشرها<sup>(\*)</sup>

أولاً : سجلات وزارة الهند

India Office Library (I.O.L.)

a. India Board

Indian Papers (I.P.) F. 23. Correspondence Relating to  
Aden (C.R.T.A.) (1836-1839).

وتعتبر هذه المجموعة من الوثائق في غاية الأهمية بالنسبة لموضوع الرسالة ،  
وهي تتكون من ١٥٥ وثيقة تقع في ٩٣ صفحة مزدوجة ، وهي توضح تسلسل  
الأحداث في عدن منذ عام ١٨٣٦ حتى عام ١٨٣٩ . وتضم هذه المجموعة  
الخطيرة من الوثائق مذكرات الكتّاب هينس أول مقيم سـياسـى في عدن ،  
ونصوص المراسلات بين الكتّاب هينس وحكومة بومباي ، والمراسلات بين  
هينس وسلطان لحج وعدن ، وكذلك المراسلات بين حكومة بومباي وحكومة  
الهند وقيادة البحرية الهندية ، وكذلك تحتوي هذه المجموعة من الوثائق على

---

(\*) أخذت صور لهذه الوثائق بالميكرو فيلم وهي محفوظة في مكتبة كلية الآداب

جامعة عين شمس .



سير المفاوضات بين الكابتن هينس والسلطان محسن فضل سلطان لحج وعدن من أجل شراء ميناء عدن ، وعند ما فشلت هذه المفاوضات ، قدمت لنا هذه المجموعة من الوثائق التقارير المفصلة الخاصة بالعملية العسكرية — لاحتلال عدن — ثم تعرض للسياسة البريطانية في المنطقة في الأشهر الأولى للاحتلال .

b. Political and Secret Department  
— Secret letters from Bombay  
No. 7-18-28-31-39-45-84-146-(1845-1858).

وتتضمن هذه المجموعة من الوثائق المراسلات بين المقيم السياسي الكابتن هينس والمقيم السياسي البريجادير كوجلان وحكومة بومباي . وهذه المجموعة من الوثائق الهامة خطية وليست مطبوعة ، وهي تقع في ثلثائة صفحة توضح السياسة البريطانية وتوسعها في إمارات جنوب اليمن .

— Secret letters from India  
No. 16. Shehr and Makulla. A.W.M.  
2 February 1881.

c. Political and Secret Library.

→ B. 8 Confidential, Memorandum on the Turkish claim to sovereignty over the Eastern shores of the Red sea and the whole of Arabia, and the Egyptian claim to the whole of the western shores of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui. Printed for the use of the Foreign office. Hertzlet. 10 March 1874.

وهذه المذكورة في غاية الأهمية ، فهي توضح المنافسة الدولية على سواحل البحر الأحمر منذ بزوع محمد علي كقوة لها تأثيراتها العميقة على هذا البحر الهام . وتمتد هذه المذكورة الوثائق الحافلة على طول ٦٤ صفحة مزدوجة حتى سقوط عدن في أيدي الانجليز سنة ١٨٣٩ . ثم تناقش المنافسة الدولية بين إنجلترا وكل من مصر وتركيا وفرنسا ، ثم كيف استغلت بريطانيا قاعدتها في عدن للتوسع والاستعمار على الساحل الشرقي الأفريقي وفي بلاد الصومال والجزر المتناثرة في البحر الأحمر .

— B. 13 Confidential. Zhalai-Turkish Agression. J. W. Schneider, political Resident at Aden 27 July 1876.

— B. 30 Confidential, memorandum regarding the relations with the tribes in the vicinity of Aden, especially to in reference to the Amir of Zhali by Major F.M. Hunter C.S.I. Assistant political Resident at Aden 28 Sept. 1885.

— B. 41 Secret. British Pretocrate over the Arabian Coast from sheik Said to Oman (Mascat) E.N.I. November 1887.

— B. 48 Memorandum about Zeyla, by Sir Hertzlet. 5 March 1874.

— B. 98 Confidential. Memorandum on the Proposed Turkish Telegraph Line from Taiz to Aden. 12 April 1882.

وهذه الوثيقة خطية ، وتوضح مسألة مد خط البرق التركي في إمارات بينها وبين الحكومة البريطانية معاهدات ولائية ، وكيف أن تنفيذ هذا المشروع سوف يؤدي إلى وجود قوات تركية في أراضي تلك الإمارات المحافظة على الأسلاك والسكابلات الخاصة بهذا الخط ، وكان معنى هذا أيضاً زيادة تغفل الأتراك في مناطق الجنوب إبان النزاع البريطاني العثماني على الحدود بين منطقتي النفوذ العثمانية والبريطانية في جنوب اليمن .

— B. 136 Confidential, Note by Sir Lee-Warner on the Aden Demarcation. 18 June 1902.

— B. 137 Confidential Aden P.J. Maitland, Brigadier-General. Resident at Aden 20 July 1902.

#### ومرفق مع الوثيقة السابقة الوثيقة التالية :

Aden delimitation. The history of the question, and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali. P.J. Maitland, brigadier General. Resident of Aden. 28 July 1902.

وهذه الوثيقة الهامة تحاول إمطة اللثام عن الغرض الذي يشوب مسألة الحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية في جنوب اليمن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين . وتوضح هذه

الوثيقة أيضاً كيف أن الأتراك توغلوا في مناطق الجنوب ، وأنهم وجدوا لهم مشايخين ومريدين ، وكيف تعذر وضع خط فعلي للحدود لأن بعض القبائل كانت تقع على جانبي الخطوط المقترحة للحدود ، وهى بذلك لا تستطيع أن تقدم ولاء مزدوجاً ، كما توضح هذه الوثيقة أيضاً الوضع الخطير بين البعثات البريطانية والتركية والتي قامت بمحاولة وضع خط فعلي للحدود ، وكيف أن القتال كاد ينشب بين أفراد البعثات .

— B. 140 Confidential. Aden Boundary C.G.O. 20 January 1903.

— B. 158 Confidential. Aden Policy. Notes by Sir Lee-Warner and Sir Hugh Barnes. 5 Sept. 1906.

### ثانياً) سجلات البرلمان :

Parliamentary Papers (P.P.) F. 126 Correspondence Respecting Turkish Proceedings in the Neighbourhood of Aden (C.R.T.P.). Presented to both houses of parliament of Her Majesty's 1872-1874.

وهذه المجموعة من الوثائق الهامة تضم المناقشات الدبلوماسية والمراسلات المتبادلة بين الحكومتين التركية والبريطانية ، والمراسلات بين سفير كل من الدولتين وحكومته وكذلك المراسلات بين الحكومة العثمانية ووالى اليمن ، والمراسلات بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند وحكومة بومباى والمقيم فى عدن وكذلك المراسلات بين والى اليمن وحكام إمارات جنوب اليمن والمراسلات بين المقيم السياسى فى عدن ووالى اليمن .

وتوضح هذه المجموعة من الوثائق بداية النزاع العثمانى البريطانى فى مناطق جنوب اليمن والاتصالات الدبلوماسية لتلافى أى صدام بين الطرفين .

### (ب) وثائق منشورة :

→ Aitchison C.U.

A collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring countries. Calcutta: Office of the superintendent, of Government Printing, India 1892. Vol. XI — Containing treaties etc. Relating to Turkish Arabia, Maskat, Aden and Adjacent coast and Zanzibar.

ويحتوى على نصوص جميع المعاهدات الولائية ومعاهدات الحماية بين بريطانيا و سلطنات وإمارات ومشيخات جنوب اليمن ، وكذلك الاتفاقات والارتباطات التى ارتبط بها هؤلاء الحكام العرب قبل الحكومة البريطانية .

- Gooch and Temperley :  
British Documents on the origins of the war 1898-1914  
London, Printed and Purchased by Her Majesty's Stationary Office, 1948. Vol. X — Part II : The last years of peace.
- Hunter F.M.  
An account of the British settlements of Aden in Arabia.  
London, Trubner and Co. 1877.

وقد تمكن هنتر من خلال إقامته الطويلة فى عدن كمساعد للمقيم السياسى من أن يقدم مادة طيبة عن الأحوال فى المنطقة إلا أنه فى بعض النقاط اعتمد كلية على ما كتبه الكاتبين بليفير ، وهنتر هو أول من طالب بفرض الحماية البريطانية على إمارات جنوب اليمن ، وذلك لإمكان مواجهة التغلغل التركى فى أراضي تلك الإمارات .

- Hurewitz J.C.  
Diplomacy in the Near and Middle East. New York, P. Van Nostrand 1956 Vol. I.
- Playfair R.L.  
A History of Arabia Felix or Yemen, from the commencement of the Christian era to the present time, including an a account of the British settlement of Aden. Bombay, Education society's press, 1859.

وهذا الكتاب غاية فى الأهمية بالنسبة لموضوع الرسالة ، وقد رجع إليه كل من بحث فى هذا الموضوع ، لأن بليفير اعتمد على كافة الوثائق التى أمكنه

الحصول عليها في كتابة هذا المرجع الهام ، كما ساعدته إقامته الطويلة في عدن على الحصول على المادة العلمية لهذا المرجع الفريد .

( ح ) مراجع أوربية :

- Bent, Theodore and Bent  
Southern Arabia — London — 1900.
- Berg, L.W.C.  
Le Hadramaut et les colonies Arabes dans l'Archipel Indien  
—Batalva — 1886.
- Bremond (Edouard) :  
Yemen et Saoudia, L'Arabie actuelle. Paris, Charles  
Lavauzelle 1937.
- Brocelmann (Carl) :  
History of the Islamic peoples. London, Routledge and  
Paul 1952.
- Deflers, M.A. :  
Voyage au Yemen. Paris 1889.
- Dodwell, H. :  
The Founder of Modern Egypt. A study of Mohamed Ali.  
London, Cambridge University Press 1951.
- Engelhardt, A. :  
La Turquie et le Tanzimat, ou histoire des reformes  
l'Empire Ottoman depuis 1926 jusqu'a nos jours. Paris  
1882.
- Gibb, H.A.R. :  
The Arabs. Oxford Clarendon Press 1941.
- Gillian (King) :  
Imperial Outpost Aden. Its place in British strategic  
Policy. Issued under the auspices of the Royal Institute  
of International Affairs. Oxford University press. London  
New York. Toronto 1964.
- Harris (Walter) :  
A Journey through the Yemen, and some General remarks  
upon that country, London, Blackwood 1893.
- Helfritz (Hans) :  
The Yemen, A Secret Journey. Translated by M. Heron.  
London, George Allen and Unwin 1958.
- Hickinbotam (Sir tom) :

- Aden. London 1958.
- Hogarth D.G. :  
Arabia. Oxford, London Clarendon press 1922.
  - Hoskins (Harford) :  
British Routes to India. London 1928.
  - Ingrams (Harold) :
    - (1) Arabia and the isles. London 1943.
    - (2) The Yemen. Imams, Rulers and Revolution. London, Camelot Press 1963.
  - Jacob (Harold) :  
Kings of Arabia. London, Mills and Boon. 1923.
  - La Roque, de :  
Voyage de L'Arabie heureuse par L'Océan Oriental et le Détroit de la Mer Rouge. Fait par Les Français pour la première fois, dans les années 1708, 1709 and 1710, avec la relation particulière d'un voyage du port de Moka à la cour du Roi d'Yémen dans la seconde expédition des années 1711, 1712 and 1713. Amesterdam 1716.
  - Little, O.H. :  
The Geography and Geology of Makalla (South Arabia). Cairo Government Press 1925.
  - Menlar, D. Van Der :  
Aden to the Hadramaut. A Journey in South Arabia. London 1947.
  - Philby H. st. J.B.  
Arabia. London, Ernest Benn Limited 1930.
  - Sanger (Richard) :  
The Arabian Peninsula. New York, Cornell University press 1954.
  - Simonin M.L. :  
La presque Ile D'Adén et la politique Anglaise dans les Mers Arabiques. Paris, J. Claye 1867.
  - The Middle East. A political and Economic survey.  
Oxford University press. London. New York Toronto 1958.
  - The Middle East. A survey and dictionary of Arabia, Cyprus, Egypt, Iraq ... etc. London, Europa publications Limited. Fourth edition 1955.
  - The Red Sea and Gulf of Aden Pilot. Containing descriptions the Suez Canal, the Gulfs of Suez and Akabah the Red Sea and Straight of Bab-El-Mandab, the Gulf of Aden with Sokotora and adjacent islands, and part of the Eastern

Coast of Arabia. London Hydrographic Office. 1905.

— Wavell A.J.B. :

A. Modern Pilgrim to Mecca and a siege in Sanae. London, Constable 1912.

— Wyman (Bury) :

Arabia Infelix or the Turks in Yemen. London Macmillan 1915.

— Zeine N. :

Arab-Turkish relations and the emergence of Arab Nationalism. Beirut, Khayat's 1958.

---

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٥٤٤ / ١٩٦٩







